

الوزير المتقاعد

مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم



الوزير المتمرد

مذكرات المهندس مرتضى أحمد إبراهيم

إصدارات مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

تفويہ

أراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن إجابات ومواقف
مركز الدراسات السودانية

أهداء

لم أكن أعرف صلاح أحمد إبراهيم سوى أنه شقيقى الأصغر، الذى أكبره
بمربع سنوات، وعليه أن يسمع كلامى، ويتبع ارشاداتى، وكما يقول المثل
الانجليزى "Big Brother Knows Better". ولكن صلاح -رحمه الله- ظل يرفض خلفى
مداعباً حيناً، ومحتجاً حيناً، فى رد ومحبة، وضحكة ونكتة، وبسمة ونظرة،
يسقينى بها فكره، وهكذا دفعتى لأكتب، وأقدم لك عزيزى القارئ كتابى عن
"حياتى وجهدى وقدرى" وهو الجزء الثانى من ثلاثة أجزاء سأسردها قريباً بإذن
الله.

وفجأة، وصلاح يلاحقنى عبر الهاتف من باريس برأيه وارشاده فيما وصل
اليه من فقرات، أدخل إلى المستشفى الأمريكى هناك، ولكن بعد أن اطمأن على
اكتمال الكتاب وإرسال ملازمه للطباعة والنشر. وما هى إلا أيام قلانل، رحل
صلاح عنا فى ١٧ مايو ١٩٩٣ وهو يحدثنى قبل رحيله بساعات بأنه بخير
ولاداعى للقلق أو المجرى اليه، وفجأة وأنا فى قمة الحزن والأسى عرفت الكاتب
والشاعر وابن السودان البار -صلاح أحمد إبراهيم- فى صورة لم تخطر على
بالى من قبل، عرفته من أصدقائه وأحبائه وأخواته وقرائه الكثيرين من مختلف
الفئات والأجناس، ومن مختلف الأعمار والتخصصات. وكنت وفاطمة ضيقين
فى مائمه، وهم أصحاب الفقد والعزاء، واكتشفنا أن صلاحاً ذهب وبرنا بالآلاف من
الأخوة والأصدقاء مما خفف علينا فجميعتنا الكبرى فى رحيله المفاجئ. من أجل
ذلك، ومن أجل ما قدمه صلاح لى، أهدى كتابى هذا له ولذكراء الحبيبة العطرة.
ألا رحم الله صلاح وأسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والصديقين.

وهكذا ذهب صلاح ابن عائلة وعشيرة لها إرث من الحكمة والحلم وحب
الآخرين وولاء حينما يكذب أهليه الأمين

إذ يقول فى قصيدته:

نحن والردى

يا ذكى العودِ بالطريقةِ الصُّمامِ والفاسِ تشظى
وبتيرانٍ لها ألفُ لسانٍ قد تلقى
ضجَّ على ضنوكِ فى الناسِ اصطباراً وماتراً
مثلما ضجَّ فى الأهوالِ صبراً آلُ ياسرٍ
فلئن كنتَ كما أنتَ عبقٌ
فاحترقْ

يامنايا حوى حول الحمى واستعرضينا
واصطفى
كلُّ سمحِ النفسِ بسامِ العشياتِ الوفى
الحليمِ العفِّ كالانسامِ روحاً وسجايا
أريحى الوجهَ والكفَّ افتزاراً وعطايا
فإذا لاقاك بالبابِ بشوشاً وحفى
بضميرِ ككتابِ الله ظاهرٍ
أنشئى الأظفارِ فى أكتافِهِ واختطفى
وأمانُ الله مثلاً يامنايا
كلما اشتقتِ لميمونِ المحيا نى البشائرِ
شرفى
تجدينا مثلاً فى الناسِ مائراً
نقهر الموتَ حياةً ومصائرَ

هذه أجنابنا مكشوفة قليرم رامي
 هذه أكبادنا لكها وزغرذ ياحقود
 هذه أضلاعنا مثلومة وهي دوامس
 وعلى النطم الرؤوس
 فاستبدئي يافؤوس
 وادخلي أبياتنا واحتطبي
 وأديري يامننايانا كؤوساً في كؤوس
 من دمانا واشربى..

مالى أقسى من الموت؟ فهذا قد كشفنا سره
 واستسفنا مره
 حدثت آله فينا ولازلنا نعاقر
 ماجزعنا أن تشهنا ولم يرخ الرحيل
 فله فينا اقتباق واصطباج ومقيل
 آخر العمر، قصيراً أم طويل
 كفن من طرف السوق وشبر في المقابر
 ما علينا.. إن يكن حزناً فللحزن ذبالات مضمينة
 أو يكن قصداً بلا معنى، فللمرء ذهاب بعد
 جيئة
 أو يكن خيفة مجهول، فللخوف وقاء ودرينة
 من يقين ومشينة
 فهلمس يامننايانا جهافل
 تجدينا لك أنداد المحافل

القرى منا وقينا لك، والديوان حافل
 ولنا صير على المكروه -إن دام- جميل
 هذه أعمالنا مرقومة بالنور في ظهر مطايا
 غيرت دنيا لأخرى تستيقظ
 نَقَدَ الرملُ على أعمارنا إلا بقايا
 تنتهي عُمرًا فَعُمُرًا
 وهي نَدُ يحترق
 ما انجذت قلماتنا من جمل أثقال الرزايا
 قلنا في حلك الأهوال مَسْرَى
 وطُرُقُ.
 فإذا جاء الردى كَشَرُ وجهاً مكفهرًا
 عارضاً فينا بسيف دموى وذَرَقِ
 ومُصِرًا
 بيدِ تحصُّدنا، لم تُبَدِ للموت ارتعاداً وفَرَقِ
 نترك الدنيا وفي ذاكرة الدنيا لنا ذِكْرٌ وذكرى
 من فعالٍ وخُلُقِ
 ولنا إرثٌ من الحكمة والحلم وحُبِّ الأقربين
 وولاءٍ حينما يكذبُ أهليه الأمين
 ولنا في خدمة الشعب عَرَقِ

هكذا نحن، مفاخرتنا، وقد كان لنا أيضاً
 سؤال وجواب

ونزوع للذي خلف الحجاب:
برهةً من سرمدِ الدهرِ أقمنا ومشينا
ما عرفنا بَمِ أو فيمِ أثينا وانتهينا
وخبَرنا ثَغَةَ الدنيا وما في بهَرَجِ الدنيا الحقيق

عَرَحاً فانزِلْنا نِينِ فما نَمَلِكُهُ يفلتُ من بين يدينا
أو ذَهَبَتْنا دورته حين بقى
فكما كان لدينا، صار ملكاً لسوانا، وغرور
لغريب غافلٍ يختالُ في الوهم الهوينى
في حيور

ربُّ من ينهلُ من بحر الغوايات ظمى
والذي يملك عيين ولا لبُّ - عَمى
والذي تسحره الدنيا ولم يؤر المصير
أبلهٌ يعرجُ في القيد وفي الحلم يسير
ريثما توقظه السقطة في القاع ولا يعرف أيننا
كل جيلٍ بعده جيلٍ ويأتى بعد جيل
بَلَيْتٌ جِدُّهُ، مرتقباً في غبطةٍ أو غفلةٍ أو قلقٍ
فقعة الآمالِ في جيلٍ بديلٍ

طالعٍ أو طامعٍ مستبِقٍ
أمس قد كنا سَقَاةَ القومِ بالكأس المريرِ
وغداً يحملنا أبناؤنا كي نستقى
فالذي تُخَلِّى له مَضْيَقَةُ الدنيا سيُدعى لرحيلٍ

حين يبدو قادم في الأفق
وكلا الذهاب والقادم في دفترها ابن سبيل

كل طفل جاء للدنيا أخى من عدم
مشرق الوجنة ضحكك الثنايا والغم
يمرّج الساعات مهراً لاقتحام القمم
سابقاً في نشوة للهزم
فيذا صاح به الموت أقدم
كان قوت الموت بعض المستحيل
عجبي من رمة ترفل بين الرمم
نسيبت سوء مال الأمم
وسعت في باطل عقباء غير الأمم
ومطيق الندم

والسأم
غصة الموت، وإن مد لها في فسحة العمر قليل
فالذى يعقبه القبر وإن طال مدى ليس طويل
والسؤال الحق: ماذا بعد؟ ماذا بعد؟ ماذا
بعد في هذا السبيل
يرتجيه الأدمى؟
إذا ميّنا انتهينا للأيدي
غير مايمسك دهر أو طبيعة

أم بداننا من جديد
 كيف أو أين سؤال هائل لن نستطيعه
 أقمن يذهب عنا سيعود
 مثلنا تزعم شيعة
 ثم هل عاد أحد؟
 أم له في داره الأخرى خلود
 بعد أن يسترجع الله الوديعه
 بكتاب وأمد
 حلمه صار حكيماً وهو طفل في سرير
 فهو يزداد بما حاق بنا حزنًا وحزنًا ووقارا
 وانفعالا كلما عاث بنا دهر وجارا
 هكذا يطرق فولاذ البطولات ويسقى بالعذاب
 قلله في غده يوم كبير
 يوم أن يدلج في وادي طوى يطلب نارا
 والجا هولا مهولا، خائضا نفعاً مثارا
 وغمارا
 ضاحكا في حنك الموت عتوا واقتدارا
 وقد استل كسيف بارق جرحاً عميقاً في الضمير
 خبراني لهف نفسي:
 كيف يخشى الموت من خائنته الموت صغير

في غد يعرف عنا القادمون

أَيُّ حَبِّ قَدْ حَمَلْنَاهُ لَهُمْ
فِي غَدْرِ يَحْسِبُ فِيهِمْ حَاسِبُونَ
كَمْ أَيْدٍ قَدَّمَتْ مَنَا لَهُمْ
فِي غَدْرِ يَحْكُونَ عَنْ أُنَاسِنَا
وَعَنِ الْأَلَامِ فِي أَبْيَاتِنَا
وَعَنِ الْجُرْحِ الَّذِي غَشَى لَهُمْ
كُلُّ جُرْحٍ فِي حَنَائِنَا يَهُونُ
حِينَ يَغْدُو مُلْهِمًا يُوحِي لَهُمْ
جُرْحُنَا دَامَ وَنَحْنُ الصَّامِتُونَ
حَزْنُنَا جُمُ وَنَحْنُ الصَّابِرُونَ
فَابْطِئْشِي مَا شَنَنْتِ فِينَا يَا مَمْنُونُ
كَمْ فَتْنٌ فِي مَكَّةَ يَشْبِهُ حَمْزَةَ؟

بِالْخُشُوعِ الْحُضْرِ وَالتَّقْدِيرِ وَالْحُبِّ الْمَقِيمِ
وَاتِّصَاعِ كَامِلٍ فِي حُضُورِ الرُّوحِ السَّمَاوِيِّ
الكَرِيمِ
التَّحِيَّاتُ لَهَا..
وَبَشَوقِ أَيْدِي عَارِمٍ يَنْزِفُ مِنْ جِرْحِ الْيَمِّ
وَامْتِنَانٍ لَا يَفِيهِ قُدْرَةُ قَوْلٍ وَلَا فَعْلٌ حَدِيثًا أَوْ
قَدِيمًا
التَّحِيَّاتُ لَهَا..
لَيْتَ لِي فِي الْجَمْرِ وَالنَّيِّرَانِ وَقْفَةٌ

وأنا أشدو بأشعارى لها
 لبيت لى فى الشوك والاحجار والظلمة زحفة
 وأنا أسقى بأشواقى لها
 لبيت لى فى زهريير الموت رجفة
 وأنا ألقظ أنفاسى لها
 لبيت من ألم طائر محقة
 وأنا أحمل مصروعاً لها.. كهديّة
 فأنادى باسمها الحلو بلهفة:
 لك يا أمّ السلام
 وهى ترنو لى وتصفو للتحية
 بابتسام
 وجبينى فى الرغام
 والتحيات الزكيات لها، نفس زكية
 رسمها فى القلب كالروض الوسيم
 صنعتنا من معانيها السنية
 وستبقى منبع النور العظيم
 يا قبوراً فى عراء الله حسب الأبدية
 أنكم من ذوقها العالى صميم
 سنوات عشتموها أينعت
 حُفلاً بالخير والبر الحقيقى
 ومضيتم فتركتم أثراً
 نبش اسماعيل فى القفر السحيق

يا أحبائي ويا تبضع مروقى
كنتُم القدوة بالحب الوريق
فاهنأوا نحن كما أنتم على نفس الطريق

* * *

رب شمس غربت والبدر عنها يُخيرُ
وزهور قد تلاشت وهى فى العطر تعيشُ
نحن أكفأ لما حل بنا، بل أكبرُ
تاجنا الأبقى وتذك العروشُ
ولن ولى جميل يؤثرُ
ولن ولى حديث يذكر

* * *



الشاعر صلاح أحمد إبراهيم - ١٩٩٣-١٩٣٣

توطئة

إليك أيها القارئ الكريم، أقدم كتابي هذا وهو حلقة من سلسلة من الحلقات على درب حياتي وعمري، خطوات مشيتها كتبت عليّ ومن كتبت عليه خطي مشاهي.

وأنا سعيد ومحظوظ إذ وجدت الوقت والمقدرة لالتفت إلى الوراء عبر عشرات السنين، أبحث وأتأمل وأحلل ما قطعته من مشوار في حياتي، متنوع وطويل.

وقلت لنفسي في هدوء وطمأنينة وراحة ضمير: والله لو أعدت إلى نقطة البدء في حياتي لفعلت نفس ما فعلت من قبل، ولنطقت بنفس ما قلته من قبل، ولكني والله يعلم لم أكن أفكر أصلاً في كتابة تجاربي وما مررت به من محطات ومطبات، ولكنه شقيقي الشاعر الناثر الكاتب صلاح أحمد إبراهيم الذي استمع لقصصتي وأحاديثي في مناسبة وغير مناسبة وكان يلح عليّ دوماً أن أسجلها من أجل أبنائنا ومن أجل أجيال المستقبل أو هكذا كان يقول، بل ذهب لأبعد من ذلك فأهداني عشرات الاشرطة التسجيلية أسجل عليها، ملتزماً أن يقوم بنفسه بتفريغها على الورق، وحتى تلك المحاولة لم تنجح، فلم أستطع أن أتحدث وحدي لمسجل فقد كان يشعرني كأنني فقدت عقلي، فحاول أخى مرة ثالثة مع زوجتي وشريكة حياتي لكي تتطوع بالاستماع إليّ وأنا أحكي ما مررت به من خبرات ومواقف، فاعتذرت قائلة له «شكراً يا صلاح، لقد استمعت ورافقت أخاك في دربه الطويل عبر ما يقرب من أربعين عاماً، والآن أنا لا أملك الصبر أو الفسحة في الحياة لاستمع إليّ للمرة المليون، فلتجد لأخيك مستمعا غيري» وأخيراً وبالحاح منه بدأت الكتابة وهي مسيرة عليّ لأسجل لك يا عزيزي القارئ هذه الذكريات وما تحويه من وقائع مرحلة في دروب حياتي، وأنا شاكر له جهده الكبير من أجل الحقيقة ومن أجل السودان.

وكلّى أمل أن تجد فيها ما يفيد وينفع. ودعنى أؤكد لك أننى اجتهدت فى صبر وعناية فى أن أنقب فى ذاكرتى وأبحث فى الماضى لأسجل لك فى صدق وأمانة ما حدث من وقائع وما قيل من حديث وما حكى من قصص لكى تصلك أيتها القارئ العزيز، الحقيقة كل الحقيقة. إذ هكذا تربيته وهكذا نشأت لا أخاف فى كلمة الحق لومة لائم. ومن أجل ذلك لا بد لى أن أسجل شكرى وعرفانى بفضل أهلى وعشيرتى، آل الفقيه إبراهيم جوى وآل الناظر محمد أحمد فضل بيتى العلم والأخلاق، لما نشأت عليه من مسلك ومبادئ. كما كان لزوجتى وشريكه حياتى النمساوية الجنسية المسيحية العقيدة، الفضل كل الفضل فى وقوفها بجانبى وفى دعمها لى فى ساعات الشدة وأيام الحاجة والضعف. ولكل هذا فأنا محظوظ وشاكر ومقدر.

الفصل الأول

البدايات والإنجازات الوطنية في مجال الري

الفصل الأول

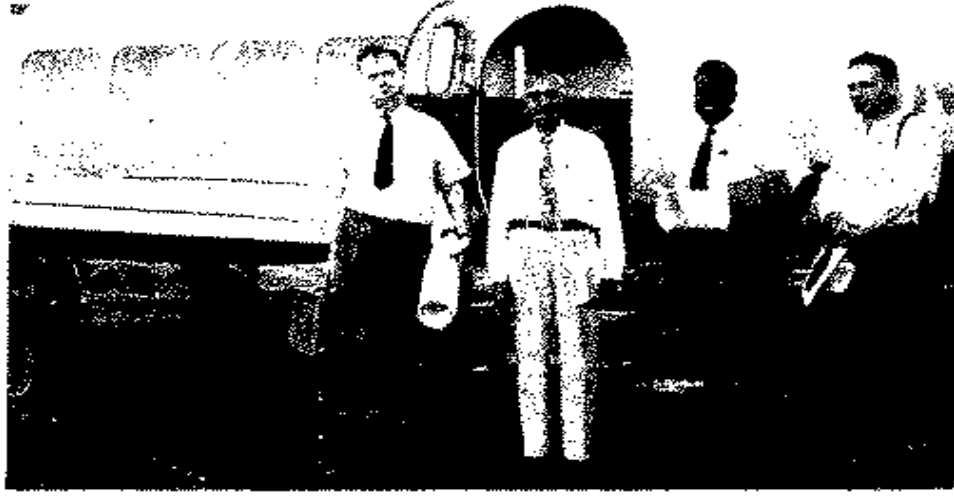
البدايات والإنجازات الوطنية في مجال الري

المهندس ميرغنى حمزة:

كان المهندس ميرغنى حمزه أول وزير للري بعد الإستقلال وكان وزيراً للري وللزراعة والتعليم في نفس الوقت ولهذا كان يسمى وزير الخضرة والماء والوجه الحسن. وهو رجل ذو علم وشخصية وبدأ في تنفيذ التنمية الزراعية على مستويات كبيرة لاستغلال حصة السودان من مياه النيل. إذ كانت الرقعة المروية قبل الاستقلال تنحصر في مشروع الجزيرة الذي تبلغ مساحته حوالي مليون فدان تروى من مياه التخزين خلف سد سنار الذي يقع على النيل الأزرق على بعد حوالي ٣٠٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وتبلغ طاقته التخزينية حوالي مليار متر مكعب. وقد بنى هذا السد في عام ١٩٢٥ بتصميم وإشراف المهندس البريطاني فون لى، من الحجر والأسمنت الجبرى. وكان السد الوحيد الذى تملكه حكومة السودان لإستغلال مياهه في الزراعة فقط، أما السد الثانى فقد كان في جبل الأولياء على بعد حوالي ٤٠ كيلو متر جنوب الخرطوم على النيل الأبيض وتملكه الحكومة المصرية التى قامت ببشائه من أجل التحكم في تصرفات النيل الأبيض وليس له أى قدرة تخزينية. وفي عهد الإستقلال وبشوجيه السيد ميرغنى حمزة تم تخطيط وتنفيذ مشروع المناقل الذى تبلغ مساحته حوالي مليون فدان ويروى من خزان سنار عبر ترعة كبيرة انشئ مدخلها وقنطرتها الرئيسية على جانب من بحيرة التخزين خلف السد دون المساس بالسد نفسه. كما تمت برامج بناء سدئ الروصيرص في الحاميس العليا من النيل الأزرق بالقرب من الحدود السودانية الاثيوبية وتبلغ سعته حوالي ٢ مليار متر مكعب، وسد خشم القربة على نهر عطبرة وهو نهر منبعه في الهضبة الاثيوبية ويصب في نهر النيل على بعد حوالي ٢٥٠ كيلو متر شمال الخرطوم. وتبلغ سعته التخزينية حوالي مليار وثلاثمائة متر مكعب. كذلك تم تخطيط مواقع السدود للري ولتوليد الكهرباء المائية على النيل وفروعه.

دعم ميرغنى حمزه للشباب ذوى التأهيل العلمى العالى:

عرف المهندس ميرغنى حمزة بدعمه للشباب ذوى التأهيل العلمى للم
الوظائف القيادية والاطلاع بالمسئولية. وقد وجهنى بأن أرافق الفريق الالمانى
الذى جاء من شركة سيمنز لمسح مواقع السدود لتوليد الكهرباء فى نهر النيل.
كما ايد سفرى لالمانيا لمواصلة العمل معهم للتخصص فى هندسة توليد الكهرباء
المائية. وبعد عودتى من المانيا عملت مستشارا هنيا فى مكتبه فى وزارة الرى
بالخرطوم. حيث كنت استقبل العديد من الساتلين عن مشروعات الرى المعدة
للتنفيذ. وإذا كان من الممكن الحصول على تقارير أو مخططات فنية مسموح
بأخذها. والذكر أن جاءنى ذات يوم مندوبان لشركات يوغسلافية يسألان عن
مشروع كهربية خزان سنار. وقمت بالرد على جميع استفساراتهما. وفى نهاية
الاجتماع طلبا أن أعطيتهما نسخة من تقرير فنى فاجيبت بأن ذلك غير مسموح
به فما كان منهما إلا أن قالوا لى دون تردد أو خجل بأنى إذا اعطيتهما نسخة فإن
الشركة ستوجه لى دعوة لزيارة يوغسلافيا لأقضى أسبوعين على شاطئ
الادرياتيک الجميل بصحبة أجمل الفتيات ممن اختار. ونهلت أولا لجرأتهما كأنما
الامر عادى وكأنما أنهما متأكدان من معرفة اخلاقى بأنى رجل يقبل الرشوة من
حيث المبدأ وأنى رجل من الذين يسيل لعابهم للرشوة بالجنس. فانفجرت بصوت
عال. قائلا «انكما تريدان إساءتى أم أن أحدا قد وجهكما بأنى رجل من هذا
النوع؟» فذهلا ولم يستطيعا الرد. فواصلت هجومى عليهما قائلا «أخرجنا من
مكتبى وإلا استدعيت البوليس». فوقفا وهما فى ذهول تام وقال لى أحدهما
«نحن أسفان لذلك ولكن أخبرنا بأن كبار موظفى الحكومة يفضلون الرحلات إلى
أوربا فى الصيف وقضاء أجازة معتة هناك ويفضلون أن تكون فى صحبتهم
مضيفة لارشادهم فى كل شئ وهذا ما عنيناه». فقلت لهما أخرجنا من مكتبى ولا
تعودا مرة أخرى إلى هذه الوزارة.



لجنة مسح مواقع توليد الكهرباء على النيل، وهم من اليسار إلى اليمين: المستر
مورس مستشار وزارة الري، البروفيسور راو من الهند، المهندس مرتضى،
المهندس بنشتاين من شركة سيمنز الألمانية

١٩٥٧ - ١٩٦٤:

عدت من ألمانيا بعد قضاء سنة ونصف مع شركة "سيمنز" الألمانية في
العمل بمكاتبها المتخصصة في هندسة توليد الكهرباء المائية في مدينة "ارلانجن"
ERLANGEN بالقرب من مدينة نورنبرج المشهورة. هناك درست الألمانية
وتخرجت من معهد "جوته" بتفوق وفي هذه الفترة احزرت عضوية جمعية
المهندسين الألمانية VDI بتقديم مشروع تصميم محطة توليد على نهر الراين
كنت اقرب به أثناء عملي مع شركة "سيمنز". وفي هذه الفترة ايضا احزرت
عضوية جمعية المهندسين البريطانية M. I. C. E. بعد جلوسى الامتحان القسم
(ج) في مقر الجمعية البريطانية بلندن.

كانت وزارة الري قد استقدمت بتوجيه من لجنة ترأسها الوزير المهندس

مرغنى حمزه وضمت المستر موريس المستشار بوزارة الري وهو مرجع عالمى فى مياه النيل واستاذ هندسة هندى، فريقا من المهندسين الالمانيان للقيام بدراسات نيابية. كنت اعمل يداً بيد مع المهندسين الالمانيان (الذين توطدت بينى وبينهم صلات وصداقات قوية امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً) فى دراسة مصادر القوى الكهربائية على نهر النيل من "نولى" فى حدود السودان الجنوبية حتى الشلال الرابع شمال مدينة أبى حمد. وإذا كنت المهندس الملائم لهم حين قاموا بالمسح الحقلى لهذه المواقع فى السودان فقد تقرر سفرى معهم لمانيا لمواصلة الدراسات المكتبية ووضع المخططات الهندسية لمصطات التوليد الكهربائى المقترحة فى تلك المواقع، بالإضافة للتوليد الكهربائى من خزان سنار الذى كان قد عهد به لشركة أخوان قرونر/ GRUNER BRS السويسرية.

من المانيا عينت فنياً فى مكتب وزير الري والقوى الكهربائية وكنت مسؤولاً عن الجوانب الفنية التى ترتبط بالتنمية فى مشاريع الري والقوى الكهربائية، والإضطلاع بالرد على الاستفسارات عن مشاريع الري والصرف والتوليد الكهربائى سواءً من الشركات العاملة فى تلك الحقول أو مؤسسات التمويل الانمائى، أو من الجهات الحكومية ذات المصلحة. وكان عملاً ممتعاً ومفيداً، اتاح لى الفرصة للتعرف والتعرض للمداولات والمكاتبات الداخلية والخارجية فى هذه الأمور كما أن الوزير المهندس ميرغنى حمزه رحمه الله أولانى ثقته للتعرض لتلك الأمور فى حرية ومسؤولية كاملة مما افادنى وأثرى تجاربى فى هذا المجال. ولقد كانت حصيلة الأشهر الستة التى قضيتها فى الخرطوم، وكسبى ثقة الكثيرين من رؤسائى فى الوزارة وخارجها، دافعاً لنقلى للعمل مهندساً مقيماً لإنشاء محطة مضخات الحاج عبد الله على النيل الأزرق بين مدينتى مدنى وسنار وكانت أكبر محطة للمضخات فى ذلك الوقت وأصعبها تشييداً.

المقاولان والملاحظ فى الحاج عبد الله:

كان المهندس بشير عبد الرحيم حامد، مقاول محطة المضخات بينما كان مقاول المستعمرة السكنية المكتملة للمشروع هو المقاول والتاجر محمد على حميدة، من أهالى سنار. وكان الملاحظ الحاج محمد سيد أحمد يقوم بتنفيذ

أعمال المستعمرة السكنية. وكانت تجربتي مع ثلاثتهم في المراقبة والإشراف خير تجربة يحظى بها مهندس من حيث الإتقان في العمل والالتزام في البرامج، والالتزام بالتعاقد ثم الأمانة والصدق في التعامل. وحين أذكر ذلك، قلأن هذا هو مبدأى وأخلاقياتي في مهنتي لأكثر من أربعين عاماً. ثم للسمعة السيئة والفساد مما كانا يلزامان هذا القطاع من الأعمال في ذلك الزمان. لهذا قامت بيني وبينهم علاقة عمل بنيت على الاحترام والود والتقدير. وأنى فخور بأن تلك الصلة الطيبة دامت بعد ذلك لعشرات السنين إلى أن فرق بيننا الزمان

أما المهندس بشير عبد الرحيم فقد كان من مهندسي الري المشهورين بوقوفهم بشجاعة أمام الانكليز. وكان مشهوراً بوطنيته، وعضويته في مؤتمر الخريجين، التجمع الذي كان يقود النضال من أجل الاستقلال أيام الاستعمار البريطاني. وبعد أن ترك وظيفته في الحكومة، بدأ العمل في المقاولات، وكان أول المقاولين المهندسين، مشهوراً له بالسمعة الصنة والأمانة، ومعتزاً بوطنيته وكرامته.

محمد علي حميده والملاحظ سيد أحمد:

أما السيد محمد علي حميده فهو من كبار تجار مدينة سنار وهو شقيق السيد حامد حميده وأخوانه وهم عائلة كبيرة ومشهورة بالتجارة والسمعة الطيبة والمبادرة في تقديم المساعدات في كل مناسبة تقتضى مساهمة خيرية للوطن أو المواطنين. وكانت الغالبية العظمى من المقاولين في أعمال الإنشاءات في ذلك الوقت من التجار لما لديهم من رأس المال والمعدات والسيارات التي لا بد منها للدخول في عمل الإنشاءات. وكان السيد محمد علي حميده رجلاً نزيهاً يخاف الله ولهذا كان من المقاولين الذين يؤدون التزاماتهم التعاقدية حسب العقد وشروطه بفرض الربح الحلال، ولما كان السيد حميده غير متخصص في أعمال الإنشاءات والمسح والتخطيط الفني كان لزاماً عليه أن يعين مثلاً عنه في موقع العمل يكون فنياً ومقبولاً لدى الوزارة. ولهذا جاء بالملاحظ الفني محمد سيد أحمد الذي كنت أتعامل معه في الموقع بوصفه ممثل المقاول. وأذكر أنه عندما جاءني لإستلام أوتاد موقع المبنى التي سيقوم بإنشائها. قلت له بأن ملاحظي

الفنى سيسلمه حدود كل مبنى على الأرض وبعدها عليه أن يقوم بتخطيط الاساسات حسب الفرائط التى سلمت له. وبعد الإنتهاء من عمله يخطرنا لكى نقوم بالمراجعة وإذا كان التخطيط صحيحا أصدرنا إليه الأمر ببدء حفر الاساسات فوافق دون تردد. وقام بعمله خير قيام وكان ذلك بدء احتراصى وتقديرى له. إذ كانت العادة السائدة فى ذلك الزمان أن يقوم ملاحظ الحكومة بتخطيط حدود الاساسات للمقاول ويقوم مهندس الحكومة وملاحظيها الفنين بتنفيذ العمل ويكون المقاول ما هو إلا مورد للعمالة، وهذا خطأ اساسى، إذ أن على المقاول تنفيذ العمل بعمالة فنية مقتدرة ويكون واجب مهندس الحكومة وملاحظيها هو الاشراف والمراجعة للتدقيق بأن ما ينفذ هو حسب الفرائط والمواصفات.

إنتقال زوجتى "انجبا" إلى الحاج عبد الله:

فى بداية اطلالى بالأشراف على تنفيذ محطة مضخات الحاج عبد الله، كنت لازلت أسكن بمدنى، وكنت أحضر يوميا من الساعة الخامسة صباحا إلى موقع العمل فى الحاج عبد الله التى تبعد عن مدينة مدنى بحوالى ٢٥ كيلو متر، وكنت أعود بعد الظهيرة فى ذلك الطقس الحار إلى بيتى بمدنى. وكان بيتى بمدنى به مراوح كما كنت قد اشتريت ثلاثة بالاقساط. كل ذلك لاهيئ لزوجتى النمساوية التى اتيت بها إلى تلك البيئة الغريبة عليها ليس فحسب فى الطقس ولكن فى كل شئ. وظلت تقف بجانبى تقاسى كل ساعة فى حياتها دون كلل أو ملل. ولم تكن لى سيارة خاصة. ولهذا كنا نستعمل الدراجة فى تحركنا فى مدينة مدنى لإنهاء أغراضنا أن كانت فى السوق أو فى زيارة الأصدقاء. وكم من مرة كنت أجلسها خلفى فى الدراجة لنذهب للسوق بمدنى أولسينما، ولم أكن أهتم بنظرات المارة علىّ فى دهشة واستغراب. ولما تقدمت الأعمال فى موقع

العمل في الحاج عبد الله وأصبح العمل ينفذ حتى ساعات متأخرة من الليل. رأيت أنه لابد من رحيل للسكن في استراحة الري هناك، حيث لا مراوح ولا كهرباء ولا شلابة ولا ماء نقي بالمواسير. وفي ذات يوم كنت عائداً من العمل إلى مدني وكان يصحبني أحد معارفي في السكة الحديد في الحاج عبد الله أراه أن أخذه معي لمدني. وكنت أقود سيارة لاندروفر وكان السائق جالساً في الخلف. وبعد أن قطعنا شوطاً من الطريق وتوقف الحديث بيننا. وأنا سائر على جسر ترعة كبيرة غمضت عيني لحظة في غفوة فسقطت العرببة من الجسر إلى مستوى الأرض فصحبت في خلة شديدة ووجدت أننا في الأرض ولكن حمداً لله لم تنقلب العرببة. فخرجنا مدهولين ورفعنا العرببة ثم واصلت قيادتي للعربة ولكن رفيلي ظل في نهوله من هول الحادث ولم يتحدث ولم يرد على أي كلام أقوله له وافته كان يحدث نفسه قائلاً 'إيه اللي جابني مع الجنون المستهتر ده' إلى أن أوصلته لبيته في مدني حيث وبعته. ومن تلك الحادثة قررت الرحيل إلى الحاج عبد الله. وأخبرت زوجتي بذلك على أن أعود إليها في كل نهاية أسبوع. فرفضت وقالت لي أنها ستذهب معي حيث أنعب مهما كانت المعاناة. وهكذا رحلنا للحاج عبد الله، وسكننا في الاستراحة. وكانت تقوم بواجباتها نحوي ونحو ابنها الصغير سامي على خير وجه وفي صبر وجلد على الرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيش فيها. فاستراحة الري تقع بالقرب من الموقع، حيث كان العمل ينفذ على ثلاث نوبات 'ورديات' خلال الأربعة والعشرين ساعة في اليوم، تتكون من غرفتين، وليست لها دورة مياه، أو تومبيلات لمياه الشرب أو القسل. تحمّل على المياه 'بالخروج' المحمول على حمار، ونستعمل الحطب للطهي في موقد بدائي. ونحمل الماء بالجرول للاستحمام وغسل أحياناً، ولحفظ طزاجة الخضار وما تبقى من طعام في جوال مبلل. ومع ذلك كانت من أمتع سنوات حياتي المهنية والعائلية، وكان تشييد محطة مضخات الحاج عبد الله أول تحدٍ مهني كبير لي.



السيدة إيتخابورج إبراهيم

الاعداد التمهيدى لمحطة كهرة خزان سنار:

كما جاء ذكره سابقا فإن المهندس ميرغنى حمزه هو الذى خطط لتنفيذ محطة كهرة خزان سنار كأولى محطات توليد الكهرباء المأثية من السدود ولكن لم يهئ له تنفيذها نسبة لتردد المستولين فى الحكومة الذين كانت تتجاذبهم الأحزاب والمصالح مما يعطل إصدار القرارات فى حينها وتنفيذ المشاريع حسب تخطيطها. وبعد الإنقلاب العسكرى فى نوفمبر ١٩٥٨، قررت حكومة عبود المضى قدما فى تنفيذ المشروع واستدعت الشركة الألمانية سيمنز شكرتغيرك للتفاوض إذ أن الحكومة الألمانية كانت قد ساهمت بقدر كبير فى إعداد المشروع. واستدعيت إلى الخرطوم للمشاركة مع الجانب الحكومى فى مباحثات تمويل وإنشاء المحطة مع الوفد الألماني وشركة سيمنز وبايونيون للإتفاق على أسعار تكاليف أعمال تشييد المحطة.

استغرقت المداوالت مع شركة "سيمنز بايونيون" للاتفاق على أسعار تكاليف أعمال تشييد المحطة وقتاً طويلاً. ترأس الاجتماعات المهندس المرحوم محمود محمد جادين وكيل وزارة الري ورفقته المهندس الرشيد سيد أحمد مستشار الوزير وشخصي. وأتذكر أنه حين احترم الخلاف بيننا على الأسعار أن غضب الوفد الألماني وأنفعل رئيسه قائلاً لبقية زملائه بالالمانية "ماذا يظن هؤلاء البلهاء". ترجمت ما قاله لزميلي وانسحبنا من الجلسة محتجين ونشأت أزمة أصر رئيس الوفد الألماني بأنه قال "هل يظننا هؤلاء بلهاء" وبعد تدخل السفير الألماني إمتذر رئيس الوفد الألماني من زلة لسانه وعدنا لطاولة المفاوضات حيث توصلنا إلى إتفاق بأسناد العمل اليهم.

اسناد الوزير الأشرف على تنفيذ المشروع لسوداني بدلا عن الشركة السويسرية:

بعد ذلك جاء موضوع الأشرف على تنفيذ المشروع الكبير وكنت اتوقع تعييني مهندساً مقيماً اتمتع بجميع سلطات مهندس الأشراف. غير أنني فوجئت بأن رئيسي والمسؤول الأول من قبل الحكومة صاحبة العمل، وهو السيد المهندس محمود جادين وكيل الوزارة، قدم توصية للوزير اللواء أحمد عبد الله حامد رحمه الله، بأن تستند مهمة الأشراف إلى شركة أخوان قرونر، وأن أعين مديراً عاماً للمشروع، بعد ترقيتي لوظيفة أعلى، ظناً منه بأنني ساقبل بذلك. رفضت مصرأ على تحمل المسؤولية كاملة في الأشراف بكل ما يتطلبه ذلك من سلطات وإلا فلن أذهب إلى موقع الأعمال في خزان سنار. هكذا بدأت أزمة جديدة أدت إلى استدعاء الوزير لي بحضور السيدين محمود جادين والرشيد سيد أحمد ومدير شركة أخوان قرونر. خاطبني الوزير قائلاً: "ياسرتخي، عرفت بأنك المهندس الوحيد المتخصص في هذه الأعمال، وأنها أول محطة كهربائية مائية تشيد في السودان، بل هي محطة من الخرسانة المسلحة تشيد في سد قديم جداً هو الخزان الوحيد الذي يحجز لنا ماءاً للري في السودان، وسيكون العمل تحت ظروف خطيرة جداً على سلامة الخزان. لذلك من الأحسن أن تستند المسؤولية للشركة السويسرية وتكون أنت ممثل الوزارة بدرجة مدير للمشروع".

رددت عليه بقوة ووضوح وإيمان، بأننى أعى جيداً جسامة المسؤولية وأننى واثق تماماً من تحملها. فلما أن أذهب لسنار وأنا المهندس المقيم، المسؤول الأول عن الاشراف، من غير أن اطلب لنفسى ترقية أو لقباً، أو أن احوال إلى عمل آخر بالوزارة. فانا طالب خبرة فى تخصصى ولست طالب ترقيات ومناصب. وحين أخذ الكلمة السيد محمود جادين قلت لنفسى "قروتر" ابوصلعه صعب لهم العملية وخوفهم ولذا يريدون ايكال المسؤولية إليه. قال السيد جادين: "نعرف مقدرة مرتضى وكفاءته، ولكن لا يوجد لدينا مهندسون آخرون لكى نقوم نحن أنفسنا بهذا العمل" فالتفت الوزير إلى مستفسراً فرددت على الفور بأننى أعرف مقدرتى وكفاءتى وأعرف أيضاً أن هناك مهندسين من زملائى فى الوزارة قادرون تماماً على معاونتى واستطيع معهم أن نتحمل مسؤولية الاشراف كاملة.

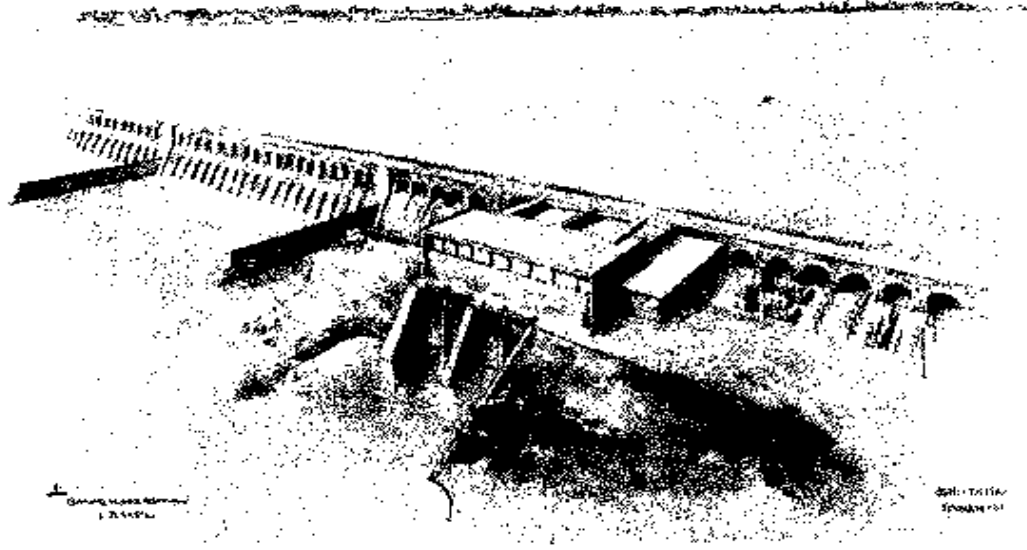
لعلنى قلت ذلك فى قوة وثقة. فما كان من الوزير اللواء أحمد عبد الله حامد، إلا أن رد بالطريقة السودانية ودون أن يلتفت إلى السيد جادين: "والله يا ولدى عجبتنى. أسمع، أنا سأعطيك المسؤولية. لكن على الطلاق، تلحق تغلط أو تهمل أحسن لك تقع من الخزان وتغرق هناك فى النيل. والله لو جيتنى هنا أقطع رأسك". وهكذا بدأت مسيرتى بالاضطلاع بتنفيذ محطة كهرباء خزان سنار، أول مشروع من نوعه فى السودان. وأننى لأعتبر لوحته التذكارية التى تحمل اسمى، تشريفاً وتقديراً لكفاءة المهندس السودانى أكثر مما هى لى شخصياً.

وفى سنار الحبيبى وبين أهلها الخيرين الكرماء، عشت أكثر من ثلاث سنوات كانت لى فيها ذكريات عزيزة، وفلذة من عمرى وحياتى. ولى فيها أخوان واصدقاء فكان لها بذلك أكبر الأثر فى تطور فكرى وتعاملى، وفى توجيه دربى ومستقبل حياتى.

تعريف عن وزارة الري والقوى الكهربائية المائية:

قبل الاستقلال كانت تعرف بمصلحة الري وكانت رئاستها فى مدينة مدنى التى تقع فى قلب مشروع الجزيرة وعلى بعد حوالى ٨٠ كيلومتراً من مدينة سنار حيث خزان سنار وفى مدنى مقر المدير العام للري ورؤساء أقسام

التشييد والمشروعات والصيانة والقسم الميكانيكى. وبعد الإستقلال سميت وزارة الري والقوى الكهربائية المائية وأصبحت الخرطوم مقر مكتب الوزير ومستشار الوزير الفنى وقسم مياه النيل وهندسة المياه. وبقيت مدنى مقر وكيل الوزارة ونائبه ومساعد الوكيل لمشروع الجزيرة ومساعد الوكيل لمشروع المناطق ومساعد الوكيل للإنشاءات والسدود ومساعد الوكيل للأعمال الميكانيكية.



محطة كهرباء سنار بعد إتمام العمل فيها، ومعها خزان سنار وبحيرته من خلفه.

مدينة سنار: أو سنار المدينة الفترة ما بين ١٩٥٩ - ١٩٦٣:

تقع مدينة سنار على الضفة اليسرى من النيل الأزرق على بعد حوالى ٢٠٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وكانت فى قديم الزمان عاصمة لمملكة الفونج. وقد بنى فيها خزان سنار فى عام ١٩٢٥ وأصبحت المعبر الوحيد للنيل الأزرق من منبعه فى بحيرة تانا فى الهضبة الاثيوبية وحتى الخرطوم حيث يوجد فقط فى

ذلك الوقت جسر الخرطوم بحرى على النيل الأزرق قبل أن يلتقى مع النيل الأبيض ليكونا نهر النيل العظيم. ولهذا فإن القوافل والمسافرين الذين يأتون من منطقة البطانة فى شرق النيل الأزرق يعبرون على سد سنار للوصول لأرض الجزيرة التى تقع بين النيلين الأبيض والأزرق، وكان معظم سكانها من التجار الشماليين من شمال السودان وبها مستعمرة حكومية من موظفى وزارة الرى والسكك الحديدية ومصاحبة الرى المصرى. كما أن خط السكة الحديد يعبر النيل الأزرق على سد سنار لربط الخرطوم مع مدينة القضايف فى شرق السودان. وهناك مدينة صغيرة على بعد بضعة كيلو مترات من سنار المدينة تسمى سنار التقاطع حيث يتجه فرع آخر من خط السكة الحديد إلى الغرب عبر الحدود الجنوبية من أرض الجزيرة ليعبر النيل الأبيض عند جسر كوستى التى تقع غرب النيل الأبيض ليواصل سيره إلى غرب السودان حيث ينتهى فى مدينة الأبيض عاصمة محافظة كردفان.

وكان عدد سكان سنار المدينة فى ذلك الوقت حوالى ٧ آلاف نسمة من التجار والموظفين وأصحاب الحرف، وكانت علاقتهم قوية فى مناسبات الأفراح والأحزان ويعرفون بعضهم البعض كما هو حال قرى وأقاليم السودان. وكان نشاطنا الاجتماعى فى نادى الموظفين حيث كانت لنا فرق للعب التنس والسياسة وكرة القدم. وبقيت فى المدينة سينما لأول مرة فى عام ١٩٥٦، وقد أشرف على بنائها زميلى وصديقى المهندس يحيى عبد المجيد أبان أطلعه بالأشراف على تشييد قنطرة ترعة المناقل الرئيسية، وكانت سينما سنار هى مكان الترفيه الوحيد لى ولزوجتى حيث كنا نذهب هناك مساءً. وأذكر فى تلك الأيام لم يكن الكثيرون من رواد السينما من أهالى سنار يعرفون حقيقة السينما وكانوا يظنون أنها تصوير لحوادث فعلية تنفذ أمام الكاميرا. ومن الطرائف فى ذلك أن سألنى واحد من معارفى التجار إذا كان مخرجى وأصحاب تلك الأفلام يدفعون تعويضاً لأهالى الذين يقتلون فى الفيلم، وكان الإندماج فى حوادث الأفلام يدفع الكثيرين من المشاهدين فى الكراسى الامامية للتصفيق بشدة للبطل عندما ينتصر فى معركة كما يشتمون الخائن عندما يقوم بفعل فاحش أو جريمة، كنا نستمتع من حوادث موضوع الفيلم وأيضاً من تعليقات رواد الدار.

اصدقائي في سنار:

كان آل حميدة عائلة كبيرة وذات قدر ومكانته بين الناس جميعا في سنار. وكانوا دائما سباقين للترحيب وحسن الاستقبال لأي زائر للمدينة كبيرا كان أم صغيرا. وكانوا يعملون بالتجارة أساسا والاشتراك في بعض المشاريع الزراعية الخاصة على النيل الأزرق لزراعة القطن الذي أصبح محصولا مربحا أبان الحرب الكورية. وكنت أعرف السيد حامد حميدة منذ سنوات قبل نقلي لسنار لمشروع الكهرباء. إذ كنت أجيء للعمل في مصنع وتخطيط المشاريع الخاصة في أيام عطلاتي لكي أحصل على بعض الدخل الإضافي. ولهذا عندما رحلت وعائلتي لسنار كان السيد حامد حميدة وأهله أول المرحبين بي وبزوجتي الأجنبية التي كانت في أولى خطواتها لتعلم اللغة العربية وذلك بالاختلاط مع السيدات السودانيات. وأذكر لها من قصصها الطريفة ما حدث لها في ذلك الزمان، عندما أرادت أن تقوم بواجبها في عزاء لهم فقالت لي أولا أنها لا تستطيع أن تبكي كما تفعل النساء السودانيات وثانيا فهي أيضا لا تستطيع أن ترفع يديها بقراءة القرآن فهي أولا مسيحية وثانيا لاتعرف القرآن وثالثا لا تستطيع أن ترفع يديها وتحرك لسانها كذبا كما تفعل بعض النساء. فقلت لها قولي لهن "البركة فيكم" وهذا يكفي. فرددتها عدة مرات وحفظتها وذهينا سويا لنزل العزاء. وهناك دخلت إلى الجناح النسائي من البيت وبصوت عالي أمام الجميع قالت لهن "البقره فيكم" فساد الصمت القاعة. ثم انفجر البعض ضاحكا. مما أخرجها حتى أحمر وجهها وفجأة انفجرت تبكي ليس من أجل الميت ولكن على نفسها أمام ذلك الحشد الذي هو بيئة غريبة جدا بالنسبة لها. وهي وحيدة وبعيدة من أهلها ووطنها. وكان ذلك دافعا لجميع النساء الحاضرات لأن يبكين لا على الميت ولكن عطفًا وحنانًا على تلك السيدة الأجنبية التي جاءت إليهن لمشاركتهن في العزاء في صدق ومودة. ومن ذلك الحادث لتسعت دائرة النساء اللاتي أصبحن صديقات حميمات لزوجتي مما ساعدها في تعلم اللغة العربية بذلك الاختلاط القوي.



الصديقان حامد حميدة والطبيب عبد الرازق وشخصى فى الوسط - سنار
٢٧/مايو/١٩٦٦

المهندس المقيم:

لعله من المفيد أخذ فكرة عن مصطلح مهندس مقيم ومسؤولياته فى جميع أعمال الإنشاءات الهندسية بدءاً من تخطيطها وتصميمها وإنهاءً بأكملها تشييدها وتشغيلها. هذه المهمة تقوم بها ثلاثة جهات أولها صاحب العمل أو الخدم كما يسمونه أحياناً Owner or Employer وهو الذى يملك المنشأة ويقوم بدفع جميع تكاليف إنشائها. أما الجهة الثانية فهى المهندس وهو الذى يقوم بتخطيط المنشأة وتصميمها وتقدير تكاليف إنشائها ومدة تنفيذها ووضع وثائق المناقصة وأعداد عقد الإنشاء وأخيراً الإشراف على تنفيذ المنشأة وإصدار شهادات صرف استحقاقات المقاول الذى يطلع بتشبيدها. وأخيراً إصدار التقرير النهائى عن أكمال المنشأة واستلامها من المقاول ووضع ضوابط وأساليب تشغيل وصيانة المنشأة ولهذا فإن المهندس يكون له فى موقع تنفيذ المنشأة مهندس مقيم فى الموقع معه مساعدون من المهندسين والفنيين للإشراف اليومى على تنفيذ الأعمال والتأكد من مطابقتها لشروط العقد والمواصفات الفنية للمواد المستعملة

قسم المشروعات وكنت قد عدت من بعثتى فى بريطانيا وترأست مهندسى التصميم فى قسم المشروعات وكان بينهم عدد من المهندسين الهنود. وكان بينهم مهندس من طائفة المنبوذين Untouchables وهم طائفة محتقرة فى الهند ويعملون فى أعمال النظافة والأعمال التى تعتبر حقيرة. فجاء بقية المهندسين الهنود لعبد الله وذكروا له بأنه غير مقبول لديهم أن يشرب ذلك المهندس من نفس الأثناء الذى يشربون منها. ولما عرف عبد الله السبب قال لهم. نحن أيضاً عندنا طوائف حقيرة وأنا وأنتى ورئيسى مرتضى من طائفة المنبوذين فى السودان وبعد الاستقلال منعت هذه الأمور. وأحسن تلوزوا بالصمت وإلا إذا علم مرتضى فإنه سيلغى عقودكم. وهكذا أسكتهم وجاءنى وقص على القصة. وفى الحقيقة قامت بينى وبين المهندس عبد الله صداقة قوية وعملنا معا فى مجالات عديدة مهنية واجتماعية وكان لى دوماً نعم الأخ ونعم الصديق. أما المهندس قاسم عثمان فهو من خريجي جامعات مصر. وينتمى لعائلة عريقة فى السودان وميسورة الحال. وهو شخص وديع مؤدب ومهذب لطيف المعشر، تدرج فى سلم الوزارة حتى أصبح وكيلها. وأما المهندس فكرى عبد الياسط فقد كان مصرى الجنسية، عمل مهندساً مع المهندس يحيى عبد الجيد عندما كان المهندس المقيم لقنطرة ترعة الناقل. ثم تحول إلى العمل فى محطة كهرباء سنار عندما جئت لتنفيذها. وهو مهندس قدير، وله علاقات عائلية مع الكثير من الأسر السودانية، ونشأت بينى وبينه مودة وصداقة حميمة. وأما المهندس ركشوتول فقد كان سويسرى الجنسية، منتدباً من شركة أخوان قرونر الذين قاموا بتخطيط وتصميم محطة سنار. كان مسؤولاً عن التعديلات التى تطرأ على التصميمات لأسباب واقعية ناتجة من طبيعة الموقع. رجل متواضع ولطيف، ولا يتردد فى الحديث بصراحة عن أصله البسيط، ويعتبر نفسه عصابياً. وقد عمل معنا فى إخلاص وتعاطف وتضامن إلى أن إنتهت فترة انتدابه معنا.

المحاسب والمهندس والجريمة الكاملة

كان معى محاسب هو مثال الموظف الذى يتقن عمله، متقناً فى حديثه، متظرفاً فى تعامله مع الناس. كان مشهوراً فى أوساط الموظفين والتجار بأنه

رجل "صريف" أى كثير الصرف ولا أحد يدري من أين له. ولما قمت بزيارته بمنزله فى العيد، أدهشتنى مظاهر الترف من حولى إذ أن راتبه لا يكفى ماحشى به ثلاثة غرفه الضيوف مما لذ وطاب، وبيرة ووسكى بأنواعها غير الاثاث، كنت أعلم بأن الصرفيات التى تصادق عليها للمقاول الالمانى لا يمكن التلاعب فيها إذ أنها تعد بواسطة مهندسى الأشراف وتراجع بالرئاسة فى مدنى ثم تصدر الشيكات للمقاول من هناك. لم تبق غير مستحقات العمالة المؤقتة الخاصة بالأعمال التى كنا ننفذها نحن بما كان يسمى بالعمل المباشر، وتدفع بواسطة قوائم بأسماء العمال وعدد الأيام التى اشتغلوها مضروبة فى الأجر اليومي للعامل. تعد هذه القوائم بواسطة المهندس المشرف ويوقعها، فيقوم المحاسب بإياد بالمراجعة الحسابية ويعد أذن صرف باسمه بجملة المبلغ المطلوب ويرسله لى للتوقيع مصحوباً بالقوائم. وبعد مراجعتى أوقع على أذن الصرف الذى يعد من ثلاث نسخ، الأصلية ويذهب بها المحاسب لخزينة الحكومة فى مركز سنار لاستلام المبلغ بعد تسليمهم الأذن. ثم يقوم هو بالسرف لكل عامل بعد التوقيع أو يصمم بأصبعه عند الإستلام. ونسخه ثانية تذهب إلى الرئاسة بمدنى وتبقى الثالثة ثابتة فى الدفتر حتى لو الغى أذن الصرف لتبقى الأرقام متسلسلة كما هى. لذا رأيت أن أراجع المنصرفات مراجعة دقيقة فور إنتهاء عطلة العيد.

بالفعل اكتشفت أدونات صرف لا توجد نسخها الثابتة فى الدفتر. اعترف بأنه اقتطعها بالخطأ. زادت شكوكى فيه وطلبت منه احضارها ذهب إلى مكتبه وعاد ليخبرنى بأنه نسيها فى منزله وهو ذاهب لاحضارها. هاتفنى طالبها حضورى فى الحال لأمر خطير يحتاج لمعاونة مدنى له فيه. اخبرت رئيس المكتب بما حدث وسلمته دفتر الصرف لإبلاغ السلطات الأمنية إذا لم أعد بعد نصف ساعة وتوجهت إلى منزل المحاسب. وعندما سألته عن أسباب طلبه حضورى، أخرج مسدساً صغيراً وقال لى أنه اختلس مبلغاً لحاجته ولا يمكن لأحد اكتشاف فعلته فاما إعطيته مهلة فيستقيل بهدوء وإلا أطلق على رصاص مسدسه مدعياً بأنه لدى عودته خلال ساعات العمل تلك اكتشف وجودى بمنزله متلبساً بعلاقة مشقة بزوجته لاسيما وقد كانت زوجتى آنذاك خارج السودان. فرديت عليه فى سخرية أن يقلع عن مكيدته السينمائية هذه لأننى اتخذت التحوطات اللازمة وستكون الشرطة سلفاً لدية. اسقط قى يديه ولم ير بدأ من العودة معى إلى

المكتب وأعداً بمحاولة مساعدته بعد إقراره بكل شيء. ولدى اتصالي بالسيد وكيل
الرى بعدنى أشار على إبلاغ الشرطة فوراً لتأخذ الأمور مجراها القانونى. وقد
كان ورضع الحاسب تحت الحراسة يركز الشرطة بسنار حتى تتم إجراءات
المحاكمة. ولكنه بعد أيام قليلة تمكن من الإفلات من الحراسة فى الساعات الأولى
من الصباح. فبدأت حملة إعلامية للمساعدة فى التعرف والقبض عليه. وأرسلت
صورته وأوصافه لجميع المنافذ ونقاط الشرطة فى السودان. وبينما البحث جارٍ،
وصلنى خطاب بريدى منه يقول لى بأننى بدل مساعدته أثرت أن أقوم بواجبى
دون شفقة به أو بأولاده. لهذا قرر الإنتحار غرقاً فى النيل فور استلامى لخطابه،
راجياً منى أن اتحمل مسؤولية رعاية زوجته وأولاده.

أجلت الخطاب لسلطات الأمن، ومن ثم بدأت حملة لمراقبة جثته طافية فى
النيل الأزرق أو النيل الرئيسى. لم يعثر على الجثة المزعومة. وبعد شهر أو
أثنين نسيه الناس ونسوا قصته. ولكن بعد ثلاثة أشهر القى القبض عليه فى
مدينة أم درمان، خارجاً من إحدى دور السينما بعد العرض المسائى الثانى،
متنكباً فى زى اعرابى يلحبة محترمة. أحضر إلى مدينة سنار حيث جرت
محاكمته وحكم عليه بالسجن خمس سنوات.

المقاول محمد سيد أحمد ومشكلته مع فساد ملاحظى تنفيذ أعمال الرى:

الملاحظ محمد سيد أحمد الذى نشأت بينى وبينه علاقة قوية منذ أن كان
يعمل معى فى محطة مضخات الحاج عبد الله، الذى كان ينفذ وقتئذ أعمالاً فى
مشروع شبكة رى المناقل فى عقد فاز به هناك، زارنى فجأة ببيشى بسنار. بعد
السلام والسؤال والقيام بحق الضيافة، نظر إلى قائلاً: "يا أخ مرتضى، جئتك من
المناقل فى أمر سرى وهام للغاية، راجياً مساعدتى نسبة لما بيننا من معرفة
حميمة وصلة طيبة. ولكن أرجو قبل فتحه، أن تعدنى بأن تساعدنى بالطريقة
التي أريدها أنا إذا كان بمقدورك أو أن تنسى الموضوع تماماً وتعتبرها زيارة أخ
فارق أخاء من مدة وجاءت فرصة لاعادة اللقاء والذكريات" وعده بما اشترط فآخذ
يشرح ما جاء بسببه.

ذكر لى أنه فى أشكال كبير وخرج شديد. فهو ينفذ أعمالاً خرسانية وهو مرفم على دفع رشوة شهرية منذ زمن للملاحظين الذين تكلفهم الوزارة بالإشراف على تلك الأعمال. كان يستقطع تلك الاتاوة من ماله الخاص تخافيا لشهرهم ومعاكستهم، ولكنه رجل يخاف الله ولهذا فهو ينفذ الأعمال حسب المواصفات تماماً برغم ذلك. ولكنهم طمعوا فى المزيد وطلبوا منه تقليل كمية الأسمنت المحددة حسب المواصفات بما يسمح له بتوفير كميات يسلمهم نصف قيمتها ويحتفظ لنفسه بالباقي، مؤكداً له أن النقص لن يؤثر فى قوة الخرسانة ولن يلاحظه أحد. رفض ما طلبوه حيث يراها خيانه للأمانة. هددوه بوضع العراقيل أمامه وهم يعرفون أساليبها جيداً، واثقون من إلحاق الخسارة الفادحة به. لهذا جاء لى يطلب منى الإتصال بالمهندس الهندى "ناريان" الذى يشرف على الأعمال من قبل الوزارة لاطلب منه دون أن يعلم أولئك الملاحظون، أن يكون حاضراً هو نفسه أثناء خلط الخرسانات وصبها ولم يتبقى منها على أية حال سوى عدد محدود من المنشآت المطلوبة فى العقد. وقد قرر منى إنتهى هذا العقد إلا يشارك فى أية مناقصة تخص وزارة الرى، لأنه حاج ويخاف الله، ولا يريد أن يتعرض لمثل هذه الضغوط مرة أخرى، وفى الوزارات الأخرى متسع لأكل العيش الحلال.

اتصلت بالمهندس وأخبرته بذلك. علق بأنه يعلم كثيراً مما يجرى فى الخفاء، وعن الفساد والرشوة، ولكنه لا يود التدخل فى أمور تجر عليه المتاعب ووعده أن يقوم بنفسه بالإشراف المباشر حتى ينتهى العقد بدون ضجة. هكذا أفلت أخونا محمد سيد أحمد وشريكه السيد محمد على حميده من ابتزاز الملاحظين وحسب علمى، لم يتقدما بعد ذلك للاضطلاع بأى عمل لوزارة الرى.

وبذكر ما كانت تمتلئ به وزارة الرى من ممارسات فساد رهيب، وبطبيعة الحال من وجود مسؤولين على قدر عال من النزاهة والعفة. دعنى أقدم أمثلة على ذلك.

السيد "ى":

كان من المهندسين الذين ثبتت عليهم تهم الفساد وابتعدوا من العمل وأذكر

قصة قالها لى المقاول 'ج.ب' الذى كان قد فاز بعطاء تنفيذ قنطرة المناقل الرئيسية فى سنار أنه كان يدفع جزية للمهندس المقيم 'ب' وإذا لم يفعل ذلك فإن ما ينجزه من عمل يكون مصيره التكسير بدعوى عدم مطابقته لمواصفات العقد. وعندما سألته عن رأيه فى صديقى وزميلى المهندس يحيى عبد المجيد الذى اضطلع بوظيفة المهندس 'ب' بعد أبعاده قصص على القصة التالية:-

"إنك تعلم أن الرشوة جريمة يعاقب عليها القانون كلاً من المرتشى والراشى. ونحن المقاولين عندما نفوز بعطاء ونأتى لتنفيذه نحاول أن نختبر نزاهة المهندس المقيم. فكنت أحضر لمكتبه واجلس أمامه ثم أضع ظرفاً مليئاً بكمية مغرية من الجنيهاً ثم أضع صندوق سجائر أبو عشرين فوق الظرف أثناء حديثى مع المهندس وبعد إنتهاء قعدتى معه أترك صندوق السجائر وما تحته وأودع وأخرج كأنما قد نسيت الصندوق وما تحته. فإذا لم يلحق بى المهندس لإسترداد ما نسيت على مكتبه، أتأكد بأن صاحبنا مرتشى. وهكذا نستمر فى الدفيعيات دون التحدث فى الموضوع. وبذفس الطريقة نعامل معاونيه من الفنيين. أما صديقك يحيى فعندما خرجت، وأنا سائر نحو سيارتى أخذ يصيح بأعلى صوته وأرسل مراسلاته يركضون نحوى للعودة لأخذ أغراضى. فعرفت من يومها أن صاحبك مش بتاع حاجات زى دى وتعاملنا على أحسن حال وحقوقنا مصونه".

المهندس يحيى عبد المجيد:

صديقى وزميلى منذ أن كنا فى الثانوية وكنا فى نفس الفصل فى كلية الهندسة فى الخرطوم وتخرجنا سوياً والتحقنا بوزارة الري بعد التخرج. وكنا فى بعثة فى بريطانيا حيث أحرزنا عضوية جمعية المهندسين البريطانيين وعدنا للعمل فى أقسام الوزارة فى التشييد. وكان هو المهندس المقيم للقنطرة الرئيسية لقنطرة المناقل وبعد الإنتهاء من عمله عاد مرة أخرى لبريطانيا ودرس علم المياه فى لندن وأحرز دبلوم فى علم المياه من لندن (Diploma of Imperial College) ثم عاد ليعمل فى قسم مياه النيل فى الخرطوم ثم أصبح عضواً يمثل السودان فى الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل المكونة من السودان ومصر.

وبعد إنقلاب مايو واضطلاعى بوزارة الرى رقيته لوظيفة وكيل وزارة الرى بدلا من السيد صفيرون الذى نقلته إلى الخرطوم مستشاراً فى مكتب الوزير. ونقلت بحس لواء مدنى مقر وكيل الوزارة. ومعلنا فى تلك الفترة فى إنسجام تام حتى وقور إنقلاب هاشم العطا. حين كنت فى إجازتى فى فيينا. وعند تكوين الوزارة الجديدة استدعى النميمى يحيى ليعينه وزيرا للرى بدلا عنى وكنت لا أزال خارج السودان. وقد بقى يحيى وزيرا للرى لعدة سنوات ثم أعفى. وخرج ليعمل فى الاستشارات الهندسية بمكتب أسسه حيث يعمل فيه حتى الآن. وعادت الأيام مرة أخرى وأنا أعمل مستشارا هندسيا فى الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية. وكنت مسئولاً عن مشروع رى فى السنغال وتقدم مكتب المهندس يحيى بعرض للقيام بمهمة المهندس الاستشارى للمشروع فى منافسة مع بيوت خبرة عربية وأجنبية وفاز عرضه. وأوصيت بإرسال العمل اليه. ومره أخرى علم أصحاب النفوس السيئة والمصالح من السنغاليين والأجانب الذين فشلوا فى الحصول على القيام بالمهمة. فجاءوا يقولون بأن صاحب المكتب السودانى الذى اختير هو صديق لمرتضى أمين فى تلطيق أسى وإيماده. ومرة أخرى جئت اليهم وقلت نعم هو صديقى وزميلى وهو خير من يقوم بهذا العمل وإذا لم يعجبكم ذلك فأن الصندوق الكويتى سينسحب من تمويل المشروع وتمويل الخدمات الاستشارية. وتأخر إرسال العقد عليه إلى أن تدخل الرئيس عبد ضيوف وأشار على المسئولين بإنهاء الأمر والقبول بتعيين المكتب الاستشارى السودانى. وهكذا اضطلع يحيى عبد المجيد بالمهمة التى لازال يمارسها حتى الآن.

المناقشة مع يحيى بخصوص الترقية للمجموعة الثالثة:

هنا يلزمنى ذكر واقعة معينة وتأثيرها فيما بعد عندما خلت وظيفة فى المجموعة الثالثة بترقية المهندس صفيرون الزين إلى المجموعة الأولى وكبلا للوزارة خلفا للسيد محمود جادين. انحصرت المنافسة بينى وبين زميلى المهندس يحيى عبد المجيد والمهندس مزمل عبد الرسول. وكنت واثقاً بأن الاختيار سيقع اما على أو على زميلى يحيى لأننا كنا نتمتع بتقارير جيدة فى الخدمة وبالإضافة كنا نحمل عضوية جمعية المهندسين البريطانية التى لم يوفق

المهندس مزمل فى الحصول عليها. وبما أنى عملت مع مزمل فى مدنى لفترة طويلة أكثر من يحيى ثم أنى كنت أعرف الكثير من مشاكله ومعاناته فى أنه أصبح فى المؤخرة بالنسبة لزملاء دفعته محمود جادين وصفيرون الزين. رأيت أن نتعاون، أنا ويحيى، ونعطيه الفرصة للترقى فى الوظيفة بانسحابنا من المنافسة. وهذا ما دفعنى لمقابلة يحيى فى الخرطوم فى منزله لاقتناعه بالتناحي عن المنافسة. مقنعا يحيى بأنى وهو مازال المجال أمامنا طويلا للعمل والترقى، بالإضافة إلى أننى كنت اعتقد بأن مزمل إذا تخطيناه أنا ويحيى ستحدث له صدمة نفسية عنيفة ربما أدت لانتهياره العصبى والنفسى تماما. والحق يقال أن يحيى قد رفض اقتراحى بشدة. وفى النهاية قبل على مضض قائلا لى "حتشوف حيجى يوم وتندم على فعلتك هذه" أنكر هذه الواقعة، لأن نبؤة صديقى المهندس يحيى عبد المجيد برهنت على صحتها، وكان جزائى اللدغ المرة بعد الأخرى.

السيد محمود جادين ومحاولاته ضمى لبطانته:

كان المهندس محمود جادين أول وكيل لوزارة الرى من خريجى الجامعة ومن حملة الشهادات العالية فى مهنة الهندسة وهو واحد من عدد قليل من الرعيل الأول للمهندسين الذين أكملوا دراسة الهندسة على المستوى الجامعى ثم بعثوا لانجلترا للحصول على عضوية جمعية المهندسين المدنيين والتي تعتبر أعلى شهادة فى مهنة الهندسة فى بريطانيا ومجموعة بلاد الكومنولث البريطانى. وكان رجلا طيب المعشر وخجولا لحد ما وسهل الإتصال بالناس ومن حوله، وبطبيعته لا يستطيع أن يقول لا لى طلب أو مساعدة تطلب منه. وفى عهده فى وزارة الرى بدأ تنفيذ الأعمال الكبرى مثل مشروع المناقل وسدى الروصيرصى وخشم القرية وغيرها من المشاريع الأخرى وكانت ميزانية وزارة الرى أكبر ميزانية فى التنمية فى عهد الاستقلال. ولهذا استغل الكثيرون طبيعته وضعفه فى الرفض لى طلب حتى ولو كان يخالف النظم والقوانين، فدفعوه لإرتكاب الأخطاء والمخالفات التى لا تسمح بها الإجراءات والقوانين المالية، ولهذا كنت ومعى فئة قليلة من المهندسين ذوى المؤهلات الهندسية العالية ضد اساليبه وعدم حزمه فى تسيير العمل فى الوزارة والحق يقال بأنه حاول معى

بكل الطرق والأساليب أن يكسب تاييدي ولا أقول ودي إذ أني ومن معي كنا نودّه لطيب معشره. ولكننا كنا نأخذ عليه أسلوبه في قيادة وتسيير الوزارة، وحتى في الأوقات التي كان الخلاف بيننا في أشد حالاته. كنا نتعامل بود وأدب. وحتى عندما أحيل إلى المعاش بعد التحقيق معه كان الجميع من كان معه ومن كان ضده يفسف له. إذ أنه كان ضحية البطانة السيئة التي استغلته لتحقيق أغراضها للكسب الحرام. كان مأخذنا على المهندس محمود جادين ضعفه أمام التماسيح الذين كانوا من حوله، يعرفون فيه عذوبته ومسايرته حتى تجاوز الضوابط والموانع التي كان عليه أن يكون حارسها.

المهندس الألماني وفصل عاملين سودانيين:

كان المهندس المكلف من الشركة الألمانية بالموقع، أي الرئيس المباشر لجميع المهندسين والفنيين والعمال الذين يقومون بالتشييد، ويدعى الهر"قوتيه" رجلاً متفطرساً قطعاً مع العمال، بسبب جذوره الارستقراطية وتربيته النازية. وكانت علاقته معه متشددة وفي حدود الرسمية. كما كان مكروها ومرهوباً من جميع العاملين في الشركة من المان وسودانيين.

ذات يوم جاءني عاملان سودانيان يتظلمان منه لفصله لهما عن العمل بدعوى حدوث سرقة في مخازن الشركة. جمع الهر"قوتيه" العمال وأهلهم سامة لتسليم السارق. في حالة عدم تعاونهم سيفصل عاملين عن طريق القرعة. بعد الساعة المحددة جمعهم في صف واحد وطلب من السارق أن يتقدم. ولما لم يتقدم أحد أعلن أن الواقف الثالث والواقف التاسع في الصف ملصولين عن الخدمة. هكذا تعجبت من هذا الأسلوب وإيقاع العقوبة بالأبرياء. واستدعيت الهر"قوتيه" إلى مكتبى.

عند استفسارى منه، أخبرنى بأن ذلك أسلوبه في العقاب كان يعارسه مع المقاومة اليونانية عندما خدم ضابطاً في جيش الاحتلال الألماني باليونان أثناء الحرب العالمية الثانية. كان عند اكتشاف مقتل جندي المان، يجمع أهل القرية لتسليم الغداس الذي ارتكب الجريمة، وإلا اختار عشرة منهم بعين طريقتة هذه وأعدمهم برأى من الجميع. قال لى أن الفكرة نجحت، إذ كان القاعل يجد نفسه

مضطرا لتقديم نفسه بدل أن يقتل مشرة من أهله دون محاكمة. قلت له أولا لسنا في مساحة حرب. وثانيا، هناك نظم وقوانين تحكم العلاقة بين المخدم والمستخدم، ولا تسمح له بفصل العاملين بهذا الأسلوب بالذات، وتحت ظروف اتهام بسرقة غير مثبتة ضدهما. وبعد نقاش طويل، قبل بمنحها مرتب شهر والاستغناء عنهما بحجة إلا حاجة للعمل لهما. بمعنى آخر، أصر على أسلوبه في الفصل ولكن بطريقة قانونية. وادف قائلا بأنه مسؤول عن انجاح عمله حتى ولو بوقوع بعض الظلم على الأيرباء. لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكنه تحقيق النجاح المنشود لهيمته الصعبة. فلا غرابة أن ظلت علاقتي معه في توتر ومعاملاتي معه رسمية وصارمة.

حادثة المتفجرات وأبعاد المهندس الألماني:

بدأت حفريات أساس محطة سنار الكهربائية تتعثر لوصولنا لأعماق فيها صخرة سماء من القرانيت. وبما أن الحفر يجب أن يكون بالأيدي، حيث أنه محظور استعمال متفجرات في هذه المنطقة حفاظا على سلامة السد، فقد بدأ برنامج الحفريات يتأخر وصرف المقاول يزداد. في عصر يوم أحد، عدت من اجتماع مع رؤسائي بمدني. ورغم أن يوم الأحد هو يوم العطلة الاسبوعية للأعمال بحكم كون الشركة المنفذة المانية، وبالتالي خلو الموقع من العاملين والمهندسين، فقد فضلت المرور على الموقع لتفقد سير الأعمال ثم الذهاب إلى البيت. لدى وقوفي بالموقع ومعاينتي حفريات الأساس صعقت بما رأيت من اسلاك التفجير المنتشرة على الصخور السماء على أهبة التفجير، ولحت الملاحظ الألماني المسؤول عن أعمال الحفريات، الهر "شين"، يتوارى هربا من الموقع جاريا باتجاه المكاتب.

توجهت رأسا لمكتب مدير الشركة الهر "فاجنر" حيث وجدت برغم العطلة بمكتبه في حالة توتر شديد حيث كان الملاحظ التابع للشركة قد سبقني إليه. سألته كيف ترتكبون هذه الجريمة، ومن الذي أصدر أمر التفجير؟ كنت على علم بالخلاف بين "فاجنر" النمساوي و"فون قوتيه" الألماني. كان "فاجنر" طيبا ووديعا على النقيض تماما من مساعدة الهتلري. لذا أردت الايعاز له باعتقادي أن الأمر

صدر من "قوتيه" دون علم من "فاجنر" وبالفعل، لاقى ايمازى هوى فى نفسه ولم يتردد فى تحميل المسؤولية لمساعدته على الفور. وجهته إلى استدعاء الملاحظ "شين" والطابعة الألمانية.

كان الملاحظ "شين" نمساوى الجنسية مثل "فاجنر"، ومثل جميع زملائه الملاحظين الألمان يكرهون الهم "قوتيه" لقسوته عليهم وخطورته المعروفة. لهذا، ما أن وصل الملاحظ "شين" حتى بادرت قائلاً بالألمانية "لقد علمت من المدير "فاجنر" بأن الأمر بالتفجير المحرم يتضمن العقد، صدر اليك من المستر "قوتيه" على حين لم يكن للهم "فاجنر" سابق معرفة بذلك، هل هذا صحيح؟ تبادل الملاحظ "شين" النظرات مع مديره "فاجنر" والتفت إلى قائلاً: صحيح! فوراً أشرت على الطابعة الألمانية بالجلوس إلى آلة الرقن وأملت عليها اعترافاً باللغة الألمانية من "شين" بأنه قام بنشر أسلاك المتفجرات بأمر من رئيسه "قوتيه" وطلبت من الملاحظ التوقيع ففعل.

بعد ذلك أملت على الطابعة الألمانية اقراراً باللغة الانجليزية تفيد بأن "فاجنر" لم يكن على علم بذلك العمل المخالف لشروط العقد وطلبت منه التوقيع عليه ففعل. وبعد استلامى للاقرارين أملت أوامرى كتابة بوقف جميع الأعمال فى الموقع، وحظر الدخول على جميع العاملين فى الشركة وغيرهم إلى حين تعليمات أخرى. وطلبت "فاجنر" بتنفيذ الأمر فوراً بناء على سلطاتى فى العقد لحدوث حالة طارئة تهدد سلامة الأعمال والأشخاص وأبلغت رئاستى بما حدث طالبا إرسال خبراء مفرقات من الجيش للموقع لتعطيل المتفجرات التى وضعت بالفعل فى ثوب الصخور على وشك التفجير.

انتشر النبا عن طريق الأذاعة والصحافة، وتوقفت جميع أعمال تنفيذ المحطة بانتظار خبراء المتفجرات كما أحيط العمل بالحراسة العسكرية المشددة ومنع أى شخص من الاقتراب إلى أن تم رفع المتفجرات بعد تفكيكها. ثم استأنفنا العمل كالعتاد بعد إيقاف "قوتيه" وأحكام الرقابة والسيطرة الكاملة فى الموقع.

قرار أبعاد "قوتيه" وتلقيه درسا ً ينفعه:

وجهت خطابا رسميا للهر "فاجنر" طالبا أبعاد الهر "قوتيه" من المشروع واعادته إلى ألمانيا. جاءنى عدد كبير من الالمان العاملين فى الشركة راجين إلا اتراجع عن قرارى. جاءتنى زوجته فى البيت تؤكد لى بأن الأمر صدر للملاحظ من "فاجنر" ولا علم لزوجها به وأن هناك مؤامرة عليه ولذا رأت تنويرى بالحقيقة سالتها: ولماذا لم يأت زوجها بنفسه إذا كان الأمر كذلك؟ ردت بأنه شديد الاعتداد بنفسه. قلت لها: أن لم يحضر زوجك لى بالمكتب ليقدم وجهة نظره رسميا فلن أستطيع مراجعة قرارى والنظر فى امكانية مساعدته. قالت ستضغط عليه كى يفعل.

حضر إلى مكتبى فى اليوم التالى واستأذن فى الدخول كان معى بالمكتب لحظتها المهندس عبد الله محمد ابراهيم فاقترح بأن "تلتطع" بالباب. بعد قرابة نصف ساعة سمحنا له بالدخول. كرر على مسامعى ما قالت زوجته بأن المسؤولية القيت عليه كيدا للتخلص منه. قلت له أعرف ذلك. سالتنى بدهشة: إذن لماذا أمرت بطردى وأبعدنى؟ أجبتة: لكى القنك درسا ً يتفكك فى حياتك. أولا أعلم بأن جميع العاملين الالمان أخبرونى بصورة أو أخرى بأنهم لا يريدونك هنا ويتوسلون ألا اتراجع عن قرارى بطردك. ثانيا أنك تتباهى بانتعائك للجنس الأرى وتنظر للناس جميعا باستعلاء وغطرسة. فأنت لا تخالط الملاحظين الالمان، وزوجتك تأنف من ركوب السيارة التى تستخدمها زوجاتهم، وأنت عندما تتحدث عن السودانيين لا تشير اليهم إلا بكلمة السود (Die Schwarzen) وبعد كل ذلك التبيج بالعظمة وأدعاء الكبرياء تبعث بزوجتك إلى بيتى أنا الأسود لتتحدث معى فى أمر يهملك فى العمل. فأعلم أننى هذا الأسود الذى لا ينتمى للجنس الأرى، لا تبسج لى تربيتى وأخلاقي قط، بأن ابعث بزوجتى إلى أى رجل فى الدنيا تستجديه لى مساعدة أو انصافا. ودعنى أعيد إلى ذاكرتك ما قلته لى يوم فصلت العاملين السودانيين لتعلم باننى بدورى المسؤول عن هذا العمل الكبير، ولكى احقق لنفسى فيه النجاح، فليقع الظلم عليك وأنت البرئ تطبيقا لحبداك وعقيدتك - اليسا هما كذلك؟ أحمر وجهه وهباً واقفا فجأة قاصدا باب مكتبى، ومن لحظتها لم تقع عيشى عليه. فقط، بعد فترة وصل إلى زوجتى مطروف من ألمانيا بداخله بطاقة عليها رسم كاريكاتورى يتوقيع زوجة الهر "قوتيه" التى

كانت تنقن رسم الكاريكاتور يصور رجلاً أبيض على اكتاف رجل أبيض على اكتاف آخر وهكذا حتى يعلوهم جميعهم في النهاية رجل أسود يقطف الثمر من أعلى شجرة نخيل ومكتوب تحت الرسم "آخر الزمن وقيام الساعة" ولعلها كانت تعني بالأسود. اضحكنا الرسم بالرغم من أن زوجتي استشاطت منه غضباً في البداية.

أبعاد رئيس الكتبة (الباشكاتب):

كان يعمل بمكاتبى شاب وسيم من عائلة لها مكانتها في مدينة مدني ووالده طبيب مرموق. كان هو أيضاً معروفاً بفروره وتعاليه استناداً لخلفياته العائلية. ذات يوم كلفته بأداء عمل عاجل، وعندما تلكا في أدائه عاتبته على ذلك فما كان منه إلا أن انفجر في وجهي ساخطاً على المساءلة. كانت دهشتي كبيرة لمسلكه الوقح فاصدورت له أمرى كتابة بترك المكاتب فوراً والبقاء بمنزله إلى أن يتم نقله لمكان آخر. وبعثت إلى وكيل الوزارة السيد محمود جادين بإشارة هاتفية، تتضمن قرارى هذا وطلبى نقل الموظف غير المنضبط. اتصل بي الوكيل هاتفياً يؤخذنى على ما اتخذت من إجراء طالباً السماح للموظف بالعودة إلى مكتبه حتى يتخذ القرار بشأنه. ردت عليه فوراً بأنه لا سبيل إلى ذلك طالما كانت المكاتب تحت مسؤوليتى، وإذا شاء السيد الوكيل إلا يطول بقاء الموظف في البيت فما عليه إلا أن ينقله فوراً إلى حيث يقرر. أصر الوكيل على طلبه بإعادة الموظف للمكتب. قلت له: "طالما أنا رئيس هذه المكاتب فأنا صاحب القرار فيها. أما إذا أردت أن تنفذ ما طلبته، فيمكنك إرسال قرارى هاتفى الآن بأعفائى فوراً من وظيفتى كمهندس مقيم لهذا المشروع، ولك بعدها أن تفعل ما تريد بالموظف وبمن يبقى ومن لا يبقى بالمكاتب". وإنتهت المحادثة.

بعد فترة وجيزة وصل الأمر بنقل ذلك الموظف الذى لم تطأ قدمه المكاتب حتى ترك منزله وغادر وقد علمت فيما بعد أن السيد محمود جادين بعد إنتهاء محادثتى معه استشار مدير شؤون الموظفين السيد على شمس الدين الذى نصحه بقانونية موقفى وألح له بأنه "حسب ما هو معروف عن الولد أياه فلا تستبعد أن يكون زودها حينئذ بما دفع إلى إتخاذ ذلك القرار القاسى" وهكذا

إنتهت هذه المجابهة التي ما كان لها أن تحدث أصلاً لو أن كل طرف تبين بوضوح ومسؤولية ما له وما عليه.

أصابة زوجتي في حادث حركة وأصابني بمرض السكر وميلاد ابني "حسن":

ذات يوم دعيت لحضور اجتماع لجنة مشروع كهربة سنار في الخرطوم وهي اللجنة الحكومية المشرفة عليه التي يرأسها وكيل وزارة الري وتضم عضويتها كلا من المهندسين الرشيد سيد أحمد المستشار لوزير الري، والمهندس المستر "باتي" مدير الإدارة المركزية للكهرباء والمياه، والمهندس محمد عبد الله قلندر مساعده وشخصي.

كنت متوجها للخرطوم بسيارة حكومية ومعى زوجتي وابني "سامي" الذي كان عمره آنذاك أربع سنوات. وما أن بدأنا دخول المدينة وكان السائق قد تملكه الأرهاق تماماً، حتى اصطدم بسيارة شحن كبيرة كانت واقفة على جانب الطريق. أصابت شظايا الزجاج الأمامي وجه زوجتي كله إذ كانت تجلس في مقعد أمامي، بينما كان ابني "سامي" معى في الخلف ولولا ذلك لقضى نحبه. أخذت زوجتي تصرخ بأنها لم تعد ترى وأنها فقدت بصرها. سارعنا بها لمستشفى الخرطوم وأدخلت فوراً غرفة العمليات واتضح أن نظرها سليم لم يتأثر، ولكن في الوجه جراحات كثيرة بما يستدعي إجراء عملية تجميل بعد شفاء الجروح. كانت الصدمة النفسية قاسية على أدت فيما بعد لأصابني بمرض السكر. ولكن وكما يقولون رب ضارة نافعة. فقد أصرت زوجتي بعد شفائها وكان وجهها لا يزال مشوهاً، على أنها تستحق تعويضاً من الحكومة صاحبة السيارة التي تسببت في الحادث، وكنت أرى من جانبي أننا في السودان نعتبر مثل ذلك قضاءاً وقدراً فلا نطالب بتعويض عنه. رفضت التخلي عن حقها، لذلك رفعنا دعوى ضد الحكومة مطالبين بالتعويض. تمت المحاكمة وثبت الإهمال وأحيلت الدعوى لديوان النائب العام الذي قرر بعد مشاورات مع جهات الاختصاص وبعد الفحوص الطبية دفع تكاليف السفر وإجراء الجراحة التجميلية في الخارج على أن ينظر بعد عودتها للسودان في الجانب الثاني من الدعوى وكنا نطالب بثلاثة آلاف

جنيتها تعويضاً عن المعاناة النفسية والتشويه الذى سيبقى بالوجه. بعد حوالى ثلاثة أشهر رجعت زوجتى ولم أصدق عينى. فقد عاد وجهها على ما كان عليه من قبل لا سيما إذا وضعت عليه مسوحات الوجه النسائية. هذا ما أدى إلى تخفيض ما كنا نطالب به من تعويض، إذ حكم لنا بمبلغ ثمانمائة جنيه فقط.

حمدنا الله على أية حال إذ ساعدنى ذلك المبلغ برغم تخفيضه فى دفع الجزء الأكبر من قيمة الأرض السكنية التى اشتريتها فيما بعد فى المزداد الحكومى المقل وشيدت عليها منزلى الكائن فى شارع ٢٥ من إمتداد الخرطوم الجديد. ليس ذلك فحسب، بل من الله علينا بعد ذلك بعميلاد أبنى "حسن" الذى أسميته كذلك تيمناً بصديقى منذ الصغر السيد حسن عبد الله هاشم الذى شغل فيما بعد منصب محافظ مشروع الجزيرة.

كانت زوجتى تصر على أنها متأكد بنتاً وهيأت نفسها وأعدت ملابس مولودها المرتقب على ذلك. ثم سافرت إلى الخرطوم للوضع فى مستشفى للولادة هناك. وقبل أيام من الولادة رأيت فى منامى بإنها وضعت ولدأ وأن اسمه سيكون "حسن". فآخبرتها فى يقين بأن الأمر سيكون كذلك بإذن الله، ولكنها اعتبرت ذلك أضغاث أحلام إلى أن تمت الولادة وتحقق ما رأيت فى المنام وكان ذلك فى السادس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٦٢.

دعوتى لزيارة المانيا، ومشكلة المهندس عبد الله محمد إبراهيم مع المقاول وبناء منزلى بإمتداد الخرطوم الجديد:

وصلتنى دعوة من رئيس الشركة الألمانية سيمنز بايونيون لزيارة الشركة فى المانيا والتعرف على المشاريع التى كانت تنفذها فى المانيا وبخاصة تلك المشابهة لعملهم فى سنار. والتزاماً بالمبادئ واستقامة التعامل بينى وبين الشركة، أحلت الدعوة للسيد محمود جادين وكيل وزارة الرى، لإتخاذ ما يراه مناسباً. فما كان منه إلا أن اتصل بى هاتفياً عاتباً على تحويلى الدعوة اليه بخطاب رسمى ومضيفاً "خليك من الرسميات. أمشى واعتبرها إجازة فى أوروبا بعد تعبك فى الشغل والمحطة" ردت عليه: "لا يا محمود هذه دعوة رسمية ولا بد أن يرد عليها رسمياً بقبول أو رفض. غداً سيقال أن مرتضى رسته الشركة

الامانية حتى يتساهل معها في الرقابة ويغضض عينه عن أخطائها. لا يامحمود أنا أوعى من ذلك، إما الذهاب بموافقة الحكومة رسمياً أو لانهاب" رد بأنه في هذه الحالة سيرفع أمر الدعوة للوزير لإتخاذ ما يراه. وبالفعل تمت الموافقة الرسمية.

سافرت لمانيا ووقفت على الكثير من الأعمال المشابهة لحطة سنار وبينما أنا هناك علمت بأن أزمة نشيت في موقع العمل بسنار قال لي رئيس الشركة بأنهم تلقوا خبراً من الخرطوم بأن المهندس عبد الله محمد إبراهيم مساعدى والقائم بأعمال المهندس المقيم، قام بتكسيير أعمال خرسانية اعتبرها غير مطابقة للمواصفات. وتصدى هو وملاحظوه لخلط الخرسانة طبق ما يرونه الأصح وقاموا بصيها في المكان الخاص بها، ومهندسو الشركة وملاحظوها من الالمان واقفون ينظرون. قال لي أن شيئاً كهذا لم يحدث للشركة من قبل قط في أى مشروع تولته سواء في المانيا أو خارجها. أجبتته بأننى أولاً فخور بذلك. وأنتى ثانياً واثق تماماً من كفاءة المهندس عبد الله ومعاونيه وقدرتهم على إنجاز ما تصدوا له على أصح وجه. ولا أشك قط أنكم متى وصلتكم المعلومات كاملة ستجدون جماعتى على حق، تدعمهم نصوص العقد التى أرتكزوا عليها عندما اتخذوا قرارهم ذاك.

بعد فترة جاءت التقارير تؤكد قانونية وسلامة الاجراء الذى اتخذه المهندس عبد الله وجاءت نتائج مختبر الخرسانة تؤكد النقص في القوة الخرسانية التى كسرت، ومطابقة قوة الخرسانة التى خلطها وقام بصيها المهندس عبد الله ومساعدوه. وقد كان ذلك يوماً عظيماً في حياتى وأنا في الغربة بين كثيرين ممن كانوا ينظرون إلينا بأننا لازلنا تحت التدريب.

عدت للسودان لمواصلة عملى في الحطة. كنا في تلك الفترة قد بلغنا القمة في حسن السمعة المهنية، وتدفق سيل الزوار لموقع أعمال الحطة من رجال الصحافة، ومن طلبة كلية الهندسة بجامعة الخرطوم، والسفراء والوزراء وغيرهم، وأيضاً من زملائنا المهندسين في الوزارات المختلفة. وفي هذه الفترة أيضاً خططت حكومة الفريق عبود امتداد الخرطوم الجديد، وأعلنت بيع جزء منه في المزااد المقفول لموظفى الحكومة. فرأيت الاشتراك في هذا المزااد للحصول على قطعة أرض بسعر معقول، وبالفعل سافرت إلى الخرطوم لهذا الغرض.

فى اليوم الأول لم أستطع فتح قمى، فالأسعار كانت فوق استطاعتى. وفى المساء هاتفى زوجتى بسنار أخبرها بأنى عائد إليها فى الغد بخفى حنين لأنى لا املك المال الكافى. ولكن من حسن حظى أن كان فى زيارتها فى تلك الساعة آل حميدة، أحبائى وأصدقائى. فما كان من الأخ حامد حميدة إلا أن التقط سماعة الهاتف وخاطبنى قائلاً "لا يا مرتضى لا ترجع، اشتر الأرض وساقرضك الفرق لتسده لى بالتقسيم". هكذا بقيت منافساً فى المزاد واشتريت القطعة التى فى شارع ٢٥ بحوالى ألف جنيه، مستدينا ما احتجت إليه من آل حميدة. ليس ذلك فحسب بل وقام السيد محمد على حميدة ببناء البيت، كما تشير بذلك الوثيقة المنشورة مع هذه المذكرات. ولن أنسى لآل حميدة عطفهم وفضلهم علىّ، جزاهم الله عنى فى الدنيا والآخرة خير الجزاء.

ومن الطرائف أثناء بناء بيتى، أن قلّ التمويل ذات مرة واحتجت لدعم إضافى لمواصلة البناء. قلت لزوجتى المسيحية مازحاً "ياعزيزتى لماذا لا تسلمى فتقبل علينا الدنيا وتسعى اليك الجنة سألتنى: وكيف ذلك؟ أجبته "تذهبى معى يوم الجمعة إلى الجامع الكبير وبعد الصلاة أقودك إلى المنبر، فتشهريين أسلامك كما يفعل بعض أخواننا من الجنوب، وحينئذ تتدفق عليك التبرعات من أهل الخير من المصلين. بهذه الطريقة نجد ما نحتاج إليه لبناء بيتنا فى الدنيا، وتأتين اللى فى الآخرة وأنا فى الجنة". فردت بانفعال وكأتنى كنت جاداً فيما اقترحت "أذهب إلى الجحيم أنت وبيتك فى الخرطوم. كفاى عشرتك فى الدنيا، أما الآخرة ومن الذى سيدخل جنتها فعلم ذلك عند الله وحده" وقتلت بذلك حلى الاسلامى لمشكلة أتمام بيتنا.

حادث الطائرة التى سقطت خلف الخزان:

عندما تقدمت الاعمال فى بناء المحطة جاءنى مهندس التركيب المختدب من الشركة الانكليزية للكهرباء ENGLISH ELECTRIC المورده للمولدات، وذكر لى بأن له صديقاً استراليا قائداً لحدى طائرات رش المبيدات قابله فى استراحة الرى حيث يقيمون. قيل أن يحملنا فى طائرته ويحلق بنا فوق الموقع على ارتفاع منخفض بحيث نتمكن من التقاط صور للمحطة التى كنا نشيدها. كان الموعد

المتفق عليه لذلك، الساعة الثالثة من عصر اليوم التالي. قلت له ساكون صباح الغد فى رئاسة وزارة الري بعمدنى، ولكننى ساعود لسنار قبل الموعد المحدد حيث أتوجه مباشرة للمطار حيث ستقلع الطائرة.

من حسن حظى تدخلت عوامل جعلتنى لا أصل للمطار بسنار إلا متأخراً بنصف ساعة فوجدت الطائرة أقلعت بعد يسهم من حضورى فما كان لى إلا أن أذهب للموقع راساً. هناك وجدت كل العاملين فى المشروع يتابعون بنظراتهم تلك الطائرة الصغيرة ذات المحرك المروحي وهى تطير على ارتفاع منخفض ويلوحون لراكبيها فى أعجاب وسرور. وقفت معهم أتابع، وحين أستدارت الطائرة عائدة من الضفة الأخرى، وأصبحت فوق رؤوسنا، رأيت زميلى المهندس يلوح ويحرك يديه كمن يسألنى "أين أنت؟" رددت التحية ملوحاً بابتسامة وأنا أتحسر لسوء حظى الذى فوت على الفرصة. وما أن أتجهت الطائرة مرة أخرى فى تحليقها المنخفض نحو الضفة الأخرى، ونحن نتطلع إليها حتى رأيناها تهوى فجأة وباندفاع شديدة لتختفى فى لحظات تحت الماء فى وسط النهر بمقربة من الخزان.

لم نصدق أعيننا، وظللنا نتوقع ظهور الطائرة أو من كان فيها. هكذا مرت اللحظات والدقائق ونحن مشدودو الانظار إلى تلك الرقعة من الماء حيث اختفت الطائرة وأنتهى الأمر. بعد ذلك تمت الاتصالات والإجراءات وعلم السودان كله بالحادث الذى صار موضوع الصحافة والمجالس. وجاء الخطاسون بأجهزتهم ومعداتهم لينشلوا الطائرة من قاع النهر. كانت الجثتان فى مقعديهما، والأيدي قابضة بالغطاء الزجاجى فوق رأسيهما، فى محاولة يائسة لتحريكه بأمل الخروج من الطائرة. كان منظرأ فظيئاً ومحزناً للغاية فحمدت الله إذ لم يكن قدرى الرحيل بتلك الصورة. فالسعداء من يودعون الدنيا وقد أدوا رسالتهم كاملة، ولم يعد لهم سبب واحد جدير للبقاء فيها. يغادرونها فى سهولة ويسر، بمثابة دخولها أول مرة دون طلب أو علم.

زيارات الموقع وافتتاح المحطة:

كان مشروع محطة خزان سنار واحد من أهم المشاريع الكبرى للرى فى ذلك الوقت. فقد شارك تنفيذ مشروع المناقل الانتهاء، بينما مشروع خزان خشم

القريبة فى مراحلها الأولى. وكانت كل هذه المشاريع الكبرى فى خطة الدولة للتنمية تمول من الخزائن العامة ومن موارد الدولة الذاتية. ولم تكن نعرف وقتئذ البنك الدولى، أو ما يسمى بمؤسسات التنمية الدولية أو الإقليمية. لهذا كان يطل علينا فى الموقع من وقت لآخر السفراء المعتمدون فى الخرطوم ورؤساء الدول الذين يؤمنون بلادنا فى زيارات رسمية من حين لآخر، أذكر منهم الرئيس السوفيتى بوزنيف والأميراطور هيلاسلاسى الذى حضر الافتتاح الرسمى للمحطة. وكانت لى فى بعض هذه الزيارات طرائف ومواقف شتى خذ مثلاً ما حدث لى مع سفير صاحبة الجلالة البريطانية الذى جاء لزيارة أعمال المحطة، وأيضاً للصيد فى غابات نهري الدندر والرهده. استقبلته بصحبته مفتش مركز سنار السيد الفاضل الطاهر، وعرفته بما يدور فى الموقع مع المعلومات الواقية حولها. وفى مساء نفس اليوم ذهبت لحضور حفل عشاء ساهر فى منزل المفتش احتفاءً بسعادة السفير. هناك ضمتنا أمسية سودانية ممتعة، كل مدعو يجاذب الانس من على جواره، يحتسى ما يحلو له من حلال أو حرام. فجأة سمعت السفير الذى كان يتحدث مع زوجتى بصوت عال نيه إليه جميع الحاضرين قائلاً "يا سيد مرتضى، علمت بأن فاطمة أحمد إبراهيم شقيقتك" أجبته "أجل، وهى نعم الشقيقة، وأنا فخور بها". رد باندهاش لما سمع منى قائلاً: "أنها شيوعية وينبغى أن تشعر بالعار منها". باغتنى بهذه الاهانة التى لم أكن أتوقعها قط. ساد التوتر الحاضرين وتوجسوا شراً وبخاصة مضيفنا لما يعرفونه من حدتى. والحق، لقد أرتج على، فتأخذت أفكر بسرعة فائقه بما سأفعله بالخواجة وأساليب الانتقام المشروع شتى، بينما العيون معلقة بى والأذان مرهفة. نهضت واقفاً، قلت: "باسعادة السفير لا بد أنك فقدت وعيك من السكر فصرت لا تعى ما تقول. بما أننى واحد من الذين دعوا هنا لتقضى وقتاً طيباً بوصفك مثلاً لبلد صديق، وبما أنك وبكل أسف بسبب فقدائك الوعى هبطت إلى الحضيض، لم يعد لى ولا لزوجتى سبب للبقاء هنا مع الاعتذار لصاحب الدار الكريم" وانسحبنا فوراً دون وداع.

فى صبيحة اليوم التالى اتصل بى مفتش المركز ينقل لى اعتذار السفير ورغبته فى زيارتى بالبيت بعد عودته من الصيد ليقدّم لى اعتذاره شخصياً. رفضت، حيث ما من صلة لى به، ولا أريد أن أرى وجهه ثانية. بعد عودة السفير

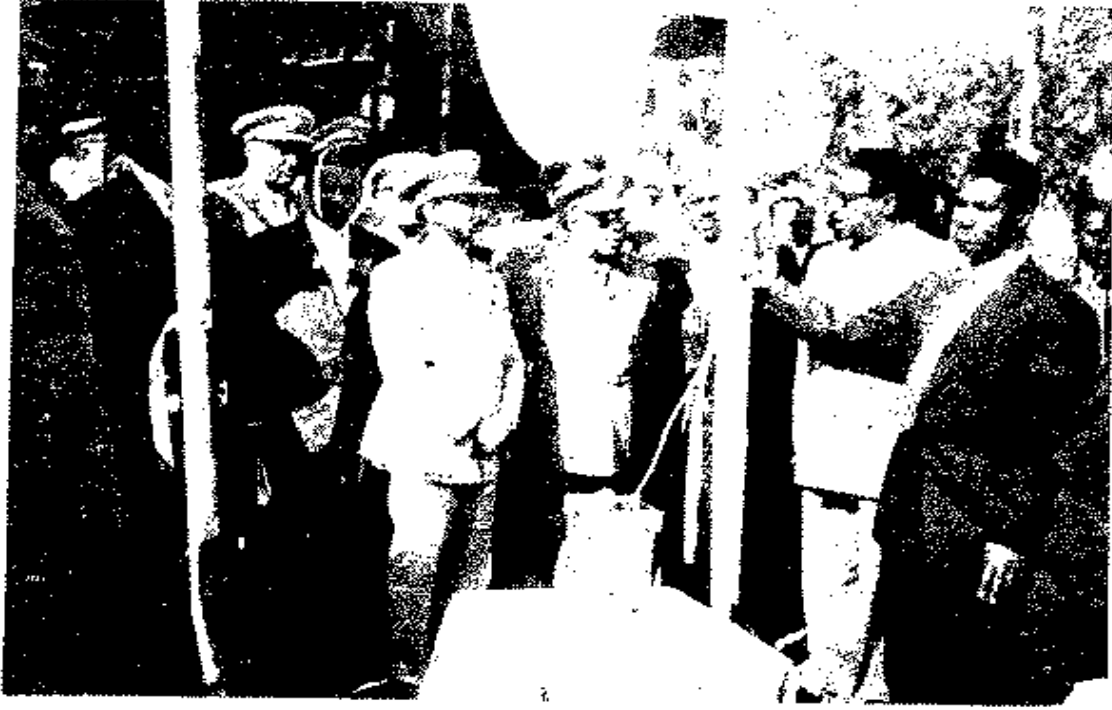
من الصيد حمل لى سائقه دجاجا برىا "دجاج وادى" وخطاب اعتذار منه. وبعد مدة أخبرتنى شقيقتى بأن السفير اليريطانى زارها فى منزلنا المتواضع بحى العباسية بمدينة أم درمان، وقدم لها اعتذاره لما بدر منه فى تلك الليلة، طالبا منها إبلاغى اعتذاره الشديد.

كما أذكر زيارة السفير السوفيتى للمحطة حيث رحبت به واطلعت على ما يجرى من أعمال. كان بصحبته موظف منتدب من وزارة الخارجية السودانية. أختلى بسى الموظف عندما سنحت فرصة وأخبرنى بأنه فى الحقيقة رجل مخبرات مكلف بمراقبة السفير وذلك لأن لديهم معلومات بأن الحزب الشيوعى السودانى يعانى من شح فى الموارد المالية، ومن ثم رأى تشديد الرقابة على جميع أعضاء السفارة السوفيتية لكيلا يتمكنوا من إيصال أموال للحزب. لهذا فهو لن يترك للسفير ومن معه فرصة للاقتلات من رقابته المحكمه. بعد قليل وأثناء انفرادى مع السفير فى مكان ضيق فى مبنى المحطة اشرح له بعض المعلومات الفنية، قال لى السفير بصوت هامس ملئ بالتعجب: "الذين فى الخرطوم أرسلوا معى مراقبا من المخبرات باعتباره دبلوماسيا من الخارجية يساعدنى فى الزيارة، لأنهم يعتقدون بأننى أنوى إيصال أموال للحزب الشيوعى، وأننى لم أجد فرصتى لذلك فى الخرطوم كلها، ولذا اصطنعت هذه الزيارة لىخلو لى الجو. ولكنهم ينسون أن بلدكم أكبر بلد فى أفريقيا، وفيه من الأماكن حول الخرطوم وغيرها ما يسمح بإقامة مسكن لمتمسكين من بلاد أخرى دون أن يفتن المسؤولون عندكم لسنوات بأنهم أغراب". وابتسم فى استهزاء.

أخيراً جاء الافتتاح الكبير لبدء التشغيل. جاءنا الرئيس الفريق إبراهيم عبود بصحبة ضيفه الكبير الامبراطور هيلاسلاسى وكبار المسؤولين والضيوف، أقلهم قطار خاص إلى سنار لافتتاح أول مشروع من نوعه فى السودان. احتشدت جماهير أهالى سنار وما جاورها للترحيب. وحين وصل الركب الموقع، أستقبلهم وزير الرى آنذاك السيد مكي المنا، ووكيل الرى السيد هادين، وشخصى. تم قص الشريط التقليدى وأزيحت الستارة عن اللوحة التاريخية المحفورة عليها أهم

المعلومات عن المحطة وأسماء المهندسين الذين أشرفوا على إنشائها، وكان على أن أقود الضيفين الكبيرين لتفقد معالم المحطة، وأنا بينهما لأشرح، وصلنا إلى درج يتطلب الحذر، فتعثرت قدم الفريق إبراهيم عبود وكاد ينكفي، فأمسكت بذراعه وساعدته على النهوض. فإذا به يهمس في أذني شاكياً: "أتعرف يا أبنى، مصيبتى الإمة (يكسر الالف الثانى كما فى النطق السودانى البلدى) ال ماشيه دائماً ورأى". وكانت تلك "الإمة" أعضاء مجلس الثورة والوزراء والكبارات وما إلى ذلك ممن يتبعونه ويحيطون به دائماً. فقد عُرِف عنه رحمه الله، بأنه كان رجلاً متواضعاً سمح الخلق، لم تستطع سلطة أجبر على استلامها، النفاذ إلى رأسه لتعلمه زهواً وتكبراً، بحيث يتوهم بأنه رب العباد الاعلى كحال كثيرين ابتلانا الله بهم. وكان المدير الانانى لشركة سيمنز الهر "فاجنر" يردد كلما نظر إلى صورة الرئيس الفريق عبود المعلقة داخل دواوين الحكومة بأنه "لا يشبه الدكتاتور العسكرى قط".

هكذا أنتهت أربع سنوات من حياتى فى سنار الطيبة خرجت منها نجماً لامعاً بين زملاء مهنتى فى الوزارة وخارجها، فقد حققت نجاحاً كبيراً فيما تحصلته من مسؤولية عظيمة وأديته من عمل كبير ساعدنى فى كل ذلك إخوة وزملاء مقتدرون. فلم اسقط من فوق خزان سنار منتحراً كما هددنى وزير الرى السابق اللواء أحمد عبد الله حامد، الذى أعفى من منصبه فى تعديل وزارى قبل زمن من إنهاء العمل واقتتاح محطة التوليد الكهرمائى. غير أنى لن أنسى الثقة التى أولانى أياها والتشجيع الحار، من رؤسائى الذين يتهيئون تحمل المسؤولية.



حفل إفتتاح محطة كهرباء خزان سنار وفي الصورة الامبراطور هيلاسلامسى
والفريق إبراهيم عيود وسفير أثيوبيا فى الخرطوم والمهندس المقيم مرتضى.

عودتى إلى الرئاسة (١٩٦٣ - ١٩٦٧):

عدت إلى مدنى لأضطلع بمهمة جديدة فى اقسام الانشاءات وصدر قرار
بنقلى إلى مشروع خزان خشم القرية الذى سيستفاد منه فى توطين المهجرين من
النوبة السودانية التى ستغمرها بحيرة السد العالى. كان المقاول شركة "تورنو"
الايطالية، والمهندس المقيم شركة "سوفريا" الفرنسية، ويمثل الوزارة، فى الموقع
جهاز برئاسة المهندس "ى. ع" لكننى رفضت نقلى إلى هناك مساعداً لهذا
المهندس، وفى مقابلة أوضحت للوزير السيد مكى المنا أسباب رفضى.

لم تكن لى سلطات محدده مع المهندس "ى. ع" الذى يمثل صاحب العمل فى

الموقع إذ ليس له هو نفسه ما يقوم به غير الموافقة أو الاعتراض على ما يرفع إليه، فليس لصاحب العمل حق التدخل في الأعمال سواء من الناحية الفنية أو الناحية التعاقدية. وثانياً كانت الشائعات عن الفساد الجارى في حشم القربه حديث البلد، وأعريت عن اعتقادي بأن الاخ الوكيل اراد التخلص مني لما بيننا من خلافات. فإذا ذهبت فأنا ذاهب إلى داهية. فأما أنفمست في الفساد كالأخرين بما يسكت صوتي ويكبت جرأتي وأقدامي، وأما أشعلتها حرباً على الفساد والفاسدين بما يمكن أن يؤدي حتى إلى اغتيالي في منطقة حدودية كل شيء فيها وارد. لذا طلبت منه الغاء نقلي وإبقائي بمدني إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً. ولما كان السيد مكى المنا رجلاً أميناً، وكان استاذي في مادة المساحة بكلية الهندسة، فقد تفهم موقفى ووافق على ذلك.

ترقيتي لوظيفة مساعد الوكيل:

كنا دائماً يحى وأنا نترقى معاً لتصادف وجود وظيفتين في نفس الوقت. ولكن هذه هي أول مرة نتنافس فيها على وظيفة واحدة خالية. جاءنى الوكيل السيد جادين قائلاً "هذه المرة وظيفة واحدة إما لك وإما لصديقك فماذا أنت فاعل؟" أجبت: "ليست هناك مشكلة قط. فأنا وصديقى لا نشارك في الاختيار. وثق، إذا جاءت النتيجة اختيار يحى فسأكون أول المهنيين وسيشرفنى أن أعمل تحته، إذ أنا أعلم الناس بمقدرته. وكم من مرة عملت تحت رؤساء أجهل منى. على الأقل، إن كنت سأعمل تحت صديقى يحى، فسأكون أحسن حالاً". خرج مستغرباً إذ أن العلاقة بين زملاء الدفعة الذين يعملون في نفس المرفق تتسم غالباً بالتوتر وتشوبها روح التنافس والتحاسد المرير مما يفرى رؤساءهم بالاستفادة منها.

تم أختياري من قبل لجنة الخدمة المدنية للء الوظيفة في المجموعة السادسة مساعداً للوكيل مسؤولاً عن الانشاء والتعمير. فقامت بتنظيم هذا القسم وذلك بتكوين لجان لها كل الصلاحيات في الترخيم، وفي توزيع المقاولات الصغيرة التى لا تخضع لاجراء المناقصات المفتوحة. كل ذلك لدرء القيل والقال، ومعاربة المحابة والنوساطات.

أكتشافى لملاحقة الوكيل لى فى الخفاء:

بعد ترقيتى تلك أصبح من حقى الاطلاع على الملفات السرية المحتفظ بها فى خزانة وكيل الوزارة. ذات يوم وأنا يصعد إتخاذ إجراء فى موضوع هام أحضر لى الملف السرى. وأثناء استعراضى للمكاتبات ذات الصلة بموضوعى، وجدت عدة وثائق تتناول موضوع المتفجرات التى اكتشفتها فى موقع حفريات محطة كهرباء سنار نتيجة زهابى للموقع فى يوم عطلة، وما كان من إبطالها. عند حدوث هذه الواقعة (المتفجرات) كان الوكيل متغيباً فى أوروبا. ولدى عودته وجه خطاباً سرياً للوزير يطلب فيه تكوين لجنة للتحقيق معى فى الموضوع للتحأكد مما إذا كان هناك أعمال أو تقصير من جانب المهندس المقيم، أى شخصى. جاءت لجنة من الوزارة وحققت فى الموضوع من أوله لآخره وتوصلت إلى أن ما قمت به كان صواباً وليس هناك ما يستوجب المؤاخذه. لم يقتنع الوكيل بل طلب مرة أخرى من الوزير تكوين لجنة من خارج الوزارة لعدم أقتناعه بما توصلت إليه اللجنة المصلحية. فكان له ما أراد وكونت لجنة من خارج الوزارة ترأسها المهندس المرحوم محمد عبد الله قلندر وضمت مهندسين من الاشغال والسكك الحديدية. وجاء تقرير هذه اللجنة مؤكداً حسن تصرف المهندس المقيم. وأذكر حين جاءتنى لجنة التحقيق الثانية هذه، أن اتصلت بالسيد جادين مستغرباً ومائلاً عن مبررات إرسال لجنة تحقيق جديدة. فاجابنى بأن ذلك بتوجيه من السيد الوزير لعدم أقتناعه بما خلصت إليه اللجنة المصلحية. مع ذلك لم يتوقف. بعث ب خطاب للنائب العام يرفق به تقرير لجنة المهندس قلندر، طالباً منه التحقيق فيما إذا كان هناك تقصير إدارى أو قانونى فى تصرفات المهندس المقيم. رد النائب العام نافياً حدوث شئ كهذا فى نظره، إما إذا كان لوكيل الرى شك بأن المهندس المقيم ارتكب خطأ من الناحية الفنية، فهذا ما على الوكيل نفسه أن يقرره بصفتة رئيسه الفنى. وهكذا بادت بالفشل جميع محاولات الوكيل لتجريحى.

بلغ منى الغضب أشده. فما كان منى إلا أن ضممت تلك الوثائق معاً فى الملف. وأرفقتها بقصاصه كتبت عليها: أهكذا كنت تكيد لى من وراء ظهري. ولكن من حفر حفرة لأخيه لأبد واقع فيها ذات يوم. بعثت بالملف والقصاصه إليه. كعادته وكان شيئاً لم يكن، أرجع الملف إلى مكانه بعد أن أزال عنه قصاصتى تلك.

قرار الحاكم العسكري بعدم استعمال عربات الدولة للأغراض الخاصة:

ذات يوم جاءني إبني سامي التلميذ بالمدرسة الاولى شاكياً. فعلى أثر قرار من الحاكم العسكري للنيل الأزرق بمنع إستخدام عربات الحكومة في اغراض خاصة التزمت به كلية، صار يقطع أكثر من خمسة كيلو مترات مشياً بما يضيع منه وقتاً طويلاً وجهداً. سألني لماذا يستمر أولاد الوكيل ومدير المديرية والحاكم العسكري وغيرهم في التنقل بعربات الحكومة وهو الوحيد الذي يطبق عليه القرار. وحيث تأكدت بنفسى من صحة ما قاله. أمرت سائقى باستئناف إيصال ابني للمدرسة وإرجاعه في نهاية يومه الدراسي.

بعد بضعة أيام قبضت الشرطة المكلفه بمراقبة تنفيذ القرار على سائقى واستفسر مكتب الحاكم العسكري من وكيل الرى عن أسباب مخالفة القرار وبدوره استفسرني فطلبت منه أن يبلغ الحاكم العسكري بأننى لن اطبق القرار حتى يُطبق على الجميع دون استثناء. وما كان من الحاكم العسكري إلا الدعوة لإجتماع بمكتبه ضم مدير المديرية ووكيل الرى وشخصى. سألنى عن دواعى أصرارى على عدم تنفيذ قراره. أوضحت له ألا فرق بين شروط خدمتى وشروط خدمة وكيل الرى وغيره من كبار الموظفين فى مدنى بما فيهم هو. فإذا صدر قرار يحرمنى من توصيل إبني إلى مدرسته وبيتى بعيد عنها ولا أملك سيارة خاصة بينما سيارات الحكومة تنقل أبناء الآخرين فلن أنفذ القرار وأنا على استعداد للذهاب إلى أى محكمة لأخذ حقى. رد الحاكم العسكري بأن شروط خدمته فى الواقع تعطيه هذا الحق وأما الآخرين فلا حق لهم. قلت له ليطبق القرار على الآخرين وعندها سالتزم بقرارك. وهكذا توقف الجميع وأنا معهم عن الاستخدام الخاص لسيارات الدولة.

ثوة أكتوبر ١٩٦٤ وجبهة الهيئات بمدنى:

فى اواخر أكتوبر ١٩٦٤ جاءني ذات مساء بمنزلى الأخ الدكتور فاروق محمد إبراهيم ولم أكن أراه لفترة طويلة لانشغالى صباح مساء بالعمل فى مكتبى. والدكتور فاروق عالم وخبير كان وقتها بمصلحة الابحاث الزراعية التى

نسميها "التجارب" ينتمى لعائلة عريقة ومحافظة ذات صلات بآل المهدي وحزب الأمة الا أنه كان عضواً قيادياً في الحزب الشيوعي السوداني المحظور. والدكتور فاروق محمد إبراهيم من المثقفين السودانيين الذين عرقوا بشجاعتهم واقدامهم والتزامهم بمبادئهم التي اعتنقوها من أجل مصلحة الشعب وقضايا المسحوقين لا بسبب انتهازية أو مطمع اناني. وبعد الشحية أخبرني بما حدث في الخرطوم من مظاهرات في الجامعة ومقتل الطالب "أحمد القرشي" في حرم الجامعة ومسيرة القضاة والمحامين وعلى رأسهم رئيس القضاء السيد يابكر عوض الله وغير ذلك من أحداث لم أكن أتابعها. ثم أخبرني بأن الأحزاب والهيئات أصدرت قراراً بالدخول في اضراب سياسي مفتوح حتى يزول النظام العسكري.

استفسرت عما يعنيه بالاضراب السياسي، فقال لي أن يتوقف العاملون في القطاع العام والخاص عن العمل، ويمتلكوا في بيوتهم إلى أن تسقط حكومة العسكر. فالمؤسسة العسكرية لا تنتج ولا تؤدي خدمات اجتماعية، بل عليها فقط حماية البلد إذا هددته خطر خارجي. لهذا إذا توقف الانتاج وتوقفت الخدمات فسيموتون جوعاً أو يستسلمون، إذا لم يدب الخلاف بينهم وهو أمر وارد. قال لي لهذا أريدك أن تتصل بمهندس الري وتطلب منهم التوقف عن العمل وأنا أعلم مكانتك لديهم".

قلت له: "يا فاروق، أنا مضرب من هذه اللحظة ومعتكف ببيتي لأنني "قرفت" من العمل والفساد. أما أن أحرض الآخرين فهذا ليس من شأني، بل مسؤولية الحزبيين والسياسيين والنقابيين. وإذا كان من جماعتكم مهندس في الري فاتصلوا به ليقوم بما تريدون تنفيذه". هكذا بقيت في البيت.

في اليوم التالي اتصل بي السيد محمود جادين يسألني عن سبب تخفيبي فقلت له: "أنا مضرب احتجاجاً على ما حدث في الخرطوم، وسأظل حتى يذهب العسكر". وهكذا توالى الاضرابات وانتشرت في مرافق الدولة وغيرها. ثم جاءني فاروق محمد إبراهيم مرة أخرى يطلب إلي الحضور لاجتماع جبهة الهيئات التي كونها المضربون في مدني. فوجدت فيهم الكثيرين من مختلف وزارات الحكومة والهيئات التي في المدينة. وعينت مثلاً لوزارة الري في قيادة جبهة الهيئات في مدني. وحين استلمنا برفقة من عمال سنار تقول "استلمنا

السلطة واعتقلنا البوليس" أقدمنا على الاستيلاء الكامل لكل مظاهر السلطة في مدنى وسيطرننا على المرافق العامة ووزعنا المسؤوليات فيما بيننا.

وكانت أول مهمة قمت بها مع اللجنة حين سقطت السلطة بمدينة واد مدنى عاصمة محافظة النيل الأزرق في أيدينا، قصدنا حاسيتها العسكرية لتسلمنا سلاحها. ولكن الضابط المسؤول عنها أجاب بأنه لن يسلم سلاحه لأحد، ولكنه يلتزم بأن يبقى هو وجنوده في ثكناتهم ولن يتحرك لضرب أحد حتى ولو صدرت إليه الأوامر من الحاكم العسكري. ومن ثم اتصلنا بالحاكم العسكري نطلب منه البقاء في منزله، ووافق على ذلك هو الآخر.

بدالة الهاتف والحاكم العسكري:

في اليوم التالي اسمعنى العاملون بدالة الهاتف التابعة لمصلحة البريد والبرق والهاتف بمدنى تسجيلاً لمحادثة بين وكيل الرى والحاكم العسكري، ينقل فيه الاول للثانى ما دار بينى وبينه حول غيابى عن العمل. ثم تمجيلاً آخر بين الحاكم العسكري وقمندان شرطة مدنى يطلب فيها الحاكم العسكري على ضوء المحادثة الاولى القبض على ولكن قمندان الشرطة نصحة بأننى موظف كبير وربما أثار أعتقالى لفظاً وشغباً وتحركات بين العاملين بوزارة الرى وغيرها ويفضل أنتظار هدوء الأمور ثم إتخاذ اللازم ضدى. وافقه على ذلك الحاكم العسكري.

والحمد لله لم تهدأ الأمور، بل تفاقمتم وعم الاضراب جميع المرافق ولم تعد السلطة في يد الحاكم العسكري. لا، بل ها هو يطلب ايصاله هاتفياً مع أهله الذين بالقاهرة وموظفو الهاتف يطلبون رأى الجبهة. طلبت إيصالى به فكرر الحاكم العسكري طلبه بالسماح له بالاتصال الخارجى. قلت له: ياسيد حسين، سبحانه الله مغير الاحوال. بالأمس فقط كنت تطلب أعتقالى واليوم تطلب منى السماح لك بخط خارجى؟ أسف فقد قطعنا كل اتصال بخارج السودان حتى تسقط الديكتاتورية العسكرية في الخرطوم وأغلقت الخط.

مداولات جبهة الهيئات بمدنى:

كانت اجتماعات الجبهة تعقد يومياً بمقر إتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل بمدنى وهو من أكبر الهيئات الفئويه فى السودان وكان يقوده شيخ الامين. كنا نناقش فى الاتحاد الخطوات التى تمت أو يجب أن تتم لدعم الاضراب السياسى وتوسيعه فى كافة المجالات، كذلك كيفية تسهيل وصول الاحتياجات اليومية للمواطنين والشغل بعم الحياة.

فى إحدى المداولات طالب بعضهم بحرق محصول القطن فى مشروع الجزيرة والمناقل. وقفت مدافعاً عن محصول القطن المسكين بأنه ليس ملكاً للعسكر، بل ملكنا ولا بد من المحافظة عليه. لا، بل وطلبت السماح لمهندسى الري الذين يعملون فى المواقع الحساسه كالخزان، وفى تشقيل قنوات الري وكذلك العاملين فى تلك المواقع والمزارعين بسقى المحاصيل ورعايتها والاستمرار فى أعمالهم. فكان لحديثي وأنا من المضربين واشغل موقفاً مسؤولاً فى الوزارة أثره البالغ فى الحضور. أحييت تسجيل ما حدث بالضبط ليدرك القارئ فيما بعد كيف يشوه رجال الاحزاب المسؤولين الحقائق لحاجة فى النفوس بعد أن عادت أحزابهم للسلطة من جديد كما سيرد ذكره مستقبلاً.

الاستنفار من الاذاعة:

قبل أن يعلن الفريق عيود حل المجلس الأعلى لثورة نوفمبر ١٩٥٨ (وكل أنقلاب عسكري يسمى ثورة) سمع السودانيون ذات يوم نداء من الاذاعة وجهه الحامى فاروق أبو عيسى عضو جبهة الهيئات فى العاصمة، يستنفر الشعب لحماية انتفاضة من المؤسسة العسكرية التى تخطط للتحرك من ثكناتها لقمع الانتفاضة فى العاصمة حيث قيادتها ومنطلق شرارتها. على الفور اجتمعنا نحن الجبهة بمدنى واتخذنا قراراً بزحف جماهيرى من شعب الجزيرة على الخرطوم لنجدة الانتفاضة هناك. قررنا وضع يدنا على كل الشاحنات والسيارات، حكومية أو خاصة، لترحيل المتطوعين عليها.

توجهت فوراً إلى وزارة الري حيث اتصلت بجميع الاقسام للاستيلاء على

عربات وشاحنات وحافلات الوزارة واحضارها إلى رئاسة الوزارة يمدنى، ومن هناك تتحرك إلى الخرطوم حاملة المتطوعين من الوزارة وخارجها. كان يوماً عظيماً لن أنساء قط فقد كنت واقفا لساعات أمام درج وزارة الري، والسيارات والشاحنات تصطف أمامي ليستقلها المتطوعون ثم تتحرك بادئة رحلتها بالهتاف والحماس إلى الخرطوم هكذا قضيت صباح ذلك اليوم الخالد. ومن بعد جاءتنا في المساء أخبار ما حدث في الخرطوم من أقفال الجسور وسدها بالموانع والمتاريس والسيارات والبشر لكيلا يستطيع العسكر التحرك بعيداً عن ثكناتهم. ولم يحدث شيء حتى أنهارت السلطة العسكرية ببيان استقالة الفريق إبراهيم عبود المشهور.

إبعاد الوكيل محمود جادين من منصبه:

استلمت حكومة جبهة الهيئات السلطة برئاسة السيد سر الختم الخليفة وعين السيد أحمد السيد أحمد وزيراً للري. أصدر الوزير الجديد قراره بإيقاف وكيل الري والتحقيق معه حول الاتهامات الموجهة والمخالفات العديدة التي ارتكبتها. وكونت لجنة تحقيق برئاسة المهندس محمد عبد الله قلندر المدير العام للإدارة المركزية للكهرباء وعضوية كل من النائب العام لحكومة السودان وشخصي وأنتت اللجنة تحقيقها في جميع التهم الموجهة للوكيل الموقوف، ورفعت تقريرها بأدائته في العديد من الإجراءات والقرارات التي تخالف اللوائح والقوانين الإدارية بما تسبب عنه إهدار المال العام. رفع الوزير التقرير لمجلس الوزراء الذي قرر إحالة السيد محمود جادين إلى التقاعد.

ومن الطريف أنه أثناء التحقيق معه، أن وصل إلى وزير الري خطاب يتهمنى فيه مرساؤه باستغلال منصبى والاستيلاء على مواد بناء من مخازن الوزارة في سنار بزعم أنني استعملتها في بناء منزلى بالخرطوم، كذلك أنني قضيت أجازة بأوروبا على حساب المقاول الألماني الذي كنت أتولى الإشراف على أعماله. استدعانى الوزير بمكتبه وسلمنى الخطاب، وحين قرغت من قراءته ضحككت قائلاً: أولاً الموقعون على الخطاب هم بطانة الوكيل جادين وثانياً فإن الواقعتين المشار إليهما فيها قدر من الصحة وأن قدمتا بطريقة مشوهة للاساءة

لسمعتي. فعماد البناء طلبت بخطط مبنى للمهندس المقيم لخزان سنار وأرسلت لبناء "جراج" في المنزل الحكومي الذي كنت أسكنه بمدينة، لا يواء السيارة الحكومية المخصصة لي، ولا يزال "جراج" السيارة الذي شيد بتلك المواد جزءاً من مباني المنزل الحكومي لم يتحرك من مكانه. وكل ما يتصل بهذا الموضوع موثق في ملفات الوزارة في كل من مدني وسنار.

وأما عن زيارتي لألمانيا على حساب المقاول، فهي حقيقة موثقة في ملفات الوزارة وبشهادة من وزير الري آنذاك، ولولا حرصى الشديد على إتباع الاجراءات الرسمية والنظم والضوابط لكنت اليوم نادماً لاتباعى نصيحة السيد الوكيل عندما رفعت له الدعوة التي وصاقتنى آنذاك لاتخاذ قراره. وطلبت من الوزير إحالة الخطاب إلى السيد صفيرون الزين الوكيل بالانابه ليحقق في الاتهامين ويرفع له تقريراً بما يتوصل إليه. وبالفعل تم ذلك وجاءت التبرئة مثبتة بالوثائق واتضح كما توقعت، أنها محاولة اطفال شريرين من سدنة الوكيل الموقوف لانقاذ والى نعمتهم.

عودة الاحزاب إلى الحكم، واستلامى وظيفة مساعد الوكيل للانشاء والتعمير:

بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي تولت السلطة فيها الحكومة من الهيئات والانتخابات التي قادت الانتفاضة، وإجراء الانتخابات النيابية، تكونت حكومة ائتلافية من حزبى الوطنى الاتحائى والامة، وعين المرحوم الشريف حسين الهندي وزيراً للري فيها. كما تمت ترقية السيد صفيرون الزين وكيلاً للري، والسيد "م. ع." (من دفعة السيدين جادين وصفيرون) نائباً مؤقتاً للوكيل ريشما تبت لجنة الخدمة المدنية فى ترقيته. وملأت أنا بدورى وظيفة مساعد الوكيل للانشاء والتعمير التي كان يشغلها السيد "م. ع." نفسه. وبما أن أقسام الانشاء والتعمير تعج بالعاملين والمقاولين والاعتمادات المالية الضخمة للانفاق على أعمال مشاريع التنمية، فقد أصبحت هذه الاقسام بؤرة للفساد والرشوة والسمعة الرديئة، على نحو ما ورد من قبل فى شكوى صديقى المقاول والملاحظ الفنى محمد سيد أحمد.

لهذا رأيت وضع الضوابط التي تحد من القيل والقال ومن المحايطة والفساد. فأنشأت لجائنا لها. وحولت إليها السلطات المحولة لى. لتتطلع بمهمة إقرار وإرساء المناقصات وتشغيل العاملين.

اتهامى بنسف الخزانات ورفع عريضة للمحكمة بذلك:

فور عودة الاحزاب للحكم من جديد، هب أصحاب المصالح الذين قفلت أمامهم أبواب الفساد والرشوة، وقصدوا الخرطوم لمقايلة أصحاب الجاه والسلطان الجدد، يستنفرونهم ضد ذلك "الشيوعى" - كما كانوا يشعنوننى - الذى أصبح يشغل وظيفة هامة تتحكم فى مصدر دخلهم غير المشروع. كان كل ما يحتاجه شخص لازاحة موظف من طريقة أو الهائه عنه، أن يرميه بكونه "شيوعى"، فينشغل هذا برد التهمة عنه بكل ما تجره عليه من مصائب. هكذا رفع ممثلون لحزبى الأمة والوطنى الاتهامى عريضة لقاضى محكمة مدنى مولانا عبد المنعم الزين النحاس يتهموننى فيها بأننى فى إجتماع لجبهة الهيئات بمدنى خلال الانتفاضة على الحكم العسكرى هدوت بأنه إذا عادت الاحزاب الرجعية للحكم ثانية فسأدمر الخزانات ومنشآت الرى. وبما أننى أشغل وظيفة حساسة فى الوزارة تتيح لى تنفيذ تهديدى ذاك، فأنهم يطلبون فتح قضية جنائية لإثبات هذا التآمر الخطير.

لحسن حظى كان القاضى رجلاً بحجم مسؤوليته بل ومتنبهاً لأغراض مقدمى العريضة وعلى رأسها التشكيك وإشاعة السمعة، فلم يفتح القضية للنظر فى الدعوى، بل أرسل صحيفة الاتهام بخطاب سرى لوكيل وزارة الرى طالباً ردى على الاتهام وتعليق وكيل الرى بصفتة رئيسى المباشر، وذلك قبل أن يقرر مصير الدعوى. قمت بأثبات ما قلته فى ذلك الاجتماع إبان الاضراب السياسى، وأن تدمير الخزانات حتى لو هدده به معنوه، يحتاج تنفيذه لتقنية ومعدات ودقة وقوة إنفجار لكى يحدث ذلك التخريب، وأكد وكيل الرى السيد صغيرون الزين بدوره، بأننى لست ممن يستهترون بالمسؤولية ويتفوهون بمثل تلك التهديدات الساذجة. فما كان من القاضى إلا أن تحفظ على الدعوى وقضى على المكيدة فى مهدها.

مقابلتى مع القاضى النحاس فى صنعاء:

كما جاء ذكره عن الهجوم الذى وجهته ضدى الاحزاب التى حكمت بعد انتفاضة أكتوبر ٦٤. فأن مولانا القاضى عبد المنعم النحاس الذى أنقذنى مشكوراً من الوقوف أمام المحكمة بعدنى متهماً بالدعوة لتكسير الخزانات إذا عادت الاحزاب إلى الحكم. تلك الدعوة التى تقدم بها ضدى ممثلون عن حزبي الأمة والوطنى الاتحادى بمدينة مدنى، لم أجد الفرصة لشكره إلا بعد مدة طويلة. أولاً عندما عين رئيساً للقضاء بعد سقوط حكم النعيرى وعودة الديمقراطية للسودان وكنت أعمل فى الكويت. فبعتت له ببرقية تهنئة بمنصبه الجديد وشاكراً له أفضاله على. والمره الثانية عندما التقيت به بعد مدة طويلة فى صنعاء وكنت قد جئت إليها فى عمل يخص الصندوق الكويتى للتنمية وكان هو آنذاك مستشاراً قضائياً للحكومة اليمنيه بعد أن أبعد أيضاً مع المئات من خيرة المتعلمين السودانيين. وهناك التقينا لأول مرة وتحدثنا عن تلك الأيام وشكرته على موقفه معى وقد أكد لى بأنه كان واثقاً بأن العملية كيدية واتهامات باطله دافعها أولاً وأخيراً هو اشائه سمعتى فى إبخالى دواية من التهم والاستفزاز لانشغل بإخراج نفسى من المصيبة والورطة وما يترتب على ذلك من أذى نفسى واجتماعى يلحق بى. وهذا كل ما كان يهدف إليه اولئك الاوغاد العاقدون فهو مسلكهم وأساليبهم مع من يعتقدون أنهم معارضون خطرون يكشفون الاعييبهم فى غش المواطنين البسطاء الذين يصوتون لهم فى الانتخابات.

ولكن من المؤسف أن أصدر السيد الصادق المهدي فى ذلك الحين كتيباً بعنوان "رسالة من السيد الصادق المهدي إلى..." جاء فى إحدى صفحاته بأن هناك مسئولاً كبيراً فى وزارة الري هدد فى جبهة الهيئات بكذا وكذا - أي نفس ما ورد فى التهمة التى رماى بها نفر من اتباعه واتباع الحزب المؤتلف معه. يومها حزنت على السودان المسكين الذى سيقوده رجال يصدرون الكتب والمنشورات من دون التثبت من حقيقة ما يوردون. وقد أبلغت الصديق المرحوم داؤد عبيد اللطيف (من قدامى الإداريين ومن كبار مستشارى حزب الأمة، عرفنى به صديقائى المهندسان يحيى عبد المجيد وعبد الله محمد إبراهيم) بحزنى لما جاء فى رسالة الصادق المهدي الذى قام الصديق المرحوم داؤد بتوضيح الحقيقة له كما ذكر لى. ولكن من المؤسف أننى لم أسمع أو أقرأ ما يفيد بأن الأخير قام بتصحيح

مارماني به، إزالة لتجن واحقاقاً لحق واحتراما لعقول من يقرأون له. هذا واحد من قادة سودان اليوم، كان الله في عون السودان المبتهلى بقيادتهم.

شكوى المرحوم الرئيس الأزهرى واستدعائى للمساءلة:

جاءنى عدد من الاشخاص بخطاب من الرئيس الازهرى رئيس مجلس السيادة آنذاك معنون باسم وكيل وزارة الري. ولما كنت أصرّف أعمال الوكيل فى غيابه، فقد فتحت الخطاب فوجدته يطلب من الوكيل مساعدة حامليه ومن معهم فى الحصول على عمل. علمت منهم بأن عددهم خمسة عشر طالب عمل. أوضحت لهم أن عليهم تسجيل اسمائهم وحرفهم وعناوينهم بمكتب العمل، وعند الحاجة إلى خدماتهم نتصل بهم. أصرروا أن سيادة الرئيس أكد لهم بأنهم جميعاً سيتم تعيينهم فور استلام وكيل الري لخطابه. قلت لهم على أى حال الوكيل غير موجود، وأنا المسؤول الآن، وأنهم سيلحقون بالعمل متى سنحت الفرصة. فخرجوا غاضبين. وفى الواقع كانت تأتينا عدة خطابات من القصر ومن مكتب الوزير بالخرطوم أما لتشغيل أو لاعطاء مقاولات أعمال الخ.. وكنت أحتفظ بكل هذه الرسائل فى ملف خاص.

بعد هذه الحادثة بالذات، اتصل بى الوزير وافادنى أن سيادة الرئيس غاضب جداً منى، إذ بلغه أننى كلما جاءنى طالب حاجة بتوصية منه، أمزق الخطاب وألقى به فى سلة المهملات أمام حامل الرسالة ثم اطرده من المكتب بما يعنى الاساءة لشخص الرئيس. لذا قرر الوزير التحقيق معى فى هذا الامر والمطلوب مثولى بالخرطوم. جمعت أوارقى وتوجهت بالطائرة إلى الخرطوم صباح ذات يوم، ثم من المطار رأساً إلى مكتب الوزير حيث التقيت به وهو خارج من مكتبه قاصداً بيته فى ضاحية "برى" للأفطار، فسألنى أن كنت أقطرت فاجبته بالنفى فدعانى للذهاب والأفطار معه. أخذنى بسيارته التى كان يقودها بنفسه، سيارة "لاندروفر" لا تشبه سيارة وزير. فى الطريق سألنى: "يامرئضى الري ده يتاع أبوك؟" أجبت بالنفى. قال لى، "طيب، كلما نطلب حاجة لمساعدة الناس يقولون مرئضى رفض، مرئضى رفض". رددت عليه: "المشكلة فى الري أنه لا توجد به حاجة يريدونها اتباعكم هؤلاء الا فى قسم أعمال الانشاءات فى ميزانية

التنمية، وأنا المسؤول عنه" سألنى "طيب، وأنت ليه بتترفض؟ وكمان تمزق خطابات الرئيس أمام الناس؟" قلت له "يا شريف، أنت دلوقت سايقنى لبيتك نطرق، إلا تمطينى حق الضيافة فى الاول وبعدين لما ترجع المكتب تحقق معى؟" ضحك قائلاً "معك حق". وهكذا وصلنا لمنزله حيث وجدنا الافطار وعدد كبير من الناس فى الانتظار.

بعد الافطار عدنا للوزارة حيث التحق بنا السيد إبراهيم المفتى وزير الخارجية والعضو الثانى فى لجنة التحقيق معى. اخبرانى بما سمعه الرئيس من العائدين إلىة محتجين على تصرفاتى غير الكريمة وردى لهم دون قضاء حاجتهم. قلت لهما: "اعرفا بان السيد الرئيس كان استاذى فى المرحلة الثانوية، وهو صديق لوالدى وابن دفعته فى الدراسة، وأنا من بيت أدب وحسن تربية، لذا لا يمكن أن أسوء لاستاذى أمام الناس حتى لو كنت مختلفاً معه. ثانياً، ها هو ملف كامل يجمع رسائل القصر وجميع رسائل الوزير التى وصلت إلى يحملها من يطلب حاجة من الوزارة، دون تمزيق كما تريان، وهذا دليل قاطع على كذب الذين وشوا بى عند سيادته. ثالثاً، وكما تعلمون فإن هناك الآلاف من أصحاب الحوائج ممن لا يعرفون طريق الوصول إلى سيادة الرئيس أو سيادة الوزير لياتوا لنا برسائل توصى عليهم، ولكنهم يأتوننا راساً. ولهذا، وتمشياً مع النظم والقوانين الحكومية فإن العمل وإرساء المقاولات والتوريدات يخضع لاجراءات معلومة محددة، تطبق على الجميع من يحمل خطاباً من القصر أو خطاباً من صاحب السلطة فى الدولة، أو من يجرى بلا وساطة من أحد. فإن رايتم أن يكون لحامل التوصية أفضلية فلا يخضع لتلك الاجراءات والنظم والقوانين الحكومية، ما عليكم إلا أن تقتنوا ذلك عن طريق أجهزة الدولة المعنية وبعدها سأنفذ ماتريدون إتباعاً للنظم والقوانين الجديدة. علماً بأننى كنت نفسى عضواً فى اللجنة التى حققت فى المخالفات التى ارتكبتها وكيل الرى السابق، الذى أهيل إلى التقاعد لما ارتكبه من مخالفات. فأتخاذ إجراء يتعارض مع النظم والقوانين بحجة استلام توصية خاصة من وزير أو كبير لن يعفى الموظف بأي حال من تحميله مسؤولية الخطأ وعقابه.

كان واضحاً أن السيدى الهندى والمفتى على اقتناع بأن الشكوى مبعثها أصحاب المصالح، والامر برمته لا يستحق كل ذلك العناء، وعلى الاخص عندما

تصفحا الملف الذي جئت لهم به وأخذه منى. كان المرحوم إبراهيم المفتى يعانى من ربو، ولم يطرح سؤالاً قط بل كان يضحك طوال التحقيق كأنه على يقين بأن الأمر مضحك من أساسه. وأخيراً أخبرانى بأن أعود لعملى بعدنى وأتسمى الموضوع. عرفت المرحوم الشريف حسين الهندى عندما كان وزيراً للرى، وكنت لاحظ أنه دائماً وفى كل وقته من الصباح إلى ساعة متأخرة من الليل تحيط به أعداد كبيرة من الناس منهم أو أغلبيتهم من أصحاب قضاء حاجة لهم فى الدولة أو خارجها وأتباعه من الحزبيين والطائفين وحتى هؤلاء لهم طلب ما من الشريف لتحقيقه لهم. وكان متحدثاً لبقاً وسريع الذكاء، وطيب المعشر. كما كان غير ملتزم بالضوابط القانونية أو البروتوكولية أو الاجتماعية. وكان متواضعاً لحد كبير جداً. ولهذا فإنه من الشخصيات التى مهما كان الإنسان مختلفاً معها يظل يكن له الود والاحترام. وبعد أن أنتهت فترة اضطراره بوزارة الرى، وبمحض الصدفة أكتشفت بأنه كان قد أصدر أمراً سرياً لمسئول الحسابات والمشتريات فى الوزارة بتوزيع استحقاقه من مرتب الحكومة لبعض العائلات والأشخاص تدفع لهم شهرياً دون علم أحد. وهكذا كانت أخلاقيات ذلك الرجل. رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

على أننى أسفت لما بدر من المرحوم إسماعيل الأزهرى رئيس مجلس السيادة عندما جاء بعد فترة من ذلك التحقيق، فى زيارة رسمية لرئاسة الرى بعدنى. كان كل من وكيل الرى ونائبه غائبين، فكان واجبى استقباله وتقديم المسؤولين برئاسة الرى له. وعند نزوله من السيارة أمام مبنى الرى تقدمت إليه ماداً يدي بالتحية، فإذا به يزيح يدي الممدودة إليه ويشيح وجهه نحو الشخص الذى يابى من الزملاء وعلى وجهه تكشيرة وعبوس. ما كان منى عندها غير الابتعاد جانباً تاركاً أياه يحادث الزملاء الآخرين كل واحد عن مجال مسؤوليته. وأنصرف بعد ذلك دون أن أتقدم لوداعه، ولعله معذور إذ عليه أرضاء أنصاره، ولكن عليه أن يتفهم الضوابط التى تحكمنى.

زيارتنا لبراغ بدعوة من شركة "سكودا" للحفارات:

بعد أن استقرت الأمور عقب إنتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وتسلم السيد صفيرون الزين وكالة الرى، جاءت دعوة للوزاره من شركة "سكودا" للحفارات لإرسال مسؤول أو اثنين لمصانع الشركة بتشيكوسلوفاكيا للتعرف على أحدث

انتاجها من آلات وكان لدى الوزارة سلفاً عدد من الآليات هذه الشركة تملكه أقسام الصيانة والقسم الميكانيكى. هكذا تقرر أن أسافر بوصفى الوكيل المساعد للانشاءات والتعمير ومعى كبير مهندسى القسم الميكانيكى السيد خليفة الصلحى، ومن ثم دعمتنا شركة "ازمليان"، وكلاء الشركات التشيكية فى السودان، لحفل عشاء فى الخرطوم حضره السفير التشيكي وعدد من كبار المسؤولين فى وزارة الرى.

جلس بجانبى السيد "ازمليان" الابن فقلت له: "يا فلان، أرجو أن تعلم بأن المسؤولين فى الوزارة الآن اناس أعناء وسيستعاملون معكم من هذا المنطلق، فارجو إلا تحاولوا إفسادهم بالاغراءات والرشاوى" ضحك محتجاً وعاتباً بأنهم لا يفعلون ذلك بل هو قليل وقال وشائعات باطلة. قلت له بل أنا على علم بالمخالفات فى اجراءات الشراء التى كانت ترتكب فى الماضى من قبل بعض المسؤولين فى الوزارة، الأمر الذى يدل على أن البائع قدم اغراءات للموظف المسؤول دفعت به للتجربى على إرتكاب المخالفة الواضحة، وعلى كل حال لا دخان بلا نار، وأنت تعرف سمعة شركتكم فى أوساط وزارة الرى.

فى اليوم التالى كنا ببراغ. وفى حفل رسمى خلال الزيارة التقيت بإحد اعضاء المكتب السياسى فى الحزب الشيوعى التشيكي وخلال حديثى معه تطرقت للفساد وما تقدمه الشركات الكبرى من طريق عملاتها فى السودان من رشاوى وقلت للأسف فإن سمعة وكلائكم ازمليان فى السودان سيئة فلماذا لا تختارون شركات أفضل سمعة وتحظى باحترام الناس. فأنتم اشتراكيون يفترض فيكم المساعدة فى خير الشعوب لا إغناء الجشعين من الرأسماليين. سألتنى أن كان عندى إقتراح بأسماء أشخاص أو شركات محددين أثق فيهم أرشحهم لهم. أجبت أنه ذلك ليس من شأنى وإذا كنتم تريدون معرفه بديل أفضل سمعة فى الخرطوم فتحروا بأنفسكم وستجدون الكثيرين ولن يكون الاختيار صعباً. وأنتهت بذلك محادثتى مع المسؤول الشيوعى القيانى عند هذا الحد.

من المفارقات المعجبية أنه بعد فترة من عودتنا، كان حديثى هذا قد وصل بحذافيره إلى ازمليان والسلطات الأمنية. فاجأنى المسؤول الأول عن الأمن السياسى بعدنى ذات يوم قائلاً: يامرتضى، ورد اسمك فى نشره سرية صباح اليوم بأنك فى براغ قلت كذا وكذا...

هجوم وزير المواصلات ضدى فى ليلة سياسية فى ميدان الملك بمبنى:

عاد السيد صفيرون الذين من الخرطوم إلى مدنى وفى مساء يوم وصوله إستدعانى من البيت لأحضر إليه بمكتبه فى الرئاسة. ذهبت إليه وبعد التحية والسلام والحديث العام عن أخبارنا وأخبار زملائنا سألنى فجأة: أنت يامرتضى ما اشتراكى؟؟ قلت "إشتراكى" قال لى طيب ما عاوز تشتترى الحفارات التشيكية ليه؟؟ فى تلك اللحظة إستفنتجت ما يكون قد سمعه فى الخرطوم فقلت له فوراً "هل إتصل بك حرامية الخرطوم بخصوص حفارات أزمرليان؟؟" أجابنى بأن السيد نصر الدين السيد وزير المواصلات إتصل به وأخبره بأننى أرسلت خطاباً من سطر واحد لشركة أزمرليان أرفض به شراء الحفارات دون إبداء أى سبب. لعلم القارئ الكريم فإن المرحوم نصر الدين السيد كان يعمل هو نفسه مديراً بشركة أزمرليان قبل أن يصير وزيراً.

سألته: "وما دخل نصر الدين السيد فى هذه الأمور؟ إلا زال يعمل لحساب شركة أزمرليان؟؟" فأصر السيد صفيرون على سؤاله لى، لماذا لم أوافق على الشراء؟ أعطيته القصة كاملة فقال ولماذا لم توضح لهم كتابة؟ قلت له أننى لا أعمل بشركة أزمرليان، ولست ملزماً بأن أكتب اليهم رسالة طويلة موضحاً أسباب رفضى. أما إذا أرادوا هم معرفة الأسباب فعليهم وحدهم تقع مسؤولية ذلك. سمعت السيد صفيرون وسرح فى تفكير عميق، واصلت حديثى: وأما بالنسبة لموضوع أفكارى الاشتراكية وشراء الحفارات التشيكية فلتعلم أن ولاشى وإخلاصى وجهدى هى أولاً لبلدى وشمعى. وإذا كانت الحفارات التشيكية لا تناسب متطلباتنا ولا تكون الأفضل لنا فلن نشترىها وذلك من أجل مصلحة بلادنا. وأما مصلحة تشيكوسلوفاكيا ومصلحة صناعاتها فهى مسؤولية التشيك أنفسهم وليست مسئوليتنا نحن. وأما النصوص من السودانيين فى الخرطوم والنصوص من التشيك الذين يتعاونون معهم فأولئك وهؤلاء يعملون لحساب منفعتهم الشخصية وإبتفاخ جيوبهم على حساب مصالح بلادهم. هذه هى اشتراكيتى يا صفيرون". فهب واقفاً فجأة وقال لى "معك حق، كلهم أولاد كلاب" وإنتهى الأمر على ذلك.

وبعد أيام جاء الوزير نصر الدين السيد إلى مدني وإستدعى صفيرون في منزل أحد قادة الحزب هناك ليسأل في هزيمة عدد من الحزبيين الموجودين: "ماذا تم في موضوع الحفارات؟" رد السيد صفيرون شارحاً الأسباب التي رفضت على أساسها تلك الحفارات وأكد له بأن الإجراء الذي قمت به كان إجراء صحيحاً، ثم إستأذن وخرج. وبعد خروجه كما علمت فيما بعد، تحدث الجالسون عن السيد صفيرون موعزين بأنه شخصيته ضعيفة، وبأن الوكيل الفعلي هو مرتضى الشيوخي.

في مساء يوم تلك المقابلة التي تمت بين السيد الوزير والسيد صفيرون الذين أقيمت ليلة سياسية للحزب الوطني الإتحادي بعيدان "الملك" تكلم فيها الوزير وجاء في كلمته بأن "الشيوخي" مرتضى أحمد إبراهيم الذي يدير وزارة الري كما يشاء، يجب تطهيره لأنه من المخربين، هنا دوت هتافات جماهير الوزير: "تطهير مرتضى واجب وطني" حدث كل هذا وأنا أعمل في تلك الساعات من الليل في مكتبي بالوزارة ولا أدري ما يدور في المدينة عنى. وفي اليوم التالي كان لدينا اجتماع دوري في مكتب الوكيل لجميع مساعدي الوكيل لمناقشة سير أعمال الوزارة. حضرت أحمل ملفات للمشاركة في الاجتماع. وجدت الصديق والزميل المرحوم المهندس الطيب عبد الرزاق واقفاً أمام مكتب الوكيل صفيرون الذي كان جالساً على مقعده وعندما بدأت أتحدث إلى السيد صفيرون عن جدول أعمال الاجتماع التفت إلى صديقي الطيب قاضياً يؤنبني: "هذه هي طريقتك. شايل هم الشغل على أكتافك وكل واحد يشتم فيك". فالتفت إليه متفسراً: "من الذي يشتمني؟" أجاب موضحاً: "البلد كلها امبارح عاملة مظاهرات مطالبة بتطهيرك، والسيد صفيرون يقول أن الموضوع خاص بينك وبين نصر الدين السيد، ولا يريد التدخل". واستطرد يقص على ما حدث في الليلة السياسية بالأمس، وما قاله صفيرون عندما طلب منه الطيب التدخل لمؤازرتي وحمائتي. فالتفت في دهشة وغضب إلى صفيرون الجالس في مقعده وسألته بإنفعال: "أهل ما بيني وبين الوزير نصر الدين أمر خاص؟". وعلقياً بالملفات على مكثي قائلاً: "لتذهب أنت ونصر الدين السيد وحكومة اللصوص في الخرطوم إلى الجحيم". وخرجت ذاهباً إلى بيتي وأولادي الذين كنت لا أراهم إلا بضعة لحظات في اليوم إذا سبحت لي الفرصة.

انتشر الخبر في الوزارة ثم في المدينة وتوالى المكالمات الهاتفية على بيتي من مندوبي الصحف في كل من مدني والخرطوم. أخبرتهم بأنني مضرب عن العمل ومعتكف في بيتي. وهكذا انتشر الخبر في الصحف ووقف معي أهلي وأصدقائي. هنا اتصل بي هاتفياً بمنزلي السيد الشريف حسين الهندي وزير الري وقتئذ، فأخبرته بموقفى من التجنى الذي وقع على من وزير المواصلات قائلا: "يا الشريف أنتم تعطوننى راتباً لا يكفينى لمعيشتى فى الشهر، وأنا أعمل لكم عملاً يساوى أضعاف أضعاف ما استلمه منكم. ثم بعد كل هذا يأتى وزير منكم يدفع الجماهير للمطالبة بتطهيرى بدلا من أن يرفع الأمر إليك أو إلى مجلس الوزراء لإتخاذ ما ترونه ضدى. والله إن لم تصدر الحكومة اعتذاراً علنيا لى فلن أعود مرة أخرى للعمل". حاول الشريف حسين الهندي تهدئتي واعدأ بأنه سيرد إلى حقى، غير أنه أصر على العودة للعمل، ومعالجة الأمر بالأسلوب القانونى الصحيح. ولكنى قلت له: "والله لن أعود إلى المكتب حيث لم يعد فى البلد قانون أو حقوق إذا كان وزيراً فى الحكومة لا يحترم القانون ولا يصون الحقوق". وهكذا إنتهت محادثتى مع الوزير.

وبعد عدة أيام صدر بيان رسمى فى الصحف من السيد وزير الري، يشيد بعملى وأدائى وأخلاقى، وينفى عنى كل ما أصابنى من تجريع معتذراً عما قاله زميله وزير المواصلات فى حقى. ومن ثم عدت للعمل معزراً مكرماً، وأشد إيماناً واقتناعاً بمحاربة الفساد والمرتشين. وقد علمت فيما بعد من خالى المهندس محمد الفضل مدير عام السكك الحديدية فى ذلك الوقت، بأنه عندما علم بالموضوع إتصل بكل من السيد نصر الدين السيد والرئيس السيد اسماعيل الأزهرى لاثماً ومحتجاً على ما لحق بى من تعد وظلم. وعلمت منه أن السيد نصر الدين قوجى بمعرفة خؤولة محمد الفضل لى. وأما السيد اسماعيل الأزهرى فقد قال له مداعباً عليكم أن تجمعوا "الدناقلة" وتأخذوا حقكم من نصر الدين. وعلمت أيضاً من صديقى وزميلى وإبن دقعتى المرحوم كزار أحمد كزار الذى كان فى ذلك الوقت أميناً عاماً لمجلس الوزراء، بأن السيد محمد أحمد محجوب رئيس الوزراء آنذاك دافع عنى عندما أثير موضوعى فى المجلس. وعندما قيل بأنى شيوعى ولى نشاطات مخربة، سأل المحجوب وزير الداخلية إن كان لديه أى تقارير بذلك من أجهزة الأمن؟ وعندما أجاب بالنفى، هاجم وزير المواصلات على عدم المسئولية

ومن ثم وجه وزير الري بنشر الاعتذار الرسمي. وأذكر أن الأخ كزار الذي كان قد دعاني إلى منزله في الخرطوم ليخبرني بما حدث، طلب مني بعدها أن أذهب معه لمنزل رئيس الوزراء المرحوم محمد أحمد المحجوب لاشكره لموقفه من قضيتي ولكنني رفضت وقلت لكرار: "أنا المحجوب قد قام بواجبه بوصفه رئيس الوزراء وهو رجل قانون يعرف حقوق الناس. وإذا ذهبت إليه ربما يعتقد - وهو لا يعرفني شخصيا - أنني من المطبلين والموظفين المتسلقين"، فقلت "كرار" موقفى على مضض قائلا "دائما رأسك قوى يا دنقلاوى يا حلاب القيس". فودعته قائلا "معليش يا أب أحمد (وهكذا كنا نسميه أيام الدراسة) المرة الجاية ساسمع كلامك". على أنني شكرت المحجوب على هذا الموقف فيما بعد، حين لم يعد له منصب، بل وكان معتقلا في بيته بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وجئت أنا وزيرا للري.

بقاء الوكيل صغيرون في الخرطوم، وإنهيار نائبه السيد "م.ع":

تحول السيد صغيرون إلى مكتب الوزير بالخرطوم وأصبح السيد م.ع هو الوكيل الفعلى في تصريف أعمال الوزارة بمدنى. ويؤسفنى أن السيد م.ع كان رجلا ضعيف الإرادة ومعروفا بإرتكابه إنتهاكات إدارية عديدة. فجأة وذات يوم إنهار فى المكتب وإتضح أن ذلك كان من أثر تناوله لشئ مما إعتاد عليه. إتصلت بالسيد صغيرون طالبا إليه العودة إلى مدنى لكي يعمل على مساعدة م.ع حتى نتمكن من الحصول على موافقة سريعة بإرساله لإجترا للعلاج على نفقة الدولة. لاحظت أن صغيرون وهو زميل بفعته لم يكن متحمسا. ولما ألححت فى طلبى الإسراع من أجل إنقاذ زميلنا م.ع قال لى صغيرون: "لو كنت تعرف م.ع كان يعمل فيك شئو لما ساعدته". "سألته" وماذا كان يعمل "م.ع" فى ٩٩ قال "كان يرسل خطابات سرية للوزير يطعن فيك" فقلت، يا صغيرون، حتى ولو كان يفعل ذلك فإنه الآن فى حاجة للمساعدة. فارجوك، مد إلى مدنى وتول الأمر". هكذا حضر لمدنى حيث قام بإطلاعى على خطابات م.ع التى كان يهاجمنى فيها بأننى شيوعى ومخرب وأحارب مؤيدى أحزاب الحكومة وأحرمهم من حقوقهم ومصالحهم. تجدر الإشارة بأن م.ع كانت لديه ميول للحزب الوطنى الإتحادى، ولهذا إرتكب

تجاوزات لا تتماشى مع القانون لمصلحة بعض المقاولين والأفراد الذين ينتمون لهذا الحزب. وفي الحقيقة، حزننت جداً لموقف م.ع معى بخافسة وقد كانت إتهاماته كلها كذبا وتلفيقا، ولم أعتز لذلك على مبرر إذ أن علاقتى معه كانت على أحسن حال. بل كنت دائما أعطف عليه وأعذره بأنه من دفعة جامدين وصغيرون ومع ذلك تخطياه بدرجات عديدة، بما أثر على نفسيته وجعله يحاول نسيان ذلك بطريقته الخاصة؟

وبعد أن تم شفاؤه بحمد الله وعاد لمكتبه، دخلت عليه قائلا: يا م.ع، الله يعلم بأننى طوال عملى فى هذه الوزارة ما أردت لك فى السر أو العلن سوى الخير كل الخير وأظنك تذكر تنازلى والأخ يحيى لك فى المنافسة على وظيفة نائب الوكيل. أبعد كل ذلك تنشيط لكتابة الخطابات السرية المليئة بالأكاذيب ضدى وترسلها للخرطوم، لماذا تفعل ذلك؟. فأتانا منافسا لك فى وظيفة، وكنت دائما أودك وأعاملك خير معاملة، فلماذا لماذا تفعل فى ذلك؟. شردت نظرتة بعيداً ودمعت عيناه، فقلت له "ثق يا م.ع أن مرتبى لا يكفى لإحتياجاتى، فإن كنتم تحسدوننى على ذلك، فما أتفه الطالب والمطلوب". وخرجت منه: ومن يومها تأكد لى بأننى لن أستطيع محاربة الإفساد والفساد. فقررت الإبتعاد بنفسى عن وظيفة مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير، وكتبت خطاباً رسمياً للوزير طالبا تنحيتى منها. وبالفعل، استجيب لطلبى وحولت لوظيفة مساعد الوكيل لخزان الروصيرص، حيث لا يوجد مجال للمنافس على مقاولات ولا توجد فرص لتشغيل عمالة حكومية. فالمقاول هنا أجنبى، والمهندسون المشرفون أجنبى، ولا عمل لى سوى تحويل شهادات الصرف إلى جهات الإشتصاص فى وزارة المالية لدفع الإستحقاقات. هكذا تفرغت للبحث عن عمل خارج الوزارة الملعونة.

الفصل الثاني

تجربة العمل خارج السودان

الفصل الثانى

تجربة العمل خارج السودان

مشروع البحيرات الإستوائية

وحين كنت أبحث عن عمل خارج الوزارة، سنحت فرصة لى فى مشروع المسيح الماشى "الهايڤروميتروالوجى" لميزانية المياه فى البحيرات الإستوائية فى شرق أفريقيا، الذى تقوم به دول حوض النيل الممثلة فى كل من مصر السودان ويوغندا وكينيا وتنزانيا، بدعم وتمويل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويتنفيذ من منظمة الأرصاء العالمية. وكان الخيار مطلوباً للـ وظيفة نائب للمدير العام للمشروع. فتقدمت بطلبى بواسطة الوزارة، وتم إختيارى. وكان يوم سفرى من مدنى، فلم يكن هناك لوداعى غير نفر قليل جداً من الزملاء، فى حين تنفس الكثيرون من المرتشين وأصحاب المصالح الصعداء وحمدوا الله على إختفائى عن الوزارة. بينما نفر قليل جداً من الزملاء الأوفياء تنسفوا لفراقى وسعوا لوداعى أعدهم على الأصابع.

عملى فى شرق أفريقيا وإفتتاح المشروع (ابريل ١٩٦٧ - مايو ١٩٦٩):

بدأت عملى فى هذا المشروع مساعداً للمهندس الهندى "كرشنا مرشى". وكان يعمل تحت إدارتنا مهندسون وخبراء فى هندسة المياه من السودان ومصر وكينيا وتنزانيا ويوغوسلافيا. كانت رئاسة المشروع فى عنقبنى فى يوغندا، حيث كنت أسكن فى قصر صغير تمتد حديقته حتى شاطئ بحيرة فكتوريا. وكنت أتناقضى مرتباً بالإسترليني يبلغ حوالى ستة عشر ضعف مرتبى فى وزارة الرى وبالعملة الصعبة حيث بإمكانى أن أحول منه ما أشاء إلى أي جهة أشاء فى العالم. كان عملى يقتضى سفرى المتواصل لكل من كينيا وتنزانيا حيث افتتحنا مكاتب هناك وأنشأنا محطات عديدة فى حوض البحيرات لقياس كميات الأمطار، وكميات التبخر، وتدفق الأنهار والوديان

التي تصب في تلك البحيرات، وذلك لحساب كميات المياه المتوفرة للإستغلال. وقد تمكنت ضمن حصة السودان في توفير خيار للعمل في المشروع، من تعيين صديق المهندس عبد الله محمد إبراهيم الذي ألت إليه مسئولية محطات الرصد في منطقة "ماسندي" بيونغندا. وبعد أن أقمنا المحطات والمكاتب اللازمة وبدأ المسح الحقلى والمكتبى لجمع المعلومات وتحليلها، وتم إعداد التحضيرات اللازمة لبدء تنفيذ المشروع، تقرر إقامة إحتفال كبير لبدء المشروع توجه الدعوة لحضوره إلى وزراء المياه والرئى فى الدول الخمس، وللشخصيات التي تعمل في حقل تنمية مصادر المياه وإستغلالها، ويقوم بإفتتاحه السيد "ملتون أبوتى" رئيس جمهورية يوغندا آنذاك. كنت المسئول الأول عن التحضير لهذا الإحتفال الكبير، فعملت مع الخبراء فى إصدار كتيب عن المشروع يحوى معلومات وإحصائيات وتحليل علمية قيمة لنهر النيل ومنابعه، ويحوى أيضا كلمة من كل رئيس للدول الخمس مع صورة له وكذلك كلمة كل وزير للمياه وصورة له. بدأت إتصالاتى بوزارات الخارجية فى الدول الخمس لإرسال الصور والكلمات. فوصلنى ما أردت فى الوقت المناسب من كل من مصر وكينيا ويوغندا. أما السودان وتزانيا، فقد كانت لى مع كل منهما واقعة لاتخلو من طرافة ومغزى.

حديث عبر الهاتف مع رئيس الوزراء السودانى:

عندما تأخر وصول الوثائق السودانية، إتصلت هاتفيا بمكتب وزير الرئى فى الخرطوم آنذاك، السيد "يوث ديو" فعلمت بأن الوزير متغيب فى اجتماع بمجلس الوزراء. إتصلت بالمجلس وجاءنى على الهاتف السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء نفسه فتبادلت معه التحية وأخبرته بالامر. أخبرنى بأن السيد يوث ديو لم يصل بعد، وفى رأيه أن الموضوع لا يحتاج لكل هذه المساعى. نصحنى بأن أقوم بكتابة كلمة كل من الرئيس السيد اسماعيل الأزهري وكلمة السيد وزير الرئى ثم أنهى حديثه معى ضاحكا بهذا التعليق "يامرتضى- إن المطلوب منهم كتابة تلك الكلمات، ما أحسن منك وما أعرف منك بالموضوع، فتحمل إنت المسئولية عن الاثنين معاً وربنا يساعدك". فشكرته وطلبت منه تأكيد وصول السيد يوث ديو للاحتفال، فرد قائلا: "إطمئن. سأتضمنه لكم فى

أول طائرة". فضحكك وشكرته، وإنتهت الحادثة التي تدل على بساطة
السودانيين وإنعدام الكلفة بينهم مهما علت مراكزهم ومهما كانت ظروفهم.

وأذكر أيضاً بعد وصول السيد بوث ديو وإنهاء الاحتفالات أن قال لي
السيد بوث ديو أنه لم يكن يود الحضور لإنهماكه في التحضير للانتخابات
البرلمانية المقبلة ولكن السيد محمد أحمد محبوب ضغط عليه للحضور إثر
محادثتي معه. ولهذا فهو يطالني بأن أتصل بمكتب الخطوط الجوية السودانية
في كمبالا، لإنزال الطائرة في ملكال حيث دائرته الانتخابية وبعدها تواصل
الطائرة رحلتها للخرطوم. ولما تم الإتصال أخبرني مدير المكتب بأن ذلك غير
ممكن إلا إذا وصلت أوامر بذلك من الخرطوم. فلما نقلت ذلك للسيد بوث ديو، قال
لي: "طيب إتصل إنت بالخرطوم وخليهم ينزلوا الطائرة في ملكال". فقلت له أنا لا
أستطيع عمل ذلك والأحسن أن نتصل أنت شخصياً بالسيد وزير المواصلات.
فقال رحمه الله ضاحكاً: "أنت عرفت تجيبني، بيغلبك تنزل الطائرة في ملكال".

حديثي مع وزير المياه التنزاني:

في صباح يوم الافتتاح وقبل وصول السيد ملتون أبوتى، وإذا أنا بمكتبي،
حضر إلى المهندس "لوى فاروليللا" مدير مصلحة تنمية مصادر المياه في تنزانيا
وممثل تنزانيا في اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ مشروع البحيرات
الاستوائية، منزعجاً ومحتجاً بأن صورة الرئيس نيريري في الكتيب الذي
سيوزع في الاحتفال ليست هي الصورة الرسمية المصرح بها
(AUTHORIZED PHOTO) إذ كان نيريري في الصورة لابساً الزي الأوروبي. فقلت
له بأن المسؤولين في تنزانيا وأنت واحد منهم لم يرسلوا لنا أية صورة، وهذه
الصورة وضعتها الشركة الناشرة للكتيب وهي دار صحيفة "الأرقص" اليوغندية،
ولا أرى فيها أي مأخذ. فقال منزعجاً بأن الوزير التنزاني السيد عبد الرحمن
إحتج عليها عندما تصفح الكتيب. فقلت له إذن هيا نتحدث في أمرها مع
الوزير، وبالفعل ذهبنا للسيد الوزير. فقلت له ما قلته للسيد المدير مضيافاً بأن
أهمية الكتيب هي فيما يحويه من معلومات علمية وهذه الصور ليست ذات
أهمية في ذاتها بقدر ما هي دلالة على المشاركة الرسمية لهذه الدول في

المشروع. ثم أكدت له بصورة قاطعة بأنه لا مجال لإيقاف توزيع الكتيب. فنظر إلى وكائنا أصبح في ورطة حقيقية، وقال لي: أريد "الاتصال بدار السلام". فسألته في دهشة "لماذا؟ فقال لا بد من الاتصال بالرئيس. والله يعلم كم إحتقرته. ذهبت معه لمكتبي من حيث إتصل بالرئيس نيريري وأخبره بموضوع الصورة والكتيب يسأله إن كان لا يعترض على توزيع الكتيب على ذلك النحو. ورأيت علامات السرور تملو وجهه ثم أقفل الخط وقال بإبتسامة ظافرة: "إن الرئيس لا يمانع في توزيع الكتيب". خرجنا من مكتبي وأنا أقول في قرارة نفسي "لي أن أشعر حقا بالفخر والإعتزاز لإنتماشي للسودان والسودانيين" فقد تذكرت حديثي ذلك مع السيد محمد أحمد محجوب ومدى بساطة الأمور عندنا.

علاقتي مع مدير تنمية مصادر المياه في يوغندا:

كانت مكاتب المشروع بالقرب من مكاتب مصلحة المياه في عنيتبي بيوغندا حيث كان المدير السيد كابيقا وتائبه السيد روهيسى اليوغنديان والمستشار البريطاني المستر أوين. لاحظت أنني كلما أردت الذهاب للسيد كابيقا في مكتبه لأمر ما، يقول لي لا داعي لحضورك بل سأمر عليك أنا في مكتبك. وبعد فترة من الوقت وبجهد مني قامت بيني وبينه والسيد روهيسى علاقة ود وصداقة ودعوتهما وزوجتيهما إلى منزلي كمالوف مالتنا في السودان. وعندما قويت صلتى بهما وإطمأنتا إليّ، ذكرنا لي بأن المستر أوين كان قد نصحبهما بالآل يقرطيا في أسرار مكتبيهما لأننا في السودان ومصر لنا مصلحة في موضوع مياه البحيرات، إلى غير ذلك من التشكيك في نوايانا. فقممت بعمل جهد كبير مع وزارة الري في الخرطوم لإستقبال بعثة من مهندسي المياه في يوغندا لزيارة السودان ومشاريع الري فيه وبالفعل تمت الزيارة التي اصطحبيتهم فيها للسودان، وتفقدوا مشاريع الري ومنشأته وقابلوا المهندسين السودانيين والمصريين الذين يعملون في مجال الري والمياه في السودان. وأذكر أنني في مطار الخرطوم ومع الوفد اليوغندي في طريقنا لمدني، صادفت الوزير الشريف حسين الهندي فخرجت عليه للتحية وكنت ألبس البدلة السفرية الترانزية. فلم يتعرف عليّ حتى نيهته، فسلم عليّ في دهشة وحرارة وقال لي "بقيت زيهم"

فضحكت وقلت "أحسن لى"، فأتنا فى مآمن الآن من كلاب لهاب". وكان وباداً معهم ومرحبا بعد أن قدمتهم إليه. وبعد عودتنا ليوغندا إزدادت صلة السيد كبيقا ومعاونيه اليوغنديين بى وصاروا يستشيروننى فى كل كبيرة وصغيرة. ولم يعد بمقدور المستر أوين أن يفرق بينى وبينهم. وأصبحت سعيداً جداً فى عملى وفى صلاتى مع المهندسين اليوغنديين. ومن تجربتى فى العمل فى شرق أفريقيا، قنأتى واثق من أنه بتوثيق الصلات المهنية بين العاملين فى مجال هندسة الري والصرف والمياه فى دول حوض النيل، عن طريق تبادل الخبرات بإرسال الفنيين والمهندسين للعمل فى تلك البلاد ودعوة نظرائهم للعمل فى بلادنا، ستوثق الروابط وتزول الريب والشكوك التى يزرعها السياسسيون والحكام هنا وهناك لحاجة فى نفوسهم. ولنا فى خبرتنا الطويلة مع زملائنا فى الشقيقة مصر خير دليل على ذلك. وقد كنت أرى ولا زلت، أنه من الممكن عبر العمل الدؤوب المخلص، وعبر تبادل الزيارات والخبرات بين مهندسى المياه فى دول حوض النيل، ودعماً وتطويراً لمشروع حوض البحيرات الإستوائية، أن تكون لحوض النيل سلطة مستقلة من منابه فى البحيرات الإستوائية وأثيوبيا وإلى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط، لها مطلق التصرف فى ضبط مياه النيل والمحافظة عليها، وتنميتها لخير الشعوب التى تعيش على ضفاف هذا النهر العظيم وسعادتها. لأنه إذا ترك الأمر فى أيدي المهندسين والفنيين، وأبعد تدخل السياسسيين فى شئون النهر ومياهه، فستعم الطمأنينة والمنفعة والخير على الجميع.

الجالية الهندية فى شرق أفريقيا:

من أكثر الأشياء الملفتة للنظر فى يوغندا وفى شرق أفريقيا عموماً فى ذلك الحين، بجانب جمال طبيعتها الرائع وجود الجالية الهندية التى كانت لا تمت بصلة للمجتمع الذى تعيش فيه. فهم لا يختلطون بمن حولهم من عباد الله ويعيشون وكأنهم فى الهند. والغالبية العظمى منهم أصحاب متاجر، بدءاً من المخازن الكبرى حتى البقالة الصغيرة فى القرية أو الحى. يتجمعون أيام العطلات فى الحدائق العامة، يدورون حول أطفالهم، ويتحدثون بلغتهم الخاصة. وقد كانت

لى معهم صولات وجولات. أذكر منها ما حدث لزوجتى مع أحد تجار الذهب. فقد كانت الأسعار لديه تختلف حسب جنس المشتري، فأرخص الأسعار يدفعها المشتري الهندى ويليه فى ذلك المشتري الأبيض ثم أخيرا المشتري الأسود. أى أن أصحاب البلد الفقراء يدفعون أعلى الأسعار فى كل شئ، ويعملون بأرخص الأجر والمرتيات. وفى ذات يوم دخلت زوجتى النمسائية لشراء حلى ذهبية من تاجر هندى وإتفقت معه على الثمن، وكنت وقتها فى مكان آخر فى السوق. جاءت وأخبرتني بما أرادت شراءه. والسعر الذى إتفقت عليه مع صاحب المحل، وطلبت منى الذهاب لدفع المبلغ وإحضار السوار حيث أنها ذهبية لمكان آخر. ولما دخلت للتاجر وأشرت إلى ما أريد شراءه، أخرجته وأخبرني بسعر كان ضعف ما ذكرته لى زوجتى. فإندهرشت وقلت له أن زوجتى كانت هنا قبل بضعة دقائق وإتفقت معك على مبلغ كذا. فأنتم لصوص تبيعون للخوارجات بأرخص الاثمان ونحن أهل البلد ندفع أضعافهم. خاف ظنا منه أننى صاحب مركز فى الحكومة فكرر إعتذاره وطلب منى أن أدفع ما يقل بكثير مما إتفق عليه مع زوجتى. فدفعت المبلغ وأخذت البضاعة وخرجت متوعدة بأنهم إذا لم يغيروا من نوعية سلوكهم معنا نحن أهل البلد، فسيجئ يوم يندمون فيه وهيئات ساعة ندم. وبالفعل جاء "ميدى أمين" بإنتقابه المشهور، وأبعد "أبوتى" عن السلطة وطرد جميع الهنود من يوغندا فإذا هم ييكون على حالهم وسوء مآلهم.

علاقتي بأفراد السفارة السودانية فى كمبالا:

كانت صلتى بالسفير السودانى المرحوم محمد عثمان شندى والملحق العسكرى المرحوم بابكر النور سوار الذهب الذى أعدمه النميرى فيما بعد، والدبلوماسى على يسر قبلى، جيدة وقوية كما هو حال السودانين فى الغربة. وأذكر أن السفير كان يأخذ على المرحوم بابكر النور بعض تصرفاته كملاحق عسكرى، حيث كان الأخير يتصرف فى شئون مكتبه رأسا مع وزارة الدفاع فى الخرطوم وفى إستقلالية تامة عن السفير على أساس أنه يشرف على إستخبارات سرية فى غاية الحساسية لإتصالها بالتمرد والمتمردين الذين يحاربون الجيش السودانى فى الجنوب ويتخذون من يوغندا قاعدة لهم. ثم أنها

أمور على حسب مفهوم العسكر خارجة بطبيعتها عن إختصاص المدنيين. وعندما تفاقم الخلاف بينهما طلب منى السفير التوسط بوسقى صديق الطرفين. بالفعل حضرا المنزل فى عنتبى وتحديثا فى المشكلة. كان موقفى دعمًا للسفير إذ أنه يمثل رأس الدولة السودانية فى يوغندا، وأن مكاتب السفاره ومن فيها من ملحقين وموظفين تابعين له، وجميع ما يقومون به من عمل لابد أن يكون بمعرفة السفير وموافقته وإشرافه. وقصصت عليهم ما حدث لى بسنار عندما طردت الموظف من المكاتب لىبقى بمنزله حتى يتم نقله لكان آخر وذلك لعدم إحترامه للنظام ولروقه على التسلسل الوظيفى الواجب الاحترام وإلا إنفرط عقد العمل وضاعت المسؤولية. ثم إلتفتت إلى المرحوم بابكر النور وقلت له يا أخ بابكر، ليس لك أى وضع خاص غير كونك ملحقا بالسفير سواء كنت عسكريا أو كنت مدنياً. وهو رئيسك المباشر هنا. وإذا أرادت وزارة الدفاع لاهمية مملك أن تكون مستقلة، فما عليهم سوى الإتصال بجهات الإختصاص فى الخرطوم لتعيينك سفيراً للسودان هنا بعد إنهاء إعتداد أوراق السيد شندى سفيراً ومقارنته بيوغندا. فوافق المرحوم بابكر على ما قلت ووعد برفع الأمر لوزارة الدفاع فى الخرطوم. وبعد فترة تم نقل السيد بابكر النور للخرطوم وإستبداله بقريب له هو العميد عبد الرحمن سوار الذهب، الذى صار له شأن معروف ولكن بعد زمن طويل من ذلك.

حياتى فى يوغندا:

كانت الفترة التى قضيتها فى يوغندا من أسعد الفترات فى حياتى. فيوغندا "درة افريقيا" كما كانت تسمى، بلد جميل جداً وطقسها معتدل وأهلها طيبون. وكانت متطلبات عملى تقتضى كثرة سفرى وترحالى فى كل من يوغندا وكينيا وتنزانيا. كنت أمارس رياضتى المفضلة من كرة قدم وكرة مضرب (تنس) فى النابى الرياضى بعنتبى، كما كنت أشارك فى مباريات كرة القدم التى كانت تقام من وقت لآخر، ومن ثم كان لى أصدقاء كثيرون هناك. كان الموظفون اليوغنديون فى ذلك الزمان يشربون البيرة كالماء، فى كل وقت وكل مكان، مما يجعلهم سكارى نوعاً ما أثناء ساعات العمل فى المكاتب. لهذا أسهرت

بحزم على إيقاف هذه الظاهرة السيئة في مكاتب المشروع. كما كان للكثيرين منهم عدة زوجات، البعض مرتبط بعقد زواج رسمي والبعض من دون عقد، وللواحد أطفال كثيرون شرعيون وغير شرعيين. لم يكن المجتمع اليوغندي يأبه بهذه الظاهرة أو كانت تصيب حرجاً لأحد.

كانت لدينا خادمة يوغندية تدعى "بلكسيديا"، كان لها هي أيضاً طفلاً غير الشرعي. وفي ذات ليلة، أثناء غيابي خارج يوغندا في رحلة عمل، جاءها والد الطفل ونشبت مشاجرة بينه وبين بلكسيديا. أخذ كل واحد منهما - الأب والأم - بطرف من الطفل يشده اليه، والطفل يصرخ، فوصلتهما زوجتي بسرعة وطابت من الرجل أن يترك الطفل ويخرج. ولكنه إستمر في جذب الطفل، فما كان من زوجتي إلا أن أحضرت عصا وبدأت تضرب الرجل على رأسه حتى أطمطط لترك الطفل. وإستمرت زوجتي في ضرب الرجل حتى خرج من المنزل. وبعد عودتي جاءتنى بلكسيديا طالبة إنهاء خدمتها معنا احتجاجاً على ضرب زوجتي لصديقها. في الحقيقة عندما علمت بالقصة عاتبت زوجتي على فعلتها التي ربّما كانت قد سببت لها ضرراً كبيراً لو أن الرجل حاول الإنتقام لنفسه منها. قالت لي أنها في تلك اللحظة التي كانت تنظر فيها طفلاً مشدوداً يتجاذبه الطرفان من دون رحمة لم تفكر في شيء سوى إنقاذ الطفل ولم تفكر في أي شيء قد يقع عليها هي. هكذا انتهت خدمات بلكسيديا معنا من أجل زوجها غير الشرعي المناكف.

وفي يوغندا أيضاً درس إبنى حين مراحة الأولى في مدارس الكنيسة الكاثوليكية هناك كما قمنا بختانه في مستشفى كمبالا. وكان لإبنى أصدقاء كثيرون من أطفال الموظفين اليوغنديين والأجانب الذين كاوا يعيشون في عنتبي. وهكذا كانت حياتنا الخاصة والعامة من أمتع ما يكون. بل وكنت أتمنى أن أقضى بقية عمري هناك لا سيما وقد عرض على وزير تنمية مصادر المياه في حكومة يوغندا وقتها السيد شويري منحي الجنسية اليوغندية.

ترقيتي للمجموعة الثالثة في وظيفة نائب الوكيل لوزارة الري والقوى الكهربائية المائية:

كنت منذ التحاقى بالمشروع معاراً من وزارة الري. أي أنني لم أخرج من

إطار الوزارة الوظيفي. ولهذا وعندما أنشئت وظيفة إضافية في الدرجة الثالثة في الوزارة لنائب آخر للوكيل كان لابد من وضع اسمي في قائمة المتنافسين على هذه الوظيفة. كنت أفضل المرشحين لها، يليني زميلي وصديقي المهندس يحيى عبد المجيد. وبالفعل حصلت أنا على الترقية ثم أخليت الوظيفة لأنني لم أكن موجوداً لملئها وملكها زميلي يحيى مترقياً. كل ذلك لكي لا أفقد حقى في سلم الأسبقية في الخدمة.

وأذكر بعد فترة من ذلك، أن وصلنى خطاب من صديقي يحيى يطلب منى أن أساعده بتعزيز طلب تقدم به لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية للماء ووظيفة مستشار للرئى فى أفغانستان، وذلك لأنه لم يعد سعيداً فى عمله بالوزارة. أولاً، لخلاف بيته وبين المسئولين فيها، وثانياً لأنه لم يعد له مستقبل بها، وبما أننى أصغر منه بقليل سناً، وأعلى منه فى سلم الأسبقية فى الوزارة فمما أصبح يوماً وكيلاً للوزارة فى المجموعة الأولى بعد زهاب السيد صغيرون الزين ولن يكون له حظ إذ سيبلغ سن التقاعد المعمول بها فى الخامسة والخمسين، ويكون عندئذ فى المجموعة الثالثة فقط على وظيفة نائب وكيل.. أذكر أننى كتبت له رداً على رسالته يأتنى سأسعى مع من لى معرفة به فى برنامج الأمم المتحدة بخصوص عمله فى أفغانستان، أما الحديث عنم سيكون الوكيل بعد السيد صغيرون فعلم ذلك عند الله. إذ قد تكون هناك عوائق وموانع عديدة قبل الوصول إلى تلك الوظيفة ولا أحد يدري من سيتخطاها فتكون وظيفة الوكيل من نصيبه، ناهيك عن الموت والأمراض ومصائب الحياة الأخرى. ومن عجب أن تصدق الأقدار حدسى هذا كما سابينه فى مكانه لاحقاً.

هكذا وأنا فى بحبوحة من العيش، وفى غاية من السعادة والإستمتاع فى عملى وفى بيتى، وفى أحسن حال وأفضل فترة فى حياتى المهنية، وعلاقاتى الاجتماعية، ونشاطاتى الرياضية، وقعت على رأسى فجأة وبدون أية توقعات أو أرهاصات كارثة كبرى أعادتنى لساحة القتال ومسرح النضال فى بلدى ومع أهلى حيث لا يعجب أحد العجب ولا يرضيه الصيام فى شهر رجب.

إنقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩:

فى صباح ذلك اليوم المشنوم صباح ٢٦ مايو ١٩٦٩، وأنا بمنزلى فى عنقبنى أستعد للسفر بالسيارة إلى مناطق أعمال المشروع فى تنزانيا، إذا بالسفير السيد محمد عثمان شندى الذى جاء من بيته فى كمبالا يدخل. فإندهمشت للزيارة الطائرة الغربية التوقيت، التى لم يسيقها إخطار أو إشعار. نظر إلى فى إستغراب متسانلا "إلى أين أنت ذاهب؟" أجبته أننى بصدد رحلة عمل إلى تنزانيا. قال بإندهاش: ألم تسمع الأخبار؟ قلت "لا" قال "ألا تعلم بأن إنقلابا عسكريا وقع فى الخرطوم بالأمس وبأنك أصبحت وزيراً للرئ فى الحكومة الجديدة؟" إنهازت ساقائى، وجلست أصرخ مستنكراً: "ما لهم ومالى عارزين بى إيه؟" مش كفاية إعملوه فى من قبل". على أنه واصل حديثه قائلاً بأنه تسلم رسالة لاسلكية من الخارجية فى الخرطوم يسألون عن موعد وصولى. فقلت غاضباً "ليذهبوا جميعاً إلى الجحيم، فأنا لست عبداً لأحد يقرر مسار حياتى كما يشاء". وبعد حديث طويل وأسئلة وأجوبة، وزوجتى جالسة فى ذهول تنظر إلينا ولا تصدق، أقنعنى بتأجيل رحلتى وأنه سيرد عليهم بأتى غير موجود فى عنقبنى حتى أعطى الأمر فرمته من التفكير. ومن تلك اللحظة دخلت فى تفكير عميق، ومداولات ومناقشات مع زوجتى وأصدقائى وزملائى. كما بدأت ولأول مرة فى الاستماع إلى إذاعة أم درمان والإذاعات الأخرى. والله يعلم، لم تغمض عيني فى الأيام التى تلت، وأثناء محادثاتى وإستشاراتى. إتضح لى بأن جميع من حولى من الأصدقاء والزملاء من سودانيين أو يوغنديين أو أوروبيين فى جانب قبولى المنصب والاضطلاع بالمسؤولية الكبيرة، إذ أن ذلك فى صميم مجال مهنتى وتخصصى، وفى وزارة عملت فيها من بدء حياتى العملية كمساعد مهندس إلى أن وصلت إلى وظيفة نائب الوكيل فيها. ولكن زوجتى وحدها كانت، ومنذ اللحظة التى سمعت فيها الخبر، غير راضية وغير سعيدة، لا بل وضد القبول بذلك وضد العودة إلى السودان. فهى قد عاشت معى هناك بين أهلى وأصدقائى لفترة بلغت إثنى عشر عاماً، وتعلمت اللغة العربية حتى اتقنتها نطقاً باللهجة السودانية وقالت لى يومذاك "إن كان لى رأى فأنا غير سعيدة لما حدث لك وكم أتمنى ألا تقبل ما عرض عليك. لأنى أعرفك جيداً وأعرف شعبك جيداً. فالسودانيون يفضلون ويحبون من يقول لهم الكلام الذى يريدونه إن كان

صدقاً أو كذباً ليفرحوا به وهم يكرهون الحقيقة إن كانت لا تفرحهم، ويحبون أن يعيشوا في الوهم والتمنيات والغيبيات، رجاء أن تتحقق أمنياتهم بقدرة قادر. وأنت لا تحقق لهم ذلك، بل تقول لهم الحقيقة حتى وإن كانت تغضب من يستمع إليك، وكما يقول المثل عندكم، إئت تقول للأمور في مينة أمور. ولهذا قرأتى وثقة بأن الذين إختاروك لهذا المنصب سينقلبون ضدك غداً عندما لا تنفذ لهم ما يريدون، وعندما لا تتفق معهم على ما يقولون. ولكنى أعرفك وأعرف ما يدور في ذهنك من أفكار ومشاريع. ولهذا فأنا وثقة أنك في نهاية الأمر عائد إلى الخرطوم". ولقد صدقت في كل كلمة قالتها كما ستبرهن على ذلك التجربة.

لماذا قبلت العودة إلى الخرطوم؟

فكرت ملياً طوال عدة أيام وليالى. وسألت نفسى لماذا أمانع في العودة وقبول المنصب؟ وإقتنعت بأن السبب الأول والاساسى كان فقدانى للمتعة والسعادة التى كنت أعيش فيها، ومن ذلك المرتب الكبير، والعمل المريح الخالى من المنغصات ومن أصحاب المصالح الأنانية وفقدانى أيضاً هناء الحياة العائلية الخالية من المشاكل اليومية في الحصول على حاجتنا هن مأكلا أو ملابس، ومن إنقطاع الماء والكهرباء لسبب أو آخر. فإحتقرت نفسى لهذه النظرة الأنانية للأمور، ثم فكرت فيما عرض على من تكليف، قائلاً أنهم الآن يطلبون منى أن أتسلم قيادة الوزارة التى عملت فيها طوال حياتى العملية. وهذا يعنى أننى الآن أستطيع أن أفعل ما ظلمت دائماً أتمناه لها من إصلاح وتقويم. فإذاً ليس لى من سبب واحد للتمنع في قبوله سوى مصالحى المادية الخاصة بما سأفقدده وهو جد كثير، فما أتفه الطالب والمطلوب. قلت لزوجتى أنتى عائد إلى الخرطوم، لأنى لو بقيت هنا فسأمروت بوضر الضمير وتآنيب النفس. وأذكر وأنا أستمع لإذاعة أم درمان أن جاء في سياق الهجوم على السيد محمد أحمد محبوب رئيس الوزراء المبعد بأنه كان يحصل على مرتب يبلغ ثلاثة آلاف جنيهاً سودانياً بإعتبار ذلك نوعاً من الفساد وإستغلال النفوذ. وتعجبت يوماً من معيار السودانيين لإستغلال النفوذ في مرتب لرئيس وزراءهم كان يقل كثيراً جداً بشكل مضحك عما كنت أتناه من عملى في عنتيبي. وسمعت أيضاً بياناً من مجلس قيادة

الثورة بأن الثورة قد أعدت البرامج والخطط الكاملة لعمل الوزارات ومرافق الدولة المختلفة بهدف تحسين الأداء ومحاربة التسيب والفساد في الخدمة العامة. وتساءلت في نفسى كيف جاز لهم؟ ومن هم أولئك الذين في استطاعتهم وضع خطة أو برنامج لوزارة الري؟ وهل يظن أولئك الذين إختاروني لقيادة وزارة الري أنى مجرد "طرطور" يستجلبونه للقيام بتنفيذ ما يخططون؟؟ لايد من معرفة الحقيقة كاملة قبل أن أوافق على الإضطلاع بالمهمة. وهكذا بدأت أستمع للمسفر إلى الخرطوم لمقابلة الحكام الجدد ومعرفة ما كانوا يريدونه منى عندما إختاروني للمنصب.. بخاصة ولم أكن على معرفة بأى واحد منه. ولم أقابل أيا منهم مقابلة تعلق بذهنى سوى العقيد بآبكر النور، الذى جمعتنى به يوغنده حيث كان فيها كلانا قبل نقله للخرطوم منذ فترة.

الفصل الثالث

مسئولية الوزارة وتطورات حركة مايو ١٩٦٩

الفصل الثالث

مسئولية الوزارة وتطورات حركة مايو ١٩٦٩

وصولى إلى الخرطوم ومقابلة أهلى وأصدقائى:

وصلت مطار الخرطوم فى أوائل يونيو ١٩٦٩، تاركاً أولادى وأشيانى فى عنقبتى. كان فى استقبالى رهط من المستقبلين لاسيما من الإعلاميين. وعندما بدأ الآخرون يخاطبوننى بعبارة: "يامعالى الوزير"، شعرت فجأة بإتقياض فى صدرى وصرخت منفعلاً: "لست معالى وزير. ولم أقبل ما عرض على بعد، حتى أتتحقق من كثير من الأشياء". وكان ذلك مفاجأة لعدد من السامعين. فسألنى آخر "ماذا تريد أن تتحقق منه؟" قلت "أولا لدى إستشارات لابد منها. وثانياً لدى إستيضاحات لمعرفة بعض الأمور قبل قبولى المنصب المعروض على". وهكذا خرجت من المطار متوجهاً إلى أهلى فى حى العباسية بأم درمان. وهناك سمعت الكثير عن الانقلاب وإن الذين قاموا به من الضباط والشباب، وإنها ظاهرة فى تاريخ الانقلابات العسكرية أن يكون مجلس الوزراء كله من المثقفين والمهنيين ذوى الكفاءات والسمعة الطيبة فى مجالات عملهم، بالإضافة إلى ما أعلنه قادة الانقلاب بأن ما يحدث فى مايو ١٩٦٩ إن هو إلا إمتداد لثورة أكتوبر ١٩٦٤ التى أجهضت فى مهدها وأن مجلس الوزراء الجديد ما هو إلا إمتداد للحكومة جبهة الهيئات التى وأدتها الطائفية والأحزاب. وكل من إستمعت إليه من أهلى وعلى رأسهم خالى المهندس محمد الفضل وشقيقى صلاح وشقيقتى فاطمة وأبى وأمى، ومن معهم من الأهل والجيران، وأصدقائى وزملائى فى وزارة الرى فى الخرطوم، وغيرهم ممن جاءوا لإستقبالى والشرحيب بى فى دارنا فى حى العباسية ولتهنئتنى وتأييدى، كان واضحاً عليهم وعلى كل من قابلت من الناس الفرح بالتغيير الذى حدث. هذا بجانب الفرح الخاص بعودتى من الغربة والمهجر وأن أتى واحداً من الذين أختيروا لقيادة البلد.

مقابلة مجلس قيادة الثورة وحلف اليمين:

فى اليوم التالى، أخذتنى سيارة إلى مقابلة أعضاء مجلس الثورة حيث إلتقيت بهم لأول مرة وتصافحنا فى حرارة وتعرفت بهم وجلست، تحدث السيد بابكر عوض الله، الذى بدأ لى بآته الرئيس الفعلى لهم جميعاً، فهو أكبرهم سناً، وأشهرهم مييتاً، وأرفعهم قدراً. فقد كان أول رئيس لأول برلمان فى السودان، وكان رئيساً للقضاء، وكان مفجر ثورة أكتوبر ١٩٦٤. سألنى السيد بابكر لماذا كانت اجاباتي للإذاعة عند وصولى فى اليوم السابق حادة أملا ألا يكون هناك سبب لذلك. فرددت عليه بأنها طبيعتى ونهجتى فى الحديث وثانياً لأنى حتى هذه اللحظة لم أستقر على قرار بقبول المنصب. سألنى عن السبب فقلت له بأنى قد سمعت ببيانكم الذى جاء فيه أن لديكم خططاً وبرامج جاهزة للتنفيذ لجميع الوزارات. وبما أننى إشتسفت فى الرى منذ يناير ١٩٥١، وحيث أننى أدرى بالوزارة وأعمالها، فلن أقبل أن أنفذ خططاً وبرامج يضعها لى آخرون. فرد بابكر عوض الله ضاحكاً بأن ما جاء بالبيان جاء لإعتبارات أخرى ولا يذهب بإبعد من ذلك، قائلاً: "دا كلام ساكت. إنت الوزير وإنت تعمل إالى عاززه فى الوزارة". فوافقت وتقرر أن أحلف اليمين فى نفس اليوم لأحضر جلسة مشتركة لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة فى القيادة العامة للقوات المسلحة، مساء ذلك اليوم.

أول إجتماع لى مع الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة:

فى هذا الاجتماع المشترك قابلت الوزراء وكنت أعرف منهم سلفاً المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات، والدكتور محمد عبد الله نور وزير الزراعة، والمحامى فاروق أبو عيسى وزير الدولة لمجلس الوزراء ومعاون السيد/ بابكر عوض الله الذى كان رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، والدكتور طه بعشر وزير العمل، وتعرفت أيضاً بالآخرين. بدأت المداولات أولاً فى بحث طلب من الإتحاد العام لنقابات عمال السودان لرفع حالة الطوارئ، فتحدث من أيد ذلك ومن عارض، وأذكر بالذات حماس الراندين أبو القاسم محمد إبراهيم وزير العابدين محمد أحمد عبد القادر لرجوع الجيش لشكائته - قائلين بأن الجنود الذين فى

المدرعات والديابات التي دخلت الخرطوم في الساعات الأولى من صباح ٢٥ مايو قادمة من حور عمر والمنتشرة وقتها في الطرق يتساءلون أين الشعب الذي قلت أنه معنا، وأنه سيخرج للشوارع هاتفياً ومؤيداً ومرحباً. وقالوا لقد أصبحنا في حرج مع تلك القوات، وكانت من المظلات وتحت قيادتهما. فتحدثت أنا قائلاً: "لقد قلت بأن ثورة مايو هي إمتداد لثورة أكتوبر ١٩٦٤. وقد قامت ثورة أكتوبر من أجل الشعب وحريته. وفي ثورة أكتوبر لم تكن الديابات والمدرعات في الشوارع بل كانت جماهير العاملين والشعب تسيطر على الشارع. وها أنا منذ أن خرجت من المطار بالأمس لم أر سوى الجيش منتشرأ في كل مكان، فإذا كان الشعب حقاً معنا، فلا داعي لمظاهر الكبت والتسلط وليعد الجيش إلى ثكناته، ولترفع حالة الطوارئ ويترك الشعب يخرج ليقول لنا كلمته، فإذا كان معنا بقينا في قيادته وإلا فلنذهب، فما جئنا إلا للعمل بإخلاص وخدمة الناس". وقد كان لأحدثي وقع كبير بخاصة لدى "أبو القاسم محمد إبراهيم و"زين العابدين محمد عبد القادر" اللذين ترعرعت بيني وبينهما بعد ذلك مودة وصداقة قوية. وتم إقرار رفع حالة الطوارئ فوراً وعودة الجيش إلى ثكناته، والسماح لمن يريد بالتظاهر والخروج إلى الشوارع للتعبير عن رأيهم.

أما الموضوع الثاني فكان تخصيص وزارة لشئون الجنوب، وتم بحثه أيضا في هذه الجلسة. عارضه بشده كل من رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله والدكتور محي الدين صابر. وكانت الحجّة في ذلك أن مشكلة الجنوب هي نفس مشكلة الأجزاء الأخرى من البلاد في التخلف، كما هو الحال في غرب السودان وفي شرقه وفي شماله وليس هناك أمر يميز الجنوبيين عن بقية السودانيين لكي تخصص لهم وزارة لشئونهم. وقد لاحظت أيضا بأن كل من الوزيرين الجنوبيين، أبيل البير وجوزيف قرنق يؤيدان ويطالبان بتخصيص وزارة لشئون الجنوب - فإشتركت في المناقشة قائلاً لهم: "إنني دخلت هذه القاعة ولا أعرف الكثيرين منكم. ولا أدري من أي جزء من السودان أو لأي قبيلة أو طائفة ينتمي أي منكم. ولكني تأكدت بأن السيدين أبيل البير وجوزيف قرنق جنوبيان حتى قيل أن أتعرف إليهما. فالجنوبيون لهم خصائصهم ولهم مميزاتهم التي تدل عليهم حتى لو كانوا يعيشون في أي مكان آخر غير الجنوب، والجنوب منذ أن كان الإستعمار في السودان وقبله يختلف إختلافاً كبيراً عن بقية أجزاء

السودان وعن بقية الأجناس التي تعيش في أرضه الواسعة. ولهذا فلا داعي لدفن الرؤوس في التراب، ومخالطة الواقع، فإن كنا حقاً أمناء وصادقين مع شعبنا، فلنعترف أولاً بأن للجنوب مشكلة، وللجنوب وضعاً خاصاً ولنجلس مع إخواننا الجنوبيين نندرس المشكلة ونضع لها الحلول الصحيحة. وليكن أول عمل صادق من هذه الثورة نحو الجنوب هو تخصيص هذه الوزارة لتكون رأس الرمح لحل مشكلة الجنوب نهائياً. وهكذا أجير تخصيص وزارة للجنوب. وكونت لجنة لحل مشكلة الجنوب كنت واحداً من أعضائها يطلب من الوزيرين ابييل البير وجوزيف قرشق وهي التي أصدرت بيان ٩ يونيو المشهور عن مشكلة الجنوب.

سفرى لمدنى وإستقبالى فى رئاسة وزارة الرى هناك:

بعد ذلك سافرت لمدنى لمقابلة المسؤولين العاملين فى الوزارة هناك، إذ أن مدنى هى مقر رئاسة الوزارة الفعلى وفيها جميع أقسام الوزارة ماعدا قسم مياه النيل الذى كان فى الخرطوم مع مكتب الوزير. وصلت إلى مدنى والجو ملئ فى جميع الوزارات ومرافق الدولة بشعارات تطهير الفساد والمفسدين وإبعاد المرتشين والمتسببين. وعندما وصلت لمقر الوزارة التى فارقتها لأكثر من عامين، إستقبلنى الآلاف من العاملين بهتافات الترحيب والتأييد، مطالبين بتطهير الوزارة من القمّة إلى القاعدة، وأنا أعرف الناس بها، بل وكنت الضحية الكبرى لما كان فيها من فساد ومحاباه. وبعد أن هدأ هدير الهتافات وخطب الخطباء مشيدين بى وبمواقفى المعروفة للجميع، ومهنيين الثورة على إختياري، طالبوا بتطهير الوزارة من الفساد والمفسدين، حيث الذين أنا أعرف الناس بهم وبأساليبهم. بعد ذلك وقفت على المنصة المرتفعة وتلفت يمنى ويسرى حيث يقف الآلاف من الناس يتطلعون إلىّ، تذكرت يوم تركت الوزارة ولم يودعنى منذ ذلك إلا قلة لا تزيد على أصابع اليد، هم إخوتى وأصدقائى الذين تركتهم وحيدى فى ساحة النضال من أجل الحق والعدل. قلت لهم "أتدرون فيم أفكر الآن؟" إننى أفكر فى اليوم الذى تركت فيه هذا المكان وحيداً محقوراً مظلوماً، ولم يودعنى إلا قلة منكم. واليوم تأتون إلىّ بالآلاف مرحبين مسرورين. وسكت وسكتوا ينظرون كالأطفال لا يدرون ما هوأت بعد ذلك. ثم واصلت حديثى "اليوم جئتكم

وأنا في قمة الوزارة، أحمل سلطات لم تنتهيا لغيري فيما مضى، أستطيع أن أظهر من أشياء وأستطيع أن أرفع من إنشاء. وأنا أول وزير لهذه الوزارة منذ إنشائها يأتي إليها من داخلها ومن أبنائها. أعرفكم جميعاً فرداً فرداً وأعرف كل أمر فيها. أصدقائي ومن كانوا يقفون معي، يتوقعون بأنني جئت رافعاً سيفي لأطهر الفاسدين والمتسيبين لأنني أعرف الناس بهم. وأولئك الذين كانوا يضعون لي الكراهية والعداء، ويقفون في المعسكر الآخر يتوجسون إنتقامي والتشفي منهم. ولكنني أقولها لكم جميعاً بأنني لن أفعل لا هذا ولا ذلك. ولن أظهر أحداً أو أنتقم من أحد فكلكم اليوم إخوتي وزملائي. أتطلع أن تعملوا معي جميعاً يدا واحدة من أجل الناس ومن أجل البلد. فأتأ اليوم في موقع الحكم بالنسبة لكم جميعاً. ولن أستعمل ما أعرفه ضد أي منكم لأمأقيه على ذلك. وأقولها لكم علناً، إن كان بينكم من يعلم بأن أحداً قد ارتكب شيئاً فليتقدم إلى بإتهاماته وما يدعمها من برهان. وسأحقق في الدعوى. وإن ثبتت فسيلقى المذنب عقابه العادل وأن لم تثبت فسيبقى معي معزراً مكرماً. وكل عريضة إتهام تصل إليّ غير موقعة فلن أقرأها وسيكون مصيرها سلة المهملات. ولم يجد خطابي ترحيباً من بعض الأصدقاء، وبعض من كانوا يقفون بجانبني في الوزارة، ولكنها أخلاقي وتربيتي وطريقتي في الحياة.

مقابلاتي للسيد رئيس الوزراء بمكتبه:

بعد فترة بلغت حوالي أسبوعين كان لابد لي من العودة إلى عنتبي لإنهاء معاملاتي هناك وإحضار عائلتي وأمتعتي. وبما أنني أعلم بأنه لابد لي من دفع جعاري على سيارتي "الفولكس واجن" الخنفساء وممتلكاتي الشخصية التي كنت أستعملها في بيتي بعنتبي، رأيت أن أتحدث للسيد بابكر عوض الله في هذا الشأن. فذهبت إليه في مكتبه وأخبرته بأن الحكومة هي التي إستدعتني للعودة فجأة للعمل في السودان وأني اتقاضى منها مرتباً شهرياً يبلغ ٢٥٠ جنيهات سودانية وهو يساوي أقل من سدس مرتبي في عنتبي. ولهذا فإني أطلب الإعفاء من دفع الجعاري على ممتلكاتي التي سأحضرها معي من هناك. فوافق السيد بابكر عوض الله وإتصل بالسيد منصور محجوب وزير المالية لإصدار الوثائق

اللازمة لذلك. وبعدها عدت إلى عنتبي.

إنهاء مهمتى فى يوغندا وعودتى نهائياً للخرطوم:

أثناء وجودى بعنتبى، تحدث معى السفير شندى مذكراً بما حدث بينه وبين العقيد بابكر النور إبان عمل الأخير معى السفارة. قال لى أنه يخشى نفس الشئ من خلفه طمأننته ووعدته برفع الأمر لوزير الخارجية السيد بابكر عوض الله. وإتفقنا أن يبعث رسالة باللاسلكى للسيد بابكر عوض الله يخطر به بأتى أحمل رسالة هامة لعنايته شخصياً.

أنهيت جميع أعمالى فى مشروع البحيرات الإستوائية، ومهدت لى يتولى صديقى وزميلى المهندس عبد الله محمد إبراهيم وظيفتى فى المشروع. ودعت الأصدقاء والزملاء وأخذت عائلتى وأمتعتى وعدت إلى السودان، لبدء مرحلة جديدة من حياتى. وعند وصولى لمطار الخرطوم، إستقبلنى السيد بابكر عوض الله فى المطار وأخبرته بالمشكلة بين السفير شندى والملحق العسكرى سوار الذهب ورأى فى الموضوع. لاحظت إهتمام السيد بابكر عوض الله بما أقوله وما أقترحه من حلول للمشكلة خاصة وقد كنت ملماً بها منذ أن كان العقيد بابكر النور ملحقاً عسكرياً فى كمبرالا. فأصر السيد بابكر عوض الله على أن يأخذنى معه فوراً لإجتماع مجلس قيادة الثورة لأحدثهم بنفسى فى الموضوع إذ شعرت بأنه يواجه معارضة من داخل المجلس فى توجهاته لحل تلك المشاكل. فذهبت معه رأساً من المطار إلى حيث يتعقد المجلس وذهبت عائلتى إلى البيت.

حديثى لمجلس الثورة عن مشكلة الملحقين العسكريين:

وبينما نحن فى طريقنا للإجتماع، علمت من السيد بابكر عوض الله بأن لديه مشاكل فى بعض السفارات بين السفراء المدنيين والملحقين العسكريين الذين بدأوا يشعرون بأهميتهم بعد إنقلاب مايو وبدأوا يتصلون بوزارة الدفاع أو بعض زملائهم فى مجلس الثورة يطالبون بتطهير السفير لسبب أو لآخر. ربما كان السبب الرئيسى هو الإحتكاك الذى كان موجوداً من قبل كما حدث فى

عنتبي بين السفير شندى والعقيد بابكر النور. ولهذا رأى السيد بابكر عوض الله بأننى سأساعده كثيراً فى موقفه عندما أتحدث مباشرة فى الموضوع. قدمنى السيد بابكر لأشرح للمجلس ما لدى من معلومات وما أقترحه من حلول. فقامت بسرد ما حدث بين العقيد بابكر النور والسفير شندى وما قلته لهما آنذاك. ثم واصلت حديثى عما حدث بين السفير شندى والملحق العسكرى العقيد سوار الذهب، وحديث السفير شندى معى فى الموضوع عندما كنت فى كمبالا. وقد كان واضحاً لى بأن النميرى وبعضاً من زملائه كانوا مؤيدين بوضوح لأرائى وما أقترحه من علاج بينما كان السيد بابكر النور غير راض تماماً عن طريقة عرضى للمشكلة. وفى نهاية الأمر وافق المجلس على مقترحاتى وتقرر تكوين لجنة فى الخارجية لوضع ضوابط لهذه العلاقات وتصفية تلك المشكلة حتى لا تسبب ضرراً وخلافات بين العسكرين والمدنيين فى السفارات. وطلب بابكر عوض الله أن أترأس تلك اللجنة المكونة من السفير السيد الحضرى وكيل الوزارة والسيد عبد الله الحسن السفير السابق.

زيارتى للسيد محمد أحمد محبوب فى منزله وهو معتقل:

فى الأيام الأولى من اضطرالى بحقيبة وزارة الرى، وكان الصديق وزميل دفعنى فى الدراسة الاستاذ كرار أحمد كرار مازال أميناً عاماً لمجلس الوزراء فى حكومة مايو الجديد باقياً فى وظيفته التى كان يشغلها فى حكومة السيد محمد أحمد محبوب التى أطاح بها الانقلاب. وكنت اجلس دائماً بجواره فى الاجتماعات وفى ذات يوم ونحن نتحدث قبل بدء الاجتماع ذكرت طابعه لى فى الماضى لزيارة المحجوب معه لشكره على حمايته لى عندما توقفت مشكلتى مع الوزير نصر الدين السيد واضرابى عن العمل آنذاك. فاقترحت عليه أن نذهب للمحبوب سوياً فى بيته حيث كان معتقلاً لأقدم له شكرى على موقفه معى آنذاك. وايضاً لنزور الرجل فى بيته مجاملة لما وقع عليه فوافق كرار واتصلنا بوزارة الداخلية وأخذنا أذننا بذلك وذهبنا اليه. وهناك استقبلنا المحجوب فى ترحاب وكرم وتحدثنا عن الماضى وما وقع على آنذاك وموقفه من قضيتى فى المجلس. وذكرت اتصالى به من يوغندا ايان افتتاح مشروع البحيرات الاستوائية

وشكرته على موقفه معى فى المناسبتين. وكان حديشى مطيبا لخاطره ورفع من معنوياته إذ كان حزيننا لما حدث. وقال لى على الرغم من أن أحداً لا ينكر كفاءة ومقدرة الذين يجلسون فى مجلس الوزراء اليوم، إلا أنها خطوة إلى الوراء وكارثة حلت على السودان وسيأتى يوم قريب تتأكد لكم ولغيركم هذه الحقيقة ولكن بعد فوات الأوان، وبعد أن يخرب السودان، ويومها لا ينفع الندم ولن يرجع الزمان. وكنت أستمع إليه، غير مؤمن بما يقول معتقداً بأن الرجل حزين لما فقد من مكانه وسلطان.

عملى كوزير للرئى والقوى الكهربائىة المائية:

أول عمل بدأت فيه هو إجراء التغييرات اللازمة فى الوزارة لتتولى مسئوليتها فى كفاءة ومقدرة. وكان صديقى وزمىلى السيد صغيرون الزين لا يزال وكيلا للرئى ويعمل فى مكتب الوزير بالخرطوم. فتحدثت معه عن الظروف الجديدة والمرحلة الصعبة التى سنمر بها، وبأنى أرى أنه قد بقى فى منصبه طويلا ولم يعد لديه جديد يقدمه وإقترحت عليه أن أحوله لوظيفة مستشار فى للوزير فى نفس درجته. وافق على ذلك ورقيت السيد يحيى عبد المجيد ليكون وكيلاً للرئى على أن ينقل لمدنى ليبقى فى قيادة العمل اليومى للوزارة هناك. هنا تكرت أذى يحيى عبد المجيد بخطابه الذى كان قد بعث به إلى فى عنتبى عندما كان يريد العمل فى أفغانستان، ذاكرأ فيه وقتها بأنه لن يصبح يوماً من الأيام قط وكيلاً للرئى. ها هو الآن قد أصبح وكيلاً للرئى ويشاء قدرى أن أكون أنا الوسيلة وأن تنعكس الأقدار بصورة لم تكن فى الحسبان. بل وفى نهاية المطاف أحلت أنا على المعاش فى المجموعة الثالثة بينما أحيل يحيى على المعاش فى المجموعة الأولى. وأما السيد م.ع. نائب الوكيل فقد أوقفته عن العمل وطلبت منه أن يبقى بالخرطوم لحين البت فى الإتهامات الموجهة ضده من نقابة مهندسى الرئى، بإرتكاب مخالفات عديدة. قلت له أننى بصدد تكوين لجنة من خارج الوزارة للتحقيق معه. فإذا برأته اللجنة، فإنى سأعيده لمنصبه وأرد إليه حقوقه. وإذا بى أفاقاً برفضه للعرض فى عصبية معترفاً بأنه إرتكب مجبراً كل المخالفات التى جاءت فى صحيفة إتهام النقابة، وطلب أن يقدم إستقالته فأشرت إليه فى

هدوء بأن يجلس على المكتب ويسجل إيمترافه والأسباب التي دفعته لإرتكاب المخالفات والتوقيع على الإمتراف. إحتفظت بتلك الوثيقة فى خزانة المكتب وطلبت اليه الذهاب لبيته حتى أتوصل إلى أفضل السبل لمساعدته بالإحالة على المعاش إذ أن الإستقالة ستفقده الكثير من حقوقه، فشكرنى وخرج. ومن ثم رفعت الأمر لمجلس الوزراء طالباً إحالته على المعاش. وعند مناقشة المذكرة فى المجلس هاجمنى كل من السيدين فاروق أبو عيسى وسيد أحمد الجاك إذ أنهما كانا يعلمان أن مسلكه لم يكن سليماً وطالباً بأن يقدم للتحقيق والمحاكمة. فقدمت للمجلس كل الحقائق وقصصت عليهم قصته كاملة معى وفى الوزارة. وأكدت بأننى إذ طلب إلى المجلس إحالته على المعاش لمعرفتى الشخصية بما يكتنفه من ضعف وبسبب ضعف شخصيته، لا أريد أن أكون مسؤولاً أو سبباً فى تحطيم حياته. فأتانا أعلم بأنه إرتكب تلك الأخطاء بتحريض من بعض الوزراء أو رجال الأحزاب الحاكمة الفاسدين، بجانب الحالة النفسية التى كان يعيشها. أما إذا رأى المجلس أن يقدمه للمحاكمة فأتى أفضل أن أتقدم بإستقالتي لكى يقوم وزير آخر بهذه المهمة. تأثر النميمى بالذات من حديثى وطلب من المجلس الموافقة على طلبي وإنهاء الأمر. هكذا أحيل نائب الوكيل إلى المعاش وقد كان الموظف الوحيد الذى أبعد من وزارة الرى كلها فى تلك الحقبة التى إشتهرت بالتطهير الواسع من الخدمة العامة. نعم، الموظف الوحيد وما له ثانى، وبإحالته على المعاش فقط حتى لا يفقد حقوقه.

العمال الفائنضون عن الحاجة فى الوزارة:

كان هناك ما يزيد عن حوالى سبعة آلاف عامل فائنض عمالة فى الوزارة، أى بلا عمل يؤدونه. وكانت القوانين لاتسمح بفصل عامل إذا كانت الدولة عاجزة عن توفير عمل يؤديه. فقمنا بفتح كمائن لصنع الطوب الأحمر الذى نحتاج إليه فى المباني ونحصل عليه من الموردين بأسعار عالية. وحولنا بذلك حوالى نصف العمال للعمل فى هذا المجال. أما نصفهم الثانى فحولناه للعمل فى الوزارات الأخرى التى كانت بها حاجة لعمالة على أن تتولى وزارة الرى دفع أجورهم. ومن بقى بعد ذلك حول إلى مقاولى المباني والحفريات فى القطاع الخاص، على أن

يدفع المفاوض نصف الأجر وتدفع وزارة الري النصف الآخر. وإتفقنا معهم على أن يفصل أى عامل يتخلف عن العمل أو يثبت أنه غير قادر على القيام بالعمل الذى يوكل إليه وأشرطنا نقابة العمال معنا فى كل تلك الإتفاقيات والتحويلات التى تتمشى مع شروط خدمة العمال. هكذا تخلصنا من العمالة الغائضة فى وزارة الري التى كانت من أمراضها المستوطنة. وبعد فترة وجيزة تخلصت الوزارة من دفع أى أجور لأولئك العمال الذين الحقوا بالوزارات الأخرى أو بالقطاع الخاص.

مشروع تسمين الماشية فى سويا:

كنت قد علمت من وزير التجارة آنذاك زميلى السيد منصور محبوب بأن هناك ضائقة فى اللحوم فى العاصمة المثلثة وأن أسعارها مرتفعة بسبب قلة الوارد من الماشية من الأقاليم لأسباب مختلفة. وكان وزير الثروة الحيوانية آنذاك الرائد هاشم العطا يقول بأنه يمكن عمل مشروع لتسمين الماشية بالقرب من الخرطوم وتوفيرها للبيع لتجار الماشية، وأن هذا المشروع يحتاج إلى توفير الأعلاف من مزرعة تكون على مقربة من العاصمة ومفتاح الحل بيد وزارة الري. فتحدثت مع زملائى المختصين فى الوزارة وتوصلنا إلى أنه بإمكاننا ومن موارد الوزارة الخاصة من غير حاجة لإعتمادات مالية إضافية من وزارة المالية أن نشيد مشروعاً لرى الأعلاف فى سويا، على أن تتولى وزارة الزراعة العمليات الزراعية. وبالفعل قمنا بتخطيط المشروع وحفر القنوات والمصارف اللازمة وتوصيل مياه الري من نهاية القنوات الشمالية لمشروع الجزيرة. وقد نفذنا ذلك العمل فى بضعة أسابيع كانت محط تقدير وإعجاب الكثيرين. وأذكر حادثة شيقة حدثت إذ دعوت الرئيس نميرى للذهاب معى صباح يوم أثناء عمليات التشييد لتفقد أعمال المشروع ومقابلة العاملين هناك. ذهبنا معاً إلى الموقع، وأثناء تفقدنا للأعمال والعمال يلتفون حولنا، والمهندس المشرف يشرح للرئيس ما كان يشاهد من أعمال، جاءت آلة حفر كبيرة (بلدوزر D8) يقودها سائق ضخم أوقفها من

خلفنا ونزل منها وتقدم نحو النميري للتحية. وبسجيته الودية الساذجة عانق العامل بجسمه الضخم الرئيس مبرتا على ظهره بتلك الكف الضخمة العريضة، حتى إنحنى النميري من ثقل التبريت على ظهره والعامل يقول له بصوت جهور " أوعى تنفّس ياريس تحن وراك " فردّ النميري مبتسماً "لا. ما بنفّس". وعانقه مرة أخرى بحرارة. هكذا هم السودانيون الطيبون، بسطاء لا يعرفون التكلف والتطويل. يحبونك عندما يعتقدون بأنك مخلص تبتغي الخير والعدل للناس. ولا يخافون منك ولا يرهبونك إن كنت باطشاً أو ظالماً أو متكبراً. فالمثل عندنا يقول "ما كبير إلا الجمل".

صلتي مع أعضاء مجلس الثورة والوزراء:

في الأسابيع الأولى من إضطرأى بالوزارة وفي زحمة العمل والاجتماعات والمناسبات، قامت بيني وبين الكثيرين من أعضاء مجلس الثورة والوزراء صلات ود وزمالة، بسبب طريقتي في التعامل مع من حولي من الناس. فانا رجل صريح وأتكلم بما يجيش في صدري ولا أعرف النفاق والكذب حتى البرئ منه، وأتحدث دائماً بثقة وإيمان فيما أقول كما أنتى رجل عاطفى قوى المشاعر أقبل كل شئ بفكرى وعواطفى وأندمج فيما أعمله وفيما أقوله وكأنه جزء من نفسى ووجدانى. وكما قال لى يوما الأستاذ عبد اللطيف يوسف الحمد المدير العام للصندوق الكويتى للتنمية عندما كنت أعمل معه مستشاراً هندسياً "يامرطفى إنك تاخذ كل شئ إلى قلبك حتى العمل الرسمى يصيب جزءاً منك". وفى إعتقادى أن تلك الصفات وما كنت أظهره من حماس شديد للعمل، ومن إنجازات ملموسة فيما ألتزم به قريبنى منهم وقوى الصلة بينى وبين الكثيرين منهم فى المجلسين. وكنت فى أكثر الأحيان أقضى الأمسيات بينهم كما كان بيتى ملتقى للأصدقاء والزملاء من العسكريين والمدنيين.

وأذكر يوم جمعه أن إتصل بى النميري فى بيتى طالباً أن أرافقه إلى

حفل في جامعة الخرطوم بمناسبة مؤتمر للاقتصاديين هناك، جاءني صباحاً في بيتي وذهبتنا معاً. هناك جلسنا جنباً لجنب في قاعة الإمتحانات بالجامعة حيث كان الإحتفال. أذكر أن أحد الاقتصاديين السودانيين وقف في المنصة يلقي خطابه وفي نهاية حديثه قال: "تميرى الغذاء.. تميرى الدواء.. تميرى الكساء". فقلت للتميرى هامساً في أذنه "يا عبد إنه يدمر فيك" فرد عليّ في همس: "حاقوم أبهله". فقلت له "لا، حاقوم أنا وأفعل ذلك بدلا عنك". وبالفعل، وقفت وذهبت إلى المنصة وأمسكت بورق المحاضر وقلت له بصوت عال والمكرفون أمامه "سيب السخف والتطليل ده" وعدت إلى مقعدي. فهمس التميرى في أذني "ميسوط منك".

هكذا كان التميرى في أيامه الأولى في السلطة رجلاً بسيطاً إحتل فجأة مركزاً كبيراً. ولا زال في براءته وتواضعه يلحظ المنافقين والمطبلين ويتعرف عليهم بسرعة. وأذكر أيضاً أنني كنت معه في سيارته والتفت حولنا بعض الطلبة والمواطنين يهتفون مطالبين بفك سراح عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعي وغيره من المعتقلين. هاج التميرى وغضب وأراد أن ينزل لشتمهم. فأمسكت به وقلت له "عيب ياريس"، وأمرت السائق بمواصلة السير. ثم قلت له إنك رئيس الجميع، الذين معك والذين ضدك. وأنت مسئول عن حمايتهم جميعاً، وتوفير الحرية والعدالة للمصديق وللعُدو. فرد عليّ قائلاً "أنا الله؟ أنا حنة عسكري". فقلت له "لو إنت حنة عسكري فهذا ليس مكانك إذن". فسكت ونظر إلى في إستغراب.

مشكلتي مع رئيس مجلس الوزراء:

في اجتماع لمجلس الوزراء في الأسابيع الأولى لحكومة مايو، كان هناك خلاف بين الإتحاد العام لنقابات العمال واللجنة الوزارية برئاسة السيد بابكر موسى الله بشأن مطالب تقدموا بها. وعند طرح الموضوع للنقاش في المجلس، ذكر

السيد بابكر عوض الله في أثناء عرضه بأن الإتحاد لا يمثل العمال، وبعد فتح باب المناقشة طلبت الحديث فسمح لي. وبدأت حديثي الذي كان يخالف رأي رئيس الوزراء وعلقت على إدعائه بعدم تمثيل إتحاد النقابات للعمال، قائلاً بأنها إسطوانة قديمة كان يريدها الحكام البريطانيون كلما شب خلاف بين حكومة الحكم الثنائي والإتحاد. وواصلت حديثي قائلاً: "كيف يحق لنا نحن الجالسين في المجلس أن ندعى بأننا نمثل الشعب وإرادته، وننفي حق الإتحاد في تمثيل العمال والذي جاء عن طريق الانتخاب من نقابات العمال المنضوية تحت لوائه". وهنا لم يتحمل السيد بابكر عوض الله حديثي اللاذع وقاطعتني بعنف وغضب مردداً: "لا أسمع لك بأن تقول كلاماً كهذا، لا أسمع لك بالكلام". فما كان مني إلا أن رفعت صوتي مصراً بأنني سأواصل حديثي وليس في قدرته إيقافني عن الكلام، فذلك حق، وإذا لم يعجبه ذلك فلا سبيل لإسكاتي سوى إحضار الشرطة من خارج المجلس لإخراجه بالقوة من القاعة وقلت له: "أظنك لا زلت تحسب أنك جالس في منصة الحكمة، فتوتر جو الاجتماع وزاد الهرج والمرج، خاصة وأن السيد بابكر عوض الله رجل صعب وشديد الحماسية والغضب، وتكهرب الجو وارتفعت الاصوات مطالبة بالهدوء، بعضهم يطلب مني التراجع بوصفي أصغر سناً، وبعض آخر يحاول تهدئة رئيس الوزراء. ولما فشلت كل المحاولات في إسكاتي أو إعتذاري ما كان من رئيس الوزراء سوى الوقوف في غضب والخروج من القاعة. ومنذ ذلك اليوم لم أعد أتحدث معه أو أتبادل معه التحية والسلام. وما لاشك فيه أن الذين كانوا يخططون في الظلام لإقصاء الوزراء المدنيين قد وجدوا في هذه الحادثة معولاً لهدم الوزارة المدنية وإحكام قبضة العسكريين. كما أنها أيضاً رفعت من قدرتي بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. بعضهم يظن بأنني مجنون بعض الشيء وبعضهم يعتقد بأنني شجاع لا أخاف من أحد، وكانت تلك الجابحة حديث الزملاء في المجلسين.

مقابلتى للدكتور منصور خالد وتعرفى عليه:

أذكر بعد عودتى من عنتبى أن قالت لى شقيقتى فاطمة محتجة على تعيين الدكتور منصور خالد وزيراً للشباب والرياضة بأن هناك قولاً بأن منصور خالد عميل للمخابرات الأميركية وأنه منذ أن كان طالباً فى الجامعة كان موضع إرتياب. فقلت لها ربما هداه الله وعاد إلى رشده، إذ أنى سمعت "بأنه كتب مقالا يهاجم فيه حل الحزب الشيوعى فردت على قائلته "ليس هناك شخص سئ يصبح طيباً. ولكن بإمكان الطبيب أن يتدهور ويسوء". فى اليوم التالى ذهبت إلى مكتب رئيس الوزراء وهناك وجدت الدكتور منصور خالد جالساً أمامه ويتحدث إليه، ولم أكن أعرفه. وعندما لاحظ السيد بابكر ذلك قام بمهمة التعريف. وبدا لى بأن الدكتور منصور خالد الذى كان يعمل فى منظمة اليونسكو حلت به نفس الظروف التى وقعت فيها عندما استدعيت من عملى مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وربما كان يطلب إعفاءات جمركية لسيارته وممتلكاته الشخصية عندما يحضرها إلى السودان. لهذا أشار عليه السيد بابكر عوض الله بأن يذهب معى إلى جانب من مكتبه الكبير لأحدثه فى الأمر. فعلنا ذلك وفى حديثى مع الدكتور منصور سألتته عن كيفية إنتهائه لعمله مع اليونسكو. فقال لى أنه إتفق معهم على أن يقبل المنصب الوزارى قبلاً حدث أمر ما وتغير الوضع أو أمضى من منصبه يعاد إلى وظيفته معهم حيث أنه غير واثق بأن هذا الوضع سيستمر طويلاً. فنظرت إليه فى إحتقار. وعندما سألنى ماذا فعلت أنا عندما أنهيت عملى فى عنتبى. قلت له أنى أنهيت كل صلة لى بعملى السابق وأنى مع هذا الوضع قليلاً وقالباً وإذا راح فى داهيه فأنا ذاهب معه فى ستين داهيه ولن أدبر لنفسي مخرجاً خاصاً بى قبل أن أبدأ فى العمل أو حتى أفكر مجرد تفكير بذلك. ومن يومها لم أجد لهذا الرجل فى نفسى سوى الإحتقار.

معركة الجزيرة أبا:

كان الأنصار وهم طائفة دينية من أتباع الإمام المهدي الذين حاربوا الأتراك وأخرجوهم من السودان في أواخر القرن الماضي، وظلوا يمثلون جزءاً كبيراً من السودانيين. كما ظل في قيادتهم أبناء وأحفاد المهدي. ولما جاء إنقلاب ٢٥ مايو إلى الحكم أبعدت قيادتهم التي كان على رأسها آنذاك السيد الهادي المهدي. ولهذا فقد كان لهم موقف شديد العداء ضد حكومة مايو. وكان الهادي المهدي مقيماً في الجزيرة أبا في نهر النيل الأبيض على بعد قرابة ثلاثمائة كيلو متر جنوب مدينة الخرطوم. هناك معقل طائفة الأنصار ومركز نفوذهم على غالبية القرى والأرياف على ضفتي نهر النيل الأبيض. فارادت الحكومة أن تقضي على نفوذهم في تلك المنطقة، وتؤكد له واتباعه بأن سلطة الدولة موجودة في ذلك الجزء من البلاد أيضاً. ولهذا تقرر أن يقوم النعميري وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء بزيارة للمنطقة إبتداء من الخرطوم وإنتهاء بمدينة كوستي على بعد حوالي ٢٥٠ كيلو متر جنوب الخرطوم. وبدأت الرحلة بالبخرة النهرية من مرفأ الخرطوم لتتقف في المراسي النهرية على ضفتي النيل الأبيض حيث كانت إستقبالات المواطنين حارة ومرحبة حتى مدينة الدويم، وهي حوالي ١٨٠ كيلو جنوب الخرطوم، وبعد ذلك مباشرة بدأنا نشاهد أعداداً كبيرة من الأنصار المسلحين بالحراش والسيوف على ضفة النهر ويلوحون بأسلحتهم في تهديد ووعيد وهتافات عدائية استفزازية وما أن وصلنا إلى مدينة الكوه التي تقع على بعد ٢٠ كيلو متراً جنوب الدويم حيث نزلنا لمقابلة المواطنين هناك، حيث قابلتنا جماعة منظمة في ضفتين على جانبي طريقنا من الأنصار المسلحين يهتفون بشعارات عدائية ويتحركون لتضييق طريقنا في تمد وإستعداد. قررنا العودة إلى الباخرة فوراً وهناك عقدنا اجتماعاً وناقشنا ذلك التحدي والاستفزاز وتقرر إرسال الضابط أبو الذهب مع نخبة من المعسكر لمقابلة السيد الهادي المهدي في مقره في الجزيرة أبا ودعوتهم لوقف تلك الإستفزازات وسحب أتباعه وعودتهم إلى مناطقهم. ثم واصلنا رحلتنا إلى كوستي. هناك عاد إلينا الضابط أبو الذهب ورفاقه وأخبرنا بأن هناك حشوداً كبيرة من الأنصار المسلحين في الجزيرة أبا. وأن ما رأيناه من أعداد منهم في طريقنا لا يمثلون إلا قمة جبل الجليد. وأنهم تحرشوا به ومن معه وكادوا يفتكون بهم لولا حماية كبار الأنصار الذين قادوهم

لمقابلة السيد الهادي المهدي. كما أن الهادي نفسه كان متحريشا وعدائيا في استقباله لهم وأنذرهم بأنه يستطيع أن يقضى عليهم وعلى النعميري ومن معه في الباخرة في لحظات بل يستطيع أن يقضى على النظام بأسره إذا أراد أن تكون المجابهة دموية. ولكن حقناً للدماء سيسمح لهم بالعودة للنعميري ليبلغوه بشروطه الآتية:-

أولاً: إبعاد جميع الشيوعيين الذين في الوزارة.

ثانياً: الجلوس معه لمناقشة الوضع في البلاد والإتفاق على تكوين حكومة مقبولة له لحلفائه في الحزب الوطني الإتحادي.

ثالثاً: الإتفاق على فترة محددة تجري بعدها إنتخابات عامة تأتي بحكومة تتسلم السلطة من الحكومة المؤقتة ويعود بعدها الجيش إلى ثكناته.

وقد أكد لنا أبو الذهب بأن هناك إستعدادات كبيرة للقتال تدل على أن السيد الهادي يخطط إلى تفجير حرب ضد الحكومة ونصح بأن نقطع رحلتنا ونعود فوراً إلى الخرطوم إذ لا يستبعد أن يهاجم الانصار الباخرة في تلك الليلة. وبالفعل قطعنا رحلتنا وعدنا على طائفة مروحيه إلى الخرطوم.

الهجوم على الجزيرة أبا:

بعد عودتنا إلى الخرطوم قرر العسكريون اشراك مجلس الوزراء أو حتى إعلامه رسمياً. بضرب الجزيرة أبا جوا وبراً وبُعث بالضابط أبو القاسم محمد إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة لقيادة الحملة ضد الانصار في معقلهم هناك. ومرت الأيام وكثرت الاشاعات. وجاء الناس إلينا نحن المدنيين في حكومة العسكري يسألوننا عن صحة الاخبار التي يتداولها الشارع في العاصمة والاقاليم بأن قوات الإمام الهادي قد قضت على قوات الحكومة أو أن الإمام قد قتل وهدم قصره عليه، أو أن الإمام هرب إلى مناطق نفوذه الذاتية إن كانت في غرب السودان أو شرقه. وبما أن اجتماعات مجلس الوزراء كانت متوقفة بسبب معركة الجزيرة أبا. فقد أصبحت رئاسة القوات المسلحة في الخرطوم مقراً للنعميري وزملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة وكبار ضباط الجيش. ولم يعد وزراء

الشعب من المدنيين يعلمون بما يجرى من قتال ومعارك . بل أصبح الشارع مصدر ما يصلهم من شائعات منها أن مصر شاركت بقوات جوية في المعركة. ولهذا قررت أن أذهب إلى هناك لأقف على حقيقة الأمر.

عندما دخلت إلى مبنى رئاسة القوات المسلحة. قابلني منصور خالد خارجاً. وبعد التحية والسلام سألته عن مكتب الرئيس إذ كنت ذاهباً إليه لأعرف حقيقة ما يجرى من قتال في الجزيرة "أيا". فنصحني منصور ألا أذهب قائلاً أن الرئيس مشغول بإدارة المعركة ومتوتر الأعصاب ولا يظنه يرغب في استقبال أحد. فلم أهتم بما قاله إذ أنني كنت أحتقره لتطبيعته وتآليه للرئيس وواصلت سيرى نحو المكتب. ودخلت عليه مسلماً وجلست أمامه. لاحظت فوراً أنه يعيث بتثقيب غطاء الجوخ الأخضر الذي على مكتبه بواسطة فتاحة الخطابات الحديدية بعصبية واضطراب. فقلت له "آيه ياريس الحكاية؟" رد قائلاً "حكاية آيه؟؟" قلت الحرب دى طالت والناس يتسألنا عن الحاصل "فرد فى غضب وانفعال" أنتو فاكيرين الحكاية دى لعب. ديل ستين ألف مقاتل مسلح". قلت. ديل يطلعوا مين؟ قال "الأنصار. أنتم فاكيرنهم حاجة سهلة. ده جيش. قلت جيش بتاع مين وأنصار آيه. ولا أنت عاوز تخوننى. ده كلام تقوله ياريس. وأنت القائد. أحسن نقول الحقيقة للناس لأن الشائعات مالهيه البلاد. وضررها أكبر وأخطر من الستين ألف أنصارى. وظل ينظر إلى فى استخفاف بل أظنه لم يكن يستمع إلى. فالتلع والخوف كانا يملآن قلبه وكل ما يحيط به. ولم يكن يود أن أوصل حديثى معه بل شعرت بأنه يفضل خروجى. فودعت وخرجت. والشك يملأنى. فى قدرته وتماسكه أعصابه. وحسن تقديره فى وقت الشدائد. حتى فى مجال عسكريته. وقد علمت فيما بعد أنه كان ينوى الدخول فى مساومات مع الأنصار. لولا ضغوط وتدخلات حسمت الموقف. كما كان لقيادة أبو القاسم محمد إبراهيم للمعركة وحسمها فى عنف، الأثر الكبير فى إنهاء مقاومة الأنصار بهروب زعيمهم الهادى المهدي، وما تبع ذلك من هجوم فاشل للأنصار فى "ود نوباوى بام درمان".

دعوة أهالى القطينة للاحتفال بالسيد بابكر عوض الله:

دعينا فى يوم جمعة إلى القطينة على النيل الأبيض بعقربة من الخرطوم

للإحتفال بإبنى القطينة الذين أصبحا فى قيادة الثورة، وهما السيد بابكر عوض الله وشخصى. وفى الحقيقة لم أكن من أبناء القطينة تماماً ولكنها موطن أهلى وأبى وجدى. وكانت ظاهرة الإحتفالات تكريماً لأعضاء مجلس الثورة والوزراء الذين جاءوا من مناطق خارج العاصمة فرصة لتعرف الناس بهم ومناسبة لطرح شكاوى تلك المناطق وما ينقصها من خدمات. فجننا جميعاً من مجلس الثورة والوزراء إلى القطينة وقضينا يوم جمعة بأكمله هناك. وفى العصر تجمع الناس فى عصرية سياسية. جلسنا نحن جميعاً فى المنصة الرئيسية نستمتع للخطباء والشعراء الذين كانوا يمجدون الثورة وأبناءها البررة. ثم جاءت قائمة مطالبهم فى توفير الماء والكهرباء وغير ذلك من الخدمات التى يفتقدونها. وفى النهاية عندما جاء دور المحتفى بهما فى الرد بالشكر على الدعوة الكريمة على ما جاء من مطالبهم طلب منى السيد بابكر عوض الله الرد نيابة عنه وعن الضيوف. فوقفت أرتجل القول، وبعد عبارات الشكر والتقدير وبعد التأكيد لهم بأننا سائرون فى الدرب الذى إختارناه من أجل الشعب وحقوقه، بدأت أورد عليهم فى موضوع مطالبهم بأننا لسنا كالحكومات السابقة نكذب على الناس ونوعدهم بتوفير خدمات غير مدرجة فى الخطة، حيث لا بدّ من التريث حتى يأتى دور منطقتهم فى ذلك أو عليهم أن يوفرها بالعون الذاتى.

لم يعجب حديثى السامعين بل كانوا يتمنون أن أقول لهم بأننا سنحقق ولو بعض ما يطلبون، فيصفقون ويهتفون وينفضون سعداء وغدا ينسون ما سمعوا. ولهذا وقف التصفيق بغثة فقال لى السيد بابكر عوض الله من خلفى: "ليه يا مرتضى تقول لهم الكلام دا "فقلت: "أليس تلك هى الحقيقة وما أقره مجلس الوزراء فى ميزانية هذا العام؟" فقال "يعنى لازم نقول لهم الحقيقة؟". ولكنى لم أرد، وأنهيت خطابى. وجاءنى بعدها من قال لى بأننى غير دبلوماسى. ولا أعرف دروب السياسة وأساليبها، وإننى لم أوفق فى ردى على الذين أرادوا أن يحتفلوا بنا.

والدى وتأديب إبنه الوزير:

بعد أن تسلمت حقيبة وزارة الرى والقوى الكهربائىة المائية وفى الشهور

الأولى من إنقلاب مايو. قرر وزير الخزانة السيد منصور محجوب، إنهاء خدمات جميع موظفي الدولة الذين بلغوا سن المعاش التي كانت آنذاك ٥٥ سنة ولا زالوا يعملون تحت ما كان يسمى بنظام المشاهرة أى إيقاف صرف المستحق من المعاش والإستمرار فى الخدمة بالمرتب الذى كان يتقاضاه الموظف وذلك بعقد شهرى يجدد نهاية كل شهر. وكان الغرض من ذلك هو توفير اعتمادات ناتجة عن الفرق ما بين المرتب والمعاش لتشغيل العاطلين من خريجي الجامعات الذين لم تتمكن الوزارات من استيعابهم لعدم توفر الاعتمادات. وعندما تسلم العم المهندس "م.ف" الإنذار بإنهاء خدمته من وكيل وزارة الري، طلب مقابلاتي. والعم "م.ف" كان زميل الدراسة وصديقاً لوالدى رحمهما الله.

دخل على العم (م.ف) فى مكتبى وبعد أن قمت باستقباله فى احترام وترحيب وأجلسته على مقعده وجلست إليه لاستمع لما يريد، قال لى "ياإبنى كم فرحنا عندما عينت وزيراً لنا. وتفاءلت خيراً بقدمك على رأس هذه الوزارة. وفجأة وصلنى إنذار بإنهاء خدماتى. ولهذا جئت اليك لتوقف هذا الضرر". حاولت شرح الموضوع له ومسبباته وما يهدف اليه القرار، عاذراً السيد الوكيل فى إصدار أوامره التى هى أصلاً أوامر وزير الخزانة بتوجيه من الحكومة ممثلة فى مجلس الوزراء. ولما شعر بأتى لا أنوى تغيير الوضع وقف فجأة وودعنى وخرج.

ذهبت وزوجتى وأولادى كعادتى فى نهاية كل أسبوع إلى منزلنا فى حي العباسية بمدينة أم درمان لزيارة والدئى فاستقبلتنا فى مدخل البيت والدتى المرحومه الحاجة عائشة محمد أحمد فضل. وحذرتنى بأن الوالد غاضب على إذ أتى تسببت فى إنهاء خدمة العم "م.ف" الذى كان قد زار والدئى وقص عليه قصته الحزينة. دخلت مع أولادى إلى ديوان والدئى تصحبينى زوجتى وأمى. وسلمنا عليه وجلسنا لتحدث عن صحته وأحواله، وهو مسرور فرح بضم إبنى "سامى" إليه ويداعب إبنى "حسن" باسماء.. ضاحكا. وفجأة التفت إلى وقال "ليه يامرتضى رفت عمك؟ رددت عليه" يا أبى. إبنى لم "أرفت" عمى كل ما فى الأمر أن وزارة الخزانة أصدرت أوامرها لجميع الوزارات لإنهاء خدمات الموظفين الذين بلغوا السن المعاشيه ولا زالوا يعملون بعقد المشاهرة، وذلك لتوفير اعتمادات لتشغيل خريجي الجامعات العاطلين عن العمل. "فرد" ولكنك الوزير ويمكنك أن تستثنى من تشاء" ردت مندهشا "ياوالد، أظن أنى استغل مركزى لأعيب بالأموال

العامّة، التي أنا حارس عليها، لمنفعة من لهم صلة بي وأنا بالأمس، أمام الناس جميعاً حلفت اليمين لكي أحترم قوانين البلاد وأؤدي عملي بأمانة وصدق؟ نهض فجأة وأمسك بعصا منتهراً: "يا ولد، أتعلمني الأخلاق وتحدثني عن المحافظة على الأموال العامّة؟" وبدأ يضربني بالعصا فما كان مني سوى أن اخذت اتحاشى بيديّ وقع العصا على رأسي. جاءت والدتي محتجة مستاءة تبعد العصا عني وتدفعني للخروج من باب الديوان. وهكذا خرجت بينما أولادي وزوجتي جالسون ينظرون لهذا المشهد الغريب في دهشة ورعب.

ذهبت مع والدتي إلى الجانب الآخر من البيت حيث جلست مع والدتي استمع لاستيائها من فعلته، مفسرة لي بأنه يحسب نفسه لا يزال مشرفاً على تربيتي ويحسبني لازلت ولده الصغير المحتاج لتأديبه وتوعيته حتى ولو صرت وزيراً. وضحكنا. تلك كانت حياتنا وذلك كان أسلوب تعاملنا وتربيتنا. وبعد قليل جاء والدي رحمه الله يحمل "حسن" الصغير ويمسك بيدي "سامي" وهو يتحدث لزوجتي. وجلسوا إلينا وتواصل الحديث والأنس والسمر وجاء العشاء ونسينا ما حدث في الديوان وكأن شيئاً لم يكن. وفجأة استفسرتني ابني "سامي" يا أبوي "الدق حرقك؟" قلت ضاحكاً. طبعاً، ما شفت العصاية غليظة كيف؟" وضحك والدي وضحكنا جميعاً. فقد كانت حقاً نكتة كبرى. وهكذا كان والدي رحمه الله رجل شديد الحساسية، يثور بعنف إذ أعتقد أنني خرجت كرامته وكبريائه وكان رجلاً سريع الإنفعال لا يتردد في المجابهة مهما كان الثمن، لاسترداد كرامته وعزة نفسه ولتكن بالعصا فانا لازلت بعد إبني الصغير، وزيراً كنت أم غفيراً.

إعفاء الدكتور محمد عبد الله نور وتعيين السيد علي التوم:

كانت صلتى في الشهور الأولى بالرئيس النميري قوية جداً وكان واضحاً أنني أتمتع بثقته ووده، وكان هذا هو الحال مع الأغلبية من أعضاء مجلس الثورة. أذكر أنني كنت معه بمكتبه في القصر عندما جاءه عدد من الخبراء في وزارة الزراعة يشتكون من وزيرهم لعدة أسباب ذكروها وكان من بينهم المرحوم الدكتور تاج الدين البيلي الذي تربطني به صلة نسب. وبعد إنتهاء المقابلة تحدث

التميرى معنى فى الموضوع فقلت له من الأفضل أن تتحدث مع الدكتور نور بعد عودته من القاهرة حيث كان فى زيارة رسمية. بعد عدة أيام إتصل بى التميرى فى منزلى مساء وكنت مريضاً أعانى من الحمى بسبب أوجاع فى الحلق. بعد السؤال عن صحتى، أخبرنى بأنه يصعد إعفاء محمد عبد الله نور وتعيين "الدكتور قريبك" ولم يكن يتذكر حتى أن اسمه "تاج الدين بيلى". كل ما يتذكره أنه "قريبى" وكأنها مكافأة لى أن لم يكن ما هو أبعد من ذلك. إندهشت وقلت له "هذا لا يجوز ياريس أولا محمد عبد الله نور لا زال خارج البلد وثانيا أنت لم تسمع وجهة نظره فيما هو مأخوذ عليه. وبعدين تاج الدين بيلى داما ممكن تحكم بأنه الأصح من مقابلتك له يومذاك. فسبيك من الموضوع دا. قال لى "قلت كدا؟" وإنتهى الأمر. وبعد عودة محمد عبد الله نور بفترة وجيزة أعفى من منصبه وعين السيد على التوم وزيراً للزراعة".

مصالحى مع رئيس الوزراء وبدء تحرك العسكر للإستئثار بالسلطة:

سافر السيد بابكر عوض الله لحضور اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٩. وفى طريق عودته زار برلين الشرقية إذ كانت حكومته قد إعترفت بألمانيا الديمقراطية وبصدد تبادل التمثيل الدبلوماسى معها. هناك ألقى خطاباً يشيد بدور الشيوعيين السودانيين فى التحرر من الإستعمار البريطانى وفى دعمهم لثورة مايو. أثار ذلك الخطاب العسكر فى مجلس الثورة وفى القوات المسلحة، وبالطبع كانت هناك جهات متعددة فى الوزارة وخارجها تخطط وتعمل فى الظلام والعلن لمل الحكومة المدنية للتمهيد لبسط سيطرة المؤسسة العسكرية، لعرفتهم بطبيعة تكوين المؤسسة وخلفيات ضباطها. فقد كانوا يعلمون بأن جميع الضباط فى المؤسسة من خريجي المرحلة الثانوية والغالبية العظمى منهم كانوا من الطلاب ضعيفى الدراسة والمعرفة وناقصى التحصيل العلمى كما كانوا يعرفون تعطش العسكر للسلطة وإصدار الأوامر للناس وجرهم صفوفا خلفهم دون مناقشة أو محاسبة أو سؤال. فكل شئ فى فكر العسكر وعقيدتهم خاضع للضبط والربط. وأصحاب المصالح يدركون بأنه إذ تم بسط السلطة العسكرية يسهل التضييل والتهويز، وتنفق الملايين فى الصرف

البذخى ومشاريع الأقبال البيضاء. عند ذلك تسهل الرشوة والفساد وتنتفخ الجيوب فى المؤسسة العسكرية وفى بعض القطاعات المدنية والشركات الأجنبية تحت المظلة المحكمة التى لا ينفذ منها صوت أو نور، مظلة نصبت فى أجواء من الضبط وأحكمت بأوتاد حديدية للربط. كانت غالبية الوزراء، كما جاء ذكره من قبل، يتصفون بالنزاهة والوطنية والأمانة متمرسين فى أعمال وزاراتهم، عارفين بالنظم والقوانين التى تحكم المعاملات فى الإنفاق والصرف العام. وكان التقشف والإنضباط الطابع المميز للحكومة فلم تخصص سيارات حكومية للوزراء بل كان كل منهم يستعمل سيارته الخاصة، كما خفضت مرتبات الوزراء حتى أصبح دخل الوزير أقل من مرتب وكيل الوزارة ومخصصاته. وكان الوزراء يسكنون فى منازلهم الخاصة أو أينما كانوا يسكنون من قبل تولى المنصب. ووضعت خطة للتنمية واقعية وميزانية تقشفية هدفها المصلحة العامة دون محاباة لمنطقة أو فئة من المواطنين. وأعطى للعاملين فى جميع القطاعات حق التجمع والتعبير والتظاهر وتم إشراكهم فى برامج الوزارات وقيادة العمل وتوجيه التنفيذ والإنفاق العام بهدف الاقتصاد وتخفيض التكاليف. هذا ما شجع الكثير من العاملين على زيادة العمل الإضافى دون أجر أو مكافأة.

وبالنسبة لمشكلة الجنوب فقد أنشئت لأول مرة وزارة تعنى بشئون الجنوب ومشاكله شغلها السيد جوزيف قرنق. وتم إعلان ٩ يونيو المشهور الذى ردد للجنوب إمتباره وحقه فى الحكم الذاتى وإدارة شئونه بواسطة أبنائه. كما تحسنت العلاقات بين السودان وجميع جيرانه بعد أن أرسلت وفود من الوزارة لكل جارة لحل المشاكل وحسم الخلاف وتأكيد الصداقة والود وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرفين. أما الجارة الشقيقة مصر، مصر عبد الناصر، فقد أصبحت علاقتنا معها فى قمة المثانة والجودة والمودة. وكان الرئيس جمال عبد الناصر الأب الروحى والشقيق الأكبر وموضع الحب والتقدير والثقة من الجميع.

لكل ذلك كان واضحا بأن مجلس الوزراء المدنى، والوزراء كل فى وزارته، هم السلطة الحقيقية الفاعلة فى أمور الدولة والوطن. وهذا أمر لم يكن يتوقعه أحد بعد إنقلاب عسكري أبعد حكومة مدنية من السلطة ولم يكن له من سابق لذلك. شعر العسكر فى مجلس قيادة الثورة وفى القوات المسلحة أنهم وقد إستولوا على السلطة، إلا أنها طارت من أيديهم. لاسيما حين يأتى إليهم أصحاب

المصالح الخاصة ولا يستطيعون عمل شيء. أحسوا بالفراغ وهم شباب ممثلون قوة وحيوية وفي قمة السلطة. ولا زالت مرتباتهم ومخصصاتهم كما كانت عندما كانوا ضباطاً في الجيش. واكتشفوا أنهم على رأس دولة، وليست لديهم سلطة تنفيذية في تسيير أمور الدولة وشئون الناس. وهكذا، وهم ضائعون محتارون، إنهم عليهم التشجيع والإغراء من أصحاب المصالح واللاهئين وراء المناصب والمراكز للإستيلاء على مجلس الوزراء. حيث السلطة الحقيقية وحيث الوصول إلى مصالح الناس ومطالبهم. أفليسوا هم الذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم عندما تحركوا ليلاً من "خور عمر" للإستيلاء على السلطة في الخرطوم؟ فالسلطة كل السلطة مركزة في مجلس الوزراء وليس في مجلس رأس الدولة. إذن لابد من تكملة ما تآمروا على سرقته والحصول عليه والإستئثار به.

ومن ثم، بدأت الخطوة الأولى بتحريك من مجلس قيادة الثورة بالهجوم العلني على رئيس الوزراء الذي كان خارج البلاد. وإمتلأ الجو بالشائعات عن إقالة رئيس الوزراء وإجراء تعديل وزاري وشيك لتصحيح مسار الثورة وتغيير مواقع الثوار. فتحركت مع بعض الزملاء من الوزراء أنكر منهم فاروق أبو عيسى والشبلي وسيد أحمد الجاك وذهبنا لمقابلة النميري وزملائه. تحدثنا عن خطأ الأسلوب في التعامل مع الأزمة، وعدم المسئولية في إتخاذ قرارات تفسر وتذاع بناء على ما نشرته وكالات الأنباء الأجنبية. طلبنا منهم التريث حتى يعود رئيس الوزراء إلى البلاد، وتعرف الحقائق. أشعرتناهم بأننا لن نسمع بإقالة رئيس الوزراء إذ أننا سنذهب معه أيضاً إذا تم ذلك. فتراجعوا وبدأنا نخطط للمجابهة. تضامنا مع السيد بابكر عوض الله. وقد كنت أعتقد بأن السيد بابكر عوض الله لن يقبل أية إهانة أو تجريح. وأنه سيعود محتجاً على ما أصابه من نقد وتهجم وهو في الخارج. وبدافع من ضميري ومشاعري نسيت في تلك الأيام ما كان بيني وبين السيد بابكر عوض الله من خصام. وتحمست للدخول بجانبه في مجابهة العسكر وأساليبهم في التعامل مع البشر. وذهبت مع غيمري لإستقباله في المطار. وبعد نزوله من الطائرة وتبادل التحية والترحيب والسلام، لاحظت أن الفارس يبدو حزينا ومنكسر الجناح. صهبت مع زملائي من الوزراء إلى داره التي دخلتها لأول مرة منذ أن تعرفت به في أول لقاء بيننا بعد مايو. وهناك فتحنا الموضوع ونحن في حماس للمجابهة. وكم كانت خيبة أمل كبيرة.

وشعرت بإحباط شديد، حين قال لنا السيد بابكر عوض الله بأنه قابل الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان في القاهرة في طريق عودته للخرطوم. وأنه تحدث معه في الأزمة وأشار إليه جمال بعدم المجابهة مع العسكر بل طلب إليه أن يقبل بأي منصب يعرضونه عليه، وذلك ما إستقر عليه رأيه.

من ذلك اليوم إنتهى الرجل وإنطفات فيه نار المقاومة والتحدى ورضخ لما يطلبه منه العسكر، الذين كانت أغلبيتهم في سن أبنائه، بعد أن كان لهم قدوة وأبا ومستشاراً. ولم يتخذ أى إجراء ولم تقال الحكومة وتعديل في تلك الأيام. وربما كان قد إتفق معهم على أمر ينفذ في المستقبل بعد أن تزول العاصفة. وهذا ما أثبتته الأيام فيما بعد.

في هذا الجو بدأت التكهّنات والشائعات في مجلس الوزراء وفي القوات المسلحة ومجالس الليل في العاصمة تتحدث عن التعديل الوزاري المرتقب، وفجأة في يوم من الأيام إتصل بي في مكتبي الراشد أبو القاسم هاشم أمين عام مجلس قيادة الثورة في حوالى الساعة الواحدة ظهراً وطلب منى الحضور فوراً للقصر الجمهورى حيث سيعقد إجتماع مشترك لمجلس الثورة والوزراء. ولما سألته عن السبب، فضّل أن يخبرنى بعد وصولى القصر. هناك قابلنى في المر المزدى إلى القاعة، وأخذنى جانباً ليقول لى بأن مجلس الثورة قرر إجراء تعديل وزارى يصبح فيه النميمى رئيساً لمجلس الوزراء ويصبح السيد/ بابكر عوض الله وزيراً للعدل. كما تقرر أيضاً إخراج عدد من الوزراء ليحل محلهم بعض أعضاء مجلس الثورة وبعض ضباط الجيش. وأن الخارجين من الوزارة قد أخطروا بالقرار ورحبوا به. كما تقرر تعيينهم سفراء في بعض الدول، ومناصب السفراء عادة هيأت العسكر البراققة للمثقفين المتطلعين إلى المناصب، ولضباط الجيش ذوى الطموحات في السلطة، حيث المستوى المعيشى العالى الذى لا يكلفهم كثير شئ بسبب المعاملة الدبلوماسية التى تهى لهم المشتريات المعفاة من الضرائب في السوق الحرة وعلى الأخص المشروبات الروحية التى يسيل لها لعاب غالبية الضباط والمثقفين "الوطنيين". ذهلت لما سمعت. وقيل أن أنطق بكلمة طلب منى بناء على نصيحة من زملائه - كما بدا لى - بعدم إثارة أى مشاكل إذ أن الجميع في داخل القاعة التى سادخلها بعض لحظات وقد حضروا قبلى بفجرة، رحبوا بالخطوة المباركة.

دخلت القاعة الكبيرة وكان الجميع جالسين. وجدت مقعداً خالياً بالقرب من الأخ والصديق عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط جلس عليه. تحدث السيد بابكر عوض الله قائلاً: "أن الثورة دائمة الحركة، والثورة لا تعرف التوقف والسكون والثوار في درب الثورة يتبادلون المواقع من أجل الثورة وتقويتها ودعم مسيرتها. ومن هذا المنطلق تخليت عن رئاسة مجلس الوزراء للأخ الرئيس القائد ليصبح رئيساً للمجلسين لتتوحد القيادة وتنظم الخطوة للأمام". ثم تحدث بعده النميمري شاكراً له مواقفه الشجاعة وتفهمه للثورة وأهدافها ومتطلباتها في كل مرحلة. ثم شكر الوزراء الذين تقرر إعفاؤهم وتمنى لهم التوفيق في مناصبهم الجديدة. ثم رحب بالثوار الذين دخلوا المجلس مؤكداً ولائهم ودعمهم للمسييرة كما إقتضت بذلك المرحلة الجديدة. تحدث بعده الدكتور محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم مؤيداً التعديل مؤكداً أنها خطوة في الإتجاه الصحيح وفي أثناء ذلك لاحظت الدكتور منصور خالد وزير الشباب والرياضة، الذى كان يجلس فى المقعد الملاصق لمقعد عبد الكريم ميرغنى من الجانب الآخر، يومئ لرجال الإعلام فى جهازى الإذاعة والتلفزيون للدخول إلى قاعة الإجتماع، كما لاحظت أيضاً أنه أخرج ورقة من جيبه. ثم وقف فجأة وذهب إلى النميمري وسلمه الورقة. وهنا وضحت لى المؤامرة كاملة.

عاد منصور خالد وجلس فى مقعده. فى تلك اللحظة لم أستطع أن أتمالك مشاعرى وتملكنى غضب شديد. تأكد لى بأن هناك طيخة تم إعدادها وأنا وغيرى من الذين لا يعرفون العمل فى الظلام غير فاطنين لها وإننا أصبحنا 'طراطير' معهم. ما كان منى إلا أن وقفت فجأة، ودون طلب الإذن بالحديث إلتفت أولاً نحو مقعد منصور وإنحنيت نحوه وبصقت فى وجهه. ثم إنتصببت واقفا وبدأت حديثى فى غضب وإنفعال شديد مخاطباً النميمري وبابكر عوض الله قائلاً: 'يعنى الحكاية كلها مطبوخة. وأنا غير دارى بما يدور من حولى. فجأة يتصل بى الأخ أبو القاسم هاشم يطلب منى الحضور إلى إجتماع هام ولا يخبرنى بموضوع الإجتماع. وعند وصولى يأخذنى جانباً ليخبرنى بما أتخذ من قرارات خطيرة وبأن الجميع موافقون ومتفهمون لما حدث. ويطلب منى إلا أشير أى مشاكل. ثم أحضر إلى هنا لأسمع حديثاً عن مسيرة الثورة وما تتطلبه من تغيير لمواقع الثوار. ويخرج هذا ويدخل ذاك ولا أدرى لماذا حدث ذلك. ويقال لى بأن السبب هو

الثورة ومسيرتها، إنقو فاكورين أنا طرطور، ولا نحن فى نادى كوره، يعنى لما أطلع من هنا ويسالنى الناس، لماذا خرج هذا وبخل ذاك، أقول لهم أنها الثورة وتغيير المواقع ؟؟ أنا كنت فاكور إننا أخوة ورفاق، نعمل يداً واحدة لخدمة البلد والناس. أما إذا كانت الحكاية مؤمرات، ومناصب توزع، وقرارات تتخذ دون علمي ومشورتي، فانا لست فى حاجة لمنصب وزير. وأنا أيضا خارج مع الخارجين". ثم التفت إلى الأخ الدكتور طه بعشر وزير العمل، وقد كان من الذين أخرجوا من الوزارة، وكانت لى به صلة العمل المشترك عندما كان رئيسا لإتحاد الطلبة السودانيين بالملكة المتحدة وكنت أميناً عاماً للإتحاد فى أوائل الخمسينات. قلت له "وأنت يا بعشر، أمحتاج أنت لكى يوظفوك سفيراً؟ أما لديك فى مهنتك فى الطب ما يكفى للمنى بيديك؟" ثم انفجرت باكياً من الحزن والأسى والغضب لما شاهدته وسمعت فى هذه المسرحية السخيفة. ولا بد لى هنا أن أذكر بآنى مريض بالسكر ولهذا فانا سريع الغضب وشديد الإنفعال. وعلى الفور وقف الصديق عبيد الكريم ميرغنى وضمنى إليه مواسياً وأقعدنى فى محبة وود. ثم طلب إحضار كوب من الماء مريداً "إشرب يا مرتضى". وكان الصمت يهيمن على القاعة والناظرين. وفجأة وقف النميمري وقال مخاطباً الاجتماع "يا جماعة لقد حان موعد سفرى (وكان يومها مسافراً فى أول رحلة له بعد الإنقلاب فى ٢٥ مايو إلى خارج العاصمة تلبية لدعوات من الأقاليم). لننسى ما حدث، ولننفض الاجتماع ولنلتقى مرة أخرى للتشاور والبحث". ثم ودع وخرج. وانتهى الاجتماع إلى لا شئ. وعاد رجال الإعلام ومعداتهم دون أى أخبار أو بيانات. وملاّت المرارة قلوب أهل المكيدة والتأمر.

التعديل الوزارى والإستيلاء على مجلس الوزراء:

بعد حوالى شهر من اجتماع القصر الذى فشل فى إقرار التعديل الوزارى، دعا مجلس الثورة كل وزير على حده لمناقشته فى أمر التعديل الوزارى المزمع إجراؤه. وكلفت لجنة جلس فيها النميمري وبعض أعضاء المجلس لمناقشة الوزراء فى أبعاد هذا أو إدخال ذاك. وعندما جاء دورى وجلست معهم كان الجو ودياً للغاية. وأتذكر عند سؤالى عن أسباب إخراج الدكتور طه بعشر من وزارة العمل

أجابوا بأن العاملين في الوزارة غير راضين عن أدائه لتردده وعدم حسمه للأمور. فقلت لهم يعنى يصبح العاملون هم الذين يراقبون الوزير ويحكمون على أدائه وليس العكس؟ دا كلام دا؟ ولم يكن لديهم سبب آخر سوى أنهم يريدون إخراجه لإدخال شخص آخر مكانه. وفي النهاية حوّل الأخ بعشر ليصبح وزيراً للصحة بدلاً من الدكتور موريس سدره، الذى كان محسوباً على الحزب الشيوعى. وكان أبعاد الشيوعيين أو من كانوا محسوبين عليهم من الدوافع المعروفة للتعديل الوزارى. وعندما سألتهم أيضاً عن أسباب إدخال الضابط محمد عبد الحليم فى مجلس الوزراء وزيراً للدولة، ردّ النعميرى بأن محمد عبد الحليم له صلة قوية بمصر، وفى كثير من الأحيان يحصل رسائل إلى الرئيس جمال ولهذا فمن اللائق أن يوضع فى مركز يناسب المهمات التى توكل إليه فقلت له "يعنى باريس عاوز واحد مراسلة بدرجة وزير؟" فضحكوا جميعاً. هكذا تم التعديل الوزارى الأول لحكومة مايو بعد هذه المداولات التى كانت بمثابة ظاهرة لإثبات حسن نوايا العسكر وتأكيدهم لبدا المشاركة والشورى فى الأمور الهامة مع زملائهم المدنيين. ومع ذلك كنت متأكداً من أن هناك مؤامرة ذات أهداف بعيدة تمت حياكتها فى مجالس الليل من قوى خفية داخلية وخارجية. بعد ذلك أصبح النعميرى رئيساً للوزراء وأصبح السيد يابكر عوض الله وزيراً للعدل ودخل عدد من أعضاء مجلس الثورة وبعض ضباط الجيش ممن كانوا قد أحيوا إلى المعاش فى السابق من أمثال عمر الحاج موسى الذى حل محل محجوب عثمان فى وزارة الإعلام.

اللجنة السرية بين مجلس الثورة والحزب الشيوعى:

فى تلك الفترة التى كانت علاقتى بالنعميرى وزملائه فى مجلس الثورة تزداد وتقوى، إتصلت بى شقيقتى الشائرة والمناضلة الجسورة منذ طفولتها، فاطمة أحمد إبراهيم رئيسة الإتحاد النسائى وعضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى، وأخبرتني فى إحتجاج بأن سلطات الأمن قد إعتقلت العديد من أعضاء حزبهم. وهى وقيادة الحزب لاتدرى الأسباب التى دعت لذلك. فأجبتها بكونى لا أعلم عن الأمر شيئاً ووعدتها بالإتصال بالمسؤولين. وبعد تفكير فيما سمعت قررت فتح الموضوع مع النعميرى. فإتصلت به وأخبرته بأن لدى أمر هاماً

أود بحثه معه، فطلب منى الحضور إليه فى منزله بعد ساعات العمل لإنشغاله فى ذلك اليوم بمكتبه. وبالفعل توجهت إلى هناك بعد ساعات الدوام الرسمية.

وجدت معه عددا من زملائه أعضاء مجلس الثورة، فسألنى إن كنت أفضل الحديث إليه على إنفراد حتى نخرج من الغرفة، ردت بأن الأمر ليس خاصا، بل من الأفضل أن أضعه أمامهم جميعاً. كان معه الرائد فاروق حمد الله وزير الداخلية، ومأمون عوض أبو زيد رئيس جهاز الأمن القومى، وأبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية، وخالد حسن عباس وزير الدفاع. قدخلت فى الموضوع مباشرة وقصصت عليهم ما حدثتني به شقيقتي فاطمة. مواصلا حديثي دون توقف. "إننى لا أنتمى للحزب الشيوعى أو أى حزب آخر ولا أنا بصدد الدفاع عن الحزب الشيوعى والشيوعيين ولكن من حقى عليكم أن أعرف منكم إن كنت أنتم أعداء للشيوعيين على أساس أنهم كفار أو عملاء لجهات أجنبية" فرد نعيمى بالنفى. وقال لى بأن الشيوعيين هم الذين خدنا وخلقى فاروق يحدثك بما عنده. فتحدث فاروق قائلاً بأن الشيوعيين وزعوا منشورات ضد الثورة وضد بعض ضباط القوات المسلحة وهذه الفعلة عملت لنا مشكلة وأثارت القوات المسلحة. فكان لابد من إعتقال الشيوعيين وأخرج من ملف كان يحمله معه منشورات أطلعنى عليها. لدى قراءتها، نهلت لما فيها من هجوم ضد الحكومة وتبعيتها لجهات خارجية... إلخ وقلت لهم والله هذا شئ يحير. إذ أنى فهمت من فاطمة والشفيع فى عدة مرات بأنهم معكم ومع هذه الحكومة. والله يعلم، لو أن فاطمة أو الشفييع نصحنى بعدم التعاون معكم ورفض ما عرضتموه على. لما قبلت المنصب الذى أشغله الآن. فرد فاروق فى ثقة "نعم فاطمة والشفيع معنا ويقولان ذلك علناً ولكن حزبهم يقول شيئاً آخر" فقلت: "إذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا تجلسوا معاً لحسم الأمر ووضع الأمور فى نصابها؟".

كان لحديثي وقع طيب ومقبول لهم. ووعدوا بحسم الموضوع. وبعد فترة أخبرت بقرار سرى لجلس قيادة الثورة بتكوين لجنة سرية للتباحث مع الحزب الشيوعى لحل المشاكل والخلافات بينهما، تتكون من فاروق حمد الله وزير الداخلية، وأبو القاسم محمد إبراهيم وزير الحكومة المحلية، يمثلان مجلس قيادة الثورة، وجوزيف قرنق ومحمد إبراهيم نقد ويمثلان الحزب الشيوعى، وعينت أنا سكرتيراً لتلك اللجنة. بدأت هذه اللجنة المشتركة أول إجتماعاتها فى بيتى

وإستمرت لفترة طويلة تعمل للتوفيق بين الجانبين كلما بدرت مشاكل أو خلافات. لأن الشيوعيين كان لهم تنظيم سرى نشط فى جميع المرافق، وكان يسبب إجراجاً للحكومة فى كثير من المناسبات. وقد عالجت تلك اللجنة الكثير من أسباب المشاكل والخلاف. ولكن كان واضحاً بأن الشيوعيين منقسمين فيما بينهم، فقسم منهم يؤيد الحكومة وقسم يعمل ضدها. وقد أخذوا بكثير مما كان يتم الإتفاق عليه. لهذا ضقت ذرعاً بعدم إلتزامهم بما تم الإتفاق عليه، وكم من مرة وزعوا المنشورات ضد الحكومة ومواقفها. أذكر أنى إتصلت بفاطمة والشفيع محتجاً على أفعالهم، فذكرا بأنهما لا علم لهما. فقلت لهما "والله لو كنت وزيراً للداخلية لوضعتهما فى السجن". وطلبت من الرائد فاروق حمد الله إمفائى من اللجنة ولكنه توسل إلى فى البقاء والصبر. وأذكر أنى قلت لنقد وقرونق فى إجتماع بمنزلى أن موقف حزبكم والنظام كمثل رجل يحمل بندقية وأمامه شخص آخر يقول له "أنى صديقك" ثم يضربه على وجهه وهكذا يستمر الحال إلى أن يجئ اليوم الذى يفرغ فيه صاحب البندقية رصاصاته على صدر الذى يدعى صداقته على ذلك النحو. كذلك أذكر أن اللجنة تسلمت وثيقة من السيد عبد الخالق محجوب يرفض فيها التأميم والمصادرات ويطالب بإعادة الممتلكات إلى أصحابها أو اللجوء إلى القضاء إن كان هناك ما يثبت إجرام أصحابها، وعدم تأميم البنوك بل يوصى بدخول الحكومة فى شراكة مع المساهمين والتخلص من أصحاب الأسهم الأجانب بشراء أسهمهم بطريقة عادلة وقانونية حتى لا نستعدي الجهات الأجنبية ذات المصلحة. رفض مجلس الثورة المذكرة وكان النعميرى أكثرهم حماساً ضد المقترحات بل كان النعميرى أكثرهم حقداً على كل من كان يملك ثروة أو كان معروفاً بيسر الحال.

إبعاد السفراء الذين لهم زوجات أجنبيات:

أذكر أيضاً فى الأيام الأولى وقبل التعديل الوزارى الذى جاء ذكره من قبل، وبعد عودتى من يوغندا، أن اتصل بسى الدكتور محمد عبد الله نور وزير الزراعة آنذاك. وأخبرنى أن مجلس الوزراء - أثناء غيابى - إتخذ قراراً بعدم السماح للسفراء أو موظفى الدولة الذين يشغلون مراكز حساسة أو قيادية أى

فى المجموعة الثالثة وما فوقها، بالزواج بأجنبيات. وعرفت الأجنبية فى تلك المذكورة المقدمة من السيد بابكر عوض الله بوصفه وزيراً للشارجية بأنها الزوجة غير العربية وغير الإفريقية. وعلى أولئك الموظفين والسفراء الذين تنطبق عليهم تلك الحالة إما أن يطلق الزوجه أو يعفى من الوظيفة القيادية ويبعد لوظيفة أخرى. سألته ألم تخبرهم بذلك وأنا فى المجلس متزوجان بأجنبيتين؟؟ فرد بالنفى قلت له "إذا كان الأمر كذلك لابد لى ولك أن نتخلى عن منصبتنا. ولهذا فإننى سأفتح الموضوع فى الإجتماع القادم. وبالفعل فى أول إجتماع بعد عودتى، فتحت الموضوع كما أخبرنى به الدكتور محمد عبد الله نور وطلبت إعفائى رزميلى لاسيما ونحن فى قمة القيادة ولقد كانت أغليبتهم لاتدرى بتلك الحقيقة وبدأ بعضهم يقول بأن القرار لا ينطبق على الوزراء لأننا ثوار إختارتهم الثورة لثقتها فىنا وما إلى ذلك من الأسباب الواهية. ولكنى أصريت وقلت لهم إن كنتم تعتقدون بأن الذين يتزوجون بالأجنبيات هم الذين يخونون أوطانهم فلتعلموا أن كل الخيانات التى حدثت فى تاريخ السودان جاءت من سودانيين متزوجين بسودانيات، وخيانة الأوطان تأتى من أخلاقيات الشخص وليس من الزوجة إن كانت سودانية أو أجنبية. وإن كنتم تعتقدون بأن الموظف القياى فى الخدمة العامة معرض لذلك بسبب زوجته الأجنبية فالوزير أكثر تعرضاً وأكثر ضرراً إذا خان الأمانة. وأصررت على موقفى فما كان من المجلس إلا أن ألغى القرار، وإستبدله بآخر ينطبق على السفراء فقط ويعمل به دون أثر رجعى وينطبق على السفراء الجدد.

مشروع الجمعية الزراعى على النيل الأبيض:

دعينا فى حفل قرية الجمعية على النيل الأبيض بالقرب من جبل الأولياء أقامه أهالى الجمعية إبتهاجاً بإبنهم وزير الصناعة وقتها السيد موسى الميارك. حضر الحفل أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. وجاء فى خطاب الترحيب بالضيوف رجاء من الأهالى لقادة الثورة بتنفيذ مشروع زراعى على النيل الأبيض فى منطقتهم لزراعة الخضروات والأعلاف يهئ لأهالى المنطقة مورداً للعمل والعيش الكريم. كنت أجلس بالقرب من النعيرى، فإلتفت إلى سائلا إن

كنت أعرف شيئاً عن المشروع. أجبتته بالنفى ونصحتهم أن يقول لهم عندما يجرى دوره فى الحديث بأنه طلب إلى أن اضطلع بدراسة الموضوع بهدف تحقيقه إذا ثبتت جدواه. وبهذا وعدهم النعميرى وإنتهى الإحتفال.

فى اليوم التالى إستدعيت المسئولين فى الوزارة لمراجعة الوثائق والملفات للحصول على معلومات عن تلك المنطقة. وبالفعل أفادونى بأن هناك فى منطقة الجموعية ما يقرب من حوالى ١٢ ألف فدان صالحة للرى والزراعة على الضفة اليسرى من النيل الأبيض تمت سلفاً دراستها منذ أيام الحكم البريطانى ولما كانت تكاليف الإستصلاح عالية، أهمل الموضوع. طلبت تحديث الدراسة وتقدير التكاليف والبحث فى إمكانية تخفيضها على نمط ما حدث فى مشروع سوبا للتسمين. وجاءنى المسئولون بالبشرى بأنه من الممكن تنفيذ المشروع من فوائض المواد المتبقية من المشاريع الكبرى التى إنتهى تنفيذها. أمّا بالنسبة لمضخات رفع المياه من النيل الأبيض فبالإمكان الإستفادة من مضخات كانت مستعملة فى مشاريع القطاع الخاص على النيل الأبيض، التى ألت ملكيتها للحكومة بعد إنتهاء فترة عقد الإيجار (Lease) ومداها خمسة عشر سنة وكانت الوزارة قد أعادت تخطيطها للرى بطرق أفضل كفاءة، ممّا أدّى لتوفير عدد من المضخات. كما استغنى عن مبانى محطة الضخ وذلك بوضع المضخات على عوامه وتوصيلها إلى حوض تدفق المياه بواسطة الخراطيم المطاطية. وهكذا لم يعد ناقصاً لتنفيذ المشروع سوى تكاليف الوقود لآليات الحفر والشاحنات والعربات والمعدات التى طلبنا من وزارة المالية تخصيص إعتماد مالى لها وهو ما يمكن توفيره. ذهبت بعد ذلك للنعميرى وشرحت له الموضوع وما توصلنا إليه وتم الإتصال بوزارة المالية والزراعة للقيام بالإجراءات والتحضيرات اللازمة لتنفيذ المشروع. وأعلنت فى الإذاعة والتلفزيون القرار بتنفيذ مشروع الجموعية الزراعى هدية من العاملين فى وزارة الرى إلى الثورة وإلى أهالى قرية الجموعية. استجابة من الثورة لمطلبهم فى حفل تكريم ابنهم موسى المبارك. ومن ثم وضعنا البرامج وخطط التنفيذ. كما اتصلنا بوزارتى الزراعة والمالية وأعلمناهما ببرنامج التنفيذ وذلك لأخذ التدابير والخطوات اللازمة فيما يتعلق بمسئولياتهما المحددة نحو المشروع وإدارته وتشغيله. كما كنّا دائماً نفعل مع لجنة مشروع الجزيرة والمناقل فى مناطق زراعة القطن. بالإضافة لإتصالى بالشخصى عدة مرات مع وزير

الزراعة السيد على التوم. وهكذا بدأنا تنفيذ المشروع تحت رقابة مقتدرة ومنضبطة وواعية وكان من بنود لائحة إرشاداتها إيداع تقرير في مكتب الوزير صباح كل يوم عن تقدم سير الأعمال وما تم إنجازه خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية ومقارنتها بالرسم البياني لبرنامج التنفيذ والمعوقات التي طرأت. وعلاوة على ذلك، كان للزيارات التفقدية لموقع العمل ومناقشة العاملين على جميع المستويات من قبل المسؤولين عن الإشراف الذين كان على رأسهم كل من المهندس محمد صالح حسن والمهندس محمد عيد الكريم عساكر. وهكذا أنجز المشروع في مدة قياسية بلغت ٤٥ يوماً لم تزد. وافتتح المشروع الرئيس نميري وتدفقت مياه الري في التربة الرئيسية. ولكن لم تكن الحقول قد جهزت للزراعة. إذ كان المسؤولون في وزارة الزراعة يغطون في نوم عميق. ويومها قامت ضجة كبرى في الصحف والإعلام ضد وزارة الري التي تعمل دون تنسيق مع الوزارات الأخرى الأمر الذي أدى لضخ المياه في القنوات ومجاري ري الحقول دون أن تكون البذور قد دفنت في الأرض. وكان الهجوم على الوزارة والمسلط على شخصي أولاً وعلى العاملين معي ثانياً في صحف الحكومة بإيعاز وتوجيه من الذين كانوا يعملون في الظلام ومن بينهم وزير الإعلام الضابط المتقاعد عمر الحاج موسى. فالتيت على نفسي أن أتصدى لتلك الإدعاءات طالبا من مجلس الثورة التحقيق في الأمر ومعرفة أسباب القصور والغش، وإذا كان المذنب وزارة الري فعلى وزيرها وإذا كانت وزارة الزراعة فيمضي وزير الزراعة وإذا كانت الوزارتان معاً فليذهب الإثنان معاً. وأصررت على موقفى. قاضطر المجلس لتكوين لجنة تحقيق برئاسة السيد بابكر عوض الله والدكتور قريب الله الأنصاري وكيل وزارة التخطيط أميناً لها، ومن أعضائها كل من الرائد أبو القاسم هاشم والرائد هاشم العطا رئيس القطاع الزراعي آنذاك. عقدت اللجنة جلساتها في وزارة التخطيط وفي أول اجتماع لها، قدمت في تفصيل وبالوثائق الخطوات التي اتخذتها وزارة الري في الإضطلاع بتنفيذ المشروع والرسائل المتبادلة بينها وبين الجهات ذات الاختصاص في كل من وزارة المالية ووزارة الزراعة. وأذكر بعد انتهاء عرض موقف الوزارة من القضية إن اتصل بي الدكتور قريب الله في مكتبى وذكر لى بأن السيد بابكر عوض الله قال له معلقاً على عرضى لقضيتى بأنها المرة الأولى له وبصفته قاضياً يستمع فيها إلى دفاع جيد من شخص لا صلة له بالقانون كالذى عرضته على اللجنة. وبعد السماع لأقوال السيد على التوم، اتخذت اللجنة قرارها الذى علمت بأنه ألقى باللائمة على وزير الزراعة. ولكن نسبة للعلاقة

التي كانت في إزدياد بين الرئيس النميري والسيد علي التوم فقد فضل النميري عدم اتخاذ قرار بإعفائه. وظلت نتيجة التحقيق في الكتمان، على الرغم من إلحاحي عدة مرات لبعض أعضاء مجلس الثورة بإعلان قرار اللجنة وإعفاء الوزير المذنب. هكذا إلى أن جاء عيد الإستقلال في أول يناير ١٩٧١ الذي أقيم احتفاله في مدينة الأبيض. هناك أشاد النميري في خطابه بالسيد علي التوم والإنجازات التي حققها. فقررت أن أقدم أستقالتي فور عودتي إلى الخرطوم. دخلت على النميري في القطار الخاص الذي أقلنا بينما يتأهب القطار للدخول إلى محطة الخرطوم وكان يجلس معه بعض أعضاء مجلس الثورة. قلت له "ياريس إذا لم يتخذ قرار في أمر التحقيق الذي أجرى بشأن مشروع الجمعية فنق أننى غير عائد لمكتبي في الوزارة من صباح الغد". في مساء ذلك اليوم نفسه جاء في نشرة الأخبار المسائية قرار إعفاء الوزير علي التوم وتعيين الدكتور عثمان أبو القاسم وزيراً للزراعة.



في احتفال إفتتاح مشروع الجمعية بالقرب من الخرطوم.

مشروع السوكى الزراعى:

كان مشروع السوكى من أول المشاريع الكبرى الذى اضطلعت الوزارة بتنفيذه بالعمل المباشر بعد مايو ١٩٦٩ إذ تبلغ مساحته حوالى ٩٠ ألف فدان. وقد كنت مصحفاً بعد اضطلاعى بقيادة الوزارة التى عملت فيها منذ تخرجى من الجامعة، أن أثبت بأن العمل المباشر فى تنفيذ أعمال الري إذا أحكمت رقابته واضطلع به مهندسون وفنيون أمناء مقتدرون، وهيئت لهم الظروف والأجواء الطبية والمشجعة والعادلة للعمل، مع الحزم والإنصاف والتقدير من المسؤولين فإنه سوف يحقق لا محالة مستويات عالية فى الإنتاج وتقليل التكلفة. ولهذا كان مشروع الرهد الزراعى ومشروع السوكى فى قمة الخطة الخمسية للتنمية التى إعتمدها مجلس الوزراء. تم وضع برامج تنفيذ المشروع واختيرت له مجموعة ممتازة من خيرة المهندسين وعلى رأسهم المهندس/ الريح عبد السلام نائب الوكيل للإنشاء والتعمير والمهندس عبد الفتاح يوسف مهندساً مقيماً للإشراف على التنفيذ تساعده نخبة ممتازة من المهندسين المدنيين والإنشائيين والميكانيكيين ومساعدتهم. وفُرت لهم جميع المواد والمعدات والشاحنات والعربات اللازمة للتنفيذ، كما أحكمت الضوابط فى الشراء والحصول على المواد الإنشائية والوقود سواء كانت من المخازن التابعة للحكومة أو كانت من السوق. ووضعت الإرشادات فى كيفية الصرف وأحكمت الرقابة المحاسبية والمراجعة الدورية. وكما حدث فى مشروعى سويا والجموعية، كانت تصل إلى مكاتبى فى الخرطوم صباح كل يوم المعلومات اللازمة عن سير الأعمال وإجمالى الصرف والمعوقات التى طرأت والتوقعات فى المستقبل. هذا بالإضافة لزيارات الموقع التى كنت أقوم بها من وقت لآخر للوقوف على سير الأعمال على الطبيعة ومقابلة العاملين هناك وجهاً لوجه والاستماع إلى آرائهم أو شكواهم. وتجدر الإشارة بأن مشروع السوكى قد تم تخطيطه وتصميمه وتنفيذه بواسطة العاملين فى الوزارة مع استغلال الإمكانيات المتاحة فيها لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل تكلفة.

غضب الشركات الأجنبية والمحلية:

منذ أن توليت حقيبة وزارة الري وأعددتنا أساليب العمل ومصادره

وتخطيطه بهدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف، ثارت الجهات صاحبة المصلحة في الداخل والخارج على أسلوبنا في تقليل الاعتماد على المقاولين أجانب كانوا أم محليين. وكما جاء ذكره من قبل، بدأوا يخططون في الظلام ضد وزارة الري وضدى شخصياً لأسلوب عملنا الجديد. فقد كانت تصميمات محطات المضخات وبعض المشاريع تحال لبيوت الخبرة الأجنبية وتنفيذ الشركات العالمية. وكانت محطة مضخات مشروع السوكى قبل مايو قد أوكلت إلى شركة يابانية للقيام بالتصميم وتوريد المضخات. وبعد مايو أبعدنا الشركة اليابانية وأوكلنا مهمة التصميمات للمهندسين السودانيين وعلى رأسهم المهندس محمد صالح حسن. كما وقع عطاء توريد المضخات على شركة إندرتز النمساوية ولهذا كانت العيون الفاضية مسلطة على مشروع السوكى والعاملين فيه أملين أن تحل بنا أية كارثة لكى ينقضوا علينا وعلى أسلوبنا فى العمل وخاصة بعد أن حققنا نجاحات لها دوى كبير فى مشروعى سوبا والجموعية. وقد كنت ألاحظ ذلك من بعض ما يكتب فى جرائد الحكومة التى يحررها وزير الإعلام عمر الحاج موسى ويقوم بالكتابة فيها ضد وزارة الري بعض المأجورين من الصحفيين الصغار.

إضراب العمال فى مشروع السوكى:

وبينما نحن فى سياق مع الزمن، وصلنى خبر بأن العمال الذين يعملون فى مشروع السوكى هددوا بالإضراب ووقف العمل احتجاجاً على توجيهات من المستولين تضر بمصالحهم وحقوقهم. فقررت الذهاب إلى هناك فوراً ومعرفة الأسباب التى دعت لذلك وكان يصحبنى كل من السيد يحيى عبد المجيد وكيل الوزارة والسيد الریح عبد السلام نائب الوكيل. وعند وصولنا بالعربات فى موقع المشروع قابلتنا الشعارات فى الطريق المؤدى إلى مكاتب رئاسة الإشراف، تهاجم المهندس المقيم وتصرفاته وتناهى بتطهيره. فغضبت على هذا الأسلوب الظالم من نقابة العمال ضد شخص المهندس المقيم. وقررت عدم الاجتماع معهم أو معرفة تظلماتهم حتى تجمع تلك الشعارات واللافتات وتعتذر النقابة للمهندس عبد الفتاح يوسف. وبالفعل عند وصولى ومقابلة مسؤولى النقابة أخبرتهم

بقرارى وقتلت لهم بأن الأمر فى يدكم، إذ أنى لا أقبل هذا الأسلوب فى التعامل بين العمال والمهندسين المشرفين. وبعد أن قامت النقابة بجمع كل الشعارات واللافتات وقدمت اعتذارها للمهندس عبد الفتاح جلست معهم استمع لشكواهم، التى تلخصت بأن المهندس المقيم قد سحب سلطات الملاحظين فى إصدار طلبات استجلاب المواد من المخازن كما هو الحال فى السابق. وعندما احتج الملاحظون المعنيون، أمر السيد عبد الفتاح بنقلهم للرئاسة بمدنى، الأمر الذى أثار حفيظة العاملين. حين إستفسرت عن الدامى لإصرار الملاحظين على إصدار تلك الطلبات وهى مسئوليات خارجة عن إختصاصاتهم وكانت مستغلة فى الماضى من بعض الملاحظين بفرض السرقعة، جاءنى جوابهم بأن سحب تلك السلطة منهم أمر سيئشين سمعتهم. فقلت لهم إذا كانوا هم أبرياء وليست لهم دوافع سوء فإن سحب تلك السلطة وإعادة لها لمهندس الإشراف هى الإجراء السليم الذى يتمشى مع النظم والأساليب الصحيحة فى توفير المواد اللازمة للإنشاء. وأيدت قرار المهندس المقيم على أن يلغى أمر النقل إذا قبل الملاحظون الإنصياع للتعليمات الجديدة. وهكذا تم الإتفاق، وسار تنفيذ المشروع كما كان مخططا له.

إنهيار بيارة السوكى:

كانت حفريات بيارة السوكى حيث تقام محطة المضخات التى ترفع مياه النيل الأزرق إلى حوض الرمى حيث التربة الرئيسية للمشروع تنفذ على مدار الأربعة وعشرين ساعة فى اليوم سباقا مع الزمن للوصول إلى مستوى قواعد المضخات التى كانت على عمق يزيد كثيرا عن مستوى سطح المياه فى النيل الذى يبعد بضعة أمتار عن تلك البيارة. هذا وكنا قد قمنا أثناء المسح الميدانى للموقع، بعمل ثقوب الجسات اللازمة للتعرف على نوعية التربة فى تلك الأعماق. ومن ثم تقرررت نوعية الحماية المطلوبة لمنع إنهيار التربة أثناء الحفر، كما تقرررت الأسس والمعطيات الفنية اللازمة لتصميم القواعد الخرسانية. كنت فى تلك الفترة فى زيارة رسمية للقاهرة بصحبة النعميرى، عندما وصلنا خير إنهيار بيارة السوكى وغمرها بالمياه، ذلك الحدث الذى ضخم بصورة مفزعة من خلال إستغلال وسائل الإعلام الحكومية بإيعاز من الحاقدين وعلى رأسهم وزير الإعلام

الضابط بالمعاش عمر الحاج موسى. لذا قررت العودة فوراً للخرطوم قائلاً للنميري: "إذا وجدت السبب هو إهمال من جانب زملائي في الوزارة فإنني سأتنحى عن الوزارة لأفسح الطريق لكم لعقاب المسؤولين عن الإهمال. أما إذا كانت الحادثة لأسباب خارجة عن الإرادة فإنني سأعلن الحقيقة كل الحقيقة للشعب".

المؤقر الصحفي في السوكي وأسباب أنهيـار البياره:

عند وصولي لبيتني في الخرطوم، وجدت في إنتظارى المهندس الريح عبد السلام مساعد الوكيل للإنشاء والتعمير الذى كان في حالة توتر شديد، وهو يحدثني في قنـاعة بالأسباب التى أدت لأنهيـار الحفريات وتدفق مياه النيل في أساسات محطة الضخ، فالذى حدث كان أمراً طبيعياً ومحتمل الحدوث، كما هو معروف في مراجع هندسة التربة، إذ أن فحص التربة في أعماق طبقات الأرض للتعرف على نوعيتها وخصائصها تتم بالثقوب بمعدات خاصة ترفع عينات من تلك الطبقات التى تخترقها الحافره، وهذا ما قمنا بعمله في المسح الميداني أبان تصميم القواعد للمضخات، ولكن تواجدت في تلك الأعماق تربة رملية في شكل إنسيوب يمتد من النيل إلى البياره يخترق الطبقة الطينيه التى تمثل النمط العام في ذلك الموقع، ولكن لم تخترقها الثقوب التى أجريت للفحص لصغر حجمها وبالتالي لم يكتشف تواجدها، وهذا وارد في المسح، ومعروف في علم ميكانيكية التربة. وعندما وصلت الحفريات لمستوى ذلك الأنسيوب الطبيعى إنجرفت التربة الرملية الأنسيوبية بسبب الضغط العالى للمياه من جانب النيل، وفتحت بذلك مجرى تدفقت عبره مياه النيل إلى حفريات الاساس. فاستفسرت منه مندهشاً: ولمَ لم تبدأوا في حفر بياره أخرى؟ ردّاً قائلاً: بأن ذلك ما فعلناه ولكن السيد الوكيل يحى قد أمر بوقف الحفر في الموقع الجديد بعد أن قطعنا شوطاً كبيراً فيه حتى تعود أنت من القاهرة. قلت إذن عد إلى الموقع، ودع رجالك يواصلون الحفر في البياره الجديدة، وهكذا عاد الريح في مساء ذلك اليوم، وهو أشد قوة وعزيمة في مواصلة العمل الذى بدأوه في ثقة وبمعرفة ودراية. ولكن نسبة للضجة والتهويل الذى صاحب إعلان الحادث ونشره بصورة مغرضه - رأيت أن أوضح للرئيس وزملائه ما حدث في بياره السوكي. وهناك في القصر شرحت

ما حدث، وأخبرتهم بقرارنا ببدء الحفر في البئارة الجديدة. ولكن النميمري سألني في دهشة إن كنت أضمن أن البئارة الجديدة لن تنهار كشقيقتها المشنومة، فأجبت بأنني لا أستطيع أن أضمن ذلك، ولكن المعطيات التي لدينا تشير إلى أن ما وقع من قبل بعيد الاحتمال، خاصة ولدينا فكرة عن موقع الأنبوب الرملي الذي سبب الحادث. ولكن النميمري لم يقتنع وأصر أن أؤكد له بأن ما حدث لن يتكرر. فضحكت قائلاً: أنتي لا أضمن أن أميش لنهاية يومى هذا، فكيف لى أن أضمن ما هو موجود في باطن الأرض في تلك المنطقة. وذكرت له المقولة الهندسية عن المفاجآت في الاساسات التي تقول "مهما كانت أساليب فحص التربة المتاحة فأنك لن تعرف ما هو قابع في الاساسات حتى يتم الحفر إلى المستوى المطلوب" وأضفت قائلاً "ياريس إذا أراد المرء أن يسمع ويتطور فلا بد له من قبول المخاطر المعقولة... وهذه طبيعة الدنيا وسنة الحياة". وتدخل الصديق الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، الذي كنت دائماً أحظى بوده وأعجابه. حتى لقد أسمى أول ابنائه "المرتضى". قائلاً: "ياريس، عندما توجهنا إلى الخرطوم من خور عمر في سبيلحه ٢٥ مايو فهل كنا ضامنين النجاح؟ ياريس خلى مرتضى يشوف شغله هو وعصايته، (وهكذا كان الرائد الزين يسمينا في وزارة الري)، وهم عارفين البيعملو فيه" وهكذا إنتهى الاجتماع.

بعد ذلك، دعوت الصحافه وأجهزة الإعلام لزيارة موقع الأعمال في السوكى، ودعوت معهم بعض أساتذة جامعة الخرطوم وكلية الهندسة، حيث عقدت مؤتمراً كبيراً تحدث فيه المهندسون المشرفون والمسؤولون في الوزارة عما حدث في البئارة التي إنهارت موضحين ذلك بالبيانات والخرائط، وأجابوا على الاسئلة والاستفسارات العلمية والإدارية، وكان انتصاراً كبيراً للوزارة والعاملين فيها، وفنّدت الاشاعات المغرضه والاكاذيب الملفة التي نشرها الحاقدون في داخل الحكومة وخارجها. وتوجت ذلك التصريح المبين، بنشر مقالى المشهور الذى أصبح عنوانه حديث المجتمع والمجالس "فلتنهار بئارة السوكى الاولى والثانية ولتبقى الحقيقة فهي أنفع وأجدى لشعبنا". (أنظر الملاحق)



إحتفال مشروع السوكى يوليو ١٩٧١ حيث قلدت وشاح النيلين من الطبقة الأولى.

مشروع الرهد الزراعى:

ظل مشروع الرهد الزراعى الذى تبلغ مساحته الإجمالية حوالى مليون فدان حبيس الخرائط والمخططات القابعة فى مكاتب وزارة الري والمالية والزراعة منذ الإنتهاء من تشييد خزان الروصيرص على النيل الأزرق فى أوائل الستينات. وأذكر فى حفل افتتاح الخزان - أن قال وزير الري آنذاك - السيد الشريف حسين الهندى بأنه حاشط أقيم عبر النيل الأزرق ليست له فائدة إلا إذا تحقق مشروع الرهد. أى لا بد من إستصلاح أراضي الرهد المنبسطة الشاسعة لتنساب خلالها مياه ذلك الخزان عبر قناة الرهد الرئيسية التى كان مأخذها بفتحاته ذات الأبواب الحديدية الضخمة التى شيدت كجزء من ذلك السد دون أن تحفر القناة التى يبلغ طولها حوالى ١٠٠ كيلو متراً لتصل إلى أراضي الرهد الخصبة حيث المشروع الكبير وكانت الحفرة الكبرى هى حفر تلك القناة

الضخمة، والتي يعتمد حفرها على توفير البتات ذات تكاليف باهظة تحتاج إلى دعم خارجي لم توفقه الحكومات المتعاقبة في الحصول عليه. وقد كنت فيما مضى مسئولاً عن إنشاء سد الروميرص إبان مراحله النهائية في التشييد، وكنت أعرف الكثير عنه، ولهذا أليت على نفسي أن أحقق الأمل الكبير في تنفيذ المشروع لاستغلال مياه الخزان التي لم يتم إستغلالها بعد. وفور إستلامى لحقيبة الوزارة بدأت إتصالاتي مع البنك الدولي في الحصول على التمويل. عقدت عدة اجتماعات مع مندوبي البنك الدولي بهدف اقناعهم بمساعدتنا في تحقيق المشروع بتوفير العملة الأجنبية لشراء الآليات اللازمة للحفر. وكان واضحاً مماثلة البنك ومراوغته لأسباب سياسية. ذلك أن حكومة مايو لم تكن تحظى بعطف الإدارة الأمريكية وتوابعها من حكومات الغرب، والبنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الدولية تخضع بصورة كبيرة لضغوط تلك الحكومات التي تملك حصة كبيرة في رؤوس أموال تلك المؤسسات. وعلى الرغم من ذلك، بدأنا في تنفيذ القناة الرئيسية من مصادرها الذاتية التي خُصصت لنا للمشروع في خطة التنمية الخمسية التي اقترتها الحكومة. وهكذا احتفلنا ببداية العمل في الموقع عند السد وتحت أضواء مكثفة من الإعلام محلياً وعالمياً خاصة والمشروع كان أكبر مشروع للرى في القارة الأفريقية في ذلك الوقت. وفي نفس الوقت، بدأت إتصالاتي بالمسؤولين في الإتحاد السوفيتي أملاً في مساعدتهم لنا في توفير الآليات اللازمة.

سفرى إلى موسكو وإختلافي مع السوفيت:

كان يسكن بجوارى في شارع ٢٥ في إمتداد الخرطوم الجديد، دبلوماسى سوفيتي، اسمه "أناتولى"، وكنا نقتابل الزيارات الاجتماعية من وقت لآخر كلما اقتضت المناسبات. وعندما علم بما احتاج إليه من الآليات أحضر لى كتيباً يحوى أنواع البتات الحفر المتوفرة في الإتحاد السوفيتي، ثم سافرت إلى موسكو في أواخر عام ١٩٧٠ في وفد ترأسه الهميرى، وبه كل من اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع، وعبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط، والدكتور سيد أحمد الجاك وزير المواصلات، وشخصى وهناك استقبلنا المسؤولون في الحزب والدولة.

وعلى رأسهم أمين عام الحزب الشيوعي ورئيس الوزراء كوسيجين، والوزراء المختصون، بفرض الاتفاق على ما جئنا للحصول عليه. وكان على أن اجتمع إلى وزير المعدات كما يسمى هناك للتباحث معه في طلباتى لأليات الحفر، وقد كان رجلاً كبير السن. تحدثنا كثيراً عن شبكات الري والصرف وتخطيطها وحفرها بالأيدي فيما مضى. ثم أخبرته بقطاع قناة الرهد، وعمقها ونوعية التربة التي تخترقها، وحاجتنا لنوعية خاصة من الآليات ذات المقدرة التي تناسب ما ستقوم به من أداء. وأخرجت له الكتيب الذي أحضرته معي موضحاً له ما أريد منها. فقلب صفحاته مبتسماً، وقال لي أنه دعاية فقط، لأنهم في الحقيقة لا ينتجون تلك الآليات، مؤكداً لي أن آليات أقل قوة يمكنها أن تؤدي المهمة المطلوبة، ويمكنه أن يزودني بالاعداد المطلوبة منها. فرفضت شارحاً له في تفصيل تربة الطين السوداء وصلابتها مما يستدعي أن تكون الحافرة ذات قوة عالية وشرحت له آليات كتربلر (CATERPILLAR) التي تستعملها في السودان فرد بآئنا تعودنا على الآلات الأمريكية ولهذا نصرّ على الحصول على آلات مثلها. بينما الآلات السوفيتية التي تقل كثيراً في قوتها تستطيع أن تؤدي نفس المهمة إذا استغلت بالأسلوب الصحيح. فقلت له، "ياسيدى الوزير، أن الآلة التي تستطيع أن تحفر التربة الطينية السوداء في بلدى لابد لها أن تكون ذات قوة تعادل قوة ١٢٠ حصاناً على الأقل، والآلات التي تعرضها علىّ لا تزيد قوتها عن قوة ١٢ حصاناً فقط. وبما أن الحصان هو الحصان أن كان أمريكياً أو سوفيتياً، فلا بد لي من الحصول على آلة سوفيتية لها قوة ١٢٠ حصاناً سوفيتياً لكي أستطيع أن أحفر بها قناة الرهد التي بدأت حفرها قبل أن أجيء اليكم. أما أن كنت تعتقد بأنكم قادرون بما لكم من معرفة وخبرة - وهذه حقيقة لا أنكرها - أن تحفروا أرضنا الصلبة بالياتكم ذات القوة الصغيرة التي تعرضها علىّ فلا مانع لدى ولكن بشرط واحد هو أن تبعثوا إلينا بالآلات مع سائقها ومهندسيكم، وتقوموا أنتم بحفر قطاع القناة الذي يبلغ عرضه ٤٠ متراً وعمقه ٤ أمتار، وتعلمونا كيف تؤدون ذلك، وعندما نتأكد من نجاحكم ونتعلم طريقتكم بعد ذلك فقط نوقع معكم إتفاق شراء تلك الآلات. هزّ رأسه مبتسماً ورفضاً ما اقترحت عليه. ثم وقف فجأة وطلب منى مرافقته إلى الجانب الآخر من مكتبه الكبير حيث علقت لوحة كبيرة للسد العالي في مصر. قال لي مؤشراً إليها، "أتعرف هذا السد؟" قلت: نعم، قال

"لا ياسيدي الوزير، كفانا ما فعلناه في هذا المشروع، ولن نكرر تلك الغلطة التي كلفتنا كثيرا، عليكم وحدكم مسؤولية القيام بتنفيذ الحفريات، علينا نحن أن نساعدكم بتوفير الآليات التي لدينا بعد أن توقعوا على الوثائق الخاصة بشرائها "رددت مبتسماً" لا ياسيدي الوزير، أنا أعلم بمواصفات الآليات التي أحتاج إليها، والآليات التي تعرضها علىّ لن تفي بالفرض، وما لحظتها أتيت إلى بلدكم". وانتهت المداولات بيننا دون إهرار أي نتائج.

الاجتماع الختامي مع الرئيس كوسيجين:

في نهاية الزيارة الرسمية، عقد اجتماع ختامي، حضره الوفد السوداني بكامل أعضائه مع الرئيس النميري، كما حضره الجانب السوفيتي برئاسة رئيس الوزراء، وذلك للتوقيع على الإتفاقيات التي تم التوصل إليها. كنت الوزير الوحيد الذي خرج من المولد بدون حمص كما يقولون، وعندما علم كوسيجين بذلك خاطبني بصوت عالٍ. "يا وزير الري، لماذا لم توفق في إنجاز مهمتك؟ فزميلك وزير الدفاع قد حصل على ما يريد من معدات كثيرة". فرددت عليه بصوت عالٍ "ياسيد رئيس الوزراء، أن زميلي وزير الدفاع لم يخض حربا بالمعدات التي وفرتموها له مشكورين، أما أنا، فقد حفرت الأرض في بلدي بالآليات وأعرف جيدا ما أحتاج إليه، ولكن السيد وزير المعدات أخبرني بأن ما أطلبه لا وجود له في بلدكم. وهكذا رجعت إلى السودان خالص الوفاض دون أن أظفر بما يساعدني على مواصلة حفر قناة الرهد التي أصبحت العقبة الكبرى في إنجاز المشروع".



زيارة الرئيس جعفر نميري إلى الإتحاد السوفيتي - المستر كوسيجين رئيس وزراء الإتحاد السوفيتي آنذاك، عبد الكريم ميرغني وزير التخطيط، أحمد سليمان سفير السودان في موسكو، المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات وشخصي.

المخطط السوداني لحل مشكلة ري الرهد:

بعد عودتي للسودان حالي نوفمبر، اجتمعت مع زملائي المختصين في الوزارة، ووضعت أمامهم المآزق التي وقعنا فيها. فالبنك الدولي يقدم رجلاً ويرجع أخرى، ولا ندري أن كنت سنحصل على مساعدته أم لا، والإتحاد السوفيتي خيب أملنا بأصراره على الآليات الصغيرة التي لا فائدة منها لحفر ذلك المجري الكبير للقناة المشنومة، ولا بد لنا من إيجاد الحلول للخروج من المآزق الذي دخلنا فيه. ولما كانت لي الثقة التي لا حدود بها بمقدرة وكفاءة زملائي في هندسة الري علماً وخبرة، وثقتي بمقدرتهم الخلافة لتدليل المصاعب والمعضلات، طلبت منهم

البحث والتفكير في إيجاد الحلول للخروج من الأزمة، وكانوا حقاً عصبية واحدة تملك خيرة العقول والأفكار الثاقبة سخروها في سخاء وكرم من أجل هدف واحد هو المصلحة العامة، مصلحة كل الناس والوطن الذين جعلهم المسئولية ووثقوا فيهم لإداء المهمة. وبعد الدراسات والبحث والمداولات، تمكن أولئك المهندسون الذين أسجل أسماءهم هنا في فخر وإعتزاز من تغيير المخطط الاساسى الذى كان قد وضعه المكتب الهندسى الاستشارى البريطانى "السير ميردوخ ماكدونالد وشركاه"، والذى كان قد أقره خبراء البنك الدولى عندما وافقوا على تمويل خزان الروصيرص وهو رى المشروع الضخم بمأخذ فى سد الروصيرص لقناة موصلة إلى منطقة المشروع التى تبعد حوالى ١٥٠ كيلو متراً. ولهذا السبب كان لابد من حفر قناة عميقة وطويلة تحتاج لآليات عديدة ذات قدرة عالية، الأمر الذى أدى إلى تكلفة باهظة تمثل نسبة كبيرة من اجمالى تكاليف استصلاح المشروع. ومن هذا المنطلق توصل المهندسون السودانيون بعد الفحص الفنى الدقيق، وبعد الدراسات المتعمقة فى البدائل، وما تنطوى عليه من متطلبات التنفيذ والتكلفة، إلى إلغاء القناة الرئيسية والاستغناء عن مأخذها الذى كان قد شيد فى جسم السد، واستبداله بالمجرى الطبيعى للنيل الأزرق كقناة موصلة للمياه من الخزان إلى ميناء الشريف القريبه من منطقة المشروع حيث تقام محطة مضخات كبرى لرفع تلك المياه التى وصلت من الخزان إلى قناة تحملها إلى الأراضى المستصلحة التى تبعد حوالى ٨٠ كيلو متراً فقط. ونسبة لتقاطع مجرى نهر الدندر على بعد ٢٠ كيلو متراً اقتضت الحلول الهندسية حمل المياه عبر مسماره (سايقون) تمت مجرى نهر الدندر ومن ثم، تستمر القناة إلى أن تصل مجرى الرهد حيث تصب مياهها خلف سد صغير (براج) على نهر الرهد. ومن هناك، وعبر مأخذ فى السد تنساب المياه مرة أخرى إلى قناة موصلة قصيرة حتى تصل إلى شبكات الري فى الأراضى المستصلحة فى الرهد. وقبل اقرار المخطط الجديد تم إعداد التصاميم المبدئية لجميع المنشآت وحساب كمياتها وتكاليفها، وإتضح أن التخفيض فى التكاليف بين المخططين يبلغ حوالى ٢٥٪.

اقرار المخطط الجديد لتنفيذ مشروع الرهد:

في ثقة وإعتزاز حملت المشروع الجديد إلى مجلس الوزراء حيث قدمت مذكرة ضافية شرحت فيها كل ما يتعلق بالمشروع والنشاط التي توصلنا اليها طالبا إقراره من المجلس وإعتماد مخصصاته المالية السنوية حسب الخطة الجديدة لتنفيذه. ومرة أخرى كان ذلك يوماً عظيماً للوزارة والعاملين فيها. رأيت من واجبي نحو أختي ورفاق دربي الذين حققوا ذلك النجاح الكبير ومن حق الناس على أن أذهب وهم معي إلى الأذاعة والتلفزيون لأعلن للسودان بأكمله الحقيقة كل الحقيقة، وكان يدفعني دائماً شعور عميق لأثبت للناس جميعاً ولأولئك المشككين في مقدرة وكفاءة المهندسين السودانيين أن لهم في ابنائهم وأخوانهم مهندسي الري خبراء ذوي علم ومعرفة يضاهون خبرة المتخصصين في هذا المجال على المستوى العالي، وأنهم قادرون على تحمل مسؤولياتهم الفنية والأخلاقية في كفاءة عالية دون الوصاية من بيوت الخبرة الاستشارية الأجنبية أو موظفي مؤسسات التمويل الدولية. والحق يقال أنه ربما كان لما واجهته شخصياً في حياتي المهنية من إنكار وتشكيك في إمكانياتي وكفاءاتي المحرك الباطني العنيف لأبراز الحقيقة والمغالاة في إثباتها لكل الناس في بلدي، وعلى الأخص الذين في موقع مسؤولية إتخاذ القرار، الذين ربما يتعرضون لضغوط من جهات أجنبية ذات مصلحة، أو من دوائر محلية ذات منفعة، أو هم مدفوعون بعقدة الخواجة وعدم الثقة في كل ما هو وطني، أو حماية لمراكزهم إذا وقعت كارثة أو حاجة في نفس يعقوب.

وهكذا ذهبت إلى مبنى الأذاعة والتلفزيون في أم درمان تصحبني تلك النخبة الممتازة من المهندسين الذين كان لهم الفضل الأكبر في استنباط المخطط الجديد لري مشروع الرهد. وبدأت حديثي أمام الكاميرات والأضواء المسلطة وهم ملتفون حولي قائلاً للناس - كل الناس - أنتي بموافقة الحكومة بدأت في حفر قناة الرهد عند سد الروصيرص، صرقت مبلغاً كبيراً لتنفيذ المخطط المعتمد من قبل، ولكن راح ذلك الصرف هباءاً منثوراً. ولما سدت أمامنا السبل في الحصول على التمويل اللازم لحفر تلك القناة، أن كان من البنك الدولي، أو من الأصدقاء السوفيت، فرض علينا إيجاد المخرج من المأزق الذي وقعنا فيه، إذ نحن في أشد الحاجة لمشروع الرهد الزراعي، ولهذا طلبت من المسؤولين في الوزارة

الذين يجلسون معي هذا اليوم أن يجدوا لنا حلاً واقعياً ومخرجاً مشرفاً لما تورطنا فيه بدافع الأخلاص والتفاني في خدمة الوطن. وقد كانوا عند حسن ظننا بهم، وكانوا على مستوى التحدي والمسئولية التي حملوها واستطاعوا بمقدرة وكفاءة الاستغناء عن المخطط الذي أجيّز من قبل لتنفيذ المشروع، واستبداله بمخطط جديد يستغني عن القناة المشنومة، وفي نفس الوقت يوفر لنا حوالي ٢٥٪ من التكاليف. وبعد إجراء الفحوص والاختبارات اللازمة، وبعد التأكد من أننا حصلنا على أفضل البدائل اقتصادياً وفنياً رفعت الأمر لمجلس الوزراء الذي أقر المخطط الجديد واعتمده في خطة التنمية. ولهذا رأيت أن أقدم لكم أخوتي وزملائي الذين كان لهم الفضل في صياغة المخطط الجديد. ومن ثم قدمت لهم واحداً واحداً وهم المهندس يحيى عبد المجيد الوكيل، والمهندس الطيب عبد الرازق نائب الوكيل، والمهندس الريح عبد السلام مساعد الوكيل للإشياء والتعمير، والمهندس محمد صالح حسن كبير مهندسي المشروعات، والمهندس الهادي عيد الملك مساعد كبير مهندسي المشروعات، والمهندس عثمان محمد حسن كبير المهندسين الميكانيكيين، والمهندس محمود السر جماع كبير مهندسي التشييد، والمهندس الخير حاج الأمين مساعد كبير مهندسي التشييد والمهندس فيصل طه المهندس المقيم لقناة الرهد.

وشرحت في تبسيط التعديل الذي أقر والتخفيض في التكاليف الذي تحقق وبرامج تنفيذ العناصر الأساسية في المشروع، وهكذا طويّنا صفحة في مشروع الرهد، وفتحنا صفحة جديدة كتبناها بأنفسنا في ثقة وتحدي ومضيئة قدما في تنفيذ أشغال البنية الأساسية لمشروع الرهد السوداني.

غضب السوفيت على وعلى وزير التخطيط:

بعد أن فشلنا في الوصول إلى أي إتفاق مع السوفيت بخصوص شراء الآليات السوفيتية، وبعد أن توصلنا إلى التعديل الجوهري لرى مشروع الرهد اتصل بي تليفونيا الرئيس نميري بمكتبي، وقال لي بأن السفير السوفيتي حضر إليه وأخبره أن الحكومة السوفيتية غير راضية عنى لعدم تعاوني معهم في اتمام صفقة الآليات، وزيارة التعاون بين الوزارة وبينهم. فقلت لنميري

ليذهب السفير السوفيتي وحكومته إلى الجحيم، وفي اعتقادي أن موقفى الصادق معهم يخدم مصالح بلدى ومصالح بلدهم. لأنى لو قبلت ما عرضوه على سيأتى يوم قريب تصبح فيه تلك الآليات اكواماً من الحديد الخردة دون أن تحقق العمل المطلوب منها. ويومها سيفضب الشعب هنا ضدى وضد السوفيت، ضحك النعميرى، وإنتهى الموضوع. ولكن بعد فترة قليلة وصلت مذكرة عن طريق وزارة الخارجة من الحكومة السوفيتية تتهمنى وتتهم السيد عبد الكريم ميرغنى وزير التخطيط بأننا نعمل أفكاراً ونعمل بدوافع معادية للسوفيت، وكانت تلك المذكرة مبعث استهزاء منى ومن الصديق عبد الكريم، ومن جميع الذين علموا بها فى الحكومة.

الاستعجال فى رى مشروع السوكى قبل مواعده المحدد:

سارت أعمال تنفيذ الرهد حسب البرنامج المقرر، وعلى ما يرام، إن كان فيما يخص محطة المضخات، أو فيما يخص إستصلاح الأراضى وشبكات الرى والصرف، وكان من المقرر أن يبدأ ضخ المياه فى الحقول فى شهر أغسطس ١٩٧١ حين يبدأ رى محصول القطن للموسم ٧١-١٩٧٢. ولكن فى حوالى شهر مايو أتصل بى الضابط بالمعاش محمد عبد الحليم الذى أصبح وزيراً للتخطيط (بعد أن كان وزير دولة للرسائل مصر) بعد تعديل وزارى أعفى فيه الصديق عبد الكريم ميرغنى. إتصل بى طالباً منى أن كان فى الامكان التعميل بإنجاز مشروع السوكى فى غضون شهر يونيو لىتمكن من رى محصول القطن السودانى الذى يزرع فى شهر يوليو، أى تخفيض فترة التنفيذ شهراً واحداً، وأردف قائلاً: إذا تمكن مهندسوك من تحقيق ذلك قاناً على إستعداد للإستجابة لمطالبهم فى الحصول على الزيادات والترقيات التى كنت قد تقدمت بها إالى فى مذكرتك التى أمامى، فوعدته خيراً على أن أبحث الأمر مع المسئولين عن تنفيذ المشروع. ذهبت بعد ذلك لموقع الأعمال فى السوكى يصحبنى المسئولون فى الوزارة حيث عقدت اجتماعاً موسعاً حضره جميع المهندسين المشرفين على تنفيذ العناصر المختلفة، وهناك حدثهم بما طلبه السيد وزير التخطيط، وما قدمه من مكافآت مقابل ذلك. وعند بدء النقاش طلب الحديث مهندس يقوم بتنفيذ أعمال محطة

المضخات، وقال يخاطبني في ثقة وثبات 'يا أخ مرتضى ما كنت أتوقع أن أسمع منك هذا الحديث الغريب. قأولاً، أنت كمهندس تعلم بأننا خططنا برنامج التنفيذ على أسس علمية تأخذ في الاعتبار متطلبات التنفيذ من جميع جوانبها، وإذا طرأت مستجدات تتطلب إعادة النظر في البرنامج، فإن ذلك يتم على أساس الدراسة الفنية التي يتقرر بموجبها إن كان في الإمكان تخفيض المدة، وكم هو الثمن. أما أنك تفكر بعقلية السيد وزير التخطيط بأننا نستطيع تخفيض مدة التشييد برشوتنا ببعض العلوات والترقيات ففي ذلك إساءة لنا ولك يا أخ مرتضى وما كنا نتوقع ذلك منك'. والله يعلم كم شعرت بالاحتقار لنفسى وتحسرت على قلة عقلى وقميت لو كان في استطاعتي أن أختفى تحت المنضدة التي كنت أجلس عليها، وتلك العيون المتسائلة تنظر إلىّ فما كان منى سوى إمترداد شجاعتي والرد بموافقته مبدئياً وأمسى وإعتذارى وساحباً كلامى الذى أثار عتابه. ثم طلبت فوراً من المسؤولين تكوين لجنة لبحث إمكانية ضخ المياه في شبكات الري في أول يوليو بدلا من أول أغسطس، ورفع ما تتوصل اليه اللجنة لبحثه معهم قبل عودتى للخرطوم في مساء ذلك اليوم.

المتطلبات الإضافية لتحقيق البرنامج وتوسلى للنمساويين:

في العصر عقدنا اجتماعا لسماع ما توصلت اليه اللجنة، وقد تأكد بأنه من الممكن تشغيل المضخات وتدفق مياه الري في الشبكة في أول يوليو إذا تحققت المتطلبات التالية:-

أولاً: زيادة عدد البسات الحفر بقدر معين على أن تبدأ العمل بالحقل في تاريخ معين.

ثانياً: تعديل تصميم محطة المضخات ليصبح سقفها من الحديد والزنك (جملون) بدلا من سقف الخرسانة المسلحة كما كان مخططا من قبل، والاستعجال في توفير تلك المواد للتركيب في تاريخ معين. تلك كانت متطلبات قسم التشييد التابع للوزارة.

أما الشرط الثالث والأهم، والذي يقع خارج اختصاص قسم التشييد هو أن

تقبل شركة اندرتز النمساوية الموردة للمضخات والمسئولة عن تركيبها وتشغيلها قبل التسليم، البدء في تركيب المضخات على قواعدها، قبل إنتهاء الأعمال المدنية في مبنى المحطة وسقفها، خلافاً لما هو منصوص عليه في شروط العقد. وعلى الفور طلبت رئيس عمال التركيب النمساوي ليحضر إلى. وعند حضوره تحدثت معه فيما نحن بصدد، وما نطلبه منه لتحقيق البرنامج المقترح. فرد على معترفاً أن قوانين العمل في النمسا لا تسمح بعمل تركيب الماكينات، إذا كانت هناك أى أعمال مدنية تجرى حولهم، أو فوق رؤسهم. وينص عقد الشركة مع الوزارة على أن يبدأ تركيب المضخات على قواعدها بعد إكتمال مبنى المحطة وإنتهاء جميع أعمال الإنشاء والتشطيب فيه. ومن ثم تسليمه لشركة اندرتز لبدء تركيب المضخات، وتشغيلها قبل التسليم. فقلت له أننى أعلم ذلك، ولكنى أرجو منك أن تفهم احتياجاتنا، وتعاون معنا بغض النظر عن شروط عقد الشركة معنا، فرد بأنه لا يملك تلك الصلاحيات، ويعلم أيضاً أن رئاسة الشركة في النمسا لن توافق على ذلك للخطورة على حياة عمال التركيب، إذا سمح بوجود أعمال مدنية في المبنى أثناء التركيب. وعندما لاحظ حزنى وخيبة أملى، وتطلعتى إليه فى استجداء، أردف قائلاً "ياسيد الوزير أن القرار بذلك فى أيدي العمال أنفسهم، فإذا هم إستجابوا لرجائك فعليهم وحدهم تحمل المسؤولية، وليس للشركة حين ذلك أى دخل فى الموضوع، ويمكنك أن تتحدث اليهم شخصياً". ثم استفسرت منه أين التقى بأولئك العمال. فرد بأنهم فى راحة الظهيرة فى إستراحة سكنهم فى الموقع. فطلبت منه الذهاب معي اليهم فإعتذر قائلاً أنه لن يذهب معي، ولن يحضر تلك المفاوضات، والأمر لا يخصه ولا يخص الشركة. فذهبت وحدي إلى الاستراحة، وهناك وجدتهم مستلقين على سرائرهم عراة تماماً إلا بالقدر اليسير من اللباس، وكانوا حوالى ستة عمال فى أعمار تتراوح بين العشرين والخامسة والعشرين. فحييتهم باللغة الألمانية، وتحدثت اليهم بها، وعرفتهم بنفسى فجلسوا على أسرتهم ينظرون إلى، وأنا واقف فى مدخل الغرفة، ثم واصلت مخاطبتى لهم شارحاً لهم الموضوع برمته، وما دار من

مناقشات بين المسؤولين عن تنفيذ العناصر المختلفة في المشروع، وما توصلوا اليه، وحدثتهم بما قاله لي رئيسهم عندما طلبت اليه بدء التركيب أثناء تشييد مبنى المحطة، ثم توسلت إليهم أن يساعدوني في تحقيق البرنامج المعجل. فوعدوني ببحث الأمر بينهم، وإخطاري فيما بعد قبل عودتي للخرطوم مساء ذلك اليوم. وكم كنت سعيداً وشاكراً ومقدراً عندما جاءوا إلي جميعاً في العصر في مقر اجتماعنا، وأخبروني بقرارهم بالموافقة على بدء تركيب المضخات حسب البرنامج المعجل. وهكذا تم إقرار البرنامج بمشاركة ومباركة كل القائمين بالتنفيذ مع تحمل مسؤولية توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق البرنامج.

الفصل الرابع
توجهات وصراعات الحكم العسكري
حتى يوليو ١٩٧١

الفصل الرابع

توجهات وصراعات الحكم العكسرى حتى يوليو ١٩٧١

بدء التوتر فى علاقته مع النعميرى:

بدأ النعميرى بتغير شيئاً فشيئاً، لما كان يسمعه من الكثيرين فى أنه العبقري الذى فجر الثورة إلى غير ذلك من التكبير والتطويل الذى كان يقوده منصور خالد والضابط المتقاعد أحمد عبد الحليم والضابط المتقاعد عمر الحاج موسى وغيرهم، فى داخل الحكومة وخارجها. وبدأت لاحظ تباعد النعميرى عنى يوماً بعد يوم إذ أن نوعية الكلام الذى كان يسمعه منى لم يعد يصادف هوى فى نفسه. وبدأ يصدق بأنه بالفعل عبقري زمانه، وأنها مشيئة الله وقدرته فى اختياره شخصياً لقيادة الأمة، لما فيه من صفات مميزة كانت غائبة عليه وعلى من حوله فيما مضى. وفى الحقيقة فى تلك الشهور التى كانت هللت به قوية، وكنت أقضى فى صحبته ساعات طويلة تعرفت على شخصيته، وانكشفت لى جوانب واضحة فى قدراته العقلية، وما به من عقد نفسيه. فجعفر النعميرى ينتمى لعائلة بسيطة جداً، كان والده يعمل حارساً فى مكاتب شركة تجارية فى مدينة مدنى، وكان شقيقه الأكبر مصطفى من زملاء فصلى فى المرحلة الابتدائية فى مدنى. وكان النعميرى من التلاميذ المتخلفين فى دراستهم. ولهذا إنتهى من الدراسة والتحصيل دون نتيجة فى المرحلة الثانوية، وكان مشهوراً بالرياضة "والقتونه" بين زملائه فى تلك المرحلة، وكنت لاحظ تخلفه الفكرى وعجزه عن فهم أبسط الأشياء، الأمر الذى كان يستدعى أن تشرح له الأمور بقدر قليل وبأسلوب بسيط حتى يستوعبها، وكان ضحل المعلومات العامة وسطحى التفكير، وقد كنت أقول عنه لو كان هذا الحائط يفهم فأن النعميرى يفهم، أما عقده النفسى فقد اتضح لى فى عدة ظروف ومناسبات فهو يتصف بانقسام الشخصية التى ربما كانت بسبب قصوره العقلى، إذ لاحظت عندما اتحدث إليه بعد اجتماعات مجلس الوزراء فى موضوع يخصه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، أنه كان يقول لى "لا يامرتضى، ده موضوع يخص مجلس الثورة فلتحضر لى فى القصر وتحدثنى عنه هناك". وعندما كنت أحتج على ذلك لضيق الوقت وبأنى أود الحصول على

موافقته، يرفض بشدة، طالبا حضوري أو زهابى معه إلى القصر حيث أفتح معه الموضوع، وبالفعل كنت أصحبه إلى هناك. وبعد أن يجلس على مكتبه يطلب منى فتح الموضوع، لأنه فى تلك اللحظة أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة. كذلك كان الأمر بالنسبة له، عندما كان يتسلم حقيبة وزارة ينوب فيها عن الوزير المختص لغيابه خارج البلاد. إذ أنه كان ينوب عن كل وزير متغيب فى الخارج، وكان يحب ذلك جدا، وقد كانت هذه الظاهرة معروفة عنه ببرقياته التى كان يرسلها للرئيس من موقع ما، ثم يرد عليها كرئيس ويتم أذاعة البرقيتين. وأذكر بعد أول تعديل وزارى وهو رئيس للدولة، بعد إنقلاب هاشم العطا أن حضر إلى بمنزلى الوزير يحيى عبد المجيد والذي أصبح وزيرا للرى بعد اغفانى فى يوليو ١٩٧١، وقص على القصص التالية:-

"إنه فى اجتماع لمجلس الوزراء، حيث كان يحيى يقدم مذكرة تخص أعمال وزارته، كان يلاحظ أن الرئيس نعيمى غير ملتفت لما يجرى من حديث، وكان من وقت لآخر ينظر إلى المدخل الجانبى من قاعة الاجتماع فى انتظار أمر ما. وبعد فترة حضر أحد أمناء المجلس بورقة وسلمها له. فأوقف النعيمى المناقشات، وبدأ يقرأ من الورقة على النحو التالى: "لقد تقدمت باستقالتى للسيد رئيس الجمهورية، وقبلها مشكورا وطلب منى أن ابلغكم بشكره وتقديره لما انبتموه من خدمات". وهكذا حل مجلس الوزراء.

والنعميرى يكره المعلمين، والذين ينحدرون من عوائل ذات سمعة طيبة أو ذات يمس فى الحال والمال، وأذكر مرة أن كنت بمدنى، حيث القيت خطاباً فى تجمع كبير للعاملين فى الوزارة جاء فيه: "أنا قد تربينا على أيدي رجال، ما جاءت سيرتهم إلا وذكرنا بالخير والعرفان أذيع بعد نشرة الأخبار فى مساء ذلك اليوم، وعندما قابلته فى اليوم التالى، يادرنى سائلا فى احتجاج "أيه الكلام الفارغ الذى قلتو امبارح من أبوك منو وأهلك". فرديت عليه وأنا مدرك لحقده "ياريس أنها الحقيقة وأنا فخور بها، واللى موش عاجبو يشرب من البحر".

وأذكر أيضا ذهبنا للقضارف لتفقد الزراعة المطرية فى تلك المناطق، وهناك شزلنا نحن الوزراء فى ضيافة منزل لأحد كبار تجار القضارف، وكان رجلا معروفا بكرمه وهو مسيحي قبطى، لا أذكر اسمه الآن. ونزل النعيمى وأعضاء

مجلس الثورة مع زملائهم في ثكنات الحامية العسكرية هناك، وفي الحقيقة كانت أول زيارة لي للقضايف، وتعجبت لما وجدت من مستوى رفيع لنزل مضيفنا وبعد دخولنا للغرف المخصصة لكل منا، جاءنا الخادم يدفع عربيه على عجلات بها جميع أنواع المشروبات الباردة والكحولية، وزاد ذلك من دهشتي إذ لم أكن أتوقع ذلك المستوى من الخدمة حتى في بيوت الأغنياء في الخرطوم، وبحماسي وسجيتي اتصلت تلفونياً بصديقي العزيز الرائد زين العابدين عبد القادر في منزل ضيافتهم في الحامية. ووصفت له ما نحن فيه من عز وترف، ودموته وزملاءه ليأتوا إلينا. ولما جاء هو وأبو القاسم محمد إبراهيم وغيرهم ورأوا بأنفسهم ما نحن فيه من عز نصبحوني إلا أخبر الرئيس لأنه حاسد وسيزعج. وفي مساء اليوم، حيث التقيت به في مكان التجمع السياسي حيث ستلقى الخطابات السياسية، سألني عن مكان ضيافتنا فما كان مني إلا أن حدثته بالحقيقة، مردفاً بأن الرجل صاحب الدار معروف بكرمه، لكل من يزور القضايف من المسؤولين في الحكومة وغيرهم. وهو أيضاً عضو في لجنة استقبالاتنا، فرد في استغراب أنه لم يسمع به أو بكرمه من قبل، على الرغم أنه جاء في السابق كقائد لتلك الحامية. فقلت له ربما لم يسمع عنك يومها. فقال محتجاً كيف يكون ذلك وأنا قائد الحامية، ثم التفت إليّ الزين يطلب منه مصادرة ممتلكات مضيفنا الشهم الكريم، فما كان مني إلا وأنفجرت غاضباً "ده كلام ده ياريس. الرجل يكرمنا ويسكننا في بيته وتقول نصادر ممتلكاته لأنه ما جاب خبرك عندما حضرت إلى القضايف زمان وأنت ضابط - ده كلام ده - أصلو أنحن عصابه حراميه، والله يحصل هذا أعمل لك أزمة قدام الناس، ما تعرف تتخارج منها كيف. "وهنا جرنى الزين بعيداً وبسرعة قائلاً لي: "أنا ما قلت ليك تمسك خشمك الفاكى ده". وإنتهى الموضوع بنفس الطريقة التي بدأ بها، كلام ساكت.

وظاهرة أخرى في النميمري لاحظتها، وأيدني في ملاحظتي لها الكثيرون ممن عرفوه عن قرب، وهي أنه إذا قصيت عليه قصة وقعت، وكان محورها شخص تحلى بالشجاعة أو الاقدام أو الكرم أو أي صفة طيبة، وعجبت به القصة، فأنه يحكيها للآخرين واضعاً نفسه شخصياً في مكان بطل القصة حتى أنه في بعض الأحيان ينسى أنك قد قصصتها عليه. فيقصها عليك أو لأشخاص بطريقته إياها. وكنت في الأيام الأولى أعتقد بأنه يريد أن يضحك عليّ، أو هي طريقته في

المداعبة، ولهذا كنت أقفشه قائلاً ياريس أنت فاكرنى عبيط.

عضويتي في مجلس محافظة النيل الأزرق ومقالى الذى جرّ لى المتاعب:

يوصفى وزيراً للرى أصبحت عضواً فى مجلس محافظة النيل الأزرق، بناءً على توجيهات من مجلس الوزراء، فيما يخص الصلة بين المحافظات ووزارة الحكومة المحلية أو الوزارات الأخرى ذات الصلة، وكان مجلس محافظة النيل الأزرق يترأسه صديقى وابن دفتى المرحوم صلاح قرشى، كما كان فى عضويته استاذى المعلم محى الدين دياب الذى يمثل وزارة التربية والتعليم فى المحافظة، وصديقى الدكتور عوض محمد أحمد أو عوض القون كما كنا نسميه إذ كان يلعب حارس مرمى أيام الدراسة وغيره ممن كان لى بهم صلة قوية فيما مضى. وفى أول اجتماع جئت من الخرطوم لحضوره أصدر رئيس حرس المحافظة أن ينظم لى قرقول شرق، لتحية الوزير حسب تعريفه. فرفضت قائلاً أنى لا أطالب بهذا الشرف، وأكره التعظيم والتكبير والهيلامان، ولكن الرجل لم يتقبل كلامى وأصر أن ذلك عمله ومسئوليته. وتدخل صلاح قرشى وهمس فى أذنى بأن لا مفر من قرقول الشرف، وأن الأمر هام بالنسبة لرئيس الحرس، وسيعتبر رفضى اساءة له ولعمله، وأننى لن أستطيع دخول مبنى المحافظة إلا بعد تفقد الحرس ورد التحية، رضيت أم أبيت. وهكذا وقفت منتصباً انتباهاً أمام الحرس حتى اكملوا طقوسهم، ثم تفقدت الجشود ورفعت يدى تحية للعلم وبعدها دخلت المبنى.

بدأ الاجتماع وأنا جالس بجانب صلاح قرشى، وبدأت لاحظ أن الجميع كانوا يلتفتون نحوى بعيونهم الفاحصة بعد مناقشة أى موضوع، كأنما يطلبون منى إرشادهم بالرأى الصائب. فتضايقت وفجأة طلبت الحديث، وقلت لهم بكل صدق وأمانة ما كان يدور فى خاطرى فى تلك اللحظات "كلما تلتفتون نحوى كأنما أنتم تطلبون منى أن ألهمكم بالرأى السديد وأوجهكم إلى الحل الوحيد. أتمنى أن أختفى عن أنظاركم بانزلاقى تحت التريبيزة خجلاً. فأنتم أعلم منى فيما تناقشون. ومن بينكم استاذى الجليل محى الدين، ومنكم زملاء واصدقاء أعزاء على كانوا بالأمس يتهمون وبقرون على فيما أجهله من أمور، حتى ما

كان معروفا للجميع. فماذا تغير بالنسبة لى؟ أصرت اليوم عبقرى زمانه؟ لأنى أصبحت وزيراً؟ لقد جئت اليكم لأتعرّف على مشاكلكم واحتياجاتكم لأساعد ما أستطعت فى الحصول على ماتريدون من الخرطوم أن كان أمراً يقتضى موافقة الحكومة. وإن كان أمراً استخلصه لكم من وزارة الحكومة المحلية أو غيرها من الوزارات والدواوين. فانا حلقة الوصل بين مجلسكم وبين أصحاب القرار هناك. وبعدها تغير جو الاجتماع وبدأوا يعاملوننى كواحد منهم، وعادوا لسابق عهدهم معى. ولهذا كتبت مقالى "عبقرى زمانه" بعد عودتى للخرطوم. وقصيت ما حدث لى فى اجتماع مجلس المحافظة. وجاء فى مقالى ما يفهم منه أن كل عسكرى أو متعلم كغيرهم من الناس، ما أن يشغل منصباً وزارياً أو يستولى على سلطة حتى يصبح بين يوم وليلة وبقدرة قادر عبقرى زمانه. وكلما يصدر منه قرار أو أى حكمة ومعجزة لم يأت بها الأولون ولا الآخرون. فغضب النميرى من مقالى وعاتبنى عليه. وهكذا شيئاً فشيئاً بدأت علاقتى معه تدخل فى مرحلة من الفتور، وبعدت الشقة بينى وبينه.

السلم التعليمى واستقالة النميرى:

بعد السيطرة الكاملة للنميرى وأعوانه على الحكومة بمجلسيها. وبعد إعفاء العديد من الوزراء أصبح فى مجلس الوزراء عدد من قوى النفوس الضعيفة والمناققين والمطبلين، الذين كانوا فى كل مناسبة وفرصة يطالبون بإعادة السلطة للعسكريين ومجلس قيادة الثورة. إذ هم الذين وضعوا رؤوسهم فى أكفهم، ودخلوا الخرطوم فى ٢٥ مايو، وفجروا الثورة وحققوا التغيير. ولهذا أصبح الوزراء المدنيون يهرولون إلى مجلس قيادة الثورة عارضين عليه مشاريعهم أو الأمور التى تخص وزاراتهم ليحصلوا على الموافقة عليها دون عرضها على مجلس الوزراء صاحب الاختصاص حسب النظم والقوانين تفادياً للفحص والمساءلة ومجابهة المجلس بالأمر الواقع. وعندما تفاقمّت الأمور أثّرت هذه الظاهرة فى المجلس وأنشقت بشدة من الجميع ووجه كل الوزراء بالإلتزام بالأسلوب الصحيح وعدم الإتصال بمجلس قيادة الثورة فى أمور ليست من اختصاصه. وفى صباح ذات يوم طالعت فى الصحف خبراً يشير بأن وزير

التربية والتعليم قد رفع لمجلس قيادة الثورة مشروع السلم التعليمي وتمت مناقشته بحضور الوزير وأقره المجلس في اجتماعه بالأمس. فأندهشت لذلك وإتصلت هاتفياً بالنميري في مكتبه محتجاً على ما تم فوافقني ووجهني أن أرفع الأمر لمجلس الوزراء وبالفعل كتبت مذكرة ضافية وسلمتها لأمين عام مجلس الوزراء لتضمينها في أجندة المجلس. وفي أول اجتماع عادي قدم الأمين العام الأجندة التي تمت الموافقة عليها للمناقشة في ذلك المساء.

تقديم مذكرة وزير الري وهجوم النميري وتناوبته عليّ:

ولما جاء دور مذكرتي في المناقشة لم يطلب النميري مني كمقدم للمذكرة أن أشرحها للمجلس كالعادة. بل تصدى هو بنفسه للحديث مهاجماً شخصي بأنني أتدخل في كل شيء، وأنت عامل نفسي مسئول عن البلد ومن الثورة. وبعد أن أكمل هجومه الشخصي ضدي تناولني زبانيته والحقايقين عليّ، وبدأوا يهاجمونني واحداً تلو الآخر. الدكتور منصور خالد والضابط بالمعاش أحمد عبد الحليم والضابط بالمعاش عمر الحاج موسى والدكتور محي الدين صابر مؤيديهم ومؤيدي أحقية مجلس قيادة الثورة وناقدين تطاولي وتدخلني فيما لا يعني، وحتى أولئك الذين كانت تربطني بهم مودة كفاروق أبو عيسى ومنصور محبوب وغيرهم، لقد وقفوا معي في الاحتجاج على تخطي مجلس الوزراء في أمر من صميم اختصاصه وعمله. إلا أنهم عتّبوا عليّ أسلوبى في تقديم المذكرة. قائلين بأنه كان من الأجدر بي بحث الموضوع مع رئيس الوزراء، وترك الأمر له لتصحيح الخطأ دون أن أقدم مذكرة رسمية بوصفى وزيراً للري لأن الموضوع لا يخص وزارتي، ولكنهم عذروني لأن "مرتضى دائماً متحمس ودي طريقته". وكنت طوال هذه المدة صامتاً، وعندما أنتهى الجميع من التعليق من كان ضدي ومن أيديني يتحفظ. تلفت للنميري. ولما لم يجد من يطلب الحديث قال موجها حديثه لى. تكلم يا مرتضى. فنظرت إليه في احتقار وقلت "اتكلم أقول أيه؟ أولاً لم تعطني حقى في تقديم مذكرتى بل سمحت لنفسك أن تقدم مذكرتى بالهجوم عليّ، ومن ثم تفتح باب النقاش ليهاجمنى اليباقون ويعتّبوا عليّ تأييداً لك. وحتى عندما انتقدنى البعض لعدم استشارتى لك قبل تقديم المذكرة

ظللت صامتاً ولم تقل لهم الحقيقة. ثم نظرت لفاروق ومنصور وقلت لهما "لقد إتصلت بالرئيس بالتليفون وحدثته برأى فيما قرأته فى الصحف، ولو قال لى الرئيس ده مش شغلك أو أشار إلى بما يريدنى أن أفعله لفعلت ما يريد، ولكن سيادته أشار على بتقديم هذه المذكرة وهذا ما فعلت، ولهذا قاننا اليوم متهم بحب السلطة والتدخل فيما لا يعنينى". فذهل الجميع مما سمعوا وساد الصمت القاعة ونظروا نحو النميرى فى تساؤل وترقب. وفجأة وقف النميرى وقال: "يا جماعة أنا فضلت فى قيادة هذا المجلس ولهذا ساتقدم باستقالتى لمجلس قيادة الثورة، وينفض الاجتماع". وكان لا يزال واقفاً متكلاً على عصاته القصيرة. وحقيقة كان ذلك الإعلان مفاجئة أكبر ليس بالنسبة لجميع الوزراء فحسب بل بالنسبة لى شخصياً وكان رد فعلى المباشر أن سحبت عصاته قائلاً: "أقعد" فجلس وهو ينتظر إلى. ثم قلت له: "لو كنت أنا ما مقتنع برئاستك لذهبت لبيتى وتركت هذا المجلس. ولكننا جميعاً وأنت معنا رفضنا الأساليب الخاطئة والتقليل من شأن هذا المجلس، وهذا ما اتفقنا عليه، وهذا ما أردت أنا تقويمه". ثم بدأ الآخرون واحداً تلو الآخر يعارضون ما أعلنته النميرى لى استقالتة وأذكر حديث الصديق عبد الكريم ميرغنى حين وقف قائلاً للنميرى: "لا ياريس أنت قائد ثورة وقائد الثورة لا يستقيل فأما أن يظل فى قيادتها أو يقتل". وهكذا تغير الموقف تماماً. فما كان من النميرى إلا أن وجه هجومه فجأة نحو محى الدين صابر ماتباً عليه تخطيه لمجلس الوزراء وبعدها تبعه الباقون وعلى الأخص أولئك المنافقون، وتذكروا ما قيل فى المجلس من قبل عن ذلك الأسلوب الخاطى، وطالبوا الوزير أن يقدم للمجلس مذكرته عن المشروع المقترح ليدرسها ويصدر توجيهاته وقراره بشأن ذلك المشروع الهام الذى سيؤثر على التعليم وعلى الأجيال القادمة فى السودان. وأنفض الاجتماع بعد منتصف الليل، وبدأ الوزراء فى الخروج من القاعة. ولما مررت بمحى الدين وأنا خارج أوقفنى وهو لا يزال جالساً، وقال فى تهكم ومداعبه: "يادنقلوى ما تفتكر أنك انتصرت على، والله ماحتشوف مذكرة ولايحرزون، وما تصدق ماحصل".

أقرار السلم التعليمي الجديد والنميري يدق الجرس إعلاناً بذلك:

مرت الأيام ولم يحدث شيء، وذات صباح جاء في صدر الصحف الصادرة أن الرئيس سيصدق بنفسه الجرس المدرسي في إحدى مدارس العاصمة معلناً بدء الدراسة على أساس السلم التعليمي الجديد. وفي نفس اليوم وصلت إلى مكاتب ومكاتب الوزراء مجموعة من الوثائق عن السلم التعليمي، وبعد قليل، وقبل إنتهاء ساعات العمل الرسمية إتصل بي أمين عام مجلس الوزراء يخطرني بعقد جلسته مشتركة للمجالسين في رئاسة القوات المسلحة مساء ذلك اليوم لمناقشة مشروع السلم التعليمي. وبالطبع لم أصفح تلك الوثائق وتأكد لي بأن ما يجري ما هو إلا مسرحية شكلية يراد بها اخراج الموضوع على أساس النظم والإجراءات. إذ أن القرارات قد إتخذت، والتنفيذ قد برمج وخطط، وسيتم الاخراج صباح اليوم التالي كما نشر في الصحف.

بدأ الاجتماع المشترك في رئاسة القوات المسلحة، وتحدث النميري بأنه سيقوم بإعلان السلم التعليمي الجديد في صباح الغد، ولهذا فقد طلب توزيع الوثائق على الوزراء لتتم المناقشة في ذلك المساء ليتمكن من الإعلان صباح اليوم التالي. تم فتح باب المناقشة طالبا التعليقات ممن يريد الحديث، ولم يعلق أحد سوى أولئك الذين يعتبرون أن الإنجاز عظيم، وأنها ثورة في التعليم تليق بمايو المجيدة التي أصبحت نقطة البدء في كل جوانب الحياة في السودان. وفجأة وبدافع انتهاء الاجتماع قال النميري بصوت مرتفع: يامرئضى عندك تعليق؟؟ فنظرت للمجالسين، ورأيت من بينهم معلمين وأخصائيين في التعليم ومناهجه وهم صامتون، فحزنت على السودان وأجياله القادمة الذين شاء حظهم العاثر أن تتولى شئونهم وتتصدر لقيادتهم تلك المجموعة من المثقفين وقتلت: "لقد استلمت الوثائق نهار هذا اليوم بعد أن قرأت في الصحف أن الإعلان سيتم صباح غد ولم أفتحها، دمك عن عدم قدرتي على الفهم الكامل لما هو السلم التعليمي وما أصحح للتعليم في بلدنا، وكنت اعتقد أن في هذا المجلس وزراء ذوى علم وخبرة في هذه الأمور، وهم الذين لهم الرأي والقدره على مناقشة الموضوع وإيضاح إيجابياته وسلبياته للمجلس، وهذه هي مهمة أعضائه ليتمكن المجلس من إتخاذ القرارات والتوجيهات الصحيحة التي ترمي مصلحة البلد أما إذا كانت القضية هو أنا وما لي من رأى في أمر كهذا فعلى بلدنا السلام"، وانفجرت أبكى حزناً على السودان

المسكين ومستقبله في الدراسة والتعليم الذي أصبح يعتمد على رأى منى، وأصحاب المعرفة والتخصص ساكتين لأنهم من النميرى والعسكر خائفين، وفجأة وقف النميرى وأعلن إنتهاء الجلسة وخرج يتبعه كل الجالسين ما عدا الراندين الزين محمد أحمد عبد القادر وأبو القاسم محمد ابراهيم اللذين جاءا إلى حيث اجلس وجلسا حولي يواسيانى ويتحدثان معى فى ود وأسف لما حدث والقاعة فارغة ليس فيها أحد، وهكذا تم فى اليوم التالى إعلان سلم محى الدين صابر التعليمى الذى درسه وأجازه مجلس الثورة والوزراء لحكومة مايو.

النميرى وزياراته المفاجأة للوزارات:

بعد أن تأكدت له السلطة كل السلطة وأصبح الرئيس القائد وزعيم الأمة ومفجر ثورة الشعب كما كان يسميه ثنايلته. بدأ النميرى يزور فى الساعات الأولى من الصباح ويون إنذار أو اشعار الوزارات المختلفة ويجلس فى مكتب الوزير ثم يقوم بتفتيش الدواوين والمكاتب ويكون الوزير لم يحضر بعد وليس له علم بأن الرئيس فى وزارته يجلس فى مكتبه ويتفقد العمل والعاملين، من حضر مبكرا ومن لم يحضر بعد. يحقق مع من يقابل من الرؤساء والمستخدمين. يسأل عن هذا وذاك، وفى ذات يوم جاء لوزارة الصحة ولم يكن وزيرها الدكتور طه بعشر قد حضر من بيته بعد وهناك ومن مكتب الوزير وقع قرار احالة وكيل وزارة الصحة للمعاش. وعندما علمت بالخبر اتصلت بالأخ طه بعشر وعثبت عليه قبول هذا الإجراء. وفى مساء نفس اليوم التقيت بالنميرى ومعه عدد من أعضاء مجلس الثورة وبعض الوزراء وقلت له 'ياريس أنت اليومين دول تنط كل صباح فى وزارة قبل حضور الوزير ويدون علمه وتقع فى مكتبه وتفتش فى المكاتب. أحب أقول لك بانك إذا أردت زيارة وزارة الرى فلأزم تكلمنى بيوم وموعدا حضورك وسأستقبلك فى باب الوزارة وأذهب معك أينما تشاء وتقابل كل من تشاء وتتكلم مع أى واحد، وأنا معك، وبعدها تجى لمكتبى وتطلب منى ما تريد أن افعله فى الوزارة، وإذا كان مقبولا لدى فعلته بنفسى وأن لم يكن فسأقنعك بوجهة نظرى، وهذا هو الأسلوب الصحيح أما إذا دخلت وزارة الرى كما تفعل الآن فثق أنى لن أعود لذلك المكتب بعد ذلك. وكان يستمع وينظر إلى ولم يعلق ولم

يرد، وإلى أن اعليت من الوزارة لم يدخل النعميرى وزارة الري.

فتح الممر الثالث عبر خط السكة الحديد لربط شمال مدينة الخرطوم بجنوبها:

الخرطوم عاصمة السودان يدخل اليها قطار السكة الحديد عبر كوبرى على النيل الأزرق من الخرطوم بحرى التى تقع شمال العاصمة على الضفة اليمنى من النيل الأزرق على بعد بضعة كيلومترات من ملتقى النيل الأزرق والنيل الأبيض حيث يكونان نقطة البدء لنهر النيل العظيم الذى يشق السودان ومصر ليصب فى البحر الأبيض المتوسط. يدخل القطار حتى ينتهى فى محطة السكة الحديدية الرئيسية فى الخرطوم. ومن هناك يستمر الخط إلى المخازن وبعض الورش التى تقع فى الغرب بالقرب من النيل الأبيض وبذلك أصبحت الحركة بين شمال وجنوب المدينة لا بد لها أن تعبر خط السكة الحديد، وكان هناك ممران للعبور أحدهما بجسر يمر القطار من تحته مقابل للمنطقة الصناعية لا يؤثر على سير الحركة عليه، والثانى ممر مزلقان بالقرب من مستشفى الخرطوم الرئيسى يوقف الحركة إذا تصادف مرور القطار. وهكذا كانت الحركة بين شمال المدينة وجنوبها فى اختناقات أثناء النهار وعلى الأخص فى ساعات الذروة، وقد لاحظت ذلك أثناء زهابى من بيتى فى شارع ٢٥ من إمتداد الخرطوم الجديد فى الجنوب إلى مكتبى المطل على النيل الأزرق فى شمال المدينة. وفى الحقيقة كانت هذه المرة الأولى فى حياتى أن أسكن وأعمل فى الخرطوم. بدأت أفكر وأبحث فى وقت فراغى عن فتح ممر ثالث وبالفعل وجدت نقطة بالقرب من مدرسة سانت فرانسيس شمال مزلقان مستشفى الخرطوم تناسب فتح ممر مزلقان ثانى. واتصلت بصديقى وزميلى المهندس الفى جرجس كبير مهندسى بلدية الخرطوم الذى أكد لى بأن الموقع الذى عثرت عليه مخطط من مكتبه لإنشاء ممر هناك ولكن لعدم وجود الاعتمادات المالية نام المشروع ومخططاته وعناصره وتكاليفه حبيسة الادراج. فاتفقت معه أن يزورنى بمكتبى لأبحث معا كيفية التنفيذ، وتوصلت معه على ما يمكن أن توفره له من وزارة الري وما يمكن أن يوفره هو من البلدية وما يمكن أن توفره مصلحة السكك الحديدية، واتصلت فوراً بزميلى

وكيل الري الأخ يحيى عبد المجيد وطرحته عليه الفكرة متوسلاً منه أن يساعد بما لديه من إمكانيات لعدم وجود أى اعتمادات، واتصلت تلفونياً بعطبرة مع صديقى المهندس عبد المنعم عباس مدير عام المسك الحديدية، وتوصلت إليه أن يساعد هو من وفورات اعتماداته ومعداته. ورهب هو أيضاً بالفكرة، وبدأنا العمل وفتحنا الممر الثالث لربط الأحياء الشمالية للمدينة مع الجزء الشمالى حيث الدواوين والوزارات والسوق الكبير. ولا يزال هذا المنفذ الهام يعمل اليوم رابطاً شارع الملك نمر بشارع سعد الدين فوزى بشارع أفريقيا حتى المطار.

موقفى مع الأخوان المسلمين فى الوزارة:

وصل إلى تقرير سرى من جهاز المخابرات بأن هناك عدداً من المهندسين ينتمون لحزب الإخوان المسلمين لهم نشاط سرى معاد للثورة وذلك لإعلامى لإتخاذ ما أراء مناسياً، وكان حزب الإخوان المسلمين محظور النشاط وأبعد عدد منهم من وزارة التربية والتعليم وغيرها تحت شعار تطهير العناصر المضادة للثورة فاستدعيت أولئك المهندسين لمكتبى بالخرطوم وأريتهم ما كتب عنهم، وقلت لهم أنه لا شأن لى بما يحملون من افكار سياسية وهذا حقهم ولكن إذا قاموا بنشاط سرى ضد النظام ووقعوا فى يد المخابرات فذلك يكون قدرهم وعليهم وحدهم تحمل تبعاته. ونصحتهم بالحذر الشديد، وكان من بينهم واحد مرشح لبعثة فى انجلترا فنصحته بالأسراع فى إجراءات سفره وبالفعل تم ذلك وسافر فى بعثته، ولم اسمع بعد ذلك عن أى نشاط لهم.

الأخوان الذين فصلوا من وزارة التربية والتعليم:

وفى يوم آخر حضر إلى مكتبى عدد من المدرسين الذين تم تطهيرهم من وزارة التربية والتعليم على اساس أنهم فى حزب الإخوان، وعندما دخلوا إلى بمكتبى بالوزارةذكروا لى بأنهم سمعوا عنى بأننى رجل أمين يقف مع الحق ويحارب الظلم، ولهذا فانهم أتو إلى بشكواهم لفصلهم من الخدمة، فقد كانوا فى حزب الإخوان عندما كانوا فى الدراسة وأنه لم يعد لهم أى نشاط سياسى، وهم

مظلومون ويطلبون أن أدافع عن قضيتهم. فتحدثت اليهم طويلاً شارحاً لهم مهمتى الصعبة فى مساعدتهم خاصة وستكون معركتى مع الدكتور محى الدين صابر، خاصة وأنا خارج من معركة السلم التعليمى بتاعه، ولكنى وعدتهم خيراً وطلبت منهم العودة إلى بعد اسبوعين. وبالفعل تقدمت بمذكرة لمجلس الوزراء شارحاً فيها الظلم الذى وقع على بعض الناس فى عملية التطهير، وإذا علم أى وزير باى ظلم وقع على أى فرد فواجبه رفع الظلم عنه. وهكذا تكون المسئولية الأولى لكل من يتصدى لقيادة الناس والتحكم فى شئونهم إذا كان أميناً وإذا كان له وأعز من ضمير، وفى المناقشة تحدث من قال بأننا إذا فتحنا الباب فسيدخل منه كل من هب ودب وحتى أولئك الفاسدين والمرتشين وقلت لهم يوماً "خير لنا أن يهرب ألف مجرم من العقاب من أن نعاقب أى شخص واحد برئ". وافر المجلس ما يسمى بالقرار الذى لايداع ولا ينشر، بتكوين لجنة كان رئيسها الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، ليحول إليها أى وزير تصله شكوى بظلم وقع، وبعد ذلك اتصلت بأولئك المدرسين واعطيتهم العنوان وتمنيت لهم التوفيق والسداد. ومن يومها لم أقابلهم ولم أعرف ما حدث لهم، ونسيت الموضوع. وبعد سنوات عديدة فى عام ١٩٧٢ جاء إلى مكتبى شخص لم أعرفه (بعد فحاشى من الوزارة بعد إنقلاب هاشم العطا فى عام ١٩٧١ عملت مهندساً فى شركة مقاولات المهندس سيد عبد الله السيد وشركاه حتى عام ١٩٧٢ وفى عام ١٩٧٢ فتحت مكتباً فى الخرطوم للاستشارات الهندسية باسمى)، وعندما جلس عرقنى بنفسه أنه فلان أحد المدرسين الذين ساعدتهم برفع الظلم عنهم أيام كنت وزيراً وحكى لى القصة التالية: "أنهم قابلوا اللجنة السرية وقدموا شكواهم وتقرر أرجاعهم إلى وظائفهم، ولكن وزير التربية والتعليم لم يسره ذلك فامر بنقلهم قوراً إلى جهات نائية فى المديرية الحدودية، وكانوا قبل مغادرتهم للخرطوم يودون الحضور إلى مكتبى لشكرى ولكنهم علموا بأنى كنت خارج البلاد. ومن ذلك الوقت تناوبت الأحداث وتشتتوا أيدى سباً كما وأنى قد اختفيت من مسرح الأحداث والأخبار إلى أن فتحت مكتبى وبدأت إعلانات مكتبى تظهر فى الجرائد من الأعمال التى أقوم بالأشراف عليها. حين علموا كيف يتصلون بى. وقد كلفه زملاؤه الذين خارج العاصمة بأن يصل إلى ليقول لى أنهم لن ينسوا فضلى عليهم، وظلوا كلما جاءت مناسبة يذكرونى بالخير وكم من مرات سألوا لى الله

أن يجازيني خير الجزاء. فشكرت وأكدت له بأنى لم أقبل سوى واجبى وحملتة
شكرى لزملائه.

محاولة زيادة مرتبات الوزراء:

بعد ما خلا الجو للمطبلين وأصحاب السلطة الجدد من الضباط، وما أن شعر
أولئك بالاستقرار فى مناصبهم الجديدة إلا وانفتحت شهيتهم وطمعوا فى
الحصول على مزيد من الدخل والمنافع والاستمتاع بالسلطة. كيف لا، فهم وزراء
وحكام يضحون بكل وقتهم وأرواحهم من أجل الشعب ومصلحه ويؤمهم الناس فى
بيوتهم من أجل قضاء حوائجهم وحل مشاكلهم، وهذا يعرضهم للمصرف والإنفاق
الذى لا تطاله مرتباتهم البسيطة التى كانوا يتقاضونها عندما كانوا موظفين فى
الحكومة أو ضباطا برتب متواضعة فى القوات المسلحة. ولهذا فلا بد من تعديل
مرتباتهم لتتناسب ومسئولياتهم الضخمة، ومن هذا المنطلق واستنادا على مثل
هذه الحجج تقدم وزير التخطيط الضابط يانعاش محمد عبد الحليم بمذكرة لرفع
مرتبات الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة، وقرار حق المعاش لكل وزير بعد
اعفائه بمرتبه الوزارى كاملا، وبغض النظر عن المدة التى خدمها وبدون أن
يستقطع من مرتبه مساهمته فى ذلك المعاش، ودعم طلبه فى ذلك بأن شرح
للمجلس ما يحدث فى مصر قائلا بأن الوزير المصرى عندما يعفى من الوزارة
يحتفظ بمرتبه وبسيارته وحتى بسائقها الذى تدفع مرتبه الدولة، وذلك حفاظا
على كرامة الدولة والذين خدموا فى قيادتها، فقمنا بمهاجمة المذكرة وأوضحنا
القوانين التى تحكم المعاشات فى الخدمة العامة خاصة وكنا نحن الوزراء الذين
أتينا من الخدمة العامة قد احلنا على المعاش فى الدرجات التى كنا نشغلها قبل
الاضطلاع بالحقائب الوزارية وكانت معاشاتنا مجمدة كما تنص بذلك القوانين.
ورفضنا تلك الرشوة متسائلين كيف يجوز لنا ذلك ونحن ندعو الشعب لربط
الاحزمة ثم نأتى هنا لنزيد من مرتباتنا وامتيازاتنا وأين ذلك الكلام عن الثوار
الذين وضعوا رؤوسهم فوق أكفهم من أجل خلاص الشعب وسعادته. وأذكر بعض
الأخوة الذين تصدوا لآل عيب أحمد عبد الحليم وهم منصور محجوب وطه يعشر
وعثمان أبو القاسم وغيرهم. ورفضت المذكرة بجميع مقترحاتهم، وقد علمت بأنه

بعد إنقلاب هاشم العطا وعندما تركزت السلطة فى يد النميرى كرئيس للدولة زيدت المرتبات والبدلات والإمتيازات.

زوجتى وتهديدى لها بوضعها فى السجن وتقديمها للمحاكمة:

بدأ الناس يتحدثون فى مجالسهم عن بدء المحسوبية فى الحكومة خاصة بعد التعديلات الوزارية المتعاقبة التى كانت تتم من وقت لآخر. وفى يوم كان فى منزلى ضيوف من الاصدقاء والمعارف وكنا نجلس فى حديقة منزلى فى شارع ٢٥ حيث كان الحرس يقف فى كشك أمام المدخل، وبدأ الضيوف يتحدثون عن المحسوبية والفساد وما يشاع عن ذلك فى أوساط الناس، وكنت أنفى هذه الشائعات قائلاً بأنها أكاذيب الثورة المضادة من رجال الأحزاب الذين فقدوا السلطة. وفجأة عارضتنى زوجتى فى دفاعى قائلة "بأنك الوحيد الأمين فيهم والباقيين مساكر ووزراء كل واحد شايف مصلحته وأنت ما جايب خبر". فقلت لها يعنى أنا مغفل وطرطور قاعد أشتغل مع حرامية وأنا ما جايب خبر. فرددت قائلة بأنها لم تقصد بأنى طرطور ولكن الذين أعمل معهم حرامية، فغضبت وقلت لها "على" الطلاق تردى هذا الكلام مرة ثانية لاستدعيت الحرس لأخذك لمركز البوليس، وتقديمك للمحاكمة". وكان واضحاً بأنى أمنى ما أقول، وبقيت أنظر إليها فى تحدٍ وينظر إليها الضيوف، وتأكدت بأنى فاعل ما أقول، فما كان منها إلا وأنفجرت باكياً وهولت إلى داخل البيت. وعلى الرغم من إعتذارى لها فيما بعد، إلا أن هذه الحادثة تركت فى نفسها جرحاً لازال يدمى كلما تذكرت تلك الحادثة قائلة بأنها لن تنسى تلك الواقعة ولن تسامحنى عليها حتى تموت.

كل شئ بدأ بمايو:

كان الحديث بين العسكر والوزراء فى أوقات فراغهم وجلساتهم المسائية أن كان فى منزل أحد أعضاء مجلس الثورة أو الوزراء يدور عن ثورة مايو الخالدة والتى جاءت بالتغيير والتوجه إلى الطريق الصحيح طريق الاشتراكية وسلطة الشعب والكادحين، ولهذا كان بعض الناس من داخل الحكومة وخارجها يؤكدون

بأن كل شيء بدأ من مايو وبالنسبة ينطبق ذلك على الوزراء الذين أصبحوا ثواراً ودخلوا التاريخ من أوسع أبوابه، وكان هذا الحديث ببسط النميري ويهواه لأنه يعنى بأن الرئيس القائد هو الذى اصطفى اولئك المثقفين لمشاركته فى القيادة وبالتالي خلق منهم أبطالاً. وفى ذات يوم كثر فيه هذا النمط من التطويل وضقت بذلك ذرعاً خاصة أنه كان يصدر من بعض الوزراء فقلت للنميري: "ياريس أنا ماخلفتنى مايو، ولم ابدأ منها، فلى تاريخ غنى فى العمل والنضال إن كان أيام الدراسة وإن كان فى عمل فى وزارة الرى وأنت وزملاؤك فى مجلس قيادة الثورة عندما وضعت اسمى كوزير للرى أيام كنتم تخططون للإستيلاء على السلطة لم تكونوا تعرفون عنى شيئاً، ولكن عندما أردتم اختيار وزير للرى حدثوكم عنى وعن سمعتى وعملى فى الرى، وأنا خارج البلاد، ولهذا فياريس أنا بسمعتى فرضت نفسى عليكم، ولم تخلقنى مايو ولم ابدأ من مايو وإن أردت أن تتحقق الآن من ذلك فاسفنى من الوزارة، وأعلن بآنك تريد تعيين وزير للرى باختيار جميع العاملين فى الوزارة، وأجر تصويتاً سرياً، فإذا لم أت اليك بأغلبية ساحقة أقطع رأسى، وهذا تحدى منى لاثبت لك بأن مايو لم تخلقنى". فلم يرد ولم يعجبه حديثى، وتغير الموضوع.

أحمد سليمان وتطيله للعسكر:

كنت أعرف أحمد سليمان المحامى الشيوعى منذ أن كنت فى الدراسة الثانوية، وكان يومها طالباً مشهوراً بالاستهتار والصعلكة. ثم جاء منتصف الأربعينات وسافر مع موجة من طلبة الثانوية السودانيين إلى مصر للدراسة هناك، وعاد بعدها محامى فى الخرطوم. اشتهر بشيوعيته وشرفه الماركسى، إذ كان فى ذلك الوقت كثير الحليفه بشرفه الماركسى وكان صديقاً للكبارات ومشهوراً بإرتداء الملابس الأنيقة الغالية ومحامياً وافر الدخل معروف بشيوعيته وعضويته فى قيادة الحزب الشيوعى، ودخل نائباً فى البرلمان مرشحاً فى دائرة بالخرطوم من الحزب الشيوعى، وكانت سمة التناقض الواضح فيه أنه شيوعى ومحامى للتطبقات الكادحة. وفى نفس الوقت يعيش حياة البذخ والترف واللبس الأنيق الغالى وجلسات الوسكى فى ليالى الخرطوم ومجالسها الراقية، وكان من

المؤيدين والمتحمسين لإنتقلاب مايو وصديقاً للكثيرين من أعضاء مجلس الثورة والتميرى شخصياً، وعين سفيراً للسودان في الإتحاد السوفيتى بعد الإنتقلاب. وأذكر عند لقائى به بعد تسلمى حقيبة وزارة الري أن قابلته فى إحدى الامسيات، وأخبرنى بأنه هو الذى رشحنى للعسكر لكى أكون وزيراً للري. إذ اتصل به العسكر أثناء التحضير لإنتقلاب مايو وسألوه بوصفه من أهالى مدينة مدنى حيث رئاسة الري من الشخص المناسب ليكون وزيراً للري - مهندس الري مرتضى، أم مهندس الري عبد الله محمد ابراهيم - فرشحنى بوصفى أكبر سنأ وكنت رئيساً لعبد الله وكان أحمد سليمان مشهوراً فى ذلك الوقت أيضاً بحماسة الشديد للعسكر وهجومه الشديد على أى جهة تقف ضد إنتقلاب مايو. وكم من مرة كان يهاجم ويشتم أمين حزبه الشيوعى ومن معه لأنهم ضد الإنتقلاب ويعملون للاطاحة بالنظام. وأذكر فى مناسبة كان فيها الرئيس جمال عبد الناصر معنا فى الخرطوم قابلته صدفة، وكان غاضباً وقال لى بأن "عبد الخالق يخطط ويعمل لتقويض هذه الثورة، وأنه وزمرته من الحاقدين سيقتلون جزاء على مؤامرتهم ضدها". وكان دافعه لاختيارى سببين أولهما كان يعلم بصلة الصداقة والود التى تربطنى بعبد الخالق منذ أن كنا طلبة فى فصل واحد فى المرحلة الثانوية حين لم يكن أحد منا يعرف السياسة، أو ماذا تعنى الشيوعية، وكان يعرف احترامى وتقديرى لعبد الخالق، وثانياً كان يسمع عن موافقى المتشددة فى مناسبات عديدة ضد تسلط العسكر وديكتاتوريتهم، وكان هو شخصياً من المثقفين الذين كانوا يطبلون لهم، ويقولون لهم أنكم العباقرة الذين أتيتم للسودان بمعجزة القرن العشرين، بل كان أحمد سليمان يبالغ فى تطليله فى كل مناسبة وفرصة بصورة سمجة يقشعر لها الإنسان حتى أن الكثيرين منهم كان يكرهه لمبالغاته فى تعظيمهم وتكريمهم خاصة وقد كانوا شياناً أصغر سنأ منه بكثير. وأذكر فى إحدى الامسيات وكنا فى ضيافة الرائد أبو القاسم محمد ابراهيم فى منزله، وكان هناك عدد من أعضاء مجلس الثورة والوزراء فى جلسة ودية خاصة دار فيها نقاش اختلفنا فيه، وإذا بأحمد سليمان يقوم من حيث يجلس ويمسجد أمام قدمى أبو القاسم فى وضع ذليل ويردد قائلًا "نحن بولكم، نحن خراكم" فغضب أبو القاسم ومسكه من شعر رأسه بقوة وإحتقار وجذبه إلى فوق قائلاً له "قوم، خليك من هذا الكلام الوسخ وهذا الانحطاط". وإن

كان لى أن أحمل المثقفين السودانيين فى تلك الحقبة المسئولية الكبرى فى التطبيق للعسكر وإيهامهم بأنهم الآلهة والمنقذين حتى تجبروا وتكبروا وفسدوا فإن أحمد سليمان الحامى كان له القدر الأعلى فى ذلك.

منصور خالد وحديثه فى اجتماع مشترك فى القصر وأعفائه من الوزارة:

استمر منصور خالد فى تأليه العسكر وفى مؤامراته لأبعاد كل ما هو خبير، والحزف على الوتر بأن السلطة يجب أن تكون للثوريين وزملائه الذين فجروا الثورة، وكنا فى اجتماع مشترك عقد فى القصر لبحث بعض المواضيع العاجلة ذات الأهمية الكبرى التى تقتضى جلسة موحدة لمجلس قيادة الثورة والوزراء. وهناك اختلفنا فى النقاش وكنت أقف فى جانب مضاد لما يريده الثوريين فوقف منصور خالد يهاجمنى ويؤكد سلطة الثوريين، وأنه قائد الثورة، وأننا جميعاً من خلفه ولا مجال لمعارضته. ووقفت من بعده وقلت للاجتماع بأننا لا نقبل أن يكون هناك أناس لهم أحقية فى شئ على الآخرين وكلنا هنا بيض فى سلة واحدة كما يقول داشا فاروق ابو عيسى. نبحث الأمور فى مساواة وزمالة ولا أحد أحسن من حد، وهنا لا رئيس أو مرؤوس، خارج القاعة وأمام الناس فهناك الرئيس القائد ونحن من وراءه. وبعد ذلك الاجتماع ذهبت للرئيس يزيدنى عدد من أعضاء مجلس الوزراء مطالبين بإبعاد منصور خالد وأذكر أننى قلت له ياريس إن الاشتراكية لا يبنونها إلا الاشتراكيون، فإن كنتم حقاً تريدون اشتراكية فى بلدنا فإن منصور خالد وأمثاله لا يمكن لهم أن يبنوها وبعد فترة أبعد منصور خالد وعين مندوباً دائماً للسودان فى الأمم المتحدة، وسلمنا من شره ومؤمراته لبعض الوقت.

الدكتور سيد أحمد الجاك وزير المواصلات وما حدث مع خالى المهندس محمد الفضل رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية:

كان خالى المهندس محمد الفضل أول مدير عام سودانى للسكك الحديدية

فى السودان، وبعد احواله للمعاش وتحويل سكك حديد السودان إلى مؤسسة عامة أصبح أول رئيس متفرغ لمجلس إدارتها. ولكنه ولفترة طويلة لم يكن يستلم مكافأته كرئيس لمجلس الإدارة لسبب أو لآخر. وبعد إنقلاب مايو طلب خالى برسالة إلى وزير المواصلات إصدار توجيهاته بصرف الإستحقاق، فتقدم الدكتور سيد أحمد الجاك للنميرى بالتصديق على طلب خالى، وكان النميرى بوصفه رئيس الوزراء قد منّح سلطة المجلس فى التصديق على الترقيات وسفر البعثات الحكومية إلى الخارج وصرف المكافآت وغير ذلك من الأمور التى كانت من اختصاص المجلس، وتأخذ وقتاً كبيراً منه، ولهذا رأى أن ينظر فيها الرئيس ويتخذ القرار المناسب الذى يراه. وهذه أيضاً واحدة من الخطوات لتركيز السلطة فى يد النميرى مما أوحى لعقله المتخلف بأنه قادر على إدارة شئون البلاد بمفرده. اليس فى ذلك دليل على عبقريته الخارقة. وفوجئ الوزير سيد أحمد برفض النميرى الذى قال له بأن محمد الفضل رجل غير نزيه وسمعته سيئة، فاتصل سيد أحمد بى وأخبرنى بما قاله النميرى فتعجبت لذلك الإتهام الكاذب والذى لم يكن له أى مبررات أو أساس. وكان المهندس محمد الفضل رجلاً معروفاً ومشهوراً بين جميع المهندسين وفى جميع أوساط المثقفين بنزاهته وحزمه فى العمل والالتصباط، ولهذا شعرت بغضب شديد وشعرت بأنى شخصياً المتهم، فقد كان خالى رحمه الله قدوتى فى ربى الذى اخترته وكنت دائماً أتمنى أن أكون مهندساً مثله. وكان مثلى الأعلى فى كل شئ وعندما أحيل إلى المعاش وكنت وقتها مساعداً لوكيل الرى بمدنى. وسمعت فى الأذاعة تسجيلاً لحفل الوداع الكبير الذى أقيم له فى مطبراً، والذى جاء فيها أنه خدم مهندساً فى السكك الحديدية أربعون سنة، ولم يرتكب ذنباً، ولم يتهمه أى أحد بلى منكر أو فساد أو محسوبية أو تسبب والكل يودعونه فى شكر وتقدير. قلت لزوجتى يوماً سعيد من يترك الخدمة العامة فى بلدنا والكل يذكره بالخير ولا أحد يقول عنه أنه سرق شيئاً من المال العام، وأنه كان يحابى هذا أو ذاك، ولولى أن أتمنى كيف تكون خاتمتى لتضمنيت أن تكون كخاتمة خالى، فقد كان مثلى الأعلى فى كل شئ، ولهذا إتصلت بالنميرى تلفونياً ودخلت مباشرة فى الموضوع مستفسراً عن مصدره فيما وصل اليه مدافعاً فى حماس وحزن لما قاله عن خالى. مؤكداً أننى شخصياً فى قفص الإتهام وأن سمعتى وشرفى وأهلى جميعاً وضعوا فى المحك للدفاع عن

شرفهم وإثبات برأتهم. فاندھش النميرى وقال لى أنه كان يظن أن الرجل شخص آخر له اسم مقارب، ولم يكن يقصد محمد الفضل مدير السكك الحديدية السابق، ولم يكن أيضا يعلم بأنه خالى. وأعتذر ووعد بتصحيح الخطأ، وبالفعل تم صرف إستحقاق الخال، وإنتهى الأمر ولكن تأمل كيف كانت تحكم الأمور.



مهمتى فى تنزانيا ولوساكاء

عقب اجتماع فى أديس أبابا لرؤساء الدول الافريقية فى منظمة الوحدة الافريقية عاد النميرى للخرطوم ودعائى والزميل المهندس سيد أحمد الجاك وزير المواصلات لمقابلته ليعلمنا بأن الرئيس كاوندا قد تحدث اليه فى حاجة بلده لمواصلة دعم السودان للسكك الحديدية فى زامبيا، وحاجته لتنظيم ودعم وزارة تنمية المياه. وذكر لنا النميرى بأنه أخبره أن لديه وزيرين متخصصين فى تلك

الجوانب وسيبحث بهما إلى لوساكا للقيام بوضع التصور اللازم لدعم السودان له وطلب منا الاعداد للسفر في اقرب فرصة ممكنة. وهكذا بدأت وصديقي سيد أحمد في التحضير اللازم لسفرتنا وصادف أن كانت هناك دعوة للسودان لحضور حفل تخصيص الرئيس التنزاني، يوليوس نيريري لفترة رئاسة جديدة فأقر مجلس الوزراء حضورنا للاحتفال في دار السلام ثم مواصلة سفرتنا للوساكا.

الاعداد للسفر والحصول على مقدم السفر:

بدأت اعدادى للسفر بالحصول على ما استحق من نفقات لما يسمى في الخدمة العامة مخصص السفر ويحسب على أساس العلاوة اليومية لفئة الموظف كما أقرتها وزارة المالية حسب معدل غلاء المعيشة في البلد الذي سيسافر إليه الموظف ويضرب المخصص اليومي في عدد الايام التي سيقضيها الموظف في المهمة، بدءاً من يوم سفره وإنهاءً بيوم عودته لمقر العمل وبما أنى لم أكن أعرف مخصص السفر اليومي للوزير في كل من تنزانيا وزامبيا فقد طلبت إلى أمين مكتب وزير الري الحصول على مخصصاتى في السفر وأن تكون شيكات سياحية. كما طلبت منه أيضاً تغيير مائة جنيه إلى شيكات سياحية ودفعتها له من جيبي بهدف شراء لوازم خاصة لى. وهكذا تسلمت نصيبي من الشيكات السياحية ووقعت المستندات بالإستلام.

دار السلام ومقابلتنا للرئيس نيريري:

وفي دار السلام استقبلنا في حفاوة وترحاب ونزلنا ضيوفاً على الحكومة مما ساعدنا على توفير مخصصنا للسفر عن تلك الايام. وبعد الاحتفالات أخذونا لمقابلة الرئيس "نيريري" وهناك تحدث اليينا الرجل في ود وتواضع. وأذكر ما جاء في سياق الحديث عن رحلته إلى بريطانيا. قال أنه يذكر جيداً أيام الاستعمار وأيام النضال من أجل الاستقلال ولهذا فعندما استقبل في مطار لندن بواسطة الملكة وبضرب واحد وعشرين طلقة من المدفع تكريماً له ولبلاده، لم ترمش عيناه أو يشك في أن القضية كلها للمظاهر ولن يغير ذلك من نظرة الاستعماريين له

ولبلده لمواصله نهبيها باية صورة تنسفق مع الزمان والمكان. وبذلك رأى أن المسئولية كلها في حماية بلده ومصالحها تقع على عاتقه وعاتق المسئولين والمتشققين فيها. ذكر أنه حدث نفسه وهو يتفقد حرس الشرف بجانب الملكة: "لا تغشك هذه المظاهر، أن كانت تحية بواحد وعشرين مدفعاً أو حتى بأربعين. لا تدعها تدخل إلى رأسك يا أبني. تذكر دائماً أصلك وجذورك. وتذكر دائماً واجبك نحو قومك. ولا يقرنك هذا التكبير والتعظيم" وهكذا سار الحديث بيننا وحدثناه عما نقوم به من أجل بلدنا ورقعة شأنها وذكرنا له من بين أمور أخرى أننا اعترفنا بالمانيا الديمقراطية وطالبنا منه أن تحذر تنزانيا حذونا فضحك وقال لنا: "لا. شكراً. أن سياسة تنزانيا الخارجية لا تقرر في الخرطوم" وإنتهى لقائنا معه في ود وعلى بساط أحمدي كما يقولون. وفي اليوم التالي سافرنا إلى لوساكا.

لوساكا وما وقعنا فيه من ورطة وإخراج:

وصلنا إلى لوساكا وانزلنا على حسابنا في فندق "انتركونتيننتال" كل واحد منا في جناح. وعلمنا أن علينا الانتظار بضعة أيام حتى يعود الرئيس ووزرائه من خارج لوساكا حيث كان يعقد مؤتمراً للحزب الحاكم. وبعد أن قمت بإجراء حساب لتكاليف إقامتنا حتى نعود إلى الخرطوم، أتضح لي بأن كل ما معي من نقود وبما فيها المائة جنيه التي آتيت بها لمشتريات خاصة، لن تكفي لسداد فاتورة الإقامة في الفندق. فأتصلت فوراً بسيد أحمد الجاك زميلي في الرحلة، وأخبرته بما وقعنا فيه من ورطة. وقررنا فوراً الرحيل لغرف عادية، وتقليل الصرف في المأكول والمشرب. ولولا أننا استعنا بالاستلاف من المهندس شاكر عبد الرحمن الذي كان معه المهندس صالح فريد من السكك الحديدية السودانية في إعاره لسكك حديد زامبيا، لوقعنا في إخراج عند دفع فاتورة الفندق. وعند عودتنا رفعنا الأمر لمجلس الوزراء طالبين أن يعامل وزراء الشعب بطريقة أفضل. فكذا كان الحال في أيام مايو الأولى قبل أن تتغير الأمور وقبل أن يبدأ النهب والسلب.

سفرى لأديس أبابا ومقابلة الامبراطور هيلاسلاسى:

فى الشهور الأولى قررت الحكومة إرسال وفود لبعض الدول المجاورة لتحسين العلاقات بينها وبين السودان، وكان من نصيبى السفر إلى أثيوبيا مع زميلى وزير الزراعة آنذاك الدكتور محمد عبد الله نور. وهناك قابلنا السيد رئيس الوزراء الذى كان حادا معنا فى موضوع مياه النيل ومدعىا بأننا والمصريين تقاسمنا واحتكرنا مياه النيل الأزرق كما لو أنها ملك لنا، ولم يكن اجتماعنا معه موفقا، وكان علينا أن نقابل الامبراطور فى اليوم التالى بعد الساعة الحادية عشرة لأنه كان فى رحلة خارج أديس أبابا. وقد دربنا السيد سفير السودان على البيروتوكول فى المثل أمام الامبراطور وأسلوب التحدث اليه وكيفية وداعه والخروج من حضرته، وكان المفروض مقابلته لمدة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة. وذهبنا لقصر الامبراطور بصحبة السفير، وهناك فى قاعة اجتماعات القصر وجدنا السيد رئيس الوزراء ورئيس الديوان الامبراطورى وانتظرنا حتى دخل علينا الامبراطور. فالتحينا جميعا، ثم تقدمت زميلى محمد عبد الله نور لتحيته وبعدها تقدمنا إلى حيث مائدة وجلسنا مع الامبراطور الذى سألنا عن مهمتنا وماذا أنجزنا مع رئيس الوزراء والذى كان وجماعته يقفون بعيدا معهم السفير السودانى. وبدأت أقص عليه ملخص ما دار بيننا وبين رئيس وزرائه وبالطبع نسيت توجيهات السفير فى الحديث إلى الامبراطور وبدلا من يا صاحب الجلالة الامبراطورية بدأت أقول له يا صاحب المعالى. التى كنت متعودا عليها كما كان حديثى عادياً وبطريقتى التى تعودت عليها مع الناس. وبدأ الامبراطور يصغى بانتباه لحديثى ويقرب من كرسيه اليانا. وعندما قلت له بأن رئيس الوزراء قال لنا بأنهم سيوقفون تدفق مياه النيل الأزرق إلى بلدنا احتجاجاً على تصرفاتنا فيما يخص مياه النيل. سألتى مبتسماً ومداعباً عن رد فعلى على ما قاله رئيس الوزراء. فابتسمت قائلاً بأن ذلك إذا تم. فليس أمامنا فى السودان سوى الهجرة إلى أثيوبيا لنعيش معكم هنا. فضحك الامبراطور وسألنى إذا كنت سأكون سعيداً فى الحياة فى أثيوبيا فرديت: يا صاحب المعالى نحن الرجال فى السودان معروفون بولعنا بجمال الفتيات الاثيوبيات، وأنا شخصيا لى اصدقاء عديدون متزوجين باثيوبيات، أضف إلى ذلك حيننا للطعام الاثيوبى وشطته الحارة المستعه التى تفتح الشهية. وكان الامبراطور يصغى للحديث

مأخوذاً به، وهو يقرب من مقعده ليتأكد من سماعه كاملاً، ثم انفجر ضاحكاً ومريداً: "٧.٧". والتفت إلى رئيس الوزراء قائلاً له "نحن لن نحجز المياه من السودان، وإلا فسيجئ إلينا السودانيون ليعيشوا معنا هنا كما يقول الوزير". وفي الحقيقة وفي اعتقادي أن ذلك كان بسبب أنه رجل كبير السن في حوالي ٧٧ سنة، وكنا نحن شباباً نتكلم معه ببساطة وببراءة خالية من الرسميات التي تعود عليها من الذين هم دائماً من حوله، أن كانوا من يطانته وأتباعه، وأن كانوا من الضيوق الذين تقتضي مهماتهم مقابلاته، كما كان الحال بالنسبة لنا، ثم تحدثنا معه عما قالوه لنا عنه، وعن الأسود التي في قصره، وحدثته أيضاً عن أننى شخصياً كنت أعرفه منذ الحرب العالمية الثانية، عندما كنت تلميذاً في المرحلة الابتدائية في مدينة مدني، حيث كان يسكن في فيلا على شاطئ النيل، وكنا نحن التلاميذ نمر بها في طريقنا لمدرسة مدني الابتدائية، وكنا نراه وهو واقف أمام الباب وكنا نحيه وهو يبتسم لنا. وقد كان لهذه القصة وقعها المؤثر عليه. وهكذا طالبت الجلسة، ثم فجأة عرض علينا أن نبقي معه للغداء واستمتعنا بالجلسة معه. واستمتع الامبراطور بوجودنا معه. وفي النهاية قال لنا، بأن صلة الشعب السوداني والشعب الاثيوبي صلة أبدية ولا يمكن لأي حكومة في الخرطوم أو في أديس أبابا أن تعيث بها. وإذا أخطأت في ذلك فأنها بداية نهايتها. وفي اعتقادي بأننا عدنا للخرطوم ونحن مسرورين لنجاح مهمتنا في تحسين علاقاتنا مع الجارة الشقيقة أثيوبيا.

مهمتي في يوغندا ومقابلاتي للجنرال ايدى أمين والرئيس ملتون ابوتي:

بوصفي عشت في يوغندا قبل استدعائي للمشاركة في الوزارة في الخرطوم، فقد أصبحت الوزير المسئول عن العلاقات مع يوغندا، وفي الحقيقة كنت الوزير الوحيد في المجلس الذي يعرف الكثير عن يوغندا، ولهذا كان توجيه المجلس لوزارة الخارجية أن أكون حلقة الوصل بينهم وبين الجارة يوغندا، أضف إلى ذلك صلتى الوثيقة مع السفير السوداني في كمبالا السيد محمد عثمان شندي. ولهذا قرر المجلس سفري ليوغندا في زيارة صداقة لتعريف المسئولين

فيها من الأوضاع الجديدة في السودان، وتوجيهات حكومته الثورية بالنسبة لعلاقات الجوار مع الجارة الشقيقة يوغندا، فسافرت إلى هناك حيث قابلت ايدى أمين في مكتبه وبصحبتى السفير السيد محمد عثمان شندى. وتحدثت معه عن نوعية النظام الجديد في السودان، وقلت له أننا نوع جديد من الرجال في السودان، استولينا على السلطة في السودان من أجل الناس، كل الناس في بلدنا. ولهذا فنحن نبتغى أن تكون علاقتنا مع كل الجيران على أحسن حال، لنتفرغ للعمل من أجل حياة أفضل لشعبنا، وهذا يعنى أن يجد كل فرد منا الفرصة في التعليم، وأن يجد كل فرد منا أمن في بيته، وأن نكون جميعا سواسية أمام القانون، وتلك مهمة صعبة، ستأخذ كل وقتنا، وتستهلك كل مواردنا وطاقاتنا. ولهذا جئت اليكم، اطلب ودكم، واعاهدكم على حسن الجوار، وعدم التدخل في شئونكم، أو الاساءة اليكم، فنظر إلى فى استغراب وتهكم، وقال لى بكل وقاحة. أنت تقول لى بأنكم تريدون حسن الجوار، وأنتم ترسلون قواتكم عبر الحدود في أرضنا تقتلون أهلنا، وتحرقون قرانا، وتقولون أنكم تتبعون المتمردين السودانيين الذين وجدوا ملأنا عندنا، فنحن شعبنا من أكاذيبكم، وسنجعل لكم مياه النيل التى نرسلها اليكم دماء حمراء من جثث جنودكم الذين يعبرون الحدود. وأنا أعلم بأن سفيركم هذا يتنقل بعمرته المرسىدس من مكان لآخر فى كمبالا ليرشى بعض الوزراء والمسؤولين فى الحكومة. واستغربت حقا من وقاحته وقلة أدبه فما كان منى سوى أن وقفت فجأة وقلت له فى حده و غضب " يبدو أنك غير متعدين ولا أخلاق لك " وخرجت بصحبتى شندى قائلا لى بأنها تلك هى اخلاقه وطريقته مع الكثيرين حتى مع بعض وزراء حكومته، فهو رجل جلف. وعند لقائى بالرئيس أبوتى، حدثته بما قاله ايدى أمين فضحك قائلا أنه عسكري متخلف، ولا يعرف كيف يخاطب المدنيين، ولكن لا تأخذه بجديه. وقد كان أبوتى رجل رقيق ومهذب، وقد كان لقائى معه ودياً، وكان يبدو عليه أنه يريد حسن الجوار مؤكداً بأنه لابد من إنهاء مشاكل الحدود بيننا عن طريق إنهاء مشكلة الجنوب، وطلب منى أن أبلغ الحكومة السودانية بأنه سيكون سعيداً أن يساعد فى حل مشاكلنا مع اخواننا الجنوبيين، خاصة إذا طلب منه ذلك رسمياً، وهذا ما رفعته لمجلس الوزراء عند عودتى للخرطوم.

هفوة السيد بابكر عوض الله عند مناقشة تقرير تحسين العلاقات مع تشاد وأفريقيا الوسطى:

عندما قرر مجلس الوزراء إرسال وزراء لزيارة الدول المجاورة لتحسين علاقات السودان معها، وكما جاء ذكره من قبل. كان من نصيبى السفر إلى كل من يوغندا واثيوبيا. الأولى لأنى كنت أعمل فيها من قبل، وثانياً فهى دولة من دول حوض النيل، أما اثيوبيا فهناك بحيرة تانا منبوع النيل الأزرق شريان الحياة لكل من مصر والسودان. كما سافر إلى تشاد وأفريقيا الوسطى كل من الدكتور محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم والدكتور أحمد الطيب عابدون وزير الثروة الحيوانية، وذلك لأنهما يتكلمان اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للبلدين. وبعد عودتهما قدما تقريراً للمجلس عن نتائج رحلتهما. وأثناء إستماع المجلس لعرضهما الذى أكداه قيه دعمهما لرغبة البلدين فى تعزيز علاقاتهما مع السودان الذى هو البوابة الرئيسية لهما على العالم الإسلامى والأراضى المقدسة، كان واضحاً حماس الوزيرين لذلك التوجه. وفجأة قاطعهما السيد بابكر عوض الله وكان لايزال رئيساً للوزراء محتجاً على تدفق الانفارقة السود إلى السودان مؤكداً عروبة السودان ودعم التدفق العربى من الشمال والشرق بدلاً مما ينادى به الوزيران، مضيفاً "مش كفايه اللي حاصل لنا من الجنوبيين" قال ذلك دون أن يتذكر وجود كل من الوزيرين أبى الير وجوزيف قرنق، وقد كان احراجاً واضحاً إنتبه إليه بعد فوات الأوان، ولكن كان الوزيران الجنوبيان على مستوى راق من الأخلاق وضحكنا جميعاً على مشاعر مولانا بابكر عوض الله والتي كانت معروفة عنه فى تعصبه العربى المصرى الشديد، بل بصورة أقوى نحو مصر بالذات. وأذكر أيضاً ما قاله لى الراشد مأمون عوض أبو زيد رئيس الاستخبارات العسكرية وعضو مجلس قيادة الثورة عندما زوته فى مكتبه بعد اقضاء بابكر عوض الله من رئاسة مجلس الوزراء وتحجيمه ليصبح وزيراً للعدل فقط بعد غضب العسكر لتصريحاته التى أطلقها فى برلين عند زيارته لالمانيا الشرقية، أن قال لى مأمون "لقد خرج من مكتبى قبل مجيئك السيد بابكر، هل تعرف ماذا قال لى؟" لقد قال لى بأنه سيبقى معنا مهما حدث، مؤكداً لى بأنه يمثل مصر ويتحدث باسمها وليس أحمد عبد الحليم (الضابط بالمعاش). ولا مانع لديه حتى ولو أصبح قنصلاً للسودان فى الاسكندرية. تطوع

مؤمن نفسه بإخباري ذلك بدافع الاستغراب والتعجب من تفاني بعض السودانيين في خدمة مصر والإلتزام اليها بأكثر من تهمسهم للسودان وترايه. وفي هذا الإطار أذكر ما قاله الدكتور محي الدين هاجر عندما أدخل سلمه التعليم في السودان والذي خرب الكثير في التعليم ومستواه في بلدنا، عندما قيل له بأنك تخرب التعليم بسلمك الذي جئت به إلينا قال: "طالما كان هناك تعليم جيد في مصر فلماذا أنتم خائفون؟".

زيارتي إلى ليبيا لحضور احتفالات الفاتح من سبتمبر ١٩٧٠:

تقرر سفرى إلى ليبيا مع الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر ممثلين لحكومة السودان للمشاركة في احتفال العيد الأول بثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩. وقبل سفرنا عن طريق القاهرة حملنا رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر من النميمى مضمونها أنه يشدد عليه المشاركة في اجتماع القمة الأفريقى الذى كان مقروا مقده فى أديس أبابا فى تلك الفترة لأهمية المواضيع المطروحة ولمكانة عبد الناصر بين الزعماء الأفارقة وذلك لتمرير قرارات كان السودان متحمساً لإجازتها. ولهذا عند وصولنا للقاهرة، وعمل الترتيبات اللازمة علمنا بأن الرئيس جمال عبد الناصر سيستقبلنا فى منزله فى المنشية فى العصر لنشرب الشاي معه. وبالفعل ذهبنا إلى هناك واستقبلنا بدون بروتوكول، وكان يلبس قميصاً وجلسنا فى جلسته عائلية ودية. إذ كان رحمه الله يعرفنا من زيارته للخرطوم. فقد كان كما جاء ذكره من قبل الأب الروحى لثورة مايو، كما كان أيضاً بالنسبة لثورة الفاتح من سبتمبر فى ليبيا، وتحديثنا معه عن موضوع إعلان الوحدة بين مصر والسودان وليبيا والذي كان يريده القذافى فى كل مناسبة كلما جاء إلى الخرطوم أو حل فى القاهرة أو خطب فى طرابلس. وكان حماس القذافى شديداً جداً فى قضية الوحدة. وذكرنا لعبد الناصر بأن تلك البيانات والتصريحات تسبب لنا إحراجاً كبيراً خاصة ونحن لا زلنا نحاول حل مشكلة الجنوب. وأذكر حديث عبد الناصر ونحن نشرب معه الشاي إن قال لنا

بالنسبة لحضوره لمؤتمر القمة فإنه لا يستطيع أن يفادر مصر في تلك الظروف إذ أنهم كانوا مشغولين في بناء قواعد الصواريخ على الجانب الغربي من قناة السويس وأن تلك العملية الضخمة تنفذ أثناء الليل حتى يتم تغطيتها قبل شروق الشمس. وقال أنهم يصبون مئات الأمتار المكعب من الخرسانة أثناء الليل لينتهي العمل قبل شروق الشمس. وكان يقول لى أنك مهندس وتعرف ضخامة هذه العملية في المدة الوجيزة التي لابد من إنهاء العملية فيها، وفي حديثه عن موضوع الوحدة قال لنا ما أنكره بالحرف على النحو التالي: "لما كنت وباهم فضلوا يتكلموا عن الوحدة، ماخلونيش أتمام، وحاولت اقولهم بأننا جربنا الوحدة مع سوريا ومانفعتش. الوحدة مش ممكن تيجي من فوق، خلوها تيجي من الشعوب نفسها بعد ما تعرف بعضها، وتطور علاقاتنا مع بعض. برضو ما سمعوش، فقلتلهم "طيب السودان المسكين ده ما تخلوه لوحده، دول عندهم حاجة اسمها الجنوب، دول مش عرب، ولسه عندهم مشاكل مع الشماليين" فقالو لى "طيب ما يفصلوا الجنوب، قلتلهم، إزاي باه، ده كلام ده، ده الجنوب مياه النيل، ده حياتنا كلها في مصر والسودان". امشيلهم إنت بتاع مياه النيل، وفهمهم إيه مياه النيل، وإيه الجنوب، إنت قدهم، وده تخصصك، تقدر تقتنعهم. فاندعشت أن أعلم بأن عبد الناصر لم يستطيع أن يردهم إلى الحق والتوجه الصحيح، وكنت أعرف بأن القذافي وزملاءه معجبون بعبد الناصر ويحبونه جداً وهو مثلهم الأعلى، فقلت معلقاً "ياريس، ديل يحبوك، إزاي ما يسمعو كلامك ياريس نحن نقول لبنا قبلوا كده نقبل كده". فإبتسم ضاحكاً وقال "ديل إنتو، إنما دول صعبين جداً" وهكذا قضينا أمسية ممتعة مع الرئيس جمال عبد الناصر طلب في نهايتها المصورين لأخذ صور تذكارية لنا معه. وفي اليوم التالي سافرنا لطرابلس مع الوفد المصري برئاسة السيد حسين الشافعي لحضور إحتفالات الفاتح من سبتمبر.



فى منزل الرئيس جمال عبد الناصر فى منشية البكرى عام ١٩٧٠.

سفرنا لطرابلس لحضور احتفالات العيد الأول للثورة الليبية:

قمنا من القاهرة فى نفس الطائرة التى كان فيها الوفد المصرى برئاسة السيد حسين الشافعى لحضور احتفالات العيد الأول لثورة الفاتح من سبتمبر. وهناك أستقبلنا ونزلنا فى الاستراحة التابعة لمجلس قيادة الثورة. وفى اليوم التالى كان الإحتفال فأخذونا للساحة حيث سيلقى معمر القذافى خطابه بعد إستعراض الفرق العسكرية وألياتها وجلسنا فى المقدمة خلف المنصة الرئيسية التى سيلقى منها القذافى خطابه. وكان اليوم شديد الحر والشمس ساطعة ترسل اشعتها الحارقة. ووقف العقيد القذافى بعد إستعراض الفرق والآليات العسكرية التى مرت أمامه رافعة الأيادى محنية الرؤوس نحوه فى تحية وإجلال. وبعدها بدأ القذافى يرتجل خطابه إذ كان يحاول أن يكون كمثله الأعلى الرئيس جمال عبد الناصر. وكان الخطاب طويلاً ومملأً وركيكاً لغة ومعنى. لم يراعى فيه

الظروف القاسية التي كانت تعاني منها الجماهير والضيق، ثم التفت نحونا وتحدث عن الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وقال للجماهير بأنه يدعو الوقيدين المصريين والسوداني ليوقعوا معه إعلان الوحدة التي ظلت الشعوب العربية تنادي بها. فالتفت نحو زميلي الرائد زين العابدين هامساً بأن الرجل مجتهد وفجأة خر أمامنا السيد حسين الشافعي مغماً عليه من أثر ضربة شمس، ومن ثم أخذ للاسعاف. وبعد إنتهاء الخطاب عدنا لدار الضيافة، وهناك وبعد فترة وجيزة جاءنا رسول من مجلس قيادة الثورة يقول لنا بأن العقيد ورفاقه في انتظارنا في مقر المجلس وتوجهنا إلى هناك ودخلنا عليهم ووجدناهم جالسين في إسترخاء من أثر الحر الشديد فسلمنا وجلسنا. وكان العقيد يتحدث إلى قائد الجيش العقيد يونس محتجاً على تخريب الآليات للطريق مطالباً دفع تكاليف الإصلاح من صندوق مال القوات المسلحة. وكان العقيد يونس يحتج قائلاً بأن صندوق مال القوات المسلحة ليس فيه ما يكفي لإحتياجاتهم. وبعد ذلك إلتفت العقيد إلينا وسألنا عن رأينا فيما جاء في خطابه لدعوتنا للتوقيع على إعلان الوحدة. فردينا بأن ذلك ليس من سلطتنا إذ أننا جئنا للمشاركة في الإحتفالات. وبعد ذلك قدموا لنا شراباً بارداً وكان حليب الأبل فإمتدرت لأتى لا أشربه وأعلم أنه سيؤذي إلى أسهال لأولئك الذين لم يتعودوا عليه. ذلك من تجربتي في قرية القطينة حيث أهل والدي. ونصحت الزين بة لا يشرب ولكنه اضطر للشراب تحت إلحاح العقيد وزملائه، الأمر الذي أدى لمعاناة الزين بعد أن عدنا لمقر ضيافتنا. وقلت للزين بعد عودتنا معلقاً على حديث العقيد عن إصلاح الطريق بأنه يريد أن يلجأ لنا بأنهم ليس لديهم المال الكافي إذ كنا قد حملنا طلباً من وزير المالية منصور محجوب بسلقة تبلغ حوالي ٧ مليون دولار امريكي. وحتى نهاية زيارتنا لم نلق رداً على الطلب.

لقائي مع سفير مصر في طرابلس:

أثناء إقامتنا في طرابلس زارني سفير مصر هناك وأخبرني بأنه تلقى دعوة لي من وزير الري المصري لزيارتي مصر وتفقد أعمال الري في القطر الشقيق بعد عودتي من ليبيا. فشكرته على الدعوة وطلبت إليه أن يخبر وزير

الرى بأتى بعد عودتى للخرطوم سأحدد له ميعاد الزيارة. فطاجأتى السيد السفير بأن الوزير يتوقع بدء زيارتى عند وصولى للقاهرة من ليبيا. فقلت وكيف يجوز ذلك؟ فأتنا هنا فى زيارة رسمية أجازها مجلس الوزراء. ولابد أن أعود إلى الخرطوم ثم أرفع أمر دعوة السيد وزير الرى المصرى لمجلس الوزراء ليقرها ومن ثم أحدد ميعادها كما إنتقى الوفد الذى سيصحبنى فى الزيارة. وكان واضحاً أن توقعات السفير لم تكن كما شرحت له، وشعرت بخيبة أمله. وانتهى الموضوع.

وبعد عودتى إلى الخرطوم، إستدعانى النميرى وأخبرنى بأن المصريين زعلتين منى وعلى الأخص وزير الرى المصرى ويعتقدون بأتى من الوزراء الذين لا يحبون مصر. ولذلك أصر أن أصحبه ضمن الوفد الذى سيسافر للقاهرة برئاسة قريشاً. وهكذا سافرت بعد أيام مع النميرى يصحبنى وكيل الوزارة المهندس يحيى عبد المجيد والمهندس صغيرون الذين وبعض المهندسين. وكان الدكتور محيى الدين منابر ضمن الوفد الوزارى المصاحب للرئيس النميرى. وفى القاهرة قابلنا الرئيس جمال عبد الناصر فى المطار وكذلك وزير الرى المصرى، الذى اتفق معى أن أبدأ زيارتى لوزارة الرى فى اليوم التالى حيث أوره فى مكتبه فى العاشرة صباحاً مع زملائى من الوزارة.

هفوة وزير الرى المصرى وردى عليه:

فى اليوم التالى عندما التقيت بوزير الرى المصرى فى مكتبه بوزارة الرى وبعد جلوسنا معه يصحبنى الوفد المرافق لى وبوجود وكلاء الوزارة والدكتور خليل ابراهيم رئيس الجانب المصرى فى هيئة مياه النيل، تحدث الوزير مرحباً بنا ثم قال لى "يا معالى الوزير نحن مسرورون لقبولك دعوتنا لزيارة مصر وكنا قد سمعنا بأنك يعنى ما بتحبنناش خالص". وبالطبع كنت أعلم بأنه لم يكن راضياً على ما قلته للسفير المصرى فى طرابلس عندما رفضت الدعوة لزيارة مصر فى طريق عودتى من طرابلس بعد احتفالات الثورة الليبية دون إتباع الإجراءات الرسمية. فرددت عليه على الفور قائلاً: "أهذه هى المعلومات التى تاتيكم من تقارير الخرطوم؟" قلت ذلك بصوت عال وفى انفعال، ففوجئ الوزير ولم يعلق. وبعد تلك المقابلة لم ألتق به إلى أن مدت للخرطوم إذ صحبنى

فى زيارتى الدكتور خليل ابراهيم الذى علق لى فيما بعد منتقداً الوزير وعدم
حنكته وكياسته، وفى البشر فاضل ومفضل.

محى الدين صابر وبقائه فى القاهرة ليشرف على طباعة الكتب المدرسية:

كان محيى الدين صابر وزير التربية والتعليم ضمن وفد التعميرى
للقاهرة. وبعد إنتهاء الزيارة حيث كنا فى مطار القاهرة فى قاعة كبار الزوار
قبل أن نمتقل الطائرة عائدين إلى الخرطوم. وكان فى وداعنا الرئيس جمال
والوزراء المعنيون. وكنت أجلس على مسافة من محيى الدين صابر. وعلمت بأن
محيى الدين سيبقى فى القاهرة وأنه غير عائد معنا فى ذلك اليوم فسألته لماذا
تخلف عن السفر؟ فرد بأنه سيبقى فى القاهرة ليشرف على تعجيل طباعة
الكتب المدرسية المقررة فى سلمه التعليمى الجديد والتي كانت تطبع فى
القاهرة. فدهشت لذلك إذ أن هذه المهمة ليست مهمة الوزير وعلقت بصوت مرتفع
قائلاً "يا محيى الدين أصلك أنت وزير ولا مخزنجى". فضحك الحاضرون. وبالطبع
كرهنى السيد محيى الدين ولم يعجبه تعليقى. فإذا كان الوزير بنفسه يتصدى
لمثل هذه المهام فماذا يترك لمسؤولية الصغار وماذا يفعل بمسؤولياته الكبيرة؟
ولهذا فامثال محيى الدين من المشفقين الذين هيات لهم الظروف ليكونوا فى
قيادة الوطن. ولم يقدموا له سوى الخراب والدمار.

عودة منصور خالد من وظيفته كممثل للسودان فى هيئة الأمم المتحدة ليضطلع بتأسيس الاتحاد الاشتراكى السودانى:

بعد إبعاد الشيوعيين المواليين لعبد الخالق محجوب أمين عام الحزب
الشيوعى وإجراء التعديل فى مجلس قيادة الثورة بإعفاء كل من العقيد بابكر
النور والرائد هاشم العطا والرائد فاروق حمد الله. أصبحت سيطرة التعميرى
والموالمين له والمطبلين مستحكمة فى كل من مجلس الوزراء ومجلس قيادة
الثورة. وبدأت القوى الخفيه صاحبة المصلحة فى التغير فى خلق جهاز جماهيرى

لدعم سلطة العسكر. وفجأة في عصر يوم من الأيام جاء في أخبار إذاعة أم درمان بأن مجلس قيادة الثورة قد إستدعى الدكتور منصور خالد من عمله في الأمم المتحدة ليضطلع بتكوين الإتحاد الإشتراكي السوداني. وبعد إذاعة الخبر إتصل بي النميمري تلفونياً بعزلى وقال لى "سمعت الأخبار" قلت نعم. قال لى "فما رأيك؟". قلت له "لا داعى لأن أقول لك رأى. فربما تزعل ياريس" قال لا. "قلت له. يعنى ما لقيت لىك إسم لحزبك من الأسماء السودانية حتى تلجأ للنقل من التجربة المصرية؟ وما لقيت لىك خبير تكوين أحزاب فى السودان كله حتى تضطر لإحضار منصور خالد". فلم يعجبه تعليقى ورد قائلاً دائماً عندك كلام. وما فى حاجة عاجباك"، وقفل الخط. وفى الحقيقة إذا عرف السبب بطل العجب. فإن القوى الخارجية التى كانت تعمل فى الظلام منذ الأيام الأولى لإنقلاب مايو التى كانت وراء كل التغييرات التى حدثت فى مسيرتها والتى جاءت بمنصور خالد ليصبح وزيراً للشباب لى يقوم بأدواره التى خططت له. فقد كان إبعاد منصور خالد مفاجأة غير سارة لهم ولم تكن متوقعة. الأمر الذى اضطرها لتكثيف جهودها وتأمرها لتعيده مرة أخرى لىكون بالقرب من النميمري. لىعمل على توجيهه وقيادته إلى حيث يريدون. إذ كانوا يعرفون النميمري جيداً ويعرفون عقده النفسية وضحالة فهمه وإدراكه ويدركون مواضع ضعفه وتوجهات تطلعاته. وكان منصور خالد خبيراً محنكاً فى تخطيط البرامج ووضع الأساليب التى تهئ للنميمري ما يحب ويبتغى. ولهذا عاد منصور خالد مرة أخرى إلى الخرطوم لتكوين الإتحاد الإشتراكي السودانى. تنظيم "جماهيرى" وإشتراكى" يكونه من دون جميع السودانين منصور خالد والله فى خلقه شؤون.

مشروع النميمري والقذافى لتحويل مياه النيل لتصب فى طرابلس:

فى زيارة للقذافى إلى السودان وقد كان العقيد يزور الخرطوم كثيراً كلما أراد وكلما نزل عليه هاجس الوحدة بين ليبيا ومصر والسودان. وفى إحدى تلك الزيارات، وكنت خارج الخرطوم، سمعت فى الإذاعة تصريحاً للنميمري أنه إتفق مع العقيد على شق قناة من منطقة المستنقعات فى جنوب السودان وحتى طرابلس فى ليبيا لتصبح الاسكندرية الثانية. وأن ليبيا ستمول ذلك المشروع

العظيم. وهكذا يستفيد السودان من تجفيف المستنقعات وإستصلاح اراضيها وتمتفيد ليبيا من إستغلال تلك المياه فى الزراعة ومياه الشرب. تعجبت لذلك الخبر الذى لم يعرض على بوصفى وزيراً للرى. ولم أعرف من الذى سقى الرئيسين القاندين العظيمين بتلك الخزيميلات. فذهبت للتميرى فى اليوم التالى إستوضح الخبر. فقال لى ما يلى". نعم هناك مشروع مدروس. والكونتور لحد طرابلس يساعد". قلت من الذى عمل المشروع؟ قال لى مش حاكلمك. قلت: "ولكن وزارتى هى المسئولة عن مياه النيل وعن مشاريع الرى. ولا بد لى أن أتعرف على الأمر باكملة". قال لى: "لما يجرى الوقت سنخبركم". قلت: "إذا سألنى أحد عن المشروع سأقول له بأن الوزارة لا علم بها بالأمر وسأحيله اليك". قال. نعم قلت - وأنا خارج من مجلسه: "لك أن تعلم ياريس، أن مياه المستنقعات جزء من مياه النيل. وكمياتها محسوبة. ومخصصة. واستغلالها محكوم باتفاقية مياه النيل. إذا افترضنا جدلاً بأن مشروعكم هذا قابل للتنفيذ. "هكذا إنتهى اللقاء بيننا فى جفوه ورسميات. ولم يسمع أحد بعد ذلك الإعلان فى الأذاعة عن المشروع وأصحابه. ولم أتوصل لمعرفة مخطط المشروع ومن أوصى به لأولئك الأصنام. خاصة والتميرى لا يعرف ما هو الكونتور، بل هو مصطلح فى علم المساحة لإيضاح مستوى الأرض، سقاء له صاحب المشروع أثناء الشرح. وتكون الكلمة قد لاقت هوى فى نفس الرئيس فأعجبه ترديدها كالبقاء. وبعد أكثر من عام بعد أن تركت الوزارة وبدأت أعمل مهندساً فى شركة المقاول المهندس سيد عبد الله السيد وشركاه، عثرت ذات يوم بمحض الصدفة فى مكتب سيد عبد الله على تقرير مطبوع أعده المهندس السودانى هبانى عن ذلك المشروع الخيالى. وهبانى هذا لم يكن فى يوم من الأيام مهندساً للرى ولا هو خبير فى مياه النيل. بل كنت اسمع أن له تقارير عن المطر الصناعى وكان يعمل مهندساً فى مصلحة المياه الريفية. فكيف وصل هذا المهندس إلى التميرى والقذافى ليحدثهم عن مشروعه هذا حتى يعلننا عنه دون إستشارة أو فحص، خاصة ولم يكن هبانى فى ذلك الوقت يشغل أى وظيفة ذات وزن، فعلم ذلك عند الله. ولكنها طبيعة العسكر عندما يصلون إلى السلطة يفتحون القنوات لكل مفامر وصاحب مصلحة ليستمعوا إلى كل ما كانوا غير دارين به من دروب الحياة ومشاكل الناس واحتياجاتهم، إذ كانوا يعيشون فى معسكراتهم بعيداً عن الناس وبعيداً عن

مناهل العلم والمعرفة. وفجأة نزلوا من بروجهم العاجية يحملون سلاحهم ويستولون على السلطة والحكم، وليقرروا في أمور الناس وهم أجهل الناس بها.

الدكتور جعفر بخيت حبه وزير الحكومة المحلية:

كان رجلاً متسلفاً وبلا كرامة للأسف. حاول الاستيلاء على نصيب قريب له ولى، نصيب متواضع ثم أراد صاحبه وهو رجل بسيط يعمل ملاحظ ميانى أن يشتري أرضاً يبني عليها بيتاً، فأعطاه شيكات بلا رصيد وقد اتصل صاحب الحق بحام. ولكن هذا نصحه بحل الأمر عائلياً، فالدكتور شخصية لها مكانتها في المجتمع وسيجد العامل البسيط من الصعب تصديقه بأن الدكتور حاول سرقة لاسيما وثمة صلة عائلية قوية. فما كان منى إلا أن ذهب عند عودتى وزيراً في حكومة مايو إلى مكتب الدكتور في الجامعة كنت أعرفه منذ أيام الدراسة وقلت له بعد السلام والمجاملة: ثق يا أخ جعفر، إن لم ترد للرجل حقه في ظرف إسبوع واحد فوالله إن كان لى في الوزارة التى قدمت لى وليس لى فيها أى منفعة خاصة بل فيها سلطة واسعه. فاستغلها كاملة فى وضعك فى السجن حتى ترد ما أخذته بغير وجه حق. أننى إذ أذكر هذه الواقعة فلان لها دلالتها، حيث توكل المسؤولية لمن لم يكن جديراً بتحمل ما هو أقل قدراً من المسؤولية العامة.

الدكتور/ بخيت وتطهيره من وزارة الحكومة المحلية:

عندما تسلم الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم وزارة الحكومة المحلية وكان فى ذلك الوقت شديد الصلة بى ويودنى كثيراً. ومعجب بى. طلب أن أترأس لجنة تطهير الحكومة المحلية وعلى الرغم من اعتذارى إذ أنى لا أعرف عن الوزارة شيئاً ولا عن العاملين فيها، إلا أنه أصر أن أترأس اللجنة فقط لإدارة جلساتها وضبط أعمالها، فقبلت. ولم تدخل فى أعمالها سوى إدارة الجلسات والاستماع لما يقوله أعضاؤها. ولكن عندما جاء ذكر الدكتور بخيت طلبت من اللجنة أن يوضع اسم الدكتور فى قائمة المطهرين من الوزارة. فعندما سألونى عن السبب ذكرت لهم ما حدث وأخبرتهم بعلاقته العائلية مع. كذلك ذكرت قصة سمعتها فى أوساط

الجامعة عن علاقة الدكتور مع طالبة لم تكن تشرف استاذاً في الجامعة، ولكن اللجنة رفضت اقتراحى. وأخذوا الأمر على أنه خلاف عائلى. ولكننى مرة أخرى عندما جاء موضوع تطهير وزارة الحكومة المحلية فى مجلس الوزراء، ذكرت للمجلس ما أعرفه عن الدكتور بخيت ومرة أخرى رفض النميمى حديثى قائلاً لى دى مشاكل عائلية وإنتهى الأمر.

جعفر بخيت والحكم الشعبى المحلى:

مرت فترة قصيرة وأجرى تعديل وزارى دخل بموجبه جعفر بخيت الوزارة وأصبح وزيراً للحكومة المحلية بأختيار النميمى شخصياً. وكان واضحاً أن النميمى فى سعيه لتركيز السلطة فى يده، أراد أن يجمع حوله وزراء، يكون الواحد منهم قد ارتكب امراً فاضحاً، أو هو معروف بنقص ما. يقوم بتعيينه فى وظيفة هامة متى ما جاءت الفرصة لذلك. وهكذا كان الأمر بالنسبة لتعيين الدكتور بخيت وزيراً للحكومة المحلية.

جاء بخيت لينضم لفريق المثقفين الذين يعرفون جيداً كيف يطبلون ويعظمون العسكر، مستقلين علمهم وما تحصلوا عليه من معرفة وخبرة فى الحياة ودروبها، ليوجهوا أصحاب السلطة الجدد بأنهم رسل العناية الالهية لإنقاذ الشعب وتحقيق المعجزات والتغيرات التى تفتح للمجتمع آفاق التقدم والرفاهية. فيأتون اليهم بمشاريع الفيلة البيضاء، والمخططات الخيالية، والنظريات غير الواقعية، ليأمرؤا بتنفيذها دون إستشارة أو فحص، ودون تدقيق أو مراجعة، ومهما كانت تكاليفها ومهما كانت إحتياجاتها ومشاكل تشغيلها. فالحكام الجدد الذين أتت بهم فوهة البندقية، والبيان رقم واحد، ليس لديهم معرفة أو تقدير لما يسميه المدنيون بموارد الميزانية وأوجه الصرف وبنوده. ولم يسمعوا فى حياتهم فى المعسكرات، وفى ساحات ضرب النار والمناورات، بشئ اسمه الجدوى الاقتصادية أوالضرورة الاجتماعية أو الحل الأقل تكلفة. بل تربؤا وتدريبوا على مبدأ الوصول إلى الهدف مهما كانت العواقب. وهزيمة العدو وتحقيق النصر مهما بلغت التكاليف، فالمنتصر فى عقيدتهم لا يحاسب ولا يخضع لمسألة بل يستقبل بالهتافات والتكبير والقاليه. أما الحساب والعقاب

فللمهزوم، حتى ولو كان يدافع عن المبادئ والحق والقانون، ومصيره الاعداء والسجون. وهكذا جاء الدكتور بخيت بمشروع الثورة في الحكم الشعبي المحلي، الذي لم يراجع أحد ولم تتم مناقشته في الأجهزة ذات الاختصاص، ولم ينشر على الشعب صاحب المشروع، بل وزع على مجلس الوزراء ليقرره في جلسة واحدة، والوثائق لم تكن قد وصلت للوزراء إلا قبل الجلسة ببضعة ساعات.

إقرار الحكم الشعبي المحلي:

وأذكر ذلك الاجتماع جيداً، والذي عقد في الصباح من أجل مناقشة المشروع وإقراره، ولم تكن هناك أجندة أو مواضيع أخرى للبحث، واتيحت لذلك الاجتماع ولم اتصفح الوثائق التي أرسلت لمكتبي، لأنني كنت أعلم أن الأمر كله مسرحية، وأعلم أن الجميع من الوزراء لا يعرفون مضمون تلك الوثائق. وجلست بعيداً عن مقعد الرئيس، وبدأت الجلسة ولم تكن هناك مذكرة عن المشروع ولم يطلب الرئيس من بخيت أن يقدم المشروع، بل سأل هل هناك أي تعليق؟ ولم يتحدث أحد. ومرت فترة والصمت مطبق على القاعة وفجأة طلب السيد/ حسن عبد الجليل وزير الدولة وممثل المزارعين الكلمة، وتحدث في هدوء وأدب ناقداً الطريقة التي قدم بها المشروع وتضمني لو أن الأمر قد أعطى فسحة أكبر من الوقت للدراسة وللمناقشة في الأقاليم حيث أصحاب المصلحة الحقيقية في المشروع. ثم علق على بعض جوانبه ناقداً ما هو مقترح من الوزير ثم أنهى حديثه. ومرة أخرى ساد الصمت القاعة، ولم يرد الوزير وكان الأمر لا يعنيه وفجأة سأل النعميري موجهاً حديثه إليّ: "أيه يا مرتضى ما عندك تعليق؟" فابتسمت قائلاً "لا ياريس معقول أنا أعلق" فسألني في استغراب "لماذا" فرديت ساخراً. "أنا خائف منك" قال في دهشة واستغراب "ما معقول! إنت خائف مني؟" قلت ساخراً مرة أخرى "أنا لوحدي، كل الجماعة ديل خايفين منك. فأنفتحت أسارير وجهه فرحاً كالطفل وإنفخ يعلف يمنة ويسرة سائلاً "صحى الكلام ده؟؟ اتسو خايفين مني؟؟" وجاءه الرد من هنا وهناك "أيوه، ياريس خايفين" فأنفجر النعميري يقهقه ضاحكاً مسروراً لما سمع. ودوت القاعة بالضحكين وإنتهى الاجتماع والكل مسرور وهكذا أصبح حال وزراء الشعب المسكين. وهكذا أقر نظام الحكم في الأقاليم وهكذا هو حكم العسكر في كل مكان وحين.

أحزان عائلية:

فى شهر يونيو من عام ١٩٧٠ وفى صباح ذلك اليوم إتصل بى أهلى من أم درمان ليخبرونى بأن والدتى مريضة وحالتها تستدعى أخذها للمستشفى. وكانت زوجتى ومعها أولادى فى إجازة فى فيينا. كنت وحدى فى منزلى فى إمتداد الخرطوم الجديد. فأتيت فوراً بسيارتى إلى منزلنا بحى العباسية بأم درمان، وأخذت والدتى إلى مستشفى الشعب التخصصى وقام الأطباء المختصين بالعناية بها، إذ أتضح أنها تعرضت لنوبة قلبية حادة. ولم تفضى ساعات حتى فارقَت الحياة فى هدوء وسكينة وكان رحيلها وغيبابها عنا فاجعة كبرى وفقداً عظيماً، إذ كانت أمّاً ومربية ومعلمة ومرشدة وناصحة لى وإخوتى ولكل من عرفها ولكن فى تواضع ومحبة.



الوالدة الحاجة عائشة محمد أحمد فضل - ١٩٠٦ - ١٩٧٠.

تفاقم الأزمة بينى وبين النميرى:

وبحلول أوائل عام ١٩٧١ وبإقتراب نهاية عامى الثانى بالوزارة تفاقمت الأزمة بينى وبين النميرى وأصبح واضحاً لى بأن البقاء فى الوزارة لم يعد منه أى نفع إن كان من أجل المصلحة العامة أو من أجل مصلحة خاصة. فقد أصبح النميرى دكتاتوراً جاهلاً يفعل ما يريد ويأمر بما يلقى هوى فى نفسه حتى لو كان مخالفاً للنظم والقوانين أو كان مضراً بمصلحة البلاد وأهلها. وأصبح كل الذين من حوله عاجزين عن توجيه النقد أو النصيح. حتى زملاؤه فى مجلس قيادة الثورة أصبحوا يخشون بطشه، ولا يستطيعون نقده كما كان الحال فى الشهور الأولى. وقد سمعت القصة التالية من لسان السيد بابكر عوض الله فى الأيام الأولى من مايو.

التآمر لقلب نظام الحكم فى أوائل عام ١٩٦٩:

سمعت من السيد بابكر عوض الله ونحن نجلس معه فى ذات يوم فى الشهور الأولى لإنقلاب مايو، إذ قال أنه كان فى إتصال سرى مع الضباط الذين كانوا يخططون للإنقلاب وكان حلقة الوصل معه هو الراشد فاروق حمد الله الذى كان آنذاك خارج القوات المسلحة بسبب إحالته للمعاش لأسباب سياسية. وذكر السيد بابكر بأنه كان يجتمع مع حمد الله فى مكان ما فى الخرطوم بهرى، وأنه فى ذات مساء وهو ينتظر لقاء حمد الله أن هجم عليه رجل وضربه بعصى ظناً منه أنه فى انتظار لقاء مع فتاة. وذكر أيضاً أن حمد الله جاءه قبل وقت قصير من ميماة تنفيذ الإنقلاب وأخبره بأن الضباط قرروا أن يكون هو قائد الثورة بعد الإستيلاء على السلطة. فرفض بابكر وأشار عليه بأن يجدوا ضابطاً كبيراً ليقود الإنقلاب والثورة لأن الجيش لن يقبل بقيادة مدنى لعملية عسكرية ولا يمكن أن يكون زعيماً لهم، وعاد حمد الله مرة أخرى وأخبره بأنهم يقترحون الضابط محمد الشريف الحبيب فقال له ما نقيتم واحد أحسن من الشريف الحبيب إذ أنه متهم بإستغلال مركزه والحصول على أموال وذهب عندما كان قائداً للقيادة الجنوبية.

وفى أوائل مايو أى قبل الإنقلاب ببضعة أسابيع جاءه حمد الله ليخبره

بأن إختيارهم وقع على العقيد جعفر النميري الذي جاء إلى الخرطوم في إجازته السنوية من مدينة جببت في شرق السودان حيث كان قائداً للمدرسة الحربية هناك، وأن النميري معروف بأنه مستعد لينضم لأي مجموعة تخطط لإنتقلاب ولا تهمه مبادئ أو أفكار فهو رجل مشاغب بطبيعته وتستهويه أي مطاوعة أو عراق. فوافق بابتكر على الإختيار، وهكذا قاد النميري إنتقلاب مايو، إذ أن الذين كانوا من وراء التخطيط هم خالد حسن عباس وأبو القاسم محمد إبراهيم وزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وآخرين وكان هؤلاء قادة القوات التي كانت تعسكر في خور عمر خارج مدينة أم درمان حيث جاء النميري في ليلة ٢٥ مايو ليقودها إلى الخرطوم للإستيلاء على السلطة.

رواية النميري عن ليلة ٢٥ مايو:

سمعت من النميري وهو يحدثني عن عبد الخالق محجوب أنه ذهب إليه في بيته في أم درمان بعد منتصف ليلة ٢٥ مايو وأخبره بأنه ذاهب إلى خور عمر ليقود القوات التي ستدخل الخرطوم في الساعات الأولى من الصباح لاستيلاء على السلطة وإبعاد الأحزاب الرجعية التي أطاحت بثورة أكتوبر بمبادئها قائلاً: "وبهذا فأنا أعطيتك الخيار إذ بإمكانك أن تبلغ الحكومة وتقضى على الثورة أو تحضر الحزب الشيوعي لكي يدعمنا لأننا قادمون لتحقيق مبادئ الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، حدثني بذلك عندما اشتد الخلاف بين الحزب وحكومة مايو وقبل اعتقال السيد عبد الخالق وإبعاده لصر متفياً هناك.

وقد كان الإتفاق بعد إنتصار الثورة أن تكون رئاسة مجلس الثورة دورية نهريية بين أعضائه ولكن بعد نجاح الإنتقلاب وبعد أيام إتفقوا على بقاء رئاسة لنميري بصورة مستديمة. وبعد التغييرات والتعديلات التي حدثت في السنة الأولى ومطلع السنة الثانية للإنتقلاب حين بدأ النميري يدعم قبضته على السلطة يتخذ القرارات دون مشورة من مجلس الثورة أو الوزراء؛ بدأ التذمر يظهر بين بعض أعضاء مجلس الثورة وعلى الأخص الفرسان الثلاثة أصحاب القوات التي نقلت الإنتقلاب والذين كانت تربطهم بهم صلات ود واحترام وزمالة في دعم كلمة الحق والعدل.

ولما بلغت الأمور إلى حد اتضح لى فيه أنه لم يعد لى مكان مع النميرى، قررت تقديم استقالتي وإنهاء صلتى بالنظام وبدأ الكثيرون ممن لهم صلة بى يحسبون بموقفى ويتوقعون بأتى مقدم على عمل ما فى وقت قريب.

دعوة النميرى لى للمصالحة:

فجأة فى مساء يوم فى حوالى شهر ابريل من عام ١٩٧١ جاء إلى فى بيتى حرس النميرى ليقول لى أن الرئيس يطلب مجئ الیه فى منزل فاروق أبو عيسى. وذهبت معهم إلى هناك حيث وجدت الرئيس وفاروق يجلسان معاً. ولم يكن منزل فاروق فى إمتداد الخرطوم الجديد يبعد كثيراً عن منزلى فى شارع ٢٥ من نفس الإمتداد. وهناك وجدت النميرى وجلسنا نحن الثلاثة. كان النميرى شرباً فى احتساء الخمر. وكان يملأ كأسه نقياً بالويسكى خالياً من أى إضافات، ويحتسيه كأنه ماء عذب. وعلى الرغم من ذلك لم تكن تبدو عليه علامات السكر وآثاره مما شرب من كميات. وربما كان ذلك بسبب ضخامة جسمه وعمق بطنه. وكان له لسان كبير وعريض يملأ كل فمه بصورة ملفتة للانتباه.

بدأ النميرى يعاتبنى قائلاً بأننا كنا أصدقاء وكانت صلتنا وعلاقتنا قوية وحميمة. وكنت من أقرب الناس الیه أيام الثورة الأولى. "ولكنك يا مرتضى تغيرت الآن وأصبحت لى خصماً، تهاجمنى وتنتقدنى كلما وجدت فرصة لذلك. وابتعدت عني، وناصبته العداوة. ولهذا جئت اليوم هنا لفاروق. فهو صديقك وصديقى وأرسلت لك تحضر للمصالحة." قلت له: "ياريس لست أنا الذى تغير. ومن أكون أنا لكى أخاصم وأعارك رئيس دولة وقائد ثورة. فما أنا ياريس إلا حجة باشمهندس. ومازلت إلا حجة باشمهندس. وكما قلت لك فيما مضى لو تذكر. إنها مهنتى وشرفى الذى حصلت عليه بكدى وعقلى وعرق جبينى. أما الوزارة والأستوزار فإنها منح توزعها أنت من مخزنك لمن تشاء. ولكل من هب ودب أن أردت أنت ذلك، لهذا فالمنحة التى تفضلتم بها على لا يمكن أن تدفعنى للتكبر والتخير واللهم إلا إذا كنت من أصحاب المصالح أو صغار العقول والتافهين. وأحمد الله فأنا لست واحداً من هؤلاء. أما أن كان فينا من تغير، فهو أنت ياريس" فسأل مستغرباً: "أنا؟" قلت: "نعم أنت وسابرهن لك كيف تغيرت.

فى الأيام الأولى لما كنت على سجيّتك وكنت تقول عن نفسك أنك حقة عسكري،
 ويوم كنا فى جامعة الخرطوم فى صباح يوم جمعة فى قاعة الامتحانات حيث
 عقد مؤتمر للاقتصاديين وحين وقف أحدهم يطيل لك قائلاً النميمى الكساء.
 نعيمى الدواء. نعيمى الغذاء. "أردت أن تقوم لتطلع دينه كما قلت فواقفتك
 وقمت نيابة عنك وطلعت دينه. أتذكر تلك الحادثة؟؟ أيامها كنت بسيطاً. تلعب
 الإفك والتطبير ولا تحبه. أما الآن فدعنى أقص عليك ما حدث قبل بضعة
 أسابيع عندما كنا فى حفل عيد العلم أمام مبنى وزارة التربية والتعليم.
 وهناك كنت أجلس خلفك مباشرة. وهناك قال لك الأفاق محمد التوم التجانى
 مساعد الوكيل فى نهاية كلمته التى القاها فى الحفل. النميمى الملهم. نعيمى
 الملهم". نظرت اليك من الخلف وقلت فى نفسى. هل ستأتفت إلى لتقول لى قوم
 طلع دينه. ولكن هيهات والله يعلم رأيت بعينى رأسك يتضخم ويكبر. ورأيت
 بعينى أذنك تتحركان إلى أعلى وأسفل. وانتفخت انتفخت يمنة ويسرة. وأنت
 مبتسم فرح لأنك صدقت ما قاله عنك العالم الخافق. وبدأت تصفق مع المصفقين.
 ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل بقيت الفرحة فى نفسك إلى اليوم التالى حين
 وقعت على ترقية محمد التوم التجانى إلى درجة وكيل الوزارة بأثر رجعى
 لأكثر من سنة، مخالفاً بذلك قرار مجلس الوزراء الذى ألقى أى ترقية فى الخدمة
 بأثر رجعى حتى لو ظل الموظف يباشر أعمال الوظيفة خالية الانشغال. فهل بعد
 ذلك تظن أنى أنا الذى تغيرت. أم أنت ياريس؟" لم يرد النميمى بل ظل صامتاً
 يحتسى كأسه، وأنا وفاروق ننظر إليه. وفجأة قال لى "يادنقلاوى. أنت ابن
 كلب". فريدت مبتسماً: "وأنت يادنقلاوى ابن ستين كلب" وضحكنا نحن الثلاثة.
 ثم قال لى. طيب آيه رأيك نفتح صفحة جديدة، قلت موافق وكيف لى لا أفتح
 صفحة جديدة معك ياريس. أتعنى أن تكون فاتحة خير لى ولك وللبلد. ثم شربنا
 الانخاب. وساد الود والانس الرفاقى جلستنا وبانتهاى جلستنا عرض النميمى
 على أن يأخذنى فى سيارته إلى بيتى. وأشار على حرسه أن يعودوا إلى
 سكناهم وانطلق بى فى سيارته إلى بيتى. ولكنه ضل الطريق ودخل فى شارع،
 سار فيه وفجأة إعترضتنا خيمة مآتم منصوبة على عرض الطريق بأكمله فحاول
 النميمى تفادى الدخول فى الخيمة حيث يرقد أعداد من الرجال النائمين.
 وانحرف نحو الحائط حيث الاوتاد والحبال. فانهارت الخيمة واستيقظ الفائمون

يصيحون. ويسبون ويلعنون. وتؤكد لهم أن المعتدى لابد وأن يكون غائب العقل وزائغ البصر. من تأثير ما احتسى من خمر. فما كان أمام النعميري سوى أن يهرب مسرعاً تفادياً لما سيفعله فينا أولئك الناس وواصل ضغطه على أبني البنزين إلى أن عاد إلى بر الأمان حين طارت السكره وجاءت الفكرة فأوصلني إلى داري وودعني وذهب.

أرادة الله في المزيد من الأسى والمعاناة للسودان وأهله:

ظلت ذكرى تلك الليلة معلقة بفكري ووجداني لسنوات طويلة إلى يومنا هذا. والله يعلم كم تمنيت لو كان قد لحق بنا أولئك القوم. وكم تمنيت لو كانوا من طائفة أنصار المهدي الذين كانوا في ذلك الوقت أشد أعداء النعميري وثورته. وكان لهم ثار في مقتل زعيمهم الهادي المهدي. وكان لهم الحق كل الحق في قتلنا والقضاء علينا إذ تعدينا ونحن سكارى على حرمة مآتمهم وعرضنا حياتهم إلى الخطر. وأن كان ذلك قد وقع ليلتها لأنقذ الله السودان وأهله مما حل به من المصائب والكوارث التي سببها النعميري وأتباعه عبر خمسة عشرة عاماً عجافاً. لن يستطيع أحد أو جماعة أو نظام أن يزيل أثارها المدمرة عبر مائة سنة قادمة. إلا لعنة الله على النعميري وعلى كل من أيده وساعده في الإستيلاء على السلطة وفي الإبقاء عليها وأنا واحد منهم.

إيقاف العمل في مشروع الرهد الزراعي:

بعد لقائي مع النعميري في منزل فاروق لم يتغير الحال ولم تتحسن الأمور بيني وبين النعميري بل إستمرت الجفوة ولم يكن هناك من شيء يقربني منه لأن النعميري لم يكن صادقاً في مصالحته. بل ظن أن محاولة منه لأيهامي بأنه صادق في طلب تعاوني معه ربما دفعتني للانصهار في جماعته ومؤيديه، لأنه لم يدرك ما اتصفت به من أخلاقيات وتربية لا يمكن أن تسمح لي بتغيير مبادئ، مهما كانت الإغراءات والضغط والمحاولات. ولهذا استمرت الحملة الشعواء ضدي من أزام النظام وعلى رأسهم وزير الإعلام عمر الحاج موسى وصحفي مأجور

يدعى عجيب وغيرهم من الحاقدين ولم تعرض أسابيع على شهر العمل القصير بينى وبين النميمى حتى اتصل بى السيد وزير التخطيط الضابط بالمعاش أحمد عبد الطليم يعلمنى بقرار النميمى بإيقاف العمل فى تنفيذ مشروع الرهد، فحاولت الإتصال بالنميمى ولم أوفق.

وأخيرا تمكنت من تحديد ميعاد لمقابلته مساء ذلك اليوم فى منزله. وبالفعل أتيت إلى هناك وكان معه عدد من أعضاء مجلس الثورة من بينهم الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر والرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. وهناك سألته عن السبب الذى قرر بموجبه إيقاف العمل فى مشروع الرهد فرد بأنه علم بأن المشروع المعدل تحيط به شكوك كثيرة من النواحي الفنية ومن الاحسن التريث حتى تتم مراجعته. فدهشت لذلك ولو أنى كنت أعلم بأن هناك جهات خارجية خاصة تلك الشركات التى كانت تتطلع لأخذ حصة من أعمال مشروع السوكى ولم تجد لها فرصة بعد قيام الوزارة وأجهزتها بالتنفيذ. فكان حقدهم على وعلى العاملين فى الوزارة وأوجوا لنميمى وغيره بأنى اعتمد على أولاد صغار قليلي الخبرة. فقلت له ومن أخبرك بهذه المعلومات؟ فرفض أن يفصح عن مصدره. فقلت له ياريس ده عمل كبير جدا ومتعدد ومتنوع الجوانب الهندسية والتخصصات وقامت به مجموعة من المهندسين ذوي الخبرة والتخصص. فدعنى أحضرهم إليك ليحدثوك عن المشروع وتفاصيله وما قاموا به من دراسات وفحوص فنية ومقارنات للبدائل المختلفة وتكاليفها وما تنطوى عليه من مخاطر وإحتمالات. وبعد أن تستمع إليهم يمكنك بعدها أن تتخذ ما تشاء من قرار وفى نهاية الأمر فإن هذا العمل الكبير يخص العاملين الذين قاموا به ويخص البلد كلها وليس الأمر نقاج من حماسى ومبالغاتى كما يحلو للبعض أن يصوره لك. فانسانى أنا وأعطى أولئك المهندسين الخبراء الفرصة ليقابلوك ويتحدثوا إليك وبعد ذلك أفعل ما تشاء. كان لحديثى الذى قلته - فى ثقة وإيمان وبأسف وحزن شديد، وأنا افكر فى السودان المسكين الذى أصبح فيه ذلك الضابط ناقص الخبرة والتعليم والفهم صاحب القرار فى أمور لا يفهم فيها شيئا وما هو إلا أداة لجهات خفية توجهه حيث تشاء. كان لحديثى وقع طيب على الجالسين من زملائه وهم يستمعون إلى - فتدخلوا جميعا راجين من الرئيس أن يقبل إقتراحى فوافق على الاجتماع بأولئك المهندسين الذين قاموا بتخطيط المشروع. وهكذا اتصلت

فى اليوم التالى بالسيد يحيى عبد المجيد وكيل الوزارة وطلبت اليه أن ينظم الفريق ويعد الأدوار للقاء النميرى منبهاً بأن ذلك سيكون قريباً بعد اعدائى لذلك مع الرئيس. ولم يمر يوم أو يومين إلا ووصلنى مكتوب السيد وزير التخطيط الذى يحوى التوجيه بإيقاف الأعمال فى مشروع الرهد. فأتصلت فوراً بالسيد الضابط بالمعاش وزير التخطيط أحمد عبد الحليم وأخبرته بلقائى مع النميرى وإتفاقنا لوقف القرار حتى يجتمع الرئيس مع المسئولين عن مشروع الرهد لبحث الموضوع ورجوته الإتصال بالسيد الرئيس لتأكيد ذلك.

مرت فترة وجيزة بعد محادثتى الهاتفية مع وزير التخطيط وإذا به يطلبنى فى التلفون ليقول لى بأنه اتصل بالرئيس وأخبره بما قلت. ولكن الرئيس أكد له ما قلت موجهاً آياه بأن القرار سيبطل سارياً بغض النظر عن نتائج اللقاء. فتعجبت لذلك وشككت فى الموضوع خاصة وقد كنت أعلم أن أحمد عبد الحليم واحد من المجموعة التى كانت تعمل على تغيير مسار الحكومة إلى حيث يريدون. وقلت له بأنى سأتصل فوراً بالرئيس وبالفعل إتصلت بالنميرى وأخبرته بما سمعت من وزير التخطيط. فرد على بكل بساطة: "طبعاً يا مرتضى أنا سأقابل جماعتك وأسمع كلامهم زى ما اتفقنا. لكن طبعاً القرار أنا عملته وما بتغير". فلم أصدق ما سمعت. والله يعلم شعرت فى تلك اللحظة بأنى أتعامل مع معنوه متخلف العقل والنمو. ورديت عليه بالفور "أنت فاكرك الحكاية مهزلة ولعب" ورميت السماعة بعنف وقطعت المحادثة. وهكذا أنتهت المسرحية. وأتصلت بالسيد يحيى عبد المجيد وأخبرته بما حصل وطلبت منه إيقاف العمل فى المشروع وإخطار المسئولين بما حدث.

غضب المهندسين لما حدث وسفرى لمدنى لإحتواء الموقف وإيضاح الحقائق:

تفشى الخبر فى أوساط وزارة الرى وبدأ الإحباط والغضب يدب بين المهندسين، خاصة وارهصات الهجوم على الوزارة وإنجازاتها قد بدأت تظهر فى الصحف ومجالس العاملين فى الامسيات. وبدأ واضحاً بأن وزير الرى والرئيس أصبحا على طرفى نقيض. ولم أعد أتحدث معه وأبتعدت عنه حتى فى مقعدى فى

مجلس الوزراء. وتحت هذه الظروف سافرت لمدني للإجتماع بالمهندسين وإيضاح الحقائق. وهناك في إجتماع عام ضم المسؤولين عن مشروع الرهد. أخبرتهم بأن كل ما يجري من هجوم على الوزارة وإنجازاتها ما هو إلا حملة تستهدفني شخصياً. لأن النميمري وبطانته، وبعد التعديلات المتلاحقة لتصفية كل من لا يتماشى مع مخططهم لم يبق لهم واحد يخافون منه سوى شخصي الضعيف. فأنا رجل مستمر بطبيعتي ولا يستطيع أحد أن يجرنى خلفه تابعاً أو مطيعاً أو منافقاً ولهذا فانهم أوقفوا العمل في الرهد الجديد ظناً منهم أنه طفلي ونتاج فكري فأرادوا وأنه قبل أن يرى النور بدوافع الحقد ومن أجل مصالحهم ومصالح أسيادهم في الشركات الأجنبية والمحلية التي بدأت تحس بالخطر على مصالحها في مشاريع الري الكبرى. سيعطلون العمل في الرهد ولكنهم لن يستطيعوا أن ينفذوا المشروع القديم الذي خططته بيوت الخبرة الأجنبية، طالما بقيتم في هذه الوزارة. فأصبروا وأصمدوا وسيأتي يوم قريب تبدؤون مرة أخرى في إعداد المشروع للتنفيذ. وعدت بعد ذلك للخرطوم. وهكذا تم إيقاف العمل في مشروع الرهد السوداني، وهكذا زادت الشقة بيني وبين النميمري. وبدأت أشعر بأن أيامي معه ومع نظامه أصبحت معدودة.

البنك الدولي ومشروع الرهد:

جاء إلينا المستر مارلون مندوب البنك الدولي، الذي كان يتردد على من وقت لآخر، وكان رجلاً صريحاً وكنت أتحدث إليه دائماً بصراحة ناقداً موقف البنك من مساعدتنا في تنفيذ المشروع. وفي آخر زيارة له قال لي: "ياسيدي الوزير سأكون معك صريحاً كعادتي معك وعادتك معي، أنهم لا يريدونك وهذه المرة أشعر بأنهم ضاقوا ذرعاً بك. (وكان يعني أولئك الذين يقابلهم، ومنهم النميمري ووزير التخطيط). لو كنت أتعنى لهذا البلد أي خير، أتعنى أن أجذك في هذا المقعد في زيارتي المقبلة، على أي حال سنطلب منكم أن ترسلوا وفداً من الوزارة إلى واشنطن، ليشرح لمسؤولي البنك الفنيين مشروعكم الجديد، عسى أن توفقوا بإقناعهم بجدوى المشروع الفنية والاقتصادية حتى يمد ذلك الطريق لمساهمة البنك في تمويل المشروع. وبعد ذلك يمكن استئناف العمل في المشروع من جديد". وكان ذلك آخر لقاء بيني وبين المستر مارلون وأنا أشغل حقيبة وزارة الري.

تقديم إستقالتي:

إستقر رأيي على إنهاء صلتى بالنميري وحكومته. فكتبت إستقالتي وسلمتها لأمين عام مجلس الوزراء لتسليمها للنميري عند عودته إذ كان في زيارة للأقاليم. وعلم الكثيرون بها. وفجأة إتصل بي بمكتبي أبو القاسم محمد إبراهيم وسألني عن حقيقة الأمر فأكدت له ذلك. أخبرني بأنه قادم إلى مكتبي للحديث في الموضوع. وما أن مضت فترة إلا وكان بمكتبي كل من خالد حسن عباس وزير الدفاع وأبو القاسم محمد إبراهيم والزين محمد أحمد عبد القادر، جاءوا ليقتنعوني بسحب إستقالتي. فقلت لهم بأنه لم يعد لي مكان هنا وأنتم ترون أن الرئيس أصبح دكتاتوراً يقرر فيما يشاء بما يشاء دون مشورة من أحد ودون احترام للنظم والقانون. ثم سردت ما فعله بالنسبة لمشروع الرهد خاصة وكانوا مالين بالإتفاق الذي تم لإحضار المهندسين للإستماع لوجهة نظرهم. وسردت مخالفته في ترقية محمد التوم التجاني لقرار مجلس الوزراء وغير ذلك مما يثبت أن النميري قامت له قرون وبدأ يعتقد بأنه الكل في الكل وبات قريباً جداً من أن ينفرد بالسلطة كلها في يده ليفعل ما يشاء. ولهذا فلم يعد لي مكان بالقرب منه وأنا لن أقبل أن يتسلط على أحد وعلى الأخص في وزارتي وأنتم تعرفون ذلك. وسردت لهم العديد من سلوكيات النميري في إتخاذ القرارات والتي لم تكن غائبة عنهم. بل كانوا هم أنفسهم متضايقين منها وغير راضين عنها. ولكنهم كانوا يخفون على قائلين أن الأمور ستتغير وعلى أن أصبر. ولكني ظلمت أفساد كيف ستتغير الأمور والنميري هو رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء ومفجر الثورة ومهندسها. قلت لهم ذلك بقصد إضاقتهم. ودون أن يفهموا لي بوضوح بدأت أفهم منهم أن النميري سيذهب. قالوا عدة مرات. وما أن وضع لي ما كانوا يريدونني أن أفهمه. إلا وبدأت أسأله مستسغراً متمنياً "يعني النميري حيروح؟؟" قالوا "نعم يس عليك أن تصبر وعليك أن تسحب إستقالتك" قلت "طالما أنتم واثقون بأن النميري سيذهب فأنا سأسحب الإستقالة". وفي الحقيقة فرحت إذا أدركت أيضاً أنهم كانوا غير راضين على مسار الأمور. وغير راضين على تسلط النميري ودكتاتوريته. وبما أنهم في حقيقة الأمر - وعرفت ذلك منهم - مسيطرون على القوات المسلحة وليس النميري. وأنهم الذين خططوا ونفذوا الانقلاب وليس

التميرى. وهم أيضاً يسيطرون على مجلس قيادة الثورة وكانوا قبل الانقلاب وبعده عصابة واحدة فباستطاعتهم إعفاء التميرى من جميع مناصبه بإسلوب قانونى بقرار من مجلس قيادة الثورة. أو لم يكن الاتفاق فى بادئ الأمر رئاسة شهرية دورية بين أعضائه. كما أن قراراً بإعفاء التميرى فى تلك الفترة سىلقى مباركة وتأييداً من كثيرين خاصة القوى التى بدأت تتذمر من تصرفات التميرى وهى قوى ذات شأن وذات كلمة نافذة وسط العاملين والنقابات. أو لم يعفى المجلس من قبل ثلاثة من أقوى أعضائه، وهم هاشم العطا وفاروق حمد الله وبابكر النور وثلاثتهم مثل التميرى لم تكن لهم قوات؟ فودعوني وطلبوا منى الصمت والصبر إلى أن يصبح الصبح ويأتى الفرج.

أفتتاح مشروع السوكى الزراعى:

ونحن فى تلك الظروف الحىلى بالحوادث والتفسيرات والانفجارات حلّ علينا شهر يونيو ١٩٧١ حين أكملنا البرنامج السريع لأعمال مشروع السوكى. وحان افتتاحه لتشغيل المضخات وتدفق المياه فى القناة الرئيسية لرى محصول الفول السودانى فى أول يوليو. فأتصلت بمكتب التميرى طالباً أخطاره بيوم الافتتاح فى السوكى وداعياً له القيام بافتتاح المشروع وكنت يومها فى خصام تام معه. ولم يكن بيننا سلام أو كلام. وتلك طبيعتى وإسلوبى فى التعامل مع من أختلفت معهم. لو كانوا فى مراكز أعلى منى أو كانوا رؤساء لى. ورد على مدير مكتبه بأن الرئيس لن يفتتح المشروع بل سيوكل المهمة لأحد أعضاء قيادة الثورة. فلم أقبل وطلبت الحديث معه. ولما جاءنى صوته فى التليفون سألتته لِمَ لا يريد أن يأتى شخصياً لافتتاح المشروع؟ فرد فى إقتضاب بأنه مشغول. قلت. "أن المشروع من أكبر ما حققته الثورة حتى الآن. وهو مصدر خير للبلد كلها. وخططه ونفذه مهندسون وفنيون من خيرة أبناء شعبنا. والأمر لا يخصنى شخصياً ولست أنا المعنى بالتقدير والتكريم، فحضور الرئيس للحفل سيعنى إحتراماً وتقديراً للعاملين الذين قاموا بالجهد وحملوا المسئولية فى مقدرة وكفاءة. ثم أن المناسبة إعلان للسودان بأكمله أن الثورة قد أوفت بما وعدت فى تحقيق التنمية ورفع مستوى الحياة فى الريف. أما ما بينى وبينك من خلاف.

وما بينى وبينك من عدم إستحسان وإستلطاف ياريس فذلك أمر لا دخل لأولئك الناس به ولا ذنب لأحد منهم فيه. وفى نهاية المطاف فالمشروع ملك للدولة وليست مزرعتى الخاصة، ولا بد لى أن أعلن اليوم أنتهاء العمل فى المشروع وبرنامج مراسيم حفل الافتتاح" فصمت قليلاً ثم رد بالموافقة.

كلمتى فى حفل أفتتاح مشروع السوكى فى موقع العمل:

كان واضحاً من محتوى خطابى فى الحفل أننى ذاهب، وأنها خطبة الوداع. خاصة والناس قد علموا بإيقاف العمل فى تنفيذ مشروع الرهد. وكثيرون يعرفون ما حدث بينى وبين النعميرى فى أمر إيقاف العمل فى المشروع. وأدرك الكثيرون بأن السوكى أصبح آخر الإنجازات فى فترة وزارتى التى دخلت فيها فى معارك عديدة مع بواشر داخل النظام وخارجه. وكان المسئولون فى الوزارة والعاملون فيها يعرفون حق المعرفة تفاصيل الخلاف بينى وبين النعميرى ويطانته. وكانوا واثقين بأننى ذاهب ولا يهمنى إن جاء الطوفان من بعدى. ولهذا جاءنى إخوة كثيرون يستفسرون عن ما يشاع عن استقالتي وإنهاء صلتى بمايو. وأجبت بأننى خارج. وقد أكملت مهمتى ولم يعد لى ما أفعله. ولم تكن الوزارة والاستوزار فى يوم من الأيام هدفى أو غايتى. وكما أكدت فى كلمتى بأن الوزارة والعاملين فيها قادرون على المضى قدما فى تحقيق التنمية الزراعية فى السودان أن كنت أنا فى قيادتهم أو ذهبت. والجدير بالإشارة أن النعميرى قلدى وشاح النيلين من الطبقة الأولى تقديراً للخدمات التى أدتها للدولة، بوصفه رئيس مجلس قيادة الثورة وذلك فى ٧ / ٧ / ١٩٧١ ولسان حاله يقول "هذه مكافأة خدماتك لثورتى، فإذهب الآن إلى الجحيم".

زيارة الشفيح لى فى بيتى لوداعى:

جاء الشفيح لوداعى إذ كنت قد أخذت إجازة لأول مرة منذ أن توليت وزارة الرى قبل سنتين. وكانت زوجتى وولدى سامى وحسن فى فيينا منذ شهر أبريل. وقررت اللحاق بهم وقضاء إجازتى هناك. وكان الشفيح يعرف أننى

قدمت إستقالتي وأنتى فى خلاف وعراك مع النميرى. وظل يعاتبنى على موقفى. وردد بأننى يجب ألا أخرج وعلى أن أبقى وأكافح للأصلاح من الداخل وأن النميرى دمية فى أيدي أصحاب المصالح والأغراض يوجهونه حيث يريدون طالما عرفوا كيف يشبهون غرائزه بالتطبيع والتكبير والتأليه. وليس للنميرى مبادئ أو أهداف أو توجهات يؤمن بها أو يعمل من أجلها إنما هو شخص يمكن أن يسير فى أي إتجاه ويدمر له طالما إطمأن بإتته القائد وأنه الرئيس وأنه فوق الكل. وأن هناك عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الثورة رجال خيرون ويمكن التعاون معهم لدفع النميرى للسير فى الطريق الصحيح. وذكر لى منهم الزين محمد أحمد عبد القادر وأبو القاسم هاشم وأبو القاسم محمد إبراهيم وبابكر عوض الله. وأكد لى بإتته يعلم بأن الجميع يحترموننى ويقدروننى وبإمكانى أن ألعب دوراً كبيراً فى تحسين الأوضاع. وخاصة وأنتى رجل معروف بشجاعته ومراحته والخفافس من أمثال منصور خالد وعمر الحاج موسى وجوقاتهم لا يستطيعون مجابهتى لأنهم متعودون على العمل والتأمر فى الظلام. ورجانى أن أبقى فى الوزارة. وكان رحمه الله يؤكد لى بأن الأوضاع مهما كانت بتلك الصورة السيئة فهى أحسن بكثير مما كان عليه السودان قبل مايو من عيث واستهتار الأحزاب وسيطرة الطائفية الملعونة وإستغلالها للجهلة والمساكين. قلت له أنتى أتفق معه فى الكثير ولكنى أعرف الناس بنفسى. فأنا لست سياسياً أجيد الدائرة والمراوغة وأخفى غضبى ومشاعرى وأبتسم فى خيبت وأنا أنوى شراً. وثانياً جئت للوزارة لأنى مهندس رى أجيد مهنتى واتقنها. وجئت لأودى مهمتى فى قيادة التطوير الزراعى. وإذا قفلت أمامى الأبواب لتحقيق ذلك أعود من حيث أتيت وليست هى مسئوليتى أن يحكم النميرى أو غيره بهذا الأسلوب أو ذاك فتلك مسئولية التجمعات السياسية والنقابية. وأولئك لهم قادة وبينهم خبراء فى تلك الشئون. وأنت واحد منهم. أما أنا فلم يعد طريق النميرى وأسلوبه فى التعامل يناسبنى. وأنا ذاهب اللهم إلا إذا ذهب النميرى وعادت الأمور كما كانت من قبل. فضحك الشفيع. وأطل على بوجهه الباسم دوماً وقال "إياك مرتضى. وتلك طريقتك وأخلاقك. على أى حال إن شاء الله تمشى وتجى بالسلامة. وإن شاء الله ترجع وتلقى الأحوال تحسنت". وكان ذلك آخر لقاء بينى وبين الشفيع أحمد الشيخ أذى وصديقى ومن خيرة من عرفت فى حياتى.

سفرى لفينا فى أول إجازة لى وأنا وزير للرى:

كعادتى منذ أن كنت موظفا فى الخدمة المدنية تركت عنوانى بالأجازة مع أمين مكتب وزير الرى وأمين مكتب رئيس الوزراء وقمت بكتابة تقرير تسليم مهام وزير الرى إلى من سيخلفنى فى الوزارة أثناء غيابى أن كان النميرى كما جرت عادته أو أن كان وزيراً آخر. واشتريت تذاكر سفرى من الخرطوم إلى فيينا على الدرجة السياحية إذ لم أكن أستطيع تحمل تكاليف السفر فى الدرجة الأولى. وسافرت بالسودانية إلى روما. وهناك استقبلنى السفير أحمد صلاح بخارى على سلم الطائرة وأندش وأخرج لخروجى بعد فترة مع ركاب الدرجة السياحية وكان يرافقه أحد رجال وزارة الخارجية الإيطالية. وبعد التحيات والسلام سألنى فى إستغراب لماذا أنا فى الدرجة السياحية؟ قلت لأنى دفعت الثمن من جيبى، ومرتبى كوزير لا يكفى لتحمل نفقات أكثر مما تحملت. وإذا كنت قد أخرجتك بخروجى من الطائرة بالبواب الخلفى فأعذرنى ولو أنى شخصياً لا أرى فيها أى إحراج. وبعدها أخذنى لمنزله وأحسن ضيافتى فهو صديق قديم وقضيت معه وقتاً طيباً إلى المساء حين رافقنى إلى المطار من حيث واصلت رحلتى إلى فيينا.

إنقلاب هاشم العطا:

كنت أقضى إجازتى خارج فيينا فى مدينة صغيرة تسمى كلوسترنيو برج فايدلنج حيث كان والد زوجتى يملك حديقة جميلة أقام فيها منزلاً من الخشب بناء بنفسه. وهناك كنت بعيداً عن المدينة وأهوائها. وكل سبل الإتصالات والمواصلات، ولم يكن لدينا سوى راديو صغير يستمع إليه الرجل من حين لآخر. وفجأة أخبرنى بأخبار إنقلاب فى الخرطوم وإلقاء القبض على النميرى، وظننت فى بادئ الأمر أن خالد حسن عباس وزملاءه نفذوا العملية كما كانوا قد أوحوا إلىّ وأطاحوا بالطاغية كما كنت أتوقع، ولكنى لم أفهم لم تم ذلك عن طريق إنقلاب. وبعد قليل وضحت الحقائق وعلمت بأن هاشم العطا وعسكريين من مؤيديه قد نفذوا الإنقلاب وأعتقلوا جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة بما فيهم النميرى. وحزنت إذ تبين لى أنها لعبة أخرى للعسكر من العابهم المفضلة

فى الإستيلاء على السلطة دون واعز من ضمير ودون أهداف أو مبادئ سوى أنها لعبة الكراسى بينهم للجلوس على كرسي الرئاسة والسلطة للتحكم فوق أقدار البشر والوطن كما كانوا يفعلون فى وحداتهم وتجمعات جنودهم. فلم أعد أهتم بعد ذلك بأخبار السودان، ولكن لم تضى أيام حتى علمت بعودة النعميرى وزملائه فبعثت إلى النعميرى فى القصر الجمهورى ببرقية أهنته بعودته وعودة زملائه ومعرباً عن أسفى وحزنى لما تبع ذلك من قتل وإعدام بالنسبة للمدنيين والذين لا ناقة لهم ولا جمل فى لعبة الكراسى. وأشرت بأنى عائد إلى الخرطوم. بعثت بالبرقية من مكتب البريد فى تلك المدينة. بعد ذلك تواردت الأخبار من الإذاعات ومن مصادر أخرى بأن هنالك وزراء حكم عليهم بالإعدام كذلك قادة نقابيين. وإتصل بى الصديق يوسف عبده تادرس من أثينا يخبرنى ألا أعود وأنه سمع بأن هناك حكم بإعدامى وأخبرنى بأن هناك خيراً بأن الشقيع قد أعدم أو حكم عليه بالإعدام. كذلك طلب منى والد زوجتى وأهلها ألا أعود إلى الخرطوم. ونصحونى بالبقاء فى النمسا والعمل فيها، ولكنى رفضت.

عودتى إلى الخرطوم:

قلت لزوجتى أنا عائد إلى الخرطوم، فإن بقيت هنا لظن الناس أنى قد ارتكبت ذنباً أو أننى خنت وطنى أو أننى رجل جبان. ولا أريد لولدى أن يقول لهما أحد عنى ما ليس فى. وإذا كان قدرى ومصيرى أن أعدم أو أن أسجن وأنا برى، فليس لى ولا بإمكانى أن أغير من ذلك. ولهذا فأنا عائد. وأن شئت أن تبقى هنا مع الاولاد فلك ذلك. قالت لى: لا يا عزيزى أنا ذاهبة معك والاولاد، إذ مكانى بجانبك وهناك وطنهم. فإذا قتلوك فسأعود بأولادى إلى بلدى ولن تكون لى رغبة فى تربية أبنائى فى بلد لا يعرف أهله الخبيث من الطيب. وإن سجنوك فسأبقى هناك بالقرب منك إلى أن يفرج منك وتعود الأمور إلى مسارها الصحيح. وهكذا توكلنا على الله وشددنا رحالنا وسافرنا إلى الخرطوم عن طريق روما.

وفى روما حيث ركبت الطائرة السودانية التى جاءت من لندن فى طريقها إلى الخرطوم. قابلت الصديق العزيز عابدين إسماعيل الحامى الذى كان سفيراً للسودان فى لندن وأستدعى إلى الخرطوم مغضوباً عليه لعقده مؤتمراً صحفياً

فى لندن تحدث فيه العقيد بابكر النور والرائد فاروق حمد الله اللذين كانا فى لندن واصبحا أعضاء فى مجلس قيادة ثورة هاشم العطا. قبل عودتهما إلى الخرطوم حيث اعدمهما النعميرى بعد عودته إلى السلطة بمساعدة صديقه العقيد القذافى الذى إعترض الطائرة البريطانية التى كانت تقلهما إلى الخرطوم وأخرجهما بالقوة ثم سلمهما فيما بعد للنميرى ليقتل عليهما.

قال لى عابدين متسائلاً: لماذا أنت عائد إلى الخرطوم؟ قلت لأرى ما هم فاعلمون بى. قال لا أظنهم سيفعلون فيك شيئاً، ربما وضعوك فى الحبس المنزلى. أما أنا فليس لى منزل حتى يحبسوننى فيه.

وهكذا وصلنا مطار الخرطوم فى صباح اليوم التالى ولم يعترضنى أحد وأخذت أولادى وأراضى وخرجت من المطار وإستأجرت سيارة تاكسى ووصلت إلى منزلى فى شارع ٢٥ فى إمتداد الخرطوم الجديد حيث أجريت بعض الاتصالات الهاتفية مع الأهل والاصدقاء ثم أخذت أولادى إلى شقيقتى فاطمة زوجة الشهيد الشفيق أحمد الشفيق فى منزلها فى برى.

حديث فاطمة عن الحوادث وإستشهاد الشفيق:

ذهبت لمنزل الشهيد الشفيق أحمد الشفيق فى برى حيث كانت شقيقتى فاطمة فى الحبس المنزلى هناك. وبعد اللقاء الحار المفعم بالمشاعر العميقة الهادرة على ما وقع علينا من الظلم والتعمدى فى حقد وكراهية من النميرى وبطانته الجبناء. حدثتني فاطمة الحبيبة قائلة:

"كنا فى البيت وجاءنا الاستاذ غازى سليمان الحاسى وأخبرنا بأن إنقلاباً يقوده الرائد هاشم العطا قد نجح وتم أمتقال النميرى وأعضاء مجلس قيادة الثورة. كما تم إطلاق سراح عبد الخالق محجوب أمين عام الحزب الشيوعى. وأنهم يطلبون حضور الشفيق ليعد بياناً يذاع معلناً إنتصار ثورة العمال الكادحين. فرفض الشفيق وأخبر الرسول بأن يخبر من أوفده بأنه لا دخل له بالانقلابات والعسكر الذين يخططونها فليذيعوا هم للناس ما يرونه. وهكذا عاد الرسول من حيث أتى، وبقينا فى بيتنا. وكان الشفيق يعتقد بأن بعضا من

الشيوعيين من جناح عبد الخالق وعسكريين منهم قد خططوا هذا الأسلوب من المطاحنات بين اليسار. وهو مدخل خطر سيؤدى إلى عواقب وخيمة وضياح كل ما تحقق من المكاسب لجماهير العاملين، وكان واثقاً من أن العملية لن تنتهى على خير. وهكذا ابتعدنا عن مجرى الحوادث ومظاهرات الاحتجاج التى أعقبت نجاح إنقلاب هاشم العطا. وظللنا نتابع الاخبار مؤكداً لكل من يتصل بنا أنه لا دور لنا فى لعبة الكراسى بين العسكر وما هى إلا أيام معدودة. ولم تدم الفرحة إلا ساعات وإنقلب الأمور. وبدأت إعتقالات جديدة ومظاهرات. ومرة أخرى جاء إلينا من ينصح بأن يختفى الشفيح كما فعل الزملاء وعلى رأسهم الأمين العام للحزب. فرفض الشهيد مؤكداً بأنه طول حياته النضالية من أجل العمال لم يعارس لعبة التخفى فهو نقابى فى المقام الأول وعمله بين العاملين ومنظماتهم فى العلن تحت جميع الظروف والحالات. وليس لديه سبب واحد يدفعه للاختفاء. فهو لم يعد ولم يشارك فى هذه العملية. ولم يكن من مخططيها أو المنظمين فيها. كما لم يشارك فى الاحتجاج بها. ومن أراد منه أمراً فليأتى إليه فى مكتبة فى اتحاد النقابات وهناك أعتقله العسكر وذهبوا به إلى جلاديه. ولم يعد بعد ذلك وقد تأكد لى فيما بعد بأن الشهيد قد أقتيد إلى مقر القيادة العامة للجيش حيث تعاقب العسكر فى ضربته وركله وشتمه وعلى رأسهم الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم حتى أوصلوه ميتاً إلى المشنقة دون محاكمة أو مساءلة قانونية أو إنسانية. كما جاء أيضاً فيما تسرب من أخبار تلك الايام السوداء بأن من بين الذى شاهدوا التعذيب والركل والشتم فى نشوة وبهجة ومسرة فى غرف ودهاليز القيادة العامة للجيش فى الخرطوم، الرفيق والمناضل الشيوعى الكبير صاحب الشرف الماركسى الرفيع المحامى وعضو المكتب السياسى واللجنة المركزية للحزب الشيوعى المدعو أحمد سليمان. الذى كنت أعرف عنه الكثير فى بهجته ونشوته عندما كان يحتسب الوسكى البلاكليل أو عندما يحكى عن ممارساته الجنسية. وكان من بينهم أيضاً الدكتور الشهير "المنظر الاشتراكى الكبير" صاحب الثور الابيض وأحاديث الصفوة ومخطط المناهج والتنظيم.

مقابلتى للنميرى وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة فى القيادة العامة للقوات المسلحة:

عدت من منزل فاطمة إلى بيتى وإتصلت بزين العابدين محمد أحمد عبد القادر وأخبرته بوصولى. فحضر إلى سيارته وأخذنى للقيادة العامة للقوات المسلحة لمقابلة النميرى. وهناك وجدته وبعض أعضاء مجلس الثورة. وبعد التحية قال لى النميرى "أحسن الله عزاءكم فى الشفيع. وفى الحقيقة كان قد اتصل بى الرئيس السادات والرئيس برزنتيف يظليان إيقاف تنفيذ حكم الإعدام على الشفيع. ولكن كان قدر الله قد نفذ." ولكنى ظلت صامتة إستمع إليه. ثم واصل حديثه قائلاً "لم نكن نعرف عنوانك ولما لم يصلنا منك أى خبر أجرينا التعديل الوزارى وأعفيناك".

قلت له: "أنك تعرف عنوانى فهو موجود فى مكتبك وموجود فى مكتب وزير الرى. أما أن تقول بأنه لم يصلك خبر منى. فهذا غير صحيح. فقد أرسلت إليك برقية من النمسا بعد أن علمت بعودتكم". قال لم تصلنا أى برقية. قلت - وكنت أعرف أنه رجل كاذب - نعم استلمت برقيتى. فقد أرسلتها بإسمك إلى القصر الجمهورى - وأنا واثق من إستلامك لها. قال. "لم استلمها". قلت فى إنفعال "لقد إستلمتها". فصمت، وواصل حديثى قائلاً. "لم يكن صحيحاً ولا لائقاً أن تعفينى وأنا فى إجازة خارج البلاد. ولكنك تعلم بأتى لن أعمل معك بعد أن قتلت أخى الشفيع فدريك ليس دربى. وكنت تعلم ذلك من قبل". قال "لقد وجدنا إسمك ضمن وزراء هاشم العطا". قلت "ليس فى ذلك غرابه. فقد كنت ضمن وزرائك عندما عملت أنقلاب ٢٥ مايو. ولم أكن متآمراً معكم ولم تستشيرونى عندما وضعت إسمى فى قائمتكم". فصمت وظل ينظر إلى فى حقد. فوقفت وقلت "عاوز منى حاجة ثانية" قال لا قلت "إذاً مع السلامة" وخرجت وتبعنى الزين. وكان ذلك آخر لقاء لى مع جعفر النميرى حتى يومنا هذا. جعفر النميرى الأكذوبة الكبرى فى تاريخ السودان.

وبعد فترة من هذا اللقاء. علمت بأن الرائد الزين قد بحث عن البرقية التى أرسلتها من النمسا والتى أدعى النميرى أنه لم يستلمها. ووجد أنها استلمت فى القصر وتأكد له أن النميرى قد أطلع عليها. فأخذها وذهب بها

للنميرى فى مكتبه. وربما أمامه قائلاً: "ها هى البرقية التى أرسلها لك مرتضى. وقلت أنك لم تستلمها". فنظر إليه النميرى وصمت.

منذ تلك المواجهة لم التقى مع أحد من أعضاء مجلس الثورة. حتى أولئك الذين كانت بينى وبينهم مودة وصداقة. إذ ألقت على نفسى ألا أعاشر عسكرياً حتى أقارق هذه الدنيا. وحتى أقربائى وهم المرحوم الفريق محمد توفيق خليل ابن عمى الشقيق الوحيد لأبى. واللواء عباس محمد عبد العال واللواء القاتع محمد عبد العال. أبنى خالتي وشقيقة والدتى وتربيت معهما تحت سقف واحد. لم أعد أثق فى توجهاتهم أو فيما يبطنون من أذى وتسلط. أذ مسخت أدمغتهم فى الكلية الحربية وفى معسكرات التدريب والمناورات لإتقان القتل والضرر والفك بالآخرين. فالعسكرى خبيث فى الألى فطن كان أبليس فى الطفليان رباه.

ولم أعد أثق فى تقدير العسكر أو تقييمهم للإمور العامة أو إستيعابهم لمشاكل الناس واحتياجاتهم أو تفهمهم لدروب حياتهم وبواعث تطلعاتهم. وحتى زملاء مهنتى من المهندسين العسكريين، إكتشفت أن منهج تدريبهم وأساليب إعدادهم للعمل فى وحدة الهندسة العسكرية تخلق منهم نوعية خاصة من المهنيين. لهم طابع خاص فى ممارسة المهنة. ويصبح المؤشر الأساسى لديهم فى تنفيذ الأعمال الهندسية هو عامل الزمن وسهولة التنفيذ وليس عامل التكلفة والإتقان. وقد لاحظت ذلك عندما ذهبت فى أحد الايام لوادى سيدنا شمال مدينة أو درمان لتقييم أعمال الانشاء التى كانت جارية آنذاك لأقامة مطار حربى وسرادب لإخفاء الطائرات الحربية فى الشهور الأولى لمايو. ومن مهازل القدر ومظاهر الاستهتار بالقيم والقوانين أن يكون الضابط: مصطفى جيش" كما كانوا يسمونه مديراً للأعمال هناك، المسئول الأول عن تلك المهام ليس ذلك فحسب بل اعتبر أنه نجح نجاحاً كبيراً أهله فيما بعد أن يعينه النميرى وزيراً للأشغال العامة. وقد كان مصطفى هذا فى حقيقة الأمر وحسب المفاهيم العسكرية رجل يجيد الضبط والربط. لديه قدرة فائقة فى حث العاملين ودفعهم للعمل والإنتاج مثله كمثلى معاونى تجار الرقيق الذين كانوا يقودون الرقيق لشحنهم فى السفن لتنقلهم إلى حيث المشترين الذين دفعوا الثمن.

من كل هذا، فإن كان أى بلد فى العالم يطمح أن يجنى أى فائدة من جيشه

وعسكره فليس هناك مفر من وضع العسكر تحت قيادة وتوجيه المدنيين. فالعسكري تُربّ وأُعد وأهل لتنفيذ الأوامر والتعليمات ممن هو أعلى منه مرتبة. وإذا كانت المهمة المطلوبة هدفها مصلحة الناس وفائدة البلاد فلا بد أن يصدر الأمر والتوجيه من سلطة مدنية. وحتى في أمر إعلان الحروب، وتلك ولاشك عملية عسكرية خالصة أساسها ودعامتها هو القتل والدمار وسفك الدماء، فإن الأمر لا يصدر إلا من السياسيين في أي بلد متحضر في عالم اليوم.

تعيين المهندس يحيى عبد المجيد وزيراً للرّى:

طوال فترة عملى وزيراً للرّى كنت دائماً أوضح للنميرى وزملائه فى مجلس قيادة الثورة، طبيعة العمل فى الوزارة. فقد كنت الوزير الوحيد الذى جاء ليقود وزارة تدرج فى سلمها من أسفل الدرج فى وظيفة مساعد مهندس حتى وصلت فيها نائباً للوكيل. وكانت الوزارة الوحيدة التى كانت تقودها مجموعة من الاصدقاء والزملاء بدءاً من الوزير وحتى رؤساء الاقسام مروراً بالوكيل ونوابه ومساعديه، وكانت المجموعة مكونة من مهنين جمعت بينهم روابط أخوية ومهنية ممتازة أساسها الجودة والإخلاص فى العمل والأمانة والصدق فى المعاملة وأسلوبها الإستشارة والمناقشة للوصول إلى الرأى السديد والحل الأمثل. ولذلك كانت كل القرارات والمسارات التى اتخذتها الوزارة صادرة من تلك المجموعة التى كانت تقود وزارة الرّى آنذاك. ولهذا أيضاً كنت دوماً أقول للنميرى وزملائه بأنه من السهل الاستغناء عنى كوزير فى أى لحظة ويستطيع الوكيل يحيى عبد المجيد أن يقود السفينة كأن شيئاً لم يكن إذ ليس هناك أمر أو قرار لم يكن هو شريك فيه. ولهذا كانوا يسموننا "العصابة" وكنا حقاً عصابة. إذ كانوا يسمعون نفس المنطق ونفس الكلام والحجج ممن يقابلون من مجموعتنا. ولهذا ما أن قرر النميرى اعفائى من الوزارة إلا وطلب المهندس يحيى عبد المجيد ليعرض عليه قيادة الوزارة.

قال لى المهندس يحيى عندما جاء لزيارتى فى منزلى مساء يوم وصولى إلى الخرطوم. أنه عندما طلبه النميرى ليعرض عليه تولّى مهام الوزارة بعد اعفائى رد يحيى قائلاً: "يا ريس. إن كنتم غير راضين عن مرتضى لأى شئ فعله

في الوزارة فأننا شريك معه في كل شيء." فرد النميري "ليس لنا شيء ضد مرتضى ولكنه صديقك وأنت تعرفه. فأما أكون أنا الرئيس أو يكون مرتضى". هكذا كان رأي النميري عنى. فحسب عقله البسيط وحسب فهمه وإدراكه فطالما لم أكن أطيل له وطالما لم أقبل الركض من ورائه في أى توجيه أو قرار يتخذه، وطالما ناقشته أو رفضت رأياً منه فذلك يعنى بالنسبة له أنى أريد مشاركته في القيادة، هكذا مفهومية وعقلية العسكر. إطاعة الأوامر والقرارات من القائد. لا سؤال ولا حوار ولا مناقشة مع القائد. تنفيذ التعليمات والتحرك للأمام في صفوف ونظام يمين - شمال - خلف القائد.

مرت أيام وأسابيع ثم جاءنى يحيى ليقول لى أن النميري سألته عنى فأخبره يحيى بحالى. فتكرم النميري قائلاً ليحيى بأنه سيعيننى سفيراً إذا كنت أرغب فى ذلك. ضحكت لقله عقل العسكر الذين لا يمكن لهم فهم الأمور ومعرفة الاشياء على حقيقتها. بعد كل ذلك يظن النميري أننى من أولئك المثقفين الذين يجرون وراء الوظائف والمناصب. قلت ليحيى مستهزئاً. "إذا قابلته بلفه شكرى على إهتمامه بى. وأخبره بأن لى مهنة. وهى مصدر رزقى ومجال عملى الذى أجيده. ثم يا يحيى، هل يعقل أن أكون أنا دبلوماسى؟" إبتسم وأضحك وأنا أغلى من الداخل؟ أجمال وأنافق حفاظاً على الروابط وحماية لمصالح حتى ولو كانت لبلدى؟ ما كنت كذلك يوماً فى حياتى".

مشروع الرهد مرة أخرى:

كما اشرت من قبل فإن البنك الدولى كان قد إستقبل وفداً من المهندسين السودانيين الذين خططوا مشروع الرهد الجديد لبحث ومناقشة الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع مع خبراء البنك فى واشنطن. وكان السبب الذى دفع النميري لإيقاف العمل فى المشروع الجديد هو ما سقى منه وصب فيه من فهم وتضليل من أصحاب المصالح والأغراض الذين كانوا يشيرون بأن المهندسين الذين يعتمد عليهم وزير الري ويتباهى بمقدرتهم وكفاءتهم ما هم إلا مهندسون حديثو التخرج وليس لهم خبرة فى تخطيط وتصميم مشاريع الري الكبرى. وكيف لهم أن يغيروا ويخططوا فى تصاميم وضعها خبراء عالميون وراجعها

وإعتمدها خبراء البنك الدولي. وقد كانت الوزارة فى إتصال مع البنك قبل إعفائى وبعده، فى شرح ومداولات مع خبرائه. ولهذا وبعد فترة من إعفائى عاد إلى الخرطوم المستر مارلون مندوب البنك الدولي حاملاً للحكومة رأى خبراء البنك فى المشروع السودانى. وتم عقد اجتماع حضره النميرى ووزير تخطيطه ووزير الرى المهندس يحيى عبد المجيد ووكيل الوزارة الطيب عبد الرازق وآخرون ليستمعوا لرأى البنك. وبعد إنتهاء الاجتماع زارنى فى بيتى السيدان يحيى عبد المجيد والطيب عبد الرازق وقصا على ما يلى:

أخبر المستر مارلون الإجتماع بأن المشروع الجديد هو الحل الأمثل من جميع الجوانب الفنية والاقتصادية لرى أراضي الرهد الزراعية الشاسعة، وأنه يهتئ المهندسين الذين قاموا بتخطيط وتصميم المشروع على ما أدوه من عمل جيد. ثم إضاف قائلاً مخاطباً النميرى - وفى اعتقادى أنه قد قصد بلفظته تلك أن يرد على النميرى شخصياً لهجومه على إبان زيارة المستر مارلون السابقة - يا سيدى الرئيس، لابد لى أن أشيد بموقف الوزير السابق، وثقته القوية فى المشروع المعدل. وإصراره على المضى قدماً فى تنفيذه، وبالطبع سمعت النميرى كعادته عندما لا يعجبه الحديث. خاصة وإنه شخصياً وبمؤازرة وزير تخطيطه ووزير إعلامه أوقف العمل فى المشروع دون مشورة من الخبراء السودانين وإعتماداً على ما سمعه من الجهلاء والحاقدين. فهو كإنسان الآلى يتحرك ويعمل بجهاز تحكم بعيد المدى وقد زارنى المستر مارلون فى بيتى قبل مغادرته وقص على ما حدث، وعندما علم بأنى أعمل مهندساً فى شركة مقاولات سخر قائلاً "يا خسارة . WHAT A WASTE" وطلب منى أن أعطيه "مجل سيرتى الذاتية" لكنى يقدمها للمستولين فى البنك الدولي عسى أن يكونوا فى حاجة لخدماتى. وشكرته على زيارته ومشاعره تحوى. وهكذا وافق البنك على المساهمة فى تمويل المشروع السودانى.

قصة صديقي الدكتور عوض محمد أحمد رضوان:

بعد عودتي من الخارج بأيام قليلة وبعد أن علم الكثيرون من الذين لهم صلات بي اتصل بي الصديق العزيز الدكتور عوض من القضاة حيث كان يعمل مهنياً بعودتي وشاكراً لي لأنني تسببت في كسبه رهاناً مالياً كبيراً. فلما استفسرت قال لي أن الكثيرين من الذين يسمعون عني ولا يعرفوني قد ظنوا أنني لن أعود إلى الوطن بعد تلك الحوادث المشؤمة والاعدامات خوفاً على نفسي لأنني كنت محسوبة مع الانقلابيين الذين اطيح بهم. وكان يقول لهم أن صديقه سيعود فقد عرفه منذ الصغر ولم يكن جباناً أو هارباً. ولما إحتدم الخلاف بينه وبين عدد من زملائه هناك تحداهم بالرهان وقبلوا. وظل يتعقب أخباري وأخبار عودتي من أهلي وأصدقائي. وهو مستمر على تحديه على الرغم من تأخري في العودة وتعاطف ثقة أولئك بانتصارهم. وكان له يوم حفل وفرح عندما جاء الخبر بعودتي إلى الخرطوم. وكسب رهانه في أمسية ساخبة في نادي مدينة القضاة حيث جرى التحدي.

الفصل الخامس

العمل الحر والخبرات الجديدة

الفصل الخامس العمل الحر والخبرات الجديدة

مراقبة الاستخبارات المنزلى وتحركاتى:

إن الحياة تجارب والأيام تقلبات، والإنسان بين هذا وذاك عرضة للخير والشر والفرح والنصر والهزيمة والحظ والفشل، ومن تفكر أبصر ومن فتح عينيه وعقله أدرك أن الناس ومعاملاتهم تتغير وتتبدل حسب الظروف والأحوال. فالعاقل من أتعظ بما رأى وجرب. وأحمد الله أنى مررت بظروف فى حياتى تعلمت الكثير ومارست بعدها حقى ونصيبي دون مجاملة لأحد ودون خشية من أحد ودون خجل من أحد. فبعد إعفائى من الوزارة. وبعد أن عدت إلى الخرطوم ولزمت دارى، وأبتعدت عن السلطة والأضواء وقطعت صلتى بالسياسة والحكام وأنظمتهم لاحظت أن الكثيرين ممن كانوا يلتفون حولى، ودوماً فى مجلسى أو على صلة بى إختلفوا فجأة ودون تمهيد أو تدرج ولم يعودوا يسألون عنى وعن أحوالى وأحزائى. إذ أعدم أخى وزوج شقيقتى الشهيد الشفييع أحمد الشيخ وأصبحت أنا عدواً للقميبرى ونظامه.

وهكذا حال الناس الذين يلتفون حول أى شخص ويعاشرونه لحاجة فى نفس يعقوب. وما أن تقع المصائب وتهبط المآسى إلا وينفضون ويبتعدون حماية لأنفسهم إذ يظنون أن القرب سيجر عليهم المتاعب. كما لم يعد يتوفر لهم ما يبتغون. وهكذا خلى منزلى وإنقض مجلسى وخليت مقامدى ودارى ولم يبق معى لمواساتى ودعمى سوى أهلى وعشيرتى وأصدقائى المخلصين. وفى هذا الإطار أسوق حدثين وقعاً لى من صديقيين كنت أعزهما وكانا شديدي الالتصاق بى. ولا داعى لذكر الأسماء. إتصل أحدهم بى تلفونياً ليقول بأنه كان يود زيارتى ولقائى ولكن صديقه الضابط مأمون عوض أبو زيد رئيس الاستخبارات العسكرية وعضو مجلس قيادة الثورة قد نصحه إلا يقدم على ذلك إذ أن منزلى مراقب ودارى مرصود. ولهذا يستسمحنى فى عدم المجئ والاتصال. فشكرته ونصحته أن يبتعد عنى حتى لا يصيبه مكروه فأنا لست من الذين يحبون تصدير المشاكل للآخرين وهكذا إنتهت محادثتى معه. وآخر وهذا أسوأ من زميله إذ بلغ الجبن به أن قابل

زوجتى الأجنبية فى دكان فاروق فى سوق الإمتداد فى الخرطوم وعندما نظرت إليه وهى باسمسة مسرورة يلقائه وهمت بالتقدم نحوه للسلام والكلام التفت جانباً عنها وهول سريعاُ خارجاً من المكان. وكم كان فيما مضى كثير التردد على دارنا وكم تناول من الطعام والشراب الذى قدمته له فى ترحاب وحسن ضيافة. وعادت زوجتى تحدثنى محتارة فى تلك الاخلاقيات والمعاملات قائلة إنها لم تكن تظن أن لدينا جبناء من الرجال لهذا الحد خاصة وأنها أجنبية وليست معنية بالمراقبة والمساءلة من الإستخبارات السودانية. وما هكذا عرفت السودانيين.

عملى مع شركة سيد عبد الله السيد:

جاء الى المهندس والصديق المرحوم سيد عبد الله السيد فى دارى ليخبرنى بأنه قد فاز بعطاء تشييد محطة تنقية مياه الشرب لمدينة الخرطوم بحرى، وأن هناك شرطا فى العقد أن يكون مهندس الموقع الذى يقوم بتنفيذ العمل مؤهلاً تأهيلاً عالياً وخاضعاً لمواقفة الإدارة المركزية للمياه والنور صاحبة المنشأة قبل توقيع العقد وبدء التنفيذ. ولهذا فقد جاء يطالبنى أن أنضم لشركته وأقوم بتنفيذ العقد فوافقت وسلمته سجل تعليمى وتأهيلى وخبرتى لتقديمها للإدارة. ولم يفصح لى عن شروط عملى معه ولم يعرض على مقدار المرتب الذى سأستلمه. ومن جانبى أيضاً لم أجرو أن أستفسر عن هذا الموضوع المخرج والذى أخجل وأتردد فى فتحه. فالحديث فى مثل هذه الأمور إذا كانت تخص المتحدث تكون مصدر عيب له. ولهذا فهى تترك للآخرين من الاصدقاء ليقوموا نيابة عنه فى الاستفسار والمطالبة بما يجب أن يعطى له من حقوق ومرتب فالشخص الكريم لا يتكلم فى الفلوس إذا كان الأمر يخصه إذ أن ذلك عيب. وهكذا بدأت العمل فى شركة سيد عبد الله السيد وشركاه بدون توقيع عقد عمل ودون أن أعرف قيمة راتبى وهل لى حق فى علاوة أو مكافأة أو تنقل. أما واجباتى ومسئوليتى فتلك أعرفها جيداً من سابق خبرتى وتأهيلى. وهكذا ذهبت لموقع العمل أقود سيارتى الخاصة وبدأت مباشرة مسئولياتى فى تشييد محطة المياه تحت إشراف مهندس الإدارة المركزية المهندس سيد أحمد. وأذكر أن التقيت بالمهندس المرحوم محمد

عبد الله قلندر الذى سألنى ساخراً إن كنت قد وقعت عقد العمل مع سيد عبد الله. فريدت فى ثقة وتحديراً قائلاً "لا حاجة لى لتوقيع عقد عمل مع سيد. فانا أعمل فى شركتى وفى حقى". قلت ذلك لأنى كنت أعلم أن قلندر كان فيما مضى يعمل فى شركة سيد وأختلف معه. وثانياً لأن سيد كان صديقاً لى حسب إعتقادى ومبادئى. وثالثاً لأن سيد كان مهندساً فى الرى وإستقال لينشئ شركته للمقاولات. وكنا ندعمه كلما إحتاج لعون أو مساعدة منا. إذ كنا نرى فى نجاحه نجاحاً للمهندس فى مجال مقاولات الإنشاءات. إذ كان جميع مقاولى الإنشاءات فى ذلك الوقت لأصله لهم بالهندسة وكانوا أصحاب أموال أو تجارة. وكان من يريد أن يعمل فى هذا المجال لا يحتاج لى مؤهل سوى الحصول على رخصة تجارية من الحكومة المحلية بعد دفع أربعة جنيهات سودانية. وهكذا وبجسن نية وسذاجة مارست عملى فى شركة سيد عبد الله.

وفى الحقيقة. كان الواجب والقانون يقتضى أن يقوم المهندس سيد عبد الله بإعداد عقد عمل لى يحوى جميع حقوقى والتزاماتى ومدة سريان ذلك العقد وشروط الغائه من الطرفين وأسس تجديده. فشركة سيد عبد الله كانت مؤسسة للمقاولات يعمل فيها إعداد كبيرة من العمال والفنيين. وكان الواجب والقانون يقتضيان أن تكون هناك نظم وقواعد للعاملين فى الشركة وعقود عمل لكل فئة تحفظ حقوقها وحقوق الشركة وتحمى مصالحهم ومصالحها المشروعة. ولكن لم تكن هناك مؤسسة على هذا المستوى من التنظيم والانضباط، بل لم تكن هناك أى عقود للعمال أو الفنيين أو المهندسين. ولم تكن لهم حماية وحقوق محددة وواضحة وهذا ما حدث لى عندما التحقت بالشركة. استلم راتباً فى نهاية الشهر يبلغ ٢٥٠ جنيه هو كل ما أتقاضاه مقابل عملى فى الشركة. فلا حق لى فى إجازة سنوية ولا حق لى فى إجازة مرضية ولا حق لى فى علاوات أو فوائد ما بعد الخدمة وليس لى عقد يقر إنهاء خدمتى ولا إمتياز فى النقل إلى موقع العمل ولا ساعات عمل محددة فى اليوم. هكذا بدأت عملى فى الشركة وهكذا خرجت منها. كان المشروع الذى اضطلعت بتنفيذه يحتوى على إنشاءات خزانات أرضية ضخمة للمياه ومعالجتها مبنية من الخرسانة المسلحة وكذلك خزان على إرتفاع حوالى ٤٠ متر من سطح الأرض لد المياه المعالجة إلى شبكة توزيع المياه للمدينة. وقد قمت بتخطيط المنشآت وتحضير المواد والعاملين وإعداد حديد التسليح وتصميم

وإقامة قوالب صب الخرسانة (الفرم) والأشراف على خلط مواد البناء وصبها في أماكنها حسب الخرائط والمخططات، كما أشرفت على معمل تحليل المواد وضبط المواصفات. وكان يشرف على مراقبة التنفيذ المهندس سيد أحمد من قبل الإدارة المركزية للمياه والنور وكان مهندساً ذا خبرة عملية متواضعة لحداثة تخرجه من الجامعة. وعلى الرغم من ذلك أحترمته وأوفيته حقه كاملاً وحق معاونيه من الفنيين كما تقتضى بذلك شروط العقد. إذ هو ومن معه أصحاب السلطة في الإشراف والتوجيه ومراقبة تنفيذ العمل ليكون مطابقاً للمواصفات وشروط العقد فتلك قواعد وتظم وحدود معروفة تحكم العمل في قطاع الإنشاءات وتحدد العلاقة بين المهندس المشرف وجهازه وبين وكيل المقاول وعماله في موقع تنفيذ المنشأة. وهكذا سار العمل على حسب المخططات والبرامج على أساس ثلاث نويات يومية. كل منها ثمانية ساعات.

زيارة المهندس محمود جادين لموقع العمل:

محمود جادين وكيل الري السابق والذي كان قد أحيل إلى المعاش بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ لما إرتكبه من مخالفات وتجاوزات لمسئوليات وظيفته. عاد من الخارج حيث كان يعمل مع البنك الدولي. وعينه النميمري وزير دولة للأشغال والنميمري كما جاء ذكره من قبل شغوف بتوزير كل من له ضعف أخلاقى أو من كان له سابقة غير كريمة. وهكذا قرر وزير الدولة للأشغال زيارة موقع أعمال محطة مياه الخرطوم بحرى وهو يعلم بأنى أقوم بتنفيذ المشروع لشركة سيد عبد الله. وصحبه مدير عام الإدارة المهندس زين العابدين مصطفى. وعندما علمت بالزيارة أخبرت السيد المهندس سيد أحمد بأنى سابقى بمكتبى في الموقع وإذا أراد الزوار الكرام مقابلتى فسأتى اليهم. فمستولية الأعمال تقع على المهندس المقيم السيد سيد أحمد وما أنا إلا وكيل المقاول ومنفذ العمل. وعند وصولهم استقبلهم سيد أحمد وبدأ يقودهم لعابنة الأعمال شارحاً لهم ما لزم شرحه. وفجأة سأله جادين عنى. فأخبره بأنى موجود بالموقع بمكتبى فطلبه أن يرسل أحدا ليحضرنى إليه. فجئت وأنا حذر محدثاً نفسى بأن أعطيه ما يستحقه من الاحترام. وإذا شعرت بأنه ينوى أن يتحرش بى لما وقع بيننا في

الماضى من خلاف فسأرد الصاع صاعين. وكم فوجئت بحرارة إستقباله لى فى ود ومحبة. وسألنى عن أحوالى وأحوال زوجتى وأولادى، فأكبرت ذلك منه خاصة وأنا فى ذلك الوقت معتبر من المنبوذين والمكروهين من السلطة وأعوانها. ثم بدأ يسألنى عن العمل وخصائصه الفنية مهملأ المهندس سيد أحمد فتوقفت عن الإجابة وقلت له يا سيد محمود أنا مهندس المقاول والسيد سيد أحمد هو المسئول الفنى عن الأعمال وهو المهندس المقيم وأنا أعمل تحت إشرافه وتعليماته فعليك توجيه هذه الاسئلة إليه، فرد محمود موجهاً حديثه للمهندس سيد أحمد "اسمع يا سيد أحمد. مرتضى ده يعرف الشغلانة ده أحسن منك. وعليك أن تسمع كلامه وتتعلم منه". وبالطبع لم يرضى هذا الحديث المهندس سيد أحمد. ولا شك أن له حق فى ذلك. فوضع التوجيه من المسئول الأول فى تلك الصيغة خطأ كبير ويخالف النظام وشروط العمل وتسييره. وتلك كانت طريقة السيد محمود وأسلوبه فى خلط العمل الرسمى بالعواطف والمجاملات. وهذا كان ضعفه الأساسى والذى سبب له الكثير من المعاناة. واستفقلت البطانة الفاسدة إلى أن "ودته فى داهية" ويعد أن ودعنا الضيوف الكرام. وواصلنا عملنا كان المهندس سيد أحمد أكثر بعداً وجفوة منى.

اصلاح علاقتى مع المهندس سيد أحمد ونصحه لتغيير تعامله فى مزاولة مهنته:

كانت مواصفات عقد إنشاء محطة المياه توضح نسب عناصر المواد لكل جزء من المبانى بما يناسب مقتضيات تصميمها. وكنت حريصاً أن أسجل تلك النسب لكل جزء قبل البدء فى تنفيذه وأسلمه لرئيس العمال الذين يقومون بخلط تلك المواد وصبها فى مواقعها حسب الرسومات التنفيذية موقعة بأمضائى. وذات يوم كنت فى موقع العمل فى الوردية الثانية التى تبدأ من الساعة الثانية بعد الظهر وتنتهى فى العاشرة مساءً حين تبدأ الوردية الثالثة إلى السادسة من صباح اليوم التالى. وسلمت إرشاداتى لرئيس العمال (الملاحظ) للوردية الثالثة موضحاً كميات الأسمنت والرمل والحصى والماء المطلوبة لذلك الجزء من المبانى ونهبت لبيتى. وعندما أتيت فى صباح اليوم التالى. وتفقدت ما إنجاز فى وردية

الليل لاحظت أن كمية الأسمنت أكثر مما كنت قد أشرت به، وبعد البحث والمراجعة علمت أن المهندس سيد أحمد قد جاء للموقع بعدى وأمر ملاحظ التوردية بزيادة كمية الاسمنت مدعياً بأنى قد أخطأت فى المواصفات. ولما أصر الملاحظ على موقفه مارضاً عليه تعليماتى المكتوبة لم ينظر إليها بل أبعدا بيده مصراً على موقفه وعند ذلك طلب الملاحظ أن تكون الأوامر مسجلة وموقعة من الباشمهندس سيد أحمد وتم له ذلك.

فأخذت دفتر التعليمات وذهبت لسيد أحمد فى مكتبه وسألته عن أسباب تغيير تعليماتى فرد ببساطة دون أى اهتمام قائلاً بأنى كنت مخطئاً فى المواصفات، فقلت له وهل راجعت أنت كراسة المواصفات قبل أن تصدر تعليماتك بالتغيير؟ رد فى استهزاء ودون إكتراث بأنه واثق مما فعل ولا يحتاج لمراجعة. فوضعت أمامه كراسة المواصفات فاتحاً الصفحة المعنية وقائلاً خذ أقرأ. وما أن وقعت عيناه على الصفحة إلا وإضطرب وبدأ يقلب فى صفحات الكراسة منزعجاً. ولما تأكد له خطأه انهار وأخذ ينظر إلى فى توسل واتهام. ثم أخذ الكراسه ووقف من الكرسي الذى كان يجلس عليه قبل قليل فى كبرياء وعظمة وجاء إلى جانبى كالطفل الخائف الذى يلتصق بشباب أمه ملاذاً للحماية والأمان. فقلت له عد إلى مقعدك واجلس حيث كنت. فاطاع أمرى وجلس يتطلع إلى. فقلت له مشكلتك أنك رجل مغرور وجبان. وهذه أول مسئولية ذات أهمية تضطلع بها. ومن حسن حظك أنك وجدت مجموعة من ذوى المعرفة والخبرة تقوم بتنفيذ العقد الذى أنت المسئول عن الاشراف على تنفيذه. وبدلاً من التعامل معهم بإحترام وود والإستماع لآرائهم، كنت تجئ إلى الموقع تجوب أجزاءه هنا وهناك أمراً هذا أو مؤنباً ذلك لا تحترم الكبير ولا تعطف على الصغير، كأنك سيد فى معسكر لرقيق. ولهذا لم تحظ بإحترام أحد ولم تكسب عطف أحد. وبالأمس عندما أخبرت بضمون تعليماتى لم يدفعك ضميرك ولم يهتد عقلك لتراجع الوثائق قبل أن تتهمنى بالإهمال والخطأ. وحتى بعد أن سجلت تعليماتك دفعت الغرور لتظن فى نفسك أنك منزّه عن الخطأ ولا تحتاج لمراجعة وثائق العقد لتتحقق من خطئى، بل لم تصغ لتوسل الملاحظ لتراجع العقد لتتأكد من حقيقة الأمر بل طردته من مكتبك وذهبت لبيتك لتنام هادئاً. والآن أعترف كمية الأسمنت الإضافية التى أمرت بها وكم ثمنها؟ فظل ينظر لى ولا ينطق

بكلمة، فواصلت حديثي، قائلاً "أن ثمن الأسمنت الإضافي يبلغ حوالي مئتين جنيهًا، أكثر من راتبك في الشهر فإما أن أبعث إلى السيد مدير عام الإدارة المركزية تقريراً يفصل ما حدث مع شكوى منى لمعاملتك غير الكريمة وغير اللائقة معي ومع عمالي وأنت تعرف مكانتي مع الأخ المهندس الزين مصطفى، ويمكنك أن تتخيل ما سيحدث لك والمستقبلك في الإدارة، وأما اتخااضي عن أخطائك واطلب من المهندس سيد عيد الله المقاول وصاحب الحق فيما وقع من أذى راجياً منه أن يتكرم بتحمل التكلفة الإضافية بأسقاطها من شهادة الصرف حماية لك والمستقبلك، ولكني لن أخطو هذه الخطوة إلا بعد أن تقبل شروطي، ثم سكت ونظرت إليه، وأخيراً فتح فمه سائلاً عن شروطي فقلت "عليك من هذه اللحظة أن تعود إلى نفسك، تحملها على التواضع ومعاملة الناس في إحترام وأدب مهما كانت أوضاعهم المهنية والاجتماعية ومهما كان نوع العمل الذي يؤدونه، وأن تستمع لرأي الآخرين إن كانوا عمال تشييد أو عمالة أو كانوا فنيين أو مهندسين، فهكذا تعلمنا مهنة الهندسة وهكذا عشنا حياتنا في مواقع البناء والتشييد"، وكان ذلك درساً للمهندس سيد أحمد وبعدها تحسنت علاقتي معه وسار العمل في المحطة على خير إلى أن تم إستلام الأعمال.

أحزان عائلية مرة أخرى:

في يوليو ١٩٧٢ جاءني خبر من مدني بأن محمود محمد علي زوج شقيقتي التومة، ونائب المحافظ لمشروع الجزيرة، قد أصيب بمرض في كليته بسبب الملاريا وقرر الأطباء سفره عاجلاً لبريطانيا للعلاج، وهكذا ودعناه تصحبه زوجته وترك أولاده مع أهلهم في بيتنا في أم درمان، وتمنينا له الشفاء العاجل والعودة سالماً معافاً، ولم يمض على سفره بضعة أيام، إلا ودق تليفون مكتبي وتحدث إليّ موظف مسئول في وزارة الخارجية ليقول أنه يأسف إذ يخبرني بوفاة أخي محمود محمد علي صباح ذلك اليوم في مستشفى لندن كما جاء في رسالة عاجلة للسفارة السودانية هناك، وأن الجثمان بصحبة زوجته سيصل إلى مطار الخرطوم في اليوم التالي، ومن ثم كان علي أن أبلغ الخبر الحزن لأهلي ولابنائ، والقيام بالترتيبات اللازمة لحمل الجثمان من مطار

الخرطوم رأساً إلى مقابر أهله في مدينة مدنى. وأذكر أنني كنت في حاجة لبعض المال لمقابلة نفقات الماتم. فاستدنت مبلغاً من أحد الأصدقاء وحملت في جيب جلبابى وذهبت مصاحباً جثمان الفقيد إلى أن وصلنا لمقابر مدينة مدنى حيث وجدنا جمعاً غفيراً من الناس من المدينة ومن العاملين في مشروع الجزيرة وبعد الإنتهاء من الدفن إحتشد المعزون من حولى. وأنا غارق في حزنى لفقد العظيم. كان هناك من بين الناس من جاء إلى هذا المكان الحزين. بفرض النهب والاحتتيال والكسب الحرام مدعياً أنه واحد من المعزين لينشل من الجيوب كلمة سمحت له الفرمسة بذلك. وما أن ركبت السيارة عائداً إلى منزل العزاء إلا راقتدت محفظتى وكل ما فيها من مال. وقد عرفت فيما بعد بأن هناك عصايا متخصصة في النشل في المقابر. تتربص بالمعزين وأصحاب العزاء في ظروف ومكان لا يخطر على أى شيطان أن يفكر بأى إنسان. ولكنه الإنسان.

وفاة العاقب محمود زوج شقيقتى نفيسة فجأة وبطريقة مفزعة:

في الربع الأخير من عام ١٩٧٢، ونحن في بحر من المتاعب والأحزان اتصل بى في منزلى زوج شقيقتى الكبرى نفيسة من مدنى حيث كان يعمل محاسب في شركة مطاحن النيل الأزرق التابعة لمؤسسات شرف لمؤسسها السيد فتح الرحمن البشير. وبعد التحية والسلام طلب أن يتحدث لزوجتى ليهنئها بسلاما عودتها في ذلك اليوم من فيينا بعد غيبة طويلة. ولم تمضى على هذه الحادثة سوى ما يقرب من نصف الساعة إذ دق جرس التلفون مرة أخرى وعندما رفعت السماعة وجدت المتحدث شقيقتى فاطمة من بيتنا في أم درمان تقول لى أن شخصاً اتصل بها يقول لها بأن العاقب محمود قد توفى. فقلت لها أنهم أولئك الأوغاد من مخابرات النميرى يريدون أن يفزعوها ويحطموا أعصابها. إذ أنني وإنجا زوجتى قد تحدث إلينا العاقب قبل بضعة دقائق فأصرت فاطمة أن المتحدث لم يكن من أولئك النوع من البشر. وهى تعتقد أن هناك شيئاً في الأمر ولا بد من التحقق والتأكد. فاتصلت بالمهندس سيد عبد الله السيد ليتصل بقريب له يسكن في جوار مسكن العاقب ويعرفه جيداً ليتحقق من الأمر. ولم تمضى دقائق إلا واتصل بى سيد عبد الله. وأكد لى في حزن بأن العاقب قد

توفى قبل ساعة بسكته قلبية. وكانت الحقيقة الفاجعة أن العاقب بعد إنتهاء محادثته مع أنجا وقف يصلى فريضة العصر. وما أن إنتهى من الصلاة وهو لا زال جالسا على مصلاته. إتكا على الحائط الذى بجواره وأغمض عينيه وهو يسبح وفارق الحياة دون أى حركة أو ضوضاء ولهذا ظن أولاده بأنه نام بعد الصلاة ولما أرادوا إيقاظه لينام فى سريره إكتشفوا الحقيقة المفزعة. ولم يصدقوا بأنه فارق الحياة. وتحت إصرار زوجته وعدم تصديقها للأمر اضطر الحاضرون لأخذه للمستشفى حيث تأكد لهم موته قبل أكثر من ساعة. وهكذا تقبلنا ما كتب علينا وواجهنا مسؤولياتنا نحو أنفسنا ونحو أهلنا وعشيرتنا. وهذه سنة الحياة يوم لك ويوم عليك.

المهندس مزمل عبد الرسول ورفع له لشكوى للنميرى ضد:

كما يقولون عندما يقع الثور يكثر حوله حاملو السكاكين كل يريد أن يظفر بقطعة من لحمه. وهكذا ظن أخونا وزميل المهنة والعمل فى وزارة الرى. الذى قدمت له الكثير من المساعدة والتأييد كما جاء ذكره من قبل فى هذا الكتاب وكان آخرها عندما جئت وزيراً وانقذته من العقاب على ما إرتكب من مخالفات وفساد إبان عمله كنائب لوكيل الرى. فما أن سمع بأنى أبعدت من الوزارة إلا وظن أنها فرصته لكى يحصل على غنيمة ليست من حقه. فكتب خطاباً للنميرى بوصفه رئيساً للجمهورية يشتكى من ظلم "الشيوعى" مرتضى الذى أبعدته من الوزارة دون ذنب أو سبب. وبالطبع كان يعلم أن النميرى أصبح يكره الشيوعيين الذين كانتوا وراء إنقلاب هاشم العطاء فإذا وصفنى بأنى "شيوعى" فذلك يكفى لأن يستدر عطف الرئيس فيعيده مره أخرى لمنصبه فى الوزارة، ولما تسلم النميرى الخطاب أحاله للسيد يحيى عبد الجيد وزير الرى ليحقق له فى الأمر. وكان يحيى يعلم بالقصة كاملة. وكانت الوثائق التى إعترف فيها مزمل من قبل على ما إقترفه من ذنوب موجودة فى خزانة الوثائق السرية فى مكتب وزير الرى. فرفع يحيى الحقائق كاملة إلى نميرى. وكان رد النميرى بأن لا يسمح لمزمل بالعمل فى أى مرفق من مرفق الدولة. قاتلا لإجتماع مجلس الوزراء كما أخبرنى بذلك السيد يحيى: "أنه رجل يعرض اليد التى أحسنت إليه".

التحقيق معى لاختاء أرتكبت فى مشروع السوكى:

بعد أن بدأ تشغيل مشروع السوكى، إتهار جزء من جسر إحدى القنوات وتدفقت المياه من القناة إلى الحقول، وهذا يحدث فى المشاريع الزراعية فى السنة الأولى من التشغيل نتيجة لعدم كفاية دك طبقات الردمية الترابية فى الجسر كما تقتضى بذلك المواصفات. ولما كان أصحاب المصالح المورتورون لازالو يلحقون جراحهم من هزيمتهم النكراء فى بناء مشروع السوكى دون أن يجدوا ثفره لينفذوا منها ليسرقوا ويفسدوا ويورتشوا. فقد ظنوا أن فرصتهم قد عادت قراحوا يشيعون بأن هناك أخطاء فى التصميم وأخطاء فى التنفيذ. وصدرت الصحف بالعناوين الكبيرة مضخمة ما حدث من إنهار فى الردميات مؤكدة أن المياه قد ضاعت وأن المحصول قد فقد، مطالبة بالتحقيق مع المسئولين وعلى رأسهم الوزير السابق ومساعديه. وهكذا ومره أخرى وجد النعميرى فرصته فكوّن لجنة للتحقيق برئاسة المهندس محمود محمد جادين وزير الدولة للإشغال العامة والمهندس الرشيد سيد أحمد مهندس رى بالمعاش والاستاذ المهندس الدكتور دفع الله بدوى استاذ الهندسة المدنية فى جامعة الخرطوم. وبدأت لجنة التحقيق أعمالها بإستدعاء مهندسى الرى الذين قاموا بتصميم المشروع والذين قاموا بالتنفيذ، وعندما سألنى بعض الصحفيين إن كنت سأمثل أمام اللجنة. قلت بأنى لن أحضر للمساءلة للجنة حكومية. وإذا كانت الحكومة تعتقد بأنى مذنب فعليها أن ترفع قضية ضدى فى المحكمة. وعند ذلك فساخض للاستجواب. وأعلنت أيضا بأنى لا أعتقد بأن اللجنة لها المقدرة الفنية للتحقيق فى أمور هندسية قام بها مهندسون لهم من الخبرة والكفاءة العلمية ما يفوق كفاءات وخبرة أعضاء اللجنة الموقرة.

وبعد أن باشرت اللجنة أعمالها وإستدعت عدداً من المهندسين وعلى رأسهم المهندس يحيى عبد المجيد وزير الرى آنذاك ووكيل الوزارة أبان تنفيذ المشروع جاءنى مساء يوم فى بيتى الدكتور دفع الله بدوى عضو اللجنة وقال لى ما يأتى:

أنه قد شعر من مجرى التحقيق بأن زميليه فى اللجنة لهما تحيز لإلصاق التقصير بجهات معينة. فالمهندس محمود جادين يرى أن المسئول الأول هو

المهندس يحيى عبد المجيد بوصفه وكيل الوزارة إبّان تنفيذ المشروع ولا بد أن يتحمل كل الأخطاء. أما المهندس الرشيد سيد أحمد فهو يميل إلى تجريم المهندسين الذين قاموا بالتصميم والتنفيذ لنقص في خبراتهم. وذكر لى بأن المهندس يحيى عندما إستجوبته اللجنة كان كل همه هو الدفاع عن نفسه لإبعاد المسئولية عنه، ولهذا فقد جاء الأستاذ بدوى إلى لى لكى أقبل أن أقابل اللجنة للدفاع عن المهندسين الذين كان من بينهم عدد من زملائه فى الدراسة وهو واثق من كفاءاتهم ومقدراتهم فيما أدوه من خدمات، ويخشى أن تساء سمعتهم المهنية نتيجة لمعركة لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ولهذا عدلت عن قرارى وقبلت أن أقابل اللجنة للرد على تساؤلاتهم خاصة وأنا أعرف جيداً ما ينطوى عليه كل من السيدين جادين والرشيد. فالأول له مصلحة فى إبعاد يحيى عن الوزارة لأنه يظن أنه سيكون المرشح الأول لها بعد إبعاد يحيى. ولهذا فهو سيسعى لالصاق التهمة بالمهندس يحيى عبد المجيد، وأخونا الرشيد يعمل وكيلاً لشركات تعمل فى مجال أعمال الرى والإنشاءات. فإذا أثبت أن الذنب يقع على المهندسين لعدم خبرتهم فأنه يفتح بذلك الباب الذى أغلق أمام الشركات التى يمثلها لأخذ نصيبهم من أعمال الوزارة. وهكذا قبلت المجئ لمقابلة اللجنة الموقرة. وأتيت اليهم بمكتوب موقع بأمضائى. وإحتفظت به فى جيبى ثم أجبت على جميع أسئلتهم، وفى نهاية الاجتماع سلمتهم مكتوبى الذى إعترفت فيه بأننى المسئول الأول عن كل خطأ وقع إن كان فى التصميم أو التنفيذ. وأننى على إستعداد لتحمل أى عقاب تراه اللجنة أو النعيرى نكايته وتحدياً لوضعهم فى مأزق وكشف نواياهم الخبيثة، إذ كنت فى تلك الفترة كالليت لا مصلحة لأحد فى ايذاءى. وبعد فترة سمعت بأن اللجنة رفعت تقريرها إلى النعيرى وأدانتنى بأنى كنت السبب فىما وقع من أخطاء فى تنفيذ المشروع إذ كنت أدفع المهندسين والمسئولين فى الوزارة للإسراع فى تعجيل البرامج وكان الجميع يخشون بطشى وعقابى فسايرونى فيما كنت أطلبه وعجلوا بالتنفيذ الأمر الذى أدى إلى إرتكاب الأخطاء. وسمعت بعد ذلك أن النعيرى غضب لنتيجة التحقيق وقال فى تعليقه عن تقرير اللجنة، "إذا كان مرتضى يدفع المهندسين للتعجيل فى برامج العمل والإنتاج فهذه ليست خطيئة". وهكذا مات تقرير اللجنة ولم يسمع أحد بعد ذلك عن أخطاء مشروع السوكى، ومن إرتكبها وماذا كان مصيره. وانتهت

المسرحية الهزلية وأسدل الستار دون تصفيق أو توبيخ من الجماهير.

شقيقتى صلاح يرفض التعاون والعمل مع نظام النعيرى:

بعد الكوارث والمحن التى آلت بنا، أصبحت وأخى صلاح مسئولين عن العائلة والإضطلاع بمسئوليتنا إذ أن والدنا كان فى ذلك الوقت قد شارف على السابعة والسبعين من عمره. وكنت وصلاح ممثلين بالنقمة وعدم الرضا من نظام النعيرى ليس فيما إقترفه من ظلم ضد الشهيد الشفيق بل لما كنا نراه من تغير فى توجهات النظام بقيادة منصور خالد وغيره من أصحاب المصالح والإنتهازيين. ولهذا كنت دائماً أنكره بمسئوليته نحوى ونحو أخوته فى أن لا يرتكب أية حماقة ويتروك وظيفته دون أن نتشاور فى الأمر ونعد لكل طارئ الحلول والترتيبات المناسبة. وكان يرسل لى شهرياً ما عليه من إلزام، وفجأة ودون أية مقدمات جاءنى خبر إستقالته وهو سفير للسودان فى الجزائر فى أوائل عام ١٩٧٦، وخرج من السفارة ليشن حملته على المنافقين والإنتهازيين والنظام كله من باريس. فعل ذلك وترك حقوقه فى خدمته الطويلة فى حكومة السودان بدءاً من وزارة المالية فى قسم الضرائب وإنتهاءً بدرجة سفير فى وزارة الخارجية. وأذكر أننى عاتبته على عدم إستشارتى فى قراره الخطير، وتضحيتته بحقوقه الشرعية فى نهاية الخدمة. بل أخذ على عاتقه إصدار جريدة فى باريس باسم "البديل" يحارب بها النعيرى ونظامه بددت ما عنده من مدخرات وما كان يصله من إشتراكات من أصدقائه ومؤيديه. ولكنها الجينات فى تكويننا. المحرك الذى يدفعنا إلى الوقوف فى جانب ما نؤمن بأنه الحق، حتى وأن سقطت على رؤوسنا الكوارث أو غضب علينا الحكام وأصحاب الجاه والسلطان.

إنتهاء عملى مع شركة سيد عبد الله السيد وشركاه:

عندما شارف إنتهاء العمل فى محطة تنقية مياه الخرطوم بحرى فى أوائل عام ١٩٧٣ بدأت ألاحظ بأن الأخ المهندس سيد عبد الله السيد يعاملنى بصورة تتسم بالجفوة والابتعاد وكان عندما يلتقى بى فى موقع العمل الذى شارف

نهايته أو يلتقى بى فى الورش التابعة لشركته فى المنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى يحدثنى فى إقتضاب وجفوة ولم أعرف السبب فى ذلك. فسألت شقيقه وصديقى أحمد عبد الله السيد عن ما بدا لى من تغيرات فى علاقة سيد عبد الله معى وفى معاملاته غير الودية ولم يستطع أحمد أن يمدنى برد مقنع. ولما شعرت بتفاقم الأمور إتصلت بالصديق الزميل المهندس الطيب عبد الرازق بوصفه صديق الطرفين بالإضافة لصلة النسب بينه وبين الأخ سيد عبد الله، وبالصديق المهندس عبد الله محمد ابراهيم ليتوسطا فى الأمر لإزالة الجفوة المفتعلة التى بدأها الأخ سيد عبد الله. وعلى ذلك اجتمعنا بدار الأخ الطيب فى أمسية بقرض إزالة سوء التفاهم. وفى ذلك الاجتماع إتضح بأعتراف الأخ سيد عبد الله فى نهاية الأمر بأنه لا يستطيع أن يقدم لى عمل يناسب مؤهلات مركزى خاصة وأن عقد محطة المياه فى بحرى قد شارف نهايته. فقلت للأخ سيد ليلتها وأنا حزين لمعاملته غير الكريمة. ما كنت لاحتاج أن تفعل بى فعلتك هذه. فأنا رجل له كرامة وعزة نفس لا يمكن أن أضع نفسى عالة على أحد وقد بدأت بالفعل أبحث عن عمل وكان كل همى أن أجد الطريقة المثلى لمفاتحتك فى أمر إستقالتي من مؤسستك. عندما تغيرت معاملتك لى. ومن تلك الليلة إنتهى عملى فى شركة سيد عبد الله السيد بنفس الطريقة التى التحقت بها فى العمل معه. لا عقد يعطينى فوائد ما بعد الخدمة ولا مرتب ثلاثة أشهر مثلاً بل كان آخر ما استلمته هو ما استحقاقته من راتب عن تلك الأيام من الشهر حتى اليوم الذى توقفت فيه عن العمل فى الشركة وكان راتبى الشهرى ٢٥٠ جنيه فقط وهو نفس مرتبى الذى كنت أقتاضه من الوزارة وشتان بين المهمتين.

بداية عملى كمهندس استشارى وفتح مكتب بأسمى:

كنت أبحث عن عمل عندما بدأت أعمال محطة تنقية مياه بحرى تشارف نهايتها. وأثناء ذلك التقيت بالمهندس تاج الدين عبد الرحمن الخزين المهندس الميكانيكى القائم بأعمال مؤسسة الصناعات الغذائية التابعة لوزارة الصناعة. وكانت المؤسسة قد تعاقدت مع شركة بلجيكية لتوريد معدات لمصنع بيرة فى مدينة واو فى جنوب السودان. وشجعنى المهندس تاج الدين أن أتقدم إليه

بعرض للقيام بالخدمات الهندسية الاستشارية للأعمال المدنية الخاصة بالمصنع وملحقاته - وهكذا بدأت أول خطوة لى فى مجال الهندسة الاستشارية. وكان لابد لى من الحصول على ترخيص قانونى لمزاولة مهنتى فى السوق كمهندس استشارى، وعلمت لأول مرة بأن ممارسة العمل الهندسى الخاص يتم عبر استخراج رخصة تجارية تكلف أربعة جنيهات من سلطات البلدية التى سيعمل فيها المهندس، وأليت لى نفسى ألا أفعل ذلك إحتراما لمهنتى خاصة وقد علمت أن الأطباء والمحامين يحصلون على الترخيص لمزاولة مهنتهم عبر مجالس نقاباتهم كما هو مكفول فى القوانين. أما مزاولة مهنة الهندسة فلا تحتاج لشهادة من نقابة أو هيئة علمية بل يمكن لى شخص أن يفتح مكتباً هندسياً ويمارس إعداد التصاميم ورسم الخرائط وتخطيط الأساسات والإشراف على تنفيذ المنشآت الهندسية، مساكن كانت أو عمارات. ولم يكن صاحب الرخصة فى حاجة لشهادة فى علم الهندسة أو أجازة من جهة متخصصة.

شرف أن أكون أول مهندس سودانى يمارس مهنته كمهندس إستشارى دون رخصة تجارية:

إحتراما لشرف مهنتى وبدافع من شعور قوى بالظلم وعدم الإنصاف بدأت جهدى من أجل كسب العيش فى السوق عبر ترخيص يحترم المعرفة ويشرف المهنة. فسميت إلى كل مرفق حكومى اعرض تظلماتى وأؤكد إصرارى على ولوج العمل الاستشارى من المدخل الصحيح إلى أن علمت بأنه من الممكن إستخراج ترخيص تحت قانون الشركات من وزارة التجارة. شريطة أن أحصل على إقرار من مصلحة الأشغال العامة يثبت أنى مهندس لى من المؤهلات ما يمكننى من الإضطلاع بمهام الخدمات الهندسية الاستشارية. وتمجيت مرة أخرى إذ أن شهادتى العلمية من جامعة الخرطوم ومؤهلاتى المهنية من جمعية المهندسين البريطانية وجمعية المهندسين الألمانية قاصرة عن إثبات مقدرتى لمزاولة مهنتى فى السوق، وحتى وزارة الرى حيث مارست العمل الهندسى فى وظيفة مساعد مهندس وإلى أن أصبحت نائبا لوكيل الوزارة للإنشاء والتعمير غير مؤهلة حسب القانون أن تثبت للسلطات المرخصة بأنه مجاز لى مزاولة مهنتى فى

السوق، وكان لابد لي أن أحصل على وثيقة التأهيل كما تنص القوانين من وكيل وزارة الأشغال العامة بوصفه راعى مهنة الهندسة في البلاد، وبالفعل تم لي ذلك وذهبت لوزارة التجارة التي أصدرت الترخيص تحت قانون الشركات، وأصبحت بذلك أول مهندس استشاري في السودان يزاوِل مهنته في القطاع الخاص تحت ذلك الترخيص الذي أصبحت أعتز به وهو معلق فوق مقعدي في المكتب الذي فتحتته تحت الاسم مرتضى أحمد إبراهيم مهندسون استشاريون ٢٨ شارع البلدية الخرطوم قرب تقاطع شارع الملك نمر - من.ب: ٦٦٧ الخرطوم.

بعض ما اضطلعت به من خدمات هندسية إستشارية وما حققته من سمعة وما جنيته من مال ١٩٧٣ - ١٩٧٦:

كان عملي في مشروع مصنع البيرة في أو فاتحة خير وبدء صفحة جديدة في مسيرة حياتي العامة بالتجارب والتغيرات. وبدأ يعمل معي بعض الزملاء المهندسين والفنيين على أساس "بعض الوقت" وكاتب لكل الوقت - وكانوا خير عون وسند لي في تلك المرحلة الصعبة إن كان في جودة أدائهم وأن كان في صبرهم لعدم حصولهم على مرتباتهم في أوقاتها. وكان يعمل بمكتبي المهندس حسام الدين محمد حسن بشير والمهندس أحمد إبراهيم حسنى والمهندسة سعاد الدسوقي والرسم قمر الدولة المشرف والرسم كمال عبد الرحيم والرسم موسى سعيد. وهكذا وبفضل هؤلاء الاخيار وغيرهم ممن عملوا فيما بعد معي. وبفضل المؤسسات والعملاء الذين احتاجوا لخدماتي. والذين أخص منهم المهندس تاج الدين عبد الرحمن الخزين مدير مشروع مصنع بيرة النيل الأبيض والأخ الصديق فتح الرحمن البشير والسيد محمد البشير الموقع مدير مؤسسة السكر. أولئك الاخيار الذين تقدموا إلى طالبي الاستفادة من خدماتي على الرغم من معرفتهم بأن هناك مسؤولين في مراكز عليا غاضبين وحاquدين على من يسرهم أن يصل إلى مسامعهم بأنى لازلت حياً أعمل وأعيش في كرامة وعزة نفس. وأنه لشرف لي عظيم أن أسجل في الملاحق نص الخطاب الذي بعث به إلى المهندس تاج الدين الخزين والمؤرخ ١٩٧٣/١١/٣ شاهد فيه على كفاءتي وأمانتي المهنية.

هذا وقد اضطلعت بالخدمات الهندسية للعشاريع التالية: مشروع مصنع

ببيره النيل الأبيض بواو. مكاتب مؤسسة السكر في الخرطوم. مصانع شركة تسييج واد مدنى. سينما الصبابة المكيفة لشركة النيل الأزرق للغزل والنسيج المحدودة وأعمال أخرى لنفس الشركة. مركز التدريب المهني بواو التابع لقسم المساعدات الألماني. مشروع مبنى مكافحة أعشاب النيل "الهيسنت" لشركة الحفريات الناشئة والهندسية المحدودة بجبل الأولياء وبعض المنشآت لمصنع ببيره النيل الأزرق في الخرطوم بحري. ومشروع مركز التدريب المهني بالقسم الألماني وقاعة كروب بمدينة الخرطوم. كما قدمت بتوفير خدمات استشارية متخصصة في منازعات فنية لكل من شركة الحفريات الألمانية ومؤسسة محمود بكر قاسم بالخرطوم. والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الكويت ولابد لي أن أذكر بأنه على الرغم من الحرب غير المعلنة التي كانت تشنها ضدّي في الخفاء جهات معينة لحرمانّي من الحصول على الخدمات التي كان أصحابها يرغبون في إسنادها إليّ، وآثروا أن يحرموني منها حماية لمصالحهم، إلا أنني وبهذا القدر القليل الذي هياه الله لي تمكنت من تحقيق دخل يفوق جملة ما حصلت عليه من مرتبي الحكومي عبر عشرين عاماً في الخدمة العامة من وظيفة مساعد مهندس في مصلحة الري إلى وظيفة وزير الري.

انعزالي الكامل عن المجتمع وإبتعادي عن سماع أخبار الحكومة وما يدور في المجالس والدواوين:

في هذه الفترة توقفت عن سماع إذاعة أم درمان أو مشاهدة التلفزيون إن كان في بيتي أو في أي مكان في الخرطوم أو كان في دار العائلة في العباسية بأم درمان إحتراماً لذكرى شهيدنا الشفييع أحمد الشيخ، وحماية لمشاعرنا من الاصغاء إلى أحاديث الإفك والتطويل والكذب والنفاق التي كانت تبثها أجهزة إعلام حكومة النميري وصحافته. وروحت نفسي على الانغماس في شئون بيتي وأهلي وعملّي. وكان أصدقائنا الخالص القلائل الذين كانوا يتفقدون أحوالنا بزياراتهم من حين لآخر. لا يتحدثون إلا في الشئون العائلية وما يتصل بالعمل وإحتياجات المعيشة والحياة. ولا يتعرضون لأخبار الدولة وما يدور من حولها إحتراماً لمشاعرنا وعطفاً على مؤسساتنا، لذلك لم تجد إستخبارات النظام وأزلامه

أى مبرر لها فى إلحاق الأذى بى أو بشقيقتى فاطمة أرملة الشهيد إلا عندما كانت تخرج للشارع لتتظاهر مع النساء ضد النظام حين كانت تعتقل فى الحبس التحفظى لفترة أو أخرى.

قصة الدكتور أحمد نجيب عن النميمى:

زارنى فى بيتى الصديق الدكتور أحمد نجيب فى مساء يوم بعد أن حضر دعوة عشاء فى منزل الأستاذ أحمد عبد الحليم فى سماية ابن له. وكان الأستاذ أحمد عبد الحليم مسئول ما يسمى بالفكر والتوجيه فى الاتحاد الاشتراكى بدرجة وزير دولة. وحضر ذلك الحفل كبار رجال الحكومة والمجتمع وعلى رأسهم النميمى. وكان الدكتور أحمد نجيب أخصائى جراحة أشتهل سابقاً فى السلاح الطبى للقوات المسلحة وتعرف بالنميمى عندما كان ضابطاً فى الخدمة فى جنوب السودان. وبعد إنقلاب مايو كان أحمد نجيب محسوباً على اليسار وعندما إنقلب النميمى من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين وقعت مذبة المالك فى القلعة وقتلة البرامكة فى بغداد، إبتعد الدكتور أحمد نجيب من النميمى وأصحابه ومرت سنوات لم يقابل فيها النميمى حتى تلك الليلة وجاء بعدها لبيتى ليقص على القصة التالية:

"يامرئضى. البلد ده حتجىها مصيبة كبيرة. امبارح قابلت النميمى فى بيت أحمد عبد الحليم. وبعد السلام والمجاملات قال لى نطلع من هنا سوى أمشى معاك لبيتك. عندك وسكى؟ قلت له ما عندى. قال لى طيب أنا بجيب الوسكى وأنت جهز المزة. قلت له ياريس أنا عزابى أولادى مع أهلهم. ما عندى إلا جينة. كل ده علشان أتخلص من المصيبة ده، ولكنه أصر، وجاءنى فى البيت. وجلسنا نشرب. وبعد شويه قال لى. يا أحمد أنت بتعرف السودان بيحتاج إلى كم من كميات الشاش واشرطة جروح العمليات؟ فقلت له لا أعلم. فذكر لى رقماً وهو مفتشى. ثم استطراد يحدثنى عن إحصائيات فى شتى الاحتياجات، وهو مضمور ومسرور بما يقول. وفجأة قال لى. يا أولاد الكتب تغشوا فى الناس أنا خريج كلية الطب وأنا خريج كلية الاقتصاد ده أنا علمكم كله شربته فى كاس، يا مرئضى والله البلد ده حتقع فيها مصيبه طالما المجنون ده عامل فيها ريس"

وبالفعل وقعت المصائب التي لايزال السودان المسكين يعاني منها.

قصر ود النميري في دنقلا:

جاءني في مكتبي ذات يوم الصديق الاستاذ عبد الكريم ميرغني الذي شغل منصب وزير التخطيط في حكومة مايو الاولى يهنيئني صديقه أحمد مسنجر وأخبراني بأنهما يعلمان أن المؤرخ السوداني المشهور المرحوم محمد أفندي عبد الرحيم والذي تربطني به صلة عائلية والمؤلف لعدة كتب عن تاريخ السودان، كان قد كتب في إحدى مؤلفاته عن جد جعفر النميري. وقد جاءا يطلبيان مني البحث في مكتبة المؤرخ الموجودة في داره في شارع العرضة في مدينة أم درمان، والحصول على ما كتب عن جد النميري. إذ كانا يتذكرا أن تعليق المؤرخ الكبير في انطباعه عن ذلك الرجل لاذع ومثير وبالفعل قمت بالبحث مستعينا بلين المؤرخ الزين محمد عبد الرحيم وهو ابن خالتي وأخى بالرضاعة ووجدنا الكتاب والفقرة الخاصة بذلك النميري. وقد جاء فيها أن المؤرخ قد سمع بقصر ود النميري في دنقلا، فشدّ رحاله وسافر إلى هناك ليكتب عن قصة القصر. فالتقى بذلك الرجل وعلم منه أن القصر كان ملكاً لأحد الباشوات المصريين وكان النميري يعمل حارساً فيه. ولما توفي صاحب القصر ترك القصر تحت رعاية الحارس. وهكذا صار الناس يشيرون للقصر "بقصر ود النميري" وكتب المؤرخ عن لقائه بذلك الحارس حيث جاء في الكتاب بالصرف "وجدته رجلاً تافهاً". وهكذا يشاء القدر أن يشتهر اسم ذلك الرجل التافه بسبب القصر الذي لم يكن له فيه شأن سوى أنه حارسه.

وتدور الأيام والزمان وتأتي مجموعة من الضباط لم يكن من بينهم حفيد الحارس، يسابقون ساعة الصفر في شهر مايو ١٩٦٩ ليحركوا قواتهم المربطة في خور عمر شمال مدنية أم درمان لتتوزع في جنح الظلام عاصمة البلاد للإستيلاء على السلطة. ولم يكن بين المتأمرين ضابط كبير يقدمونه للجيش والشعب إذا نجحت المغامرة وإذا هم هكذا في قلقهم يبحثون وينقبون، علموا أن العقيد جعفر النميري في عطلة في الخرطوم وسيجدون فيه هباتهم، فهو معروف بولعه في الدخول في أي هرج ومرج، وهو متفامر بفطرته وليس له شرط أو مطالب أو

توجهات إلا التصدر، وليس هو مع اليمين أو اليسار أو له فكر محدد . هكذا ظنوا أنه إذا كتب لحركتهم النجاح، فبإمكانهم أن يفعلوا به ما يشاءون محتفظين به كواجهة. وهكذا شاء القدر أن تؤول الصفة إلى العقيد ودخل الخرطوم في مقدمة المتأمرين، ونجحت المغامرة وإشتهر بين الناس بوصفه الرئيس القائد، صاحب الفضل في التدبير، ومحرك الفكر في التغيير، وباليته كان كجده حارساً لقطاع، أخف الضرر وسفرت الكارثة، بل شاء القدر أن يجعله ثوراً هائجاً في مستودع للخزف هو هذا السودان المفتري عليه.

الإتحاد الاشتراكي للنهب والسلب:

انتشرت أجهزة التنظيم السياسي المسمى بالإتحاد الاشتراكي في كل دواوين الحكومة والوزارات وفي المدن والأحياء وأصبح لكل حي في المدينة لجنة شعبية مسئولة عن بيع المواد الغذائية والتموينية لأهالي الحي. وكان أعضاء لجان الأحياء من الإتحاد الاشتراكي أي أولئك الانتهازيون والمطبلون من أصحاب المناقع الذين يهرولون للركوب في شاحنات السلطة بهدف الحصول على المغام والاسلاب. ويمكن للمرء أن يتصور مدى إستغلال السلطة وتفشي الفساد والعيث يحقوق الناس ومصلحتهم وما يتبع ذلك من ظلم للكثيرين من المواطنين الذين لا يقبلون أن تجرح كرامتهم أو ينكمسون رؤوسهم لهؤلاء الطغليين. وأذكر في إحدى المرات حيث عدت لبيتي بعد العمل في يوم شديد الحر وقابلتني زوجتي محتجة بأنني لا أساعدها في الحصول على إحتياجات البيت من المواد الضرورية التي لا يمكن الحصول عليها إلا من لجان الإتحاد الاشتراكي. وقالت بأنها ذهبت ذلك الصباح لإستلام حصتها من الفحم وأخبرها المسئول بأنها تستحق نصف شوال وعليها أن تحضر جارها لأخذ شوال كامل إذ أن حصّة كل بيت هي نصف شوال. فخرجت دون أي شيء في إنتظار عودتي للذهاب للجار. فتعجبت لهذه الشروط الغريبة. وذهبت فوراً لمكتب اللجنة الشعبية. وهناك وفي المدخل وجدت ازدحاماً من مواطني الحي يقفون في ذلك الحر الشديد في إنتظار الدخول لأخذ حصصهم. فزادني ذلك عجباً وغضباً ووجدت بين الواقفين الدكتورة السيدة نعمات زوجة صديقي وزميل دراستي المرحوم الدكتور الهادي الزين النحاس فسلمت عليها

وعلمت منها أنها عادت من العمل إلى البيت. وعلمت أنه لابد لها من الحضور شخصياً للحصول على نصيبها، فزادتني ذلك غضباً وبدون تردد إقتحمت الباب ودخلت إلى القاعة المكيفة التي كان يجلس بداخلها السادة الكرام أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكي المسئولون عن تلك المهمات. وبصوتي العالي قلت لهم، "طبعاً أنتم الاسياد وأصحاب السلطة تأخذون ما تريدون وتوزعون لمن تريدون، وبقيّة البشر المساكين يقفون في الحر ويطلب منهم إحضار الجار لأخذ نصف شوال، طيب مادام الكمية المقررة للبيت هي نصف شوال فلماذا لم توزعوا الكميات على قدر الحصص ليأخذ كل مواطن حصته ويذهب دون الإساءة إليهم ودون خلق المصاعب أمامهم".

وكما هي إخلاقيات هذا النوع من الناس، لاؤا بالصمت وبدأ بعضهم يتحدث في همس يتساءلون عن شخصية هذا الذي تجرأ وإقتحم معقلهم، وكشف مورتهم في جلوسهم المترف في القاعة المكيفة بينما المواطنون أصحاب الحق يعانون من الانتظار تحت أشعة الشمس بعد منتصف النهار. وقجاة وقف واحد منهم وهزل نحوي معتذراً، وموافقاً على تقدي لإجراءاتهم وأمر عامل نقل الشوالات بأخذ شوال كامل لعريتي بالخارج وسمح بصرف شوال لكل منزل كما أمر بفتح الباب على مصراعيه ودخل كثيرون إلى القاعة. فدقعت قيمة الشوال وخرجت. وعند لقائي مرة أخرى بالأخت الدكتورة نعمات قالت لي شاكره على ما تمخض عنه إقتحام معقل سادة الاتحاد الاشتراكي ومعجبة بجراؤي في مخاطبتهم قائلة: "والله يا مرتضى أنتو البتتعرفوا ليهم. لأنكم بتاعين سجون وما يتخافوا منهم زيناً" فرديت عليها مستغرباً "والله يا نعمات أنا بالذات ما دخلت السجون زى فاطمة أحمد ولكن هؤلاء الجبناء ما ينفع معهم إلا العنف والتحدى".

كنت أعلم بأن مخاطر النظام تراقبني في حلي وترحالي ولكني لم أكن أمارس أي نشاط سياسي. أننى أصلاً لا أعرف العمل في الظلام. ولست من المجرمين بالعمل أو النشاط السياسي. وإذا كان لي موقف من أي قضية عامة، فأننى لا أتردد في إشهار موقفى لا يهمنى إن كان يفضي زيداً أو يسر عمراً. وأذكر أننى كنت أتردد على بائع "أناتيك" في عمارة أبو العلا الجديدة بالخرطوم. وفي أواخر أيامى في الخرطوم قبل هجرتى إلى الكويت، ذهبت إليه لشراء هدية

لأحد الاصدقاء الأجانب. وعندما أخبرته بأنى سأترك البلد، لم يرضه ذلك وقال أنه يعرف الكثيرين من أفراد الاستخبارات السرية، وقد حدثوه بأنه وصلتهم تعليمات بمراقبتى وتجريمى بأية ذريعة كانت، بفرض القاء القبض علىّ. ولكنهم لم يفعلوا لأنهم يعلمون بأننى لا أقوم بأى نشاط سياسى لا مع النظام ولا ضد النظام. إضافة إلى أنهم يعلمون بأنى كنت وزيراً سمعته طيبة، أدى خدمة ممتازة لبلده، يعرفها الناس جميعاً. ولهذا لم يقدموا للنميرى ومن معه ما يطلبون. وهكذا حمائى الله من خبث النظام وحقده.

لجان الإتحاد الاشتراكى فى الوزارات والمؤسسات الحكومية:

انتشرت لجان الإتحاد الاشتراكى فى الوزارات والمؤسسات الحكومية وبالطبع تكونت من المطبلين والانتهازيين وذوى الأغراض والمصالح. فعضو لجنة الإتحاد الاشتراكى كان الأمر الناهى فى كل شئ. وكان يخشاه ويضاف منه كل العاملين حتى أولئك الموظفين الذين هم فى مرتبة أعلى منه فى السلم الوظيفى. وكانت هذه اللجان تمارس إجتماعاتها فى المكاتب الحكومية وأثناء ساعات العمل، ولا يجرؤ رئيس المكتب أو المدير أو الوكيل أن يتدخل فيما يقومون به من توجيهات وإجتماعات للعاملين فى المرفق الحكومى. وعلى الرغم من أن هذه اللجان كانت تنتخب من العاملين فى المرفق الحكومى إلا أن الغالبية منهم كانوا يبتعدون عن إنتخاباتها أو الحضور إلى إجتماعاتها كراهة فى النظام الشمولى بأكمله. ولهذا كان أعضاؤها المتحمسون هم فئة الانتهازيون وأصحاب التطلع للسلطة وإستغلالها. وأذكر بعض القصص التى سمعتها أو شاهدت فصولها أثناء عملى كمهندس إستشارى، أروى منها ما يلى:

لجنة الإتحاد الإشتراكى فى مؤسسة السكر:

كنت قد اضطلعت بالتصميم والإشراف على بناء مكتب مؤسسة السكر فى الخرطوم. وكنت من حين لآخر أذهب للإجتماع بالمسؤولين فى المؤسسة لمناقشة بعض الأمور التى تخص سير العمل بوصفهم أصحاب العمل. وكنت فى

بعض الأحيان لا أجدهم في مكاتبهم لأنهم مشغولون في إجتماع للجنة الإتحاد الاشتراكي في المؤسسة وكان ذلك في بعض الأحيان بسبب تأخيراً في تنفيذ العمل نسبة لعدم صدور قرار صاحب العمل في أمر ما يستلزم قراراً منه. وكان ذلك التأخير يؤدي حسب شروط العقد إلى تعويض للمقاول للأضرار التي تقع عليه من سرف أجور لعمال غير منتجين بسبب الإنتظار لأمر بدء عمل جديد أو مواصلة عمل توقف. وفي ذات مرة كهذه تحدثت لأحد المسؤولين قائلاً أن هذا إستهتار وعدم مسئولية وإهدار للمال العام إذ أن وقت أولئك الموظفين الذين يقضونه في أمور الإتحاد الاشتراكي أثناء ساعات العمل يدفع تكاليفه جميع الموظفين من كان منهم مع النظام ومن كان ضده. وإذا كانوا حقاً مخلصين للحكومة وحزبها فلماذا لا يعقدون إجتماعات الحزب بعد ساعات العمل حين يكون الوقت ملكاً لهم وبذلك يثبتون للناس بأنهم مخلصون للنظام والحزب. فضحك قائلاً 'يا أخ مرتضى. أنت عارف الجماعة بتاعين الإتحاد الاشتراكي هم منو. والله ديل لو لقوا ياكلوا الحكومة وحزبها ما يترددوا لحظة'.

لجنة الإتحاد الاشتراكي في وزارة الري بمدني:

كونت لجنة للإتحاد الاشتراكي بوزارة الري بمدني. وفي ذات يوم علمت بأن الملاحظ البنا عضواً فيها فإستغربت من ذلك لأن الصديق الملاحظ البنا وهو إبن الشيخ عبد الله البنا الأستاذ المشهور في التعليم والذي درسني اللغة العربية في المرحلة الثانوية عمل معي كثيراً في مجال البناء والتشييد في الوزارة وكنت أصرف فيه الخير والأخلاقيات الحميدة ولهذا فلما قابلته عتبت عليه إشتراكه مع تلك الفئة الضالة. فضحك وقال لي 'أنا لست منهم. ولكني دخلت اللجنة أولاً لأبعد شرهم عنى وثانياً ليخشاني ويخاف منى الماقدون والواشون. فأننا اليوم أغدو وأروح ولا يجرؤ أحد من رؤسائي أن يفعل بي شيئاً. فمثلاً إذا تأخرت عن العمل لأمر طارئ، أو نهبت لقضاء حاجة. وسألوا عنى تأتي إليهم الأجابة بأنى في الإتحاد الاشتراكي. فهل تصدق لا يجرؤ رئيس أن يستجوبنى أو يسألنى عن قيايى. دحك من أن يجرأ على عقابى أو إلحاق ضرر بي' وإنفجر ضاحكاً. وهو يعلم أنى أبغض هذه الأخلاقيات. فواصل حديثه 'يامرتضى. البلد

أُتغيرت مشى زى زمان. والماسكين فيها الأمور أولاد حرام. والواحد علشان يأمن شرهم ويقدر يطعم أولاده لازم يجعد شرهم بأساليبهم وأسلحتهم. إلى أن تأخذ حقوقنا ونعيشى المعاش". وحدثنى الصديق والزميل المهندس صفيرون الزين. وقد كان وزيراً للرعى بأنه عندما تقرر أن يرشح النميرى ليصبح رئيساً للدولة طُلب من لجان الإتحاد الاشتراكى إجراء التصويت السرى بين قوى الشعب العاملة كما كانوا يسمونها وأن تؤيد ترشيحه لرئاسة الجمهورية. وبالفعل أُجرى التصويت سرّاً فى الوزارة وجاءت النتيجة "لا" أغلبية. فرفع صفيرون نتيجة التصويت للسيد بدر الدين سليمان أمين عام الإتحاد الاشتراكى ولكن بدر الدين سليمان رفض هذه النتيجة وطلب من صفيرون إعادة التصويت مرة أخرى وأن يكون التصويت علناً برفع الأيدي. وبالفعل قام صفيرون بتوجيه المسئولين فى الإتحاد الاشتراكى فى الوزارة بإعادة التصويت. ومرة أخرى جاءت النتيجة بالأغلبية "لا". فما كان من صفيرون سوى إخطار أمانة الإتحاد بالحقيقة المرة مؤكداً أن إجراءات التصويت كانت علنية وقانونية. ومرة أخرى لم يقبل الأمين العام للإتحاد الاشتراكى هذه النتيجة. وقل الخط غاضباً وفى اليوم التالى جاء إعلان أمانة الإتحاد الاشتراكى فى الأذاعة أن جماهير قوى الشعب العاملة فى وزارة الرعى أيدت بالاجماع ترشيح الرئيس القائد لرئاسة الجمهورية.

المهندس معاوية صديق الشيخ وغضبه على:

تعرفت على معاوية صديق الشيخ فى لندن أثناء بعثتى هناك فى أوائل الخمسينات - وتعرفت على زوجته الألمانية. وكانت تربط بينه وبينى صداقة وود وكذلك بين زوجتىنا الأجنبيةتين - وكنت أعلم ما وقع من خلاف بينه وبين زوجته الأمر الذى دعاها لأخذ أبنائها والهروب بهم من الظروف إلى ألمانيا. وكنت أعلم بأن الطلاق قد وقع بينهما، وعندما كنت وزيراً جاءنى الصديق معاوية فى منزلى يطلب منى التوسط لدى المسئولين فى توزيع شقق للسكن الحكومى للموظفين المستحقين. وعلمت منه أن لابد أن يكون الموظف متزوجاً ولهذا فهو يطلبنى أن أؤيد إدعائه بأنه متزوج من أجنبية موجودة فى ذلك الوقت فى بلدها ألمانيا. خاصة وأن أحداً لا يعلم بما وقع من طلاق بينهما. فتعجبت لما كان يظنه

بى. وقلت له أمام زوجتى بأتى لا أستطيع أن أساعده فى ذلك. لأنى أعلم بأنه لا يستحق الحصول على شقة لأن الشروط لا تنطبق عليه. فغضب يومذاك منى وخرج. ومن يومها لم ألتق به. وجاء يوم بعد أن تركت الوزارة لسنوات أن ذهبت للإدارة المركزية فى الخرطوم لتسديد ما على من فاتورة الماء والنور المنزلى والمكتبى. وهناك وقفت مع الواقفين أمام شيك مكتب دفع إستحقاق فواتير الإدارة المركزية للمياه والنور. وعندما جاء دورى رأيت المهندس معاوية صديق الشيخ يجلس بالداخل مع العاملين فى ذلك المكتب بوصفه أما صديق لواحد منهم أو بوصفه شخصية ذات مكانة وأولئك الموظفون يعرفونه. فسمحوا له أن يجلس بينهم حتى تتم معاملته دون تعرضه للوقوف فى الصف كما هو الحال بالنسبة للمواطن مجهول الهوية والمكانة. وبكل حسن نية وبكل صدق ومشاعر حقيقية هتفت بأعلى صوتى فى إبتسام ومسرور لرؤيته قائلاً "إزيك يا معاوية". وكم صدمت وفوجئت برده بصوت سمعته جميع الحاضرين. "دلوقت عرفتنى؟؟". ولما كنت وزير تغاييت فىنى العرفه ونسيتنى". وكان رده بمثابة طعنة خنجر فى صدرى. خاصة وقد توجهت أنظار الواقفين والجالسين إلى لترى ذلك الشخص الذى كان وزيراً وتغايى العرفه فى أصدقائه أيام العز حسب المفهوم العام. فما كان منى سوى أن تلتفت يمنة ويسرة وأنا أنظر فى الوجوه والعيون التى تحقق فى. وقلت له فى تحدى قوى وثقة مفرطة قائلاً "أتحداك أن تقول لهؤلاء الناس ماذا فعلته بك أيام كنت وزيراً. فانا واثق من نفسى واثق مما فعلته لك يومذاك ولكنى لا أذكره. ولكنى واثق بأنه سيسهرقنى. فقله أنت لهؤلاء الحاضرين ولاصدقائك. الذين أجلسوك معهم بالداخل تكريماً لك. ولكنه صمت. وظلمت أكرور طلبى له متحدياً وهو صامت. والناس تنظر إلينا. فقلت له وللحاضرين. سألهم فوراً لبيتى لأعرف الحقيقة وما وقع بينى وبينك وأعود فوراً فلا تتحرك من مكانك حتى أعود. وخرجت مسرعا نحو سيارتى وذهبت لبيتى. وهناك التقيت بزوجتى وقصصت عليها القصة لأنى كنت أعلم أنها تعرف كل شئ عنى وعن علاقاتى مع أصدقائى ومعارفى. وسألته، فزودتنى بما حدث بينى وبين معاوية. صديق الشيخ إذ كانت تلك آخر مرة نخل فيها بيتى وخرج منه غاضباً. وهرولت عائداً فوراً إلى مكتب الإدارة المركزية. ووجدت بعض الناس لازالوا موجودين. ولكن كان السيد معاوية قد هرب. فحدثت أصدقاءه الجالسين فى المكتب

والمواطنين الذين لازالوا ينتظرون دورهم لسداد قوائيرهم بالقصة كاملة. هكذا هو حال بعض الناس عندما يظنون أنك لم تعد ذا منفعة أو مصلحة لهم.

إنهاء عقدي مع شركة بيرة النيل الأبيض:

فجأة ونحن في قمة تنفيذ الأعمال المرتبطة بغابريقة بيرة النيل الأبيض بواو تقرر إنهاء عقدي للاهتطال بالخدمات الهندسية الاستشارية دون أخذ المصلحة العامة في الحساب. بل كانت الدوافع كما كانت دائماً من الحاقدين وأصحاب المصالح الذين جاء بهم نظام النميري، فأمر السيد وزير الصناعة بدر الدين سليمان الذي كان أميناً للإتحاد الاشتراكي بإنهاء عقدي والتحقيق معي بالنسبة للمشروع. ومن بين المسائل التي يشملها التحقيق موضوع التعاقد وكيف حصلت عليه. وهنا اترك للقارئ أن يتصفح الوثائق التي ارتبطت بهذا الموضوع ليقلب بنفسه بعدي الاستهتار وعدم المسؤولية التي كان يتصرف بها بعض وزراء النميري وسدنته. كذلك ألقت نظر القارئ إلى مدى العبث بالقرارات التي كانت تصدر من النميري نفسه. إذ سيجد القارئ أن المهندس مزمل عبيد الرسول الذي جاء عنه الكثير في هذا الكتاب أصبح بأمر حكام نظام النميري مديراً للمشتون الهندسية في إدارة التنفيذ والمتابعة بوزارة الصناعة. وعين رئيساً للجنة إستلام الأعمال من مكتبي. كما ألقت نظر القارئ بأن الذين كانوا من وراء إبعادي عن العمل سعياً وراء إلحاق الأذى بي خابت آمالهم عندما جاءتهم الحقائق البينة تثبت أمانتي المهنية وخدماتي المميزة. ولم يجدوا شغرة واحدة لينفذوا منها لتطليخ سمعتي وشرفي. فدفعهم حقدهم الأسود إلى حرمانني من حقوقي المشروعة التي كفلها عقدي الموقع بيني وبين المؤسسة. وأوعزوا للمسؤولين بعدم دفع ما تبقى لي من أتعاب وهكذا ظلمت أطالبت بحقي إلى أن أبعد المدعو بدر الدين سليمان وجاء بعده الزميل المهندس بشير عبادي الذي تكرم وأمر بصرف استحقاقي بعد مضي أكثر من عام كما تشهد بذلك المكاتبات المنشورة في هذا الكتاب.

إنهاء أعمالى فى السودان والهجرة إلى الكويت

فى أوائل عام ١٩٧٦، وصلتنى رسالة من السيد/ عبد اللطيف يوسف الحمد مدير عام الصندوق الكويتى للتنمية العربية يطلب إلى الإضطلاع بمهمة إستشارية لمشروع رى وادى أبين فى اليمن الجنوبى. فسافرت إلى الكويت ومن ثم إلى عدن وبعد أداء مهمتى عدت إلى الكويت حيث قضيت بضعة أيام فى مقر الصندوق لكى أقدم تقريرى عن المهمة التى أوكلت لى. وأثناء ذلك عرض على السيد عبد اللطيف أن أعمل فى مؤسسته مستشاراً هندسياً للسدود والرى ووعدته أن أفكر فى الموضوع بعد أن أستلم عرضه وبعد أن أشارك زوجتى. وبعد فترة من عودتى للخطوط إستلمت العرض وقررت إنهاء أعمالى فى السودان وقفل مكتبى فى الخرطوم والهجرة إلى الكويت ورحلت إلى هناك فى الثالث من سبتمبر ١٩٧٦ وفى الكويت بدأت حلقة جديدة من حياتى وجهدى ستكون موضوع كتابى المقبل إن شاء الله وهنا فى الختام أود أن أذكر بأن النميرى لم يعد يهتم بأخبارى ونشاطى إلى أن جاء يوم بعد عام من هجرتى. حينما كان النميرى مدمواً فى نائى الإداريين بالخرطوم وكانت الميكروفونات تلتعلم بفضائله وعبقريته وإنجازاته. وكانت شقيقتى المناضلة "فاطمة" معتقلة فى منزل بجوار النائى تحت ذمة التحقيق معها. فما كان منها إلا أن وقفت على طريزة بقرب الحائط وأطلقت على الحفل وتحدثت إليهم مهاجمة النميرى وتنازلته، فهزول رجال المباحث والشرطة وأنزلوها بالقوة. وألقوا بها فى غرفة وأقفلوا عليها الباب. وفى اليوم التالى تحدث النميرى مع المهندس يحيى عبد المجيد وزير الرى - كما روى لى "يحيى" - قائلاً له "كلم صاحبك مرتضى بمسك أخته منى". فرد يحيى مستغرباً "ياريس ده مرتضى ترك البلد ليهو سنة" إلا لعن الله النميرى. ولعن اليوم الذى قدر له أن يتربع على رأس الحكم فى السودان.

الملاحق

المقالة الأولى

تنهار بيارة السوكى الأولى والثانية - وتبقى الحقيقة فهي أجدى وأنفع لشعبنا
لقد إطلعت على المقال (حتى لا تنهار بيارة السوكى الثانية) بقلم السيد
حمد على بقادى بعدد الأيام الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١ ولكم سررت
بجانب آخر وبعد تفكير إستقر رأي أن أكتب ما جال بخاطري وأنا أقرأ المقال.
قد يكون ذلك فى مقالة واحدة أو عدة مقالات وقد يكون متصلاً بموضوع البيارة
و لم يكن وأن كان صادراً من تدريبى كمهندس أو تركيبى النفسى والإخلاقي.
أمل أن يتسع صدركم وتفسحوا مجالاً لما أكتب...

وكما يبدو مما كتب السيد أحمد على بقادى بأن سيادته صحفى يسمى
لى الحقيقة ويجرى ورائها ويبحث منها حتى توقرت لديه من أمر بيارة السوكى
: يقول سيادته:

"والآن دعونا نستعرض حقاً ما جاء فى بيان السيد الوزير لشر كيف
يختلف مع الحقائق التى توقرت لدينا..."

ومن أجل الحقيقة التى ظل يبحث عنها كل أمين ومخلص فى هذا البلد
بدأ بتسجيل سرورى لأن أقرأ نقداً على كوزير فى الحكومة وكم تعنيت أن أقرأ
ل يوم نقداً لما يستحق النقد فى أقوال وأفعال الدولة والمسئولين ابتداءً من
أخ الرئيس وأنت نازل على أن يكون فى أسلوب ومنهج يختلف عن الذى
نتجه السيد أحمد على بقادى. فكم من الإنجازات والأعمال والقرارات تحققت
كم من بيانات وخطابات وأقوال صدرت منذ فجر الخامس والعشرين من مايو
ما أثر ويؤثر على حياة الكثيرين من الناس ولا أظن أنها خالية من النواقص
العيوب وكم صدرت منها من بيانات ولم يسعدنى الحق أن أقرأ الجملة التى
سرت لها وهى (دعونا نستعرض ما جاء فى بيان السيد الوزير (أو السيد
رئيس) أو (الحكومة) لشر كيف يختلف مع الحقائق التى توقرت لدينا).

وحسب إعتقادى فإن الصحافة والمصحفين يبحثون دائماً عن الحقائق حتى

ولو كانت يسيره دعه من أن يسعدهم الحظ حتى تتوفر لديهم. وكم وددت في هذا العهد الثوري أن أقرأ ما قلّ من الاشارة والتطويل للأشخاص والأفعال وكم تمنيت أن استمتع كل صباح بما يكتب في الصحف من نقد بان وقولة الحق في شجاعة وإقدام حتى لو أصابت من قريب أو بعيد ذوى المراكز والسلطة، فالسلطة تفسد: بهذا فقط يشعر القارئ بأن تأميم الصحافة قد أحدث تغييراً وجاء بفجر جديد وبأن الصحف المؤممة لم تصبح صحفاً للحكومة والحاكمين بل الصحافة للشعب ومن أجل الشعب والحقيقة. وكما ذكرت لم يسعدنى الحظ أن أقرأ مقالة واحدة كتبت عن بيان أو خطاب أدلى به مسئول في الدولة تتناوله بنقد أو تصحيح اللهم إلا ما كان يصدر من المسئول نفسه.

لقد كنت في الماضي أرى بأن زيدا وهو شخص كسائر الناس في فئته إن كان مثقفاً أو عاملاً أو مزارعاً أو تاجراً أو ضابطاً يصبح عبقرى زمانه عندما يحتل مركزاً في السلطة ويصبح كل ما يقوله أو يفعله معجزة أو أمر لم يظن له أحد من قبل وكم كنت اتسائل اللهم هل المراكز تخلق الرجال؟ وتفتق فيهم العبقريات؟

وعندما أراد الله لى أن أصبح وزيراً لم أجد ذلك ولم أشعر بهذا التغيير لا في تركيبى العقلى ولا الجسمانى وجدت نفسى والله على ما أقول شهيد كما كنت.... أخطئ وأصيب أثور وأنضب وأضحك وأفرح وملابسى لم تضيق علىّ إذ ظل ما تحتها كما كان لم يتغير أو يتبدل ولم يزيد ولم ينتفخ لأن المهندس قد صار وزيراً.

وأذكر في أول اجتماع لى كوزير في مجلس مديرية النيل الأزرق أن وجدت نفسى بين الكثيرين من زملائى وأساتذتى وبدأت أسمع كلاماً كالذى سمعته وأنا في حضرة وزير في العهد البائدة. سمعت بأن سيادتى سيوجه المجلس ويصحح الأخطاء وينطق بما خفى على الآخرين من الآراء الصائبة وسينظر لى الجميع للمعون والإنقاذ كل ما يختلط الأمر وذلك بما تجود به عبقريتى. سألت نفسى وقتها هل أصبحت شخصاً آخر. ينصح فينتصح الجميع ينطق بالآراء الحكيمة الصائبة يحل العقد والمشاكل عندما يقبل الجميع. وكان من بينهم كما ذكرت من كان في الماضي يجادلنى ولا يقبل كل ما أقول وكان من

بينهم من علمنى وكان أستاذى اللهم هذا إقتراء على نفسى قبل أن يكون على الآخرين فأنا واحد منهم. فلماذا أقبل لنفسى ما ليس لى. وأحمد الله أن تحدثت وقتها وقلت لهم فى امانة وصدق جئت اليكم كواحد منكم ليس لى حق أكثر من غيرى ورئيس المجلس بوجودى لا زال هو السيد الحافظ.

وعندما أدلى برأى فهو ليس منزلاً، أصيب وأخطى كسائر الاعضاء أقول كلاماً فارغاً أو ملياناً لمن أراد أن يأخذ برأى إذا وافق عليه ولمن أراد أن يفنده أن لم يوافق عليه. وحكاية الوزير بتاعة زمان دى أحسن تسيبها. حمدت الله ولازلت أحمده على ذلك فراحة ضميرى أولى عندى قبل إراحة ضمائر الآخرين.

وسرئى أيضاً فى مقالة السيد بقاى ذلك الـ (شيئنا ما) الذى امل ألا يكون وقفاً على شخصى الضعيف - والذى أثار اهتمامه بالمعلومات التى ردت ودفعه دفعاً للبحث وتجميع المزيد من المعلومات حول ما اسماء حقيقة ما جرى فى (السوكى).

ذلك الـ (شيئنا ما) الذى لم يعرفه السيد أحمد بقاى للقراء ولم يكن فى ذلك صريحاً وواضحاً كما ذكر فى صدر مقاله - ذلك الـ (شيئنا ما) هو ما يطلبه شعبنا فى جميع الصحفيين أو المهتمين بالمسائل العامة فى هذا العهد حتى يحركهم ويثير اهتمامهم بالمعلومات المتصلة بكل أمر يصدر من المسئولين لكن يصلوا إلى الجانب الآخر من الموضوع أن كان هنالك جانباً آخر لم يكشف لقراءهم خاصة فى ما هو أكبر وأهم من بيارة السوكى. وسرئى أيضاً أن السيد أحمد على بقاى قد أكد أن ما شجعه على الكشف عن المعلومات التى إستقفاها حول ما اسماء حقيقة ما جرى فى السوكى أمران كلاهما هام وواجب وطنى فى إعتقائى فأولهما وهو (السكوت على الخطأ ومحاولة مداراته فى المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية مسألة لا تجوز) خاصة فى هذا العهد وفى هذه المرحلة منه بالذات حين لا توجد رقابة شعبية لها الصلاحيات الدستورية لممارسة ذلك الحق وحين لم يتم تنظيم سياسى قادر على الرقابة والمتابعة وحين لم يصدر الميثاق بعد وحين لا يزال الكثيرون من الناس يخشون توجيه النقد علانيه لكن لا يدفعوا بأنهم ثورة مضادة فيصيبهم الأذى.

(فقد يؤدى) كما قال السيد أحمد بقاى (هذا السكوت فى المستقبل إلى

تكرار الخطأ الأمر الذي يكبدنا خسائر فادحة سواء بحساب الزمن أو التكاليف).

وأما ثانيهما وهو (أن السيد مرتضى قد عرف صريحاً وواضحاً في معالجة المسائل الوطنية ولا أظنه قط إلا مرحباً بصراحتنا ووضوحنا في معالجة واحدة من المسائل التي تهم وزارته في المكان الأول)، فهذه الصفات التي تكرم السيد بقاى ونعتنى بها مشكوراً غير واردة ولا يقبل أن تكون سبباً أو دافعاً لتشجيعه أو غيره من الصحفيين أو غير الصحفيين لتوجيه النقد. يجب أن يصدر النقد البانى ضد أى مسئول مهما كان مركزه ومهما كانت صفاته الشخصية. إن كان صريحاً وواضحاً وإن كان غامضاً متعسفاً إن كان مرحباً بصراحتكم ووضوحكم في معالجة الأمور العامة وإن كان سينزل عليكم غضبه أو عقابه بحالة من حماية وسلطان.

وفي رأى أن الشخص الذى لا يرحب بالنقد الخالى من الإثارة أو الإساءة ومن هو غير صريح وواضح أى غير أمين وصادق وشجاع في المسائل الوطنية أو في معاملات الناس عليه أن لا يتصدى لقيادة الناس وقيادة الناس يا سيد بقاى تنطبق على من في السلطة أو من يكتب في المسائل العامة أو من يحتل مركزاً في نقابة أو هيئة أو يتصدى لتوعية الجماهير وقيادتها فذلك ليس من شيم القادة فشيمة القيادة هي رحابة الصدر وعدم الانفعال والتشنج وإحترام آراء الغير ومناقشتها في موضوعية هادئة والتواضع والاعتراف بالخطأ وإصلاحه فلا تجعل ذلك سبباً لتشجيعك على النقد أو عدمه وليكن شعارك وشعار غيرك النقد البانى. النقد البانى. النقد البانى. وكثرة النقد لا تضر وقلته هسارة. وكثرة الثناء مضرة وقلته لا تضر فمن قبل منكم في رحابة صدر نقدكم البانى في صراحة ووضوح في معالجة المسائل العامة فهذا واجبه وما يقتضيه مركزه ومن لم يقبل فليتنحى أو فليذهب إلى الجحيم لأن تلك المسائل ليست هي ملك خاص أو ورثة عائلية لأحد بل هي أمر هذا البلد وأمر أهله الطيبين وما نحن جميعاً إلا زائلون وسيبقى العمل الصالح والمقالة الصادقة للأجيال القادمة أمانة في عنق التاريخ وثق يا سيد بقاى بانها لو كانت دائمة لأحد لما كنا نحن فيها اليوم.

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الري والقوى الكهربائية المائية

نشرت في جريدة "الأيام" للجمعة ٢٦ فبراير ١٩٧١

المقالة الثانية

لنتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية وتبقى الحقيقة فهي أجدى وأنفع لشعبنا.

أتابع حديثى اليوم عن الجانب المؤسف من مقال السيد بقاى وهو ليس قليل، فابداً أولاً لا بلومه وحده بل اعاتب الأخوة المسئولين عن جريدة الأيام لتفاضيلهم عن التجريح الذى جاء فى المقال فحذف ما يسيء ويهجر ولا ينفع الناس ولا يكشف حقيقة واجب الجريدة المؤممة. فالسيد بقاى قد أعطى القارى عن قصد أو دون قصد ما يوحى له بأننا لم نسكت على الخطأ فحسب فى المسائل المتصلة بالمصلحة العامة بل حاولنا مداراته. فالخطأ ليس عيباً وكشفه ليس جنحة ولكن العيب كل العيب هو السكوت عليه دمع من مداراته فذلك يصبح تضليلاً وخيانة يلزم إنزال أشد العقاب ومثل هذا القول والإتهام لا يليق أن يلقى بغير حساب ويسطر فى الجرائد فى أسلوب من الإثارة والتجنى والطعن.

ثانياً: وعلى الرغم من أن السيد بقاى قد ذكر بأنه بحث وتقصى المزيد من المعلومات حتى توفرت لديه الحقائق لم يكن منصفاً لشخصى ولا للمسئولين فى الوزارة. فهو لم يكلف نفسه يسير العناء من أن يتحقق فيما أسمية بالبيان الصحفى إذ لكم يصدر بيان صحفى عن الموضوع فكل ما فى الأمر وكل ما كتب فى الأيام هو ملخص إجابات تلفونية على أسئلة معينة صاغها محرر الأيام فى كلماته وأسلوبه ولو تحقق السيد بقاى من ذلك لما أشار فى عدة مواقع من مقالة عن ما اسماء بالبيان ولما كتب (أن السيد الوزير لم يذكر فى بيانه الصحفى السبب الفنى الأساسى الذى أدى إلى إنهاء البيارة).

ولو كان السيد بقاى دقيقاً فى تقصى الحقائق لكان من المنطقى عندما تقمصه ذلك الـ (شيئاً ما) وأثار اهتمامه بالمعلومات التى وردت أن يبدأ بالاتصال بى بالتليفون فقط دون أن يكلف نفسه عناء لكى يتحقق من صحة ما ورد فيها وتفاصيلها وتفاصيل أخرى أن وجدت وكان ذلك بالطبع سيساعده أكثر

ويسهل مهمته في البحث (عن الجانب الآخر من الموضوع).

ثالثاً: وبإفترض أن دافع السيد بقاى هو الحقيقة والمصلحة العامة فمن المنطقي أيضاً أن يتصل بين التعرف على وجهة نظري فيما إستقاء من معلومات خطيرة حول ما أسماه ما جرى في السوكى قبل أن يستقر رأيه لكشفها كحقيقة ثابتة لا ياتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها وقبل أن يصل إلى قراره بأن هناك خطأ في المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية تجرى محاولة منا لمداراته.

أما فكر السيد بقاى وهو ليس مهندساً ولا خبيراً بشئون الري كما ذكر بالإضافة إلى أنه مدفوعاً (دفعاً للبحث وتجميع المزيد من المعلومات حول حقيقة ما جرى في السوكى). أما خطر له لحظة بأن هذا المرتضى الذى (قد عرف صريحاً وواضحاً) قد يكون لديه معلومات أخرى ربما تدحض أو تزعم تلك التى إستقاه من الآخرين أو تكون تافهة وغير مقنعة تؤكد اكتشافاته وتزيد مقاله دعماً وقوة؟ أما خطر له بأن هذا (المرتضى الصريح الواضح) ربما تم تضليله فنطق بما أومز إليه من أولئك الذين أرتكبوا الأخطاء الغنية التى لا تغتفر) وهو بعد لا علم له عما (أجمع عليه كل المهندسين) وحتى أولئك (الذين أشرفوا على عمليات حفر البيار) ولا يعلم من المعلومات والحقائق الوفيرة التى تحصل عليها السيد بقاى فاقنعتة ودفعته لهذا الحد فيقنع هذا (المرتضى الصريح الواضح) أيضاً ويعلن الحقائق التى كانت غائبة عنه ويصحح أخطاءه ومعلوماته وينزل العقاب على مرتكبيها ومحاولى مداراتها. وهذا بالطبع ما يهدف إليه السيد بقاى إذ أنه قال (السكوت على الخطأ ومحاولة مداراته في المسائل المتصلة بالمصالح الوطنية مسألة لا تجوز).

وكما يبدو أيضاً مما كتب تحت عنوان (كان إنهيار البيار محتملاً) بأن كل المهندسين الذين سألهم وحتى الذين أشرفوا على عمليات حفر البيار كانوا يعلمون سلفاً بأن إنهيار البيار أمر محتملاً لما لم تستعمل الستائر الحديدية ولم تغيب عنهم هذه الحقيقة الأولية، كتب السيد بقاى (يقول المهندسون أنه كان يجب عند حفر تلك البيار الكبيرة في وقت فيضان النهر وعلى مسافة لا تبعد

عنه سوى ١٠٠ متراً أن تقام حواجز من الحديد) أما يوحى هذا بأنى شخصياً أو المسؤولين فى الوزارة هم الذين أصرروا على عدم استعمال الستائر الحديدية، الا يعنى هذا تجريع واساءة لأولئك المهندسين وإتهامهم بالعمل على تخريب اقتصاديات البلاد مع سبق الأصرار إذ هم قد سكتوا عن القرارات الخاطئة حتى قبل بدء العمل أما عن رهبة أو خوف وأما عن المبالاة إذ أن صاحب الزيدة قد قال اشوها أن سخنت أنا صاحب الزيدة أو المسئولون الفنيون فى الوزارة.

واسوأ من ذلك وما هو أشد وأمظم الاساءة البالغة للمهندسين الذين اشرفوا على العمل فهم كما كتب السيد بقاى (لم تغيب عنهم هذه الحقيقة الأولية) فصورهم بأنهم نوع من الموظفين يشرفون على تنفيذ عمل كبير يرتبط بمواعيد محددة وهم يعلمون سلفاً بأنه خاسر وليس بذى فائدة وعلى الرغم من ذلك يقبلون تنفيذه وتحمل مسئولياته لأن كبيراً قد أصر على تنفيذه. هذا الحديث يا سيد بقاى ليس فقط طعن فى امانتهم المهنية بل إتهام خطير لهم بخيانة الأمانة التى حملها لهم الشعب كله. أن لم تستطلع أثباته عليهم فسيجلب عليك المتاعب والمشاكل.

لم تقف عند هذا الحد يا سيد بقاى بل واصلت تجنيك عليهم وطعننت فى كفاءتهم ومقدرتهم إذ ابحت لنفسك أن تكتب فى نهاية العمود الاول من المقال (ولكنهم عجلوا بإنهيار البيارة عندما حاولوا شفت المياه التى تسربت اليها بالظلمبات فاتسعت المسام الرملية وزاد تدفق المياه بدلا من أن يتوقف).

لمعلوماتك ومعلومية القراء المحترمين أقرر لك حقيقة طبيعية وعلمية بأن تسرب المياه من طبقات الأرض لا يوقفه الشفط بالظلمبات.

وإتهام آخر كبير وخطير لى شخصياً يوحى به مقالك أيضاً وهو أنى قد كذبت وضللت عمداً فيما ذكرته من أسباب إنهيار البيارة فيما جاء فى (بياتى) فى جريدة الأيام بعدد الخميس ١٩٧١/٢/١١ (وواضح أن تسرب المياه إلى الحفرة الرئيسية جاء نتيجة لظاهرة غير متوقعة ونتيجة لوجود مجرى قديم منذ آلاف

المسئولين ولم تكن طبقاته قوية بما أدى إلى تسرب أكثر من ١٠٠ ألف متر مكعب في حوالي نصف ساعة) إذ تقول في مقالك (ومما يزيد من مخاوفنا من تكرار الخطأ أن السيد الوزير لم يذكر في بيانه الصحفي السبب الفني الاساسى الذى أدى إلى إتهيار البجارة) فانا قد ذكرنا السبب الاساسى الفنى من قبل ولكنك لا تقبل بأن هذا كل ما عمله بل إزدادت مخاوفك لأننى أخفيت السبب الفنى الاساسى الحقيقى ولم أذكره.

هذه اسئلة يطرحها على ما جاء فى مقالك - اسئلة وتحليلات وإستنتاجات شرعية سيصل اليها كل من هو فى المستوى العادى من الفهم والاستيعاب وأنا لازلت افترض حسن نيتك ونبل مقصدك.

والى اللقاء

يتبع....

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائيه المائيه

جريدة "الايام" الاحد ٢٨ فبراير ١٩٧١

المقالة الثالثة

لتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية - وتبقى الحقيقة فهي أجدى وأنفع لشعبنا واليوم أوصل مناقشة مقال السيد بقاى فيما جاء فيه عن المهندسين الذين سألهم وتكرموا عليه بشرح الأسباب الفنية الحقيقية التى أدت إلى إتهيار البيارة فالم بحقيقة ما جرى فى السوكى وزودوه بالمعرفة عن منشآت الحواجز الحديدية، وكيفية ومتطلبات استعمالها وشغل المياه المتسربة من طبقات الأرض عند حفر بيارات طلعميات الرى مقترضا افتراضا شرعيا الآتى:

أولاً:- أنهم ليسوا من البيوتات الهندسية الأجنبية أو سماسرة البنتك الدولى أو شركات المقاولات العالمية التى لم تظفر بالعمل فى وزارة الرى كما كان سابق حالها قيل الخامس والعشرين من مايو عام ٦٩. فآراء هؤلاء تشير إهتمامى ولا أنا داخل معهم فى مناقشات فنية لعدم خلوهم من الغرض.

ثانياً: أنهم مهندسون يحملون مؤهلات فى الهندسة جامعية أو فوق الجامعية ولهم الخبرة فى تنفيذ أو الإشراف على تنفيذ بيارات طلعميات الرى ولهم الخبرة فى إستعمال الستائر الحديدية. وسيشرفنى أن أتعرف بهم وأقضى معهم الساعات الطوال بمكتبى فى الخرطوم أو فى مكان العمل بالسوكى لمناقشة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج العلمية والمنطقية. وأرحب بهم ترحيباً حاراً بل أنى بهذا أدموهم باسم المهنة والزمالة فى حرارة وصداقة وأمام سمع وبصر كل فئات شعبنا وبأسمها وباسم الثورة والحكومة أن يتقدموا اليوم إلى وليس غد، ومن أجل بلادنا وأهلها الطيبين الذين ما بخلوا علينا بشئ ليعلمونا ويؤهلونا لخدمتهم وخدمة وطننا. وليعتبروا ندائى هذا بطاقة دعوة خاصة لأى منهم رسمية ووطنية وأؤكد لهم من هذا المنبر بأن دافعى هو الوصول إلى الحقائق العلمية والنتائج العلمية فى موضوع إستعمال الستائر الحديدية فى بيارة السوكى والأسباب التى أدت إلى إتهيارها.

وبعد هذا النداء الوطنى الحار أتوجه إلى السيد بقاى - وأنا لا زلت أقترح حسن نواياه ونبل مقاصده - فهو الصحفى الصريح الواضح فى معالجة واحدة من المسائل التى تهم وزارتى كما قال - أدعوه مخلصاً ليتصل بأولئك المهندسين الذين جلس اليهم الساعات ليستمع إلى شرحهم وأفكارهم فى المسائل الهندسية المعقدة وشباكها ومتطلباتها حتى تمكن من كتابتها فى أسلوب مبسط للقارئ السودانى. وهو ليس مهندساً ولا خبيراً بشئون الرى كما قال. أدعوه ليحثهم على الإسراع لمقابلتى بمكتبى أو بيتى لا كوزير له النفوذ والسلطة ولكن كزميل مهنتهم أنشد العلم وزيادة المعرفة وأتوق للمناقشات وشرح المسائل الهندسية.

وطالما كان هدفه وهدف أولئك المهندسين بل هدفنا جميعنا هو الحقيقة والمصلحة العامة، فأنى أدعه أمام جميع القراء المحترمين وبضمنان السلطة الثورية فى أعلى قممتها وعد الحر الأمين أن أصرح ببيان صحفى موقفاً بامضائى معترفاً بخطائى وخطأ زملائى الذين اقنعونى بتلك الأسباب والعوامل فى إنشراح وطبيب خاطر وبروح رياضية ورفاقية لا تعرف الحق أو التشفى، أن ثبت ما قالوه له من أسباب إنهاء السيارة وإستعمال الستائر الحديدية وشاكراً ومقدراً للسيد بقاى شخصياً جهده الكبير فى خدمة وطنه ومواطنيه.

وإن كنا على حق واثبتنا بكل سهولة ووضوح لأولئك الأخوة الزملاء المهندسين الذين سألهم، خطأ تحليلاتهم واستنتاجاتهم، وبكامل اقتناعهم أعدم وعد الحر الأمين وبضمنان السلطة فى أعلى قممتها إلا يصيبهم أذى من قريب أو بعيد فى الحاضر أو المستقبل ولا يُشَهر بهم أو يقلل من قدرهم حتى لو كانوا من العاملين بهذه الوزارة.

وسأغفر للسيد بقاى كل ما ورد من إتهامات وقذاف وطعن فى حقى وحق غيرى فى مقاله الذى نشره فى الأيام واعتبر الأمر كما لم يكن.

بهذا قد وضعت سراحتى ووضوحى وتفاضى وإخلاصى وثوريتى وحماسى

وعلمى ومؤهلاتى وكفاءتى وتجاربى وسمعتى وتاريخى. وضعتها كلها فى الميزان وهى كل ما املك ويستحق أن يمتلك. وضعتها معك ومع الذين من ورائك من مهندسين وغير مهندسين. أن كانوا فى السلطة أو من اخرجوا منها. أن كانوا مفرحين أو خالين عن الغرض فى تمدي كبير واضح. لا معتمداً على نفوذ أو سلطان ولا محتما بالأوامر الجمهورية ولا ملوما بتهديد وإتهام. ولا مستعرضاً عضلاتى. سلاحى العلم والمعرفة والأمانة فى العمل والصدق فى القول.

كل هذا لكيلا يفضل شعبنا بما يكتب فى جريدة المؤمنة أن كان صادراً من السلطة أو من خارج السلطة. أن كان من اصديقاء الثورة أو من اعدائها المستترين. وغدا سترجع كفة الحق كما كانت عبر التاريخ. وسيظهر الصالح والطالح. وها أنا والقراء المنتظرون.

وإلى اللقاء فى المقال الرابع

يتبع...

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الايام" الأحد ١ مارس ١٩٧١

المقالة الرابعة

لتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية وتبقى الحقيقة فهي أجدى وأنفع لشعبنا.
يسرني أن أقدم اليوم للقراء المحترمين زميلي السيد المهندس يحيى عبد الحميد وكيل الوزارة والمسئول الفني الأول فيها والذي أصر على كتابة هذا المقال متصديا بالرد على المسائل الفنية التي جاءت في مقال السيد بقاى بوصفه المسئول الأول عنها. وإنتهز هذه الفرصة لانبه بأننى حتى كتابة هذا لم يتصل بى كاتب المقال ولا المهندسون الذين سألتهم تلبية لندائى الذى وجهته لهم بالامس.

وإلى اللقاء فى المقال الخامس

مرتضى أحمد إبراهيم

مقال السيد / يحيى عبد المجيد

بالإشارة لما ورد فى مقالة السيد بقاى (حتى لا تنهار بيارة السوكى الثانية) والتي تعرض فيها إلى مسائل فنية فى أمر تلك البيارة وأن إنهايارها كان حتميا بسبب خطأ فنى وأن الدراسات كانت مرتجلة وغير مستوفاه كما تعرض للخسارة والتي قدرها بـ ١٠٠.٠٠٠ جنيه لحفر البيارة الأولى والثانية.

كنا نرجوا أن يكلف السيد بقاى نفسه وهو يسمى وراء الحقائق أن يتصل بالمسؤولين فى هذه الوزارة للحصول على تلك الحقائق قبل أن يتصدى للكتابة فى مثل هذه الأمور الفنية موجهة اتهامات خطيرة إلى مهندسى هذه الوزارة بالوقوع فى خطأ فنى ومحاولة مداراة هذا الخطأ.

وحتى لا نشغل على القارئ الكريم بمسائل فنية معقدة سنحاول شرح الظروف التى أدت إلى إنهايار البيارة فى أسلوب مبسط كرد على الإتهامات التى وردت فى المقالة.

هل كانت الدراسات مرتجلة وغير مستوفاة؟

إن مشروع السوكى هو أحد المشروعات التى قام مهندسون إستشاريون بدراستها قبل عدة سنين ضمن مشروعات إستغلال خزان الروصيرص وقد درس من كل النواحي الهندسية والزراعية والاقتصادية وقدم تقرير كامل عنه عام ١٩٦٧ وقد تقرر تنفيذه قبل الثورة بعد اجتماعات بين المسؤولين فى وزارة الري والزراعة والتخطيط كما تم الإتفاق قبل الثورة أيضا مع شركة يابانية لتمويله وتنفيذه ووافقت الحكومة آنذاك على ذلك وبعد الثورة مباشرة وبعد الدراسة التى شملت النواحي المالية والمنطقيات الاقتصادية وإمكانات وزارتى الري والزراعة تقرر تنفيذ المشروع فى عامين ليكون معدا للزراعة فى يوليو ١٩٧١ أى سنتين لتعمير ٨٥.٠٠٠ فدان تروى بالطمليات وهو مضمن كأحد مشروعات الخطة الخمسية ومعتمد بواسطة التخطيط ومجلس الوزراء.

وبعد أن تسلمت هذه الوزارة الخرائط الأولية لحطة الطلمليات فى شهر أغسطس ١٩٧٠ من الشركة الموردة للطمليات بدأت فى تصميم الأعمال المدنية لمبنى الطلمليات وأجريت دراسات ميدانية حدد فيها الموقع على بعد ١٠٠ متر من النهر وكان هذا تقديرا لإيمانه من النهر لتفادى مشكلة المياه أثناء الحفر وللمبنى نفسه. وأجريت المساحات الطبوغرافية وقامت مصلحة الجيولوجيا لحفر الثقوب الاختبارية للموقع لتحديد طبقات الأرض وموقف المياه بها كما وضعت برامج دقيقة يمل العمليات الهندسية من الحفر وحتى إدارة الطلمليات.

وقد أثبتت الثقوب الاختبارية أن الطبقات تتكون من مواد طينية وطينية رملية حتى منسوب الأساسات كما أثبتت أسلوب العمل على عمق ستة أمتار من سطح الأرض وقد عقدت العديد من الاجتماعات لبحث أسلوب العمل فى الحفر وكان من الأساليب التى بحثت استعمال الستائر الحديدية. أو حفر آبار حول الموقع وشفط المياه عن طريق الطلمليات لخفض منسوب المياه. أو احاطة الحفر بمصرف لتجميع المياه المتسربة وشفطها بواسطة الطلمليات وكلاهما أساليب هندسية معمول بها واختيار أى أسلوب فيها يتوقف على طبيعة الموقع الجيولوجية وطريقة الحفر والإمكانات المتاحة من المعدات والنواحي المالية

والاقتصادية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية الأساسات العميقة هي من أصعب العمليات الهندسية لما فيها من مفاجات يعجز العلم عن اكتشافها بواسطة الثقوب الاختبارية اللهم إلا أن يلجأ إلى تكثيف الثقوب بدرجة تكشف عما في باطن الأرض شبراً فشبراً وهذا غير عملي بالطبع. وكم من موقع حددت الثقوب الاختبارية مستوى الصخور فيه كانت النتيجة غير ذلك عند إجراء حفر الأساس. حدث هذا ويحدث في بلاد العالم وفي بلادنا والأمثلة كثيرة.

وقد استبعد الستائر الحديدية في مشروع السوكى للأسباب التالية:-

أولاً: كان لابد من أحاطة الموقع من كل جوانبه بواسطة الستائر الحديدية ودفعها لعمق يصل إلى الطبقات الصماء لمنع تسرب المياه. وقد أثبتت الثقوب الاختبارية أن العمق لتلك الطبقة يصل إلى أعماق بعيدة من سطح الأرض لا يمكن الوصول إليها بواسطة الستائر.

ثانياً: ولو فرض مثلاً أن الطبقة الصماء تقع على بعد ٢٠ متراً من سطح الأرض يقدر العدد المطلوب من هذه الستائر بـ ٢٥٠٠ وحدة. وأتضح من الدراسات والإمكانات المتاحة في البلاد من هذه الستائر وعدم وجود هذا العدد المطلوب وأن جلبها من الخارج يكلف كثيراً ويحتاج إلى وقت لا يمكن معه إنهاء العمل في وقته المحدد ناهيك عن أن الطبقة الصماء أعمق من عشرين متراً.

ثالثاً: وحتى ولو وجدت تلك الستائر وأحيط الموقع بها فأن المعدات التي جهزت للحفر كالكراكات سوف لا تتمكن من العمل وكان هذا يعني أن يصفر بالأيدي العاملة مما يكلف كثيراً وفي وقت أكبر.

رابعاً: وحتى لو عملت تلك الستائر فإنها إذا لم تكن قد وصلت إلى الطبقة الصماء الغير قابلة لتسرب المياه بالشكل الذي حدث في البيرة سيحدث فيها أيضاً وأن الستائر سوف لا تقيها من تلك المياه. كما أن وضع الستائر من جانب واحد من جهة النهر سوف لا يؤدى الغرض حيث أن المياه تتسرب من كل الجهات.

خامساً: ولو فرضنا أن تأخر العمل أمر مقبول ولا مانع فيه فإنه من

الإمكان في هذه الحالة حفر البيارة بدون إستعمال الستائر وذلك عند إنخفاض منسوب الخزان في شهور التحاريق.

ومن هذا يتضح أن الدراسات لم تكن مرتجلة وغير مستوفية بل أن هذا الموقع قد نال من الدراسات ما لم يخله أى موقع آخر سواء في الطلمبات التي شيدت بواسطة وزارة الري أو مئات الطلمبات القائمة على النيل والتي أقيمت بواسطة الجهات الأخرى.

هل أدى شفط المياه التي تسربت للحفرة بالطلمبات لانتساع المسام الرملية وأحدث شقاً بين النهر والبيارة تدفقت منه المياه وبالتالي عجل بإنهيار البيارة..

(١) أن هذا الزعم من الناحية الهندسية والواقعية غير صحيح وغير وارد ولم يحدث إطلاقاً. ودعنا الآن نسرد الذى حدث بالتفصيل.

لقد بدأ حفر البيارة من سطح الأرض واستمر لعمق ستة أمتار وفي هذا الأثناء لم تكن هنالك مياه متسربة من النهر إلى داخل الحفرة. وعندما استمر الحفر لأكبر من عمق ستة أمتار بدأت المياه تتسرب من حوالى الحفرة بكميات قليلة. وكان هنالك عدد من الطلمبات تقوم بشفط هذه المياه المتسربة كلما استمر الحفر إلى أدنى. وهنا يجب أن يعلم القارئ أن مقدار التسرب كان أقل من واحد متر مكعب في الثانية وأن كفاءة الطلمبات المتوفرة لشفط هذه المياه أيضاً أقل من متر مكعب في الثانية وبالرغم من ذلك كانت الطلمبات أكثر من العدد المطلوب لشفط التسرب مما يؤكد أن مقدار المياه المتسربة كان قليلاً وأن المياه استمرت تتسرب والحفر مستمر إلى أن بلغ الحفر من سطح الأرض ١٤ متراً ولم يؤثر الشفط في كل هذا العمق لما اسماء الكاتب بإتساع المسام الرملية التي قيل أنها سجلت بإنهيار المياه. وثمة ظاهرة أخرى تؤكد أن اتساع المسام الرملية لم يؤدي للذى حدث وهي أن المياه المتسربة من حوالى الحفرة كانت مياه صافية وخالية من ذرات الرمل والطين وخلافه ويجب علينا أن نذكر القارئ أيضاً أن مقدار التسرب كان كما قلنا أقل من متر مكعب في الثانية بينما كان إندفاع المياه التي أدت لإمتلاء الحفر عند عمق ١٤ متراً والتي تدفقت بقوة من المصرف

الأرضى هو خمسين متراً مكعب فى الثانية.

(٢) هذا جانب والجانب الآخر هو أن طبقة الأرض التى كان يتسرب منها الماء بمعدل أقل من متر مكعب فى الثانية تتكون من طين ورمل وأن هذه الطبقة مستمرة حتى مستوى حفر الاساسات وإلى عمق أكثر منه ولذلك كان معروفاً أن مقدار التسرب سوف لا يزيد كثيراً عن هذا القدر حتى نهاية الحفر الذى يبلغ عمقه فى النهاية كما ذكرنا ١٥ متراً ونصف.

(٣) لو كان تدفق المياه التى أدت لامتلاء البقعة ناتجاً من إتساع المسام الرملية تحت تأثير الضغط بالطلمبات لحدث هذا التدفق فى شكل ماء متناسب من النهر من كل الجوانب وعلى طول الطبقة بأكملها ولكن الذى حدث أن الماء تدفق من فتحة صغيرة للغاية فى شكل نافورة أفقية طولها حوالى ٣٠ متراً بقوة دافعة وعندها امتلأت البقعة من ذلك فى نصف ساعة...

(٤) مما تقدم يتضح أن ضغط المياه التى تسربت لم يؤد إلى إتساع المسام ولم يؤد إلى حدوث ما اسماء الكاتب شق بين النهر والبقعة.

(٥) إن تفسيرنا للظاهرة التى حدثت هو أن هذه الفتحة التى انفجرت منها المياه هى عبارة عن مصرف أرضى طبيعى ظل موجوداً منذ تكوين طبقات الأرض المتاخمة للنهر ونسبة لصغر حجمه فإنه لا يمكن اكتشافه مسبقاً إلا بالصدفة أو إذا وقع أحد الثقوب بالصدف فى هذا المصرف وفى هذه الحالة بالذات لم يظهر هذا المصرف الأرضى فى الثقوب الاختبارية التى عملتها مصلحة الجيولوجيا وأنه لو كان هنالك مقال فى أى بقعة من بقاع العالم يقوم بحفر مثل هذه البقعة وتدفقت فيها المياه بهذا الاندفاع الهائل نتيجة لهذا المصرف الغير متوقع فإنه يعتبر غير مخطط وغير مدان ولا تحتسب عليه تكاليف الخسارة الناجمة من تدفق المياه بهذه الصورة وذلك وفقاً لقوانين وشروط العطاءات العالمية المعمول بها ومثل هذا البند يشار إليه فى القوانين العطاءات بالمخاطرة الغير مرئية وغير منظورة وغير متوقعة والناجمة من أسباب طبيعية.

(٦) ينبغى أن يعلم أيضاً أنه لا يمكن التكهن أو القطع بأن هنالك مصرفاً

أرضياً معاشلاً لهذا في الموقع الجديد الذي يجري فيه حفر البيارية الثانية وإذا حدث أن كان هنالك مصرف غير منظور فإن البيارية الجديدة سوف يحدث لها ما حدث للبيارية الأولى ويكون السبب في ذلك هو ظاهرة طبيعية غير متوقعة وغير قابلة لأن يتحكم فيها.

ورغم ذلك أننا نعتبر أن حدوث مثل هذه الظاهرة أمر بعيد الاحتمال وقد أجرينا دراسات على الموقع الجديد الذي اختير على بعد ٧٥ متراً من الموقع القديم وأجريت عليه اختبارات جيولوجية أثبتت أن طبقاته ذات نفاذية ضئيلة كما أن موقف مستوى الماء للنهر أقل مما كان عليه أثناء حفر الموقع الأول. كما أبعد من خط سير المصرف المقدر من الموقع الأول. ويسير فيه العمل بطريقة مطمئنة.

إن البرامج التي وضعت لإنهاء العمل في هذا المشروع في آخر شهر يوليو بإذن الله لم تكن ارتجالية بل كان نتيجة لدراسات دقيقة إتخذت فيها كل الاعتبارات وتؤكد أن المشروع سيكون جاهزاً للزراعة في هذا التاريخ.

وعندما تحدث السيد بقادي عن الخسارة لم يكن على علم أيضاً بالحقائق فالمصدر الذي حصل منه على تلك المعلومات لم يوفق في إعطائه المعلومات الصحيحة ونود أن نوضح الحقائق التالية:

أولاً: إن تكاليف حفر بيارية السوكي لا يشكل أكثر من ١٪ جملة تكاليف مشروع السوكي البالغة ٢.٥ مليون جنيه وأن العمليات الهندسية يكون فيها دائماً بند لمقابلة المصروفات الغير منظورة تتراوح بين ٥٪ إلى ١٠٪ من تكاليف أي مشروع. ووضع هذا البند عند وضع تقديرات مشروع السوكي.

ثانياً: أن جملة الحفريات في مشروع السوكي بما فيه البيارية تبلغ ١١ مليون متر مكعب. وأن مكعبات حفريات البيارية لا تزيد على ١٪ من جملة المكعبات.

ثالثاً: أن بيارية السوكي الأولى ستكون جزء من مدخل الطلمبات ويتبع عن هذا تقليل طول التربة الرئيسية بنفس القدر وبهذا سيحدث وفرأ في تكاليف حفرها.

رابعاً: أن جملة الخسائر في البليارة الأولى لم تزد على ١٨.٠٠٠ جنيه وأن حفر البليارة الجديدة سوف لا يزيد على ٢٠.٠٠٠ جنيه وأن مجموع ما صرف وما سيصرف سوف لا يتعدى المبلغ الأول المقدّر لحفر البليارة والذي قدر بحوالي ٥٠.٠٠٠ على أساس استعمال الأيدي العاملة. وكان الوفّر نتيجة استعمال الآلات الحافرة.

ويقول السيد بقاى أنه يتمنى أن تحقق تقديرات السيد الوزير المتفائلة ويشير إلى ضرورة عدم تكبيد الخزينة العامة مزيداً من الخسائر بسبب الإرتجال وعدم دراسة المشاريع ذات الطابع الفنى دراسة مستوفاة تقلل من الأخطاء ونرجوا أن نبين الحقائق الآتية:-

أولاً: ليس للسيد الوزير دخل في تقدير المسائل الفنية المتعلقة بدراسة وتصميم وتنفيذ المشاريع فهي من اختصاص الفنيين في الوزارة وحدهم بالتنسيق مع الوزارات الأخرى كوزارة الزراعة ووزارة التخطيط.

ثانياً: وأن المقصود بأن دراسات مشروع السوكى غير مستوفاة فهذا ليس صحيحاً. فهذا المشروع كما شرحنا من قبل درس منذ سنين عديدة وبدئ في التفكير في تنفيذه منذ عام ١٩٦٨ وأن جميع دراساته مستوفاة وكاملة وأن الذى حدث لبليارة السوكى لم يكن نتيجة قصور في الدراسات.

ثالثاً: اتسعت مقالة السيد بقاى وهو يوجه حديثه كرد على ما أسماه ببيان السيد الوزير بالاساءة والتجريح لمهندسى هذه الوزارة باتهامهم بالوقوع في خطأ فنى ومحاولة إدارة هذا الخطأ طعنهم في شرف المهنة وفى وطنيتهم ونقول للسيد بقاى أن هؤلاء المهندسين ووطنيون كوطنيته حريصون غيورون على بلادهم وعلى مصالحها العامة. وكانت الامانة تقتضى من السيد بقاى وهو يتعرض لموضوع من صميم اختصاص الفنيين في هذه الوزارة وهو حريص على جمع الحقائق أن يتصل بهم للحصول على تلك الحقائق ويمكنه بعد ذلك أن يعرضها على من يريد من المهندسين للتأكد من صحتها أو خطأها قبل أن يخوض في مسائل فنية يجهل أيجديتها ويتعرض للناس بمثل هذه الإتهامات الباطلة... ومن المؤسف أن يفترض كل من يتصدى بالكتابة في المسائل العامة أنه وطنى أكثر

من الناس الآخرين. حريص على المصلحة العامة أكثر من حرص الآخرين وأننى
كوكيل لهذه الوزارة أنقى نفيا بآنا ما جاء فى مقالة السيد بقادى من أمور فنية
وإتهامات وليذهب السيد بقادى للسوكنى ليرى يعينه ما يبذله هؤلاء المهندسين
وكل العاملين من جهد وتضحيات.

ويؤسفنا أن يوجه السيد بقادى مثل هذا الذى ورد فى مقاله للسيد
مرتضى ولا تدرى دوافعه فالأخ مرتضى مهندس رى قبل أن يكون وزيراً. عمل
لأكثر من عشرين عاماً فى أعمال الرى المختلفة فمن الإجماع أن يركز عليه
الهجوم والإتهام فى مسائل فنية. هو كوزير لا يدخل له بها ومن الأحرى أن توجه
لوكيل هذه الوزارة فهو المسئول الأول عنها - لا الوزير. اللهم إلا أن كان الغرض
أمرنجهله.

يضى عبد المجيد

وكيل وزارة الرى والقوى الكهربائية المائية

جريدة "الأيام" ٢ مارس ١٩٧١

المقالة الخامسة

لنتنهار بيارة السوكى الأولى والثانية. وتبقى الحقيقة فهي أجدى وأنفع لشعبنا. وهكذا كفة الحق راجحة كما كانت دائما. والحقيقة باقية ومنتصرة ابداً مهما أثير حولها من هيا ضباب. ومهما هيا لبعض الناس أن الباطل قد جاز.

فالسيد بقادى الذى أدعى بأنه يريد أن يعالج واحدة من المسائل التى تهم وزارتى فى صراحة ووضوح مدفوعا لذلك خدمة للمصلحة الوطنية محذرا بأن السكوت على الخطأ فى هذه المسائل أمر لا يجوز سكوت ولم يحرك ساكنا وندائى المخلص الأمين يجلجل فى أذنيه ويرتفع عاليا فى الأفاق حتى أصبح حديث المدينة كلها. لا ولم يسع إلى أو يتحصل بى واحد من أولئك المهندسين الذين سألهم. والذين وجهت لهم دعوتى العاجلة وندائى الحار.

فقد تأكد لى بأن أولئك المهندسين أما أن يكونوا من ذوى المصالح من الأجانب أو معن يدمون بأنهم مهندسين. فكلمة المهندس فى بلادنا تطلق دون حساب حتى على من تخرجوا من منازلهم.

وأؤكد اليوم للقراء المحترمين بأن زملائى الذين يحملون المؤهلات العلمية والخبرة العلمية والذين اعرفهم جميعا ليس بينهم واحد يسمح لنفسه أن يناقش المسائل الهندسية ويشجنى على زملاء له فى المهنة عن طريق المقالات الصحفية ولاهم من ذوى الأغراض ومدبرى الفتن والمؤامرات. فأولئك طريقهم إلى أو إلى زملائى فى الوزارة طريق عديل يسير أن كان لهم نقد أو رأى فى أى عمل هندسى تقوم به وزارتى لحملوه لنا بأنفسهم وناقشوه معنا بروح رفاقية ودية.

وقبل أن اختتم الحديث عن الحقائق فى أمر بيارة السوكى أرى من واجبى أن أضيف لما كتبه زميلى المهندس السيد يحيى عبد المجيد أن كلمة (إنهيار) التى اختارها كاتب المقال عنوانا له كلمة قصد بها الأثرة. فكلما حدث فى السوكى أن حفرة محطة الطلمبات قد إمتلأت بالماء للأسباب التى ذكرت. وحفرت للأساسات

واحدة أخرى فكلمة بيارة الطلعبات تعنى الانشاءة الضربانية والمواسير الموصلة والطلعبات ونحن لم نصل بعد لتلك المرحلة وكنا فى آخر مرحلة الحفر ولذلك فإن استعمال كلمة إنتهىار خطأ أزعج بعض القراء الكرام فأتصلوا لى للإيضاح وهذا ما لم يحدث.

وشئ آخر رأيت أن أطلع عليه القراء وهو أنسى قد قررت دعوة كبار المهندسين من داخل الدولة وخارجها وكبار الجيولوجيين وإخصائى ميكانيكية التربة وكبار الصحفيين والسيد أحمد على بقاى نفسه للسفر معى للمسوكى يوم الثلاثاء القادم على متن طائرة خاصة للوقوف على كل الحقائق ومناقشتها مع كبار مهندسى الرى والمشرفين على التصميم والتنفيذ ومشاهدة كل شئ على الطبيعة بدلا من الجدل من مكاتبنا الوثيرة فى الخرطوم والكتابة على صفحات الجرائد عن جهود رجال قاموا بأنفسهم بتخطيط المشروع وتصميم جميع منشأته ووضع برامج تنفيذه وكيفية تنفيذه فى كفاءة ومسئولية وبما تملبه عليهم وطنيتهم وضمائرهم وبعد هذا يقرأون فى صحف الدولة نفس الدولة التى حملتهم تلك المسئولية... يقرأون من بعض الناس فى الخرطوم أن المدمر مرتضى أو غير مرتضى هو الذى فعل هذا وذلك وقرر هذا وذلك كأنما عنده عصا موسى وكأنهم سواهم ترعى فى البواى يهشها ايما شاء ويحركها هذا المرتضى أو غيرها كقطع الشطرنج.

بقى أن يعرف القراء المحترمين بعض الحقائق عن السيد بقاى الموظف بمكتب الأمم المتحدة بالخرطوم وكاتب المقال المشهور.

- فبقاى هو الصحفى الذى هاجم وزارة الزراعة والغابات وفى عهد ثورة مايو فى أعمالها فى الجنوب ورد عليه موظفوها مقندين إتهاماته.

- هو الصحفى الذى كتب وفى عهد ثورة مايو أيضا مقالة (عبد العاطى الجيروقراطى يكرر نادرة اليمين فى السودان) الذى جاء فيه: (ورشت شركة التبغ السودانية طيارة وأنها قدمتها هدية لأحدى الوزارات ولكن الوزارة رفضت

لأن في ميزانيتها ليست هناك اعتمادات لتشغيلها وإنها قدمتها لوزارة أخرى. والآخرى اشترطت تأمين الطائرة ومصاريف تشغيلها والشركة رفضت وأن هذه الطائرة لا زالت أسيرة بمطار جوبا) وثبت بأن كل هذا غير صحيح.

— فهو كاتب المقال (كل عند العرب صابون) عن وزارة التجارة وأدعى أن مجلس الوزارة قرر أن تحتكر وزارة الزراعة إستيراد المبيدات الحشرية وأن المبيدات معدومة في البلاد ألخ ما جاء في ذلك المقال. وكذبت الوزارة على لسان وكيلها في فبراير الماضي كل المعلومات التي وردت فيه.

ومن المؤسف حقا أن يستمر السيد بقادى في نشر المعلومات الغير صحيحة في أعمال الوزارات والمؤسسات دون أن يحاول مرة واحدة من التأكد منها من جهات الاختصاص قبل نشرها على أنها حقيقة واقعة وبطريقة مثيرة مشككة. ليس ذلك فحسب بل أباح لنفسه أن يكيل الإتهامات الخطيرة والإساءة البالغة والظعن لى ولزملائى المهندسين فى الوزارة فى موضوع حقير بيارة السوكى.

وجميع من أطلع على مقالاتى يعلم بأنى قد أعطيت السيد بقادى كل الفرص وهيأت له كل الظروف لكي يصحح موقفه وكنت أمينا وعقيفا في مخاطبتى له ومناقشتى لمقاله. وتوسلت اليه ليخطر معى لكشف الحقائق التى غابت عنه من أجل المصلحة العامة وأعطيته فى ذلك الضمانات كل الضمانات ولكنه أثر السكوت والاحتماء بمكتب الأمم المتحدة بالخرطوم الذى يقع بالقرب من مكتبى ولم يدفعه ضميره حتى لاجرد الإتصال التليفونى ليعتذر عما اقترفه من ذنب فى حقى وحق غيرى.

بعد كل هذا كان فى مقدورى أن أثار لنفسى ولزملائى المفتري عليهم بما تكلفه لنا القوانين والأوامر ونحن نعمل فى الخدمة العامة ولكنى أثرت الترفع من ذلك لثلاثة أسباب:—

أولها: أننى فى السلطة ومؤمن بأن الحق معى. ومن كان الحق معه فسلحه

المنطق والحجة ولا حاجة له بأدوات القمع التى بيده.

ثانيها: أملا فى أن يراجع السيد بقاى موقفه ومنهجه وأسلوبه فى النقد ويفكر مليا فى ماضيه ومستقبله فالحياة قصيرة وقدأ ستيقى ذكرى المرء وأفعاله الحسنة فما الداعى لاساءة الناس والتجنى عليهم.

وثالثهما: ليتعلم المسئولون عن صحافتنا المؤمعة من أخطائهم فلا يسمحوا لصحفاتنا أن تكون ميدانا لنشر المعلومات الخاطئة فى إثارة وتشكيك والمقالات المجرحة التى تضر ولا تفيد، تسى ولا تقوم تضلل ولا توضح وتخرّب ولا تنقذ.
بهذا الجهد المتواضع فى خدمة الحق ومن أجل الحقيقة اكتفى وبالله التوفيق.

مرتضى أحمد إبراهيم

وزير الرى والقوى الكهربائىة المائية

جريدة "الأيام" الأحد ٧ مارس ١٩٧١

كلمة وزير الري والقوة الكهربائية المائية في افتتاح مشروع السوكى

مشروع السوكى:

تبدأ قصة هذا المشروع فى أكتوبر عام ١٩٦٤ حينما قام المستشارون سير ميردوخ ماكدونالد وشركاءه - بتكليف من حكومة السودان - بدراسة لصلاحية المشروع وتقدير العائد المتوقع منه وعلى ضوء تلك الدراسة تم تحديد مبدئى لمساحة المشروع وموقع الطلمبات ونوعية التربة، وقدرت التكاليف الاجمالية للمشروع بخمسة ملايين وستة عشر ألف جنيه بلغت تكلفة المشروع ٣.٥ مليون جنيه (١٩٧١/٧) أى تنخفض بمبلغ ٣٠٪ من التقديرات عام ١٩٦٤. ليقوم على أرض تبلغ مساحتها ١١٢ ألف فدان وقدرت فترة أربع سنوات لاكتمال العمل فيه.

وبعد اكتمال الدراسة بدأت مرحلة جديدة، مرحلة تمويل المشروع وتنفيذه فتقدمت شركة مارويين اليابانية عارضة على حكومة السودان تمويل شراء الطلمبات ومعدات الحفر والزراعة واستمرت المفاوضات عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وإنتهت بإتفاق مبدئى على أن تقدم الشركة اليابانية لحكومة السودان قرضا مقداره ١١ مليون دولار واشترطت استخدام مهندسين مستشارين يابانيين لمراجعة تصميمات وتقديرات المشروع التى أعدها المستشارون البريطانيون وقدرت تكاليف الاعمال الاستشارية التى سيقوم بها المستشارون اليابانيون بمليون دولار.

الذين قاموا بالتصميم والإنجاز

الرياح عبد السلام

مساهم الوكيل للإنشاء والتعمير - بكالوريوس هندسة مدنية "لندن" -
دبلوم الدراسات العليا علم المياه "لندن" عضو جمعية المهندسين المدنيين وعضو
جمعية المهندسين المدنيين شهادة أبحاث مبانى المياه (زيورخ).

محمد الهادي عبد الملك

نائب كبير مهندسي المشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية جامعة
"الخرطوم" دبلوم الدراسات العليا "علم الاساسات".

عثمان مصطفى

كبير المهندسين الميكانيكيين - بكالوريوس هندسة ميكانيكية "الخرطوم"
ماجستير هندسة ميكانيكية.

كامل الامين

مساعد الياس مهندس للمساحة - دبلوم كلية غردون.

محمود بشير جماع

كبير مهندسي التشييد - دبلوم هندسة مدنية "الخرطوم" زمالة
المهندسين الأمريكيين دبلوم علم الهيدرولوجية شهادة تخصص هيدرولوجي.

عثمان محمد الخير

مقيم أول بالمشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" دبلوم
الدراسات العليا علم المياه عضو جمعية المهندسين المدنيين.

الخير حاج الامين

نائب كبير مهندسي التشييد - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم"
دبلوم الدراسات العليا علم الخرسانة.

معتصم الحسن طه

مقيم أول بالمشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" ماجستير
علوم الري والصرف.

محمود صالح

مساعد كبير المهندسين - الميكانيكيين للإنشاء بكالوريوس هندسة
ميكانيكية.

بدوى الفضل المنشد

باشمهندس القنوات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم" ماج
المنشآت عضو جمعية المهندسين المدنيين - عضو جمعية المهندسين
عضو جمعية المهندسين الانتشائيين - عضو جمعية المهندسين الامريكير
محمد بدوى جبريل

باشمهندس الصيانة الميكانيكية الشهادة الاهلية العليا "معهد فذ
إبراهيم حمد

باشمهندس المنشآت - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرط
الدراسات العليا "الخرطوم" ماجستير المنشآت وعضو جمعية ا
المدنين.

محمد الحسن كارورى

باشمهندس الإمدادات والعقودات - بكالوريوس هندسة مدنية *
شهادة الدراسات العليا علم الخرصانة.

عبد الفتاح يوسف

المهندس المقيم لمشروع السوكى - بكالوريوس هندسة مدنية *
ماجستير علم الخرصانة.

فيصل طه الحسين

باشمهندس الرئاسة بالتشبييد، بكالوريوس هندسة مدنية "ا
دبلوم الدراسات العليا علم المياه.

أحمد الطاهر النعيم

المهندس الميكانيكى المقيم لمشروع السوكى، شهادة الاهلية العلو
الفنى الخرطوم".

محمد صالح حسن

كبير مهندسى المشروعات - بكالوريوس هندسة مدنية "القاهر

علم إستغلال المياه، ماجستير هندسة ميكانيكية.

محمد حامد أحمد

مهندس قسم المياني - دبلوم المعهد الفني.

خميس محمد

مهندس الحفريات - شهادة الأهلية العليا "المعهد الفني".

يوسف عبد الله

مهندس الرئاسة - الشهادة الأهلية العليا.

محمد سلام محمد

الأمين عبد القادر محمود

مهندس المنشآت الصغيرة - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم"

بابكر آدم بابكر

مهندس الورشة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فني"

الضو أدريس جبار

منشآت صغرى - بكالوريوس هندسة مدنية الخرطوم

أحمد الصادق عبده

مهندس الكراكات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فني".

محجوب محمد الأمين

مهندس محطة الطلمبات - بكالوريوس هندسة مدنية "الخرطوم"، دبلوم

الدراسات العليا علم المياه.

الأمين عبد الرحيم

قسم المياني - الشهادة الأهلية العليا.

محمد الطيب

محطة الطلعيات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

لورنس أيوب

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

جمعة آدم المكي

قسم الدومر - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

كمال محمد الهادي

محطة الطلعيات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

حفظ الله ميرغنى

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

إبراهيم الخليل

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

أبو بكر آدم محمد

قسم التركترات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عبد القادر عبد الفضلى

محطة الطلعيات - بكالوريوس هندسة مدنية "جامعة الخرطوم".

عبد المجيد محمود

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عثمان أبو زيد

قسم الكهرباء - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عز الدين القرشى

محطة الطلعيات - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

تاج السر أحمد

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

عبد الجليل

مهندس مساحة - الشهادة الأهلية العليا "معهد فنى".

كلمة
وزير الري والقوى الكهربائية المائية
فى افتتاح مشروع السوكى
١٩٧١/٧/٧

الأخ الرئيس نميرى

الأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء

السادة السفراء المحترمين

ضيوفنا الأعماء

باسم العاملين فى وزارة الري والقوة الكهربائية المائية أرحب بكم ترحيبا
حارا واشكركم لتبلييتكم لدعوتنا للحضور وتكيدكم مشاق السفر وعنايته للوصول
إلى هذه البقعة الطيبة مشاركة لنا فى حفلنا المتواضع ابتهاجا بإنهاء العمل
فى مشروع السوكى.

اسمحوا لى أيها الأخوة الأفاضل والضيوف الكرام أن أعير من فرحى
وإبتهاجى وغبطتى وسرورى فى هذا اليوم المبارك الذى أصبح فيه مشروع
السوكى حقيقة ملموسة يدرّ الخير والبركة على أهل هذه المنطقة وعلى أهل
السودان جميعا وها هو هدفنا وغايتنا أولا وأخيرا.

وثانيا: لأننا قد أوفينا عهدا قطعناه وأنجزنا عهدا أعلناه ورددنا الأمانة
إلى أهلها كاملة غير منقوصة ولأننا ما نطقنا بكلمة أو نشرنا بيانا فى أمر
مشروع السوكى إلا وكان صدقا وحقيقة لا كذب فيه ولا تضليل ولم تدارى شيئا
أو نخفيه عن الناس وها هى الأيام ولله الحمد تثبت ما قلناه وها هو الإنجاز
يؤكد ما خطبناه وتوقعناه دافعنا فى ذلك، أن ننهى عهدا طويلا شيع فيه
شعبنا من الوعود الجوفاء ونفتح صفحة جديدة فى التعامل بين السلطة
والمواطنين عنوانها الصدق فى القول والاعتراف بالخطأ والتمسك بالحقيقة
والوفاء بالوعد.

وثالثاً: لأننا قد استطعنا أن نؤكد لشعبنا وثورته أن لهم في العاملين في هذه الوزارة أبناء يبره قادرون على تحمل المسئوليات الجسام في وعى وكفاءة دون إرشاد أو إشراف من البيوتات الاستشارية الهندسية ودون عون أو مساعدة من المقاولين الأجانب.

ورابعاً: لأننا أثبتنا بالعمل والإنجاز بأنه من الممكن بناء السودان الثورة في مشاريعه المختلفة دون تهيئة الظروف المثالية ومع وفرة المعوقات والسلبيات التي لابد أن تعترض تنفيذ أي عمل في بلد نامى كالسودان إذ في ممارسة العمل والإنتاج يمكن حل المشاكل والتغلب على السلبيات أن كانت في نقص الكوادر وتدهورها أو وقوع الكوارث وأضرارها أو عدم وجود العناية الطبية وأثارها أو غير ذلك مما هو موجود ومتوقع في أي موقع لعمل وحالم من يظن بأنه لا يمكن تحقيق الإنجازات وإقامة العمران والبناء أن لم تعد الظروف المثالية أولاً وأن لم تحسب كل كبيرة وصغيرة وتجهز وتدبر قبل البدء فيه وأن تمسكنا بذلك فإن بلادنا المتخلفة لن تحظ بأي تطور وتقدم وعلينا حينذاك نحن جيل الثورة لعنة الأولين والآخرين.

وخامساً: نؤكد لكم بأن ما ستشاهدونه اليوم من بناء وتشبيد لم تحققه الآلات والمعدات ولا السواعد والحوافز وحدها ولكن العملية كلها في المقام الأول قد تحققت وأكتملت قبل أن يصل إلى هذا المكان رجل واحد أو مكنة واحدة، تحقق هذا العمل الكبير وتؤكد لنا وأكتمل هنا هنا في قلوبنا وضمائرنا ولولا ذلك لما قام مشروع السوكى مهما هي له من إمكانيات، فمن أراد أن ينجز عملاً فليبحث عنه في داخل نفسه فإن وجده قائماً راسخاً فإن ذلك العمل قد تحقق وأن وجده سراياً مهزوزاً فلن ينقذه الرجال أو المعدات ولن يتحقق له أمل أو ينجز له عمل.

وسادساً: لقد أثبتنا بالممارسة والتجربة بأن قدرات الجماهير العاملة كفيلاً بتحقيق المعجزات والتغلب على المستحيلات ولا يمكن وضع حدود لها وقوائم ولا يمكن حسابها والتكهن بمداها إذا وجدت الظروف الطيبة واستطلت برأية الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وخلق لها الجو من الفساد والتسلط، فإن ما وسلفاء من أرقام قياسية في الإنتاج في مشروع سوبا للتسمين تضاعف وإنتهى

فى مشروع الجمعية الذى نفذناه فى خمسة وأربعين يوما وما كان رقما قياسيا فى مشروع الجمعية نزل إلى المرتبة الثانية بالمقارنة لما برز لنا وتحقق فى مشروع السوكى وها أنا بالأمس قد أعلنت للناس ضرب أول مسمار فى نعش مستويات الإنتاج فى السوكى بما وصل إليه العاملون من رقم قياسى فى صب خرسانة الاساسات فى بيارة مشروع سنار الذى يجرى العمل فيه الآن على الضفة الأخرى من هذا الموقع محطمين بذلك اسطورة السوكى الذى تحتفلون به اليوم.

أخى الرئيس حضرات الضيوف

لابد لى أن اعترف بأنه على الرغم من الجهد الكبير الذى بذله العاملون فى وزارتى فى هذا المشروع إلا أن هناك أخوة لنا لهم الفضل فى كثير من البذل والعطاء مما جعل هذا اليوم حقيقة واقعة ومما أكمل لنا هذا البناء، ولابد لى أن أذكرهم عرفانا بفضلهم علينا وتسجيلا لجهدهم معنا وهم العاملون فى وزارة المواصلات من أوصلوا لنا المعدات والمواد ومن ركبوا لنا خطوط التليفونات والعاملون فى وزارة الأشغال بشقيها من قاموا بتوصيل التيار الكهربائى الذى لولاه لما دارت الطلمبات وللذين امدونا بمواد البناء وشيدوا منازل الزراعة والمرافق العامة ومقاولى القطاع الخاص الذين شيدوا المنازل أو حفروا الآبار أو ورنوا الحجر والطوب والرمل والخرسانة ثم الأخوة فى وزارة الزراعة الذين كانوا معنا فى الحقل على الدوام يتسلمون الأرض التى نعدها ونجهزها فيحراثونها تهيئة للزراعة فى تعاون وتنسيق وود وزمالة ثم رجال البوليس والإدارة وشركة اندرتز النمسائوية التى وردت وركبت الطلمبات متعاونة معنا فى اللحاق بالبرنامج المعدل بمجهود كبير مقدر من مهندسيها للتركيب الذين معنا هنا اليوم ثم مواطنى السوكى وسنار الذين وقفوا معنا يمدون لنا العون ويجزلون لنا العطاء يتقاسمون معنا الحزن والأسى يوم أن حلت بنا الكارثة وامطرونى فى الخرطوم ببرقياتهم مهنئين بالنصر المبين يوم أن قامت البيارة الثانية، لهم ولغيرهم من المواطنين شكرنا وتقديرنا ولا اخائى أنسى زملائى ورفاق الدرب الذين بادروا بالاهتمام والتشجيع وما بذلوا علينا بمساعدة طلبناها أو

باستفسار عما يجرى فى مشروع السوكى فى عطف واهتمام واشادة وتأييد،
فأنت على رأسهم أيها الأخ الرئيس وصديقى السيد زين العابدين محمد أحمد
عبد القادر الذى كم وددت لو كان بيننا اليوم والأخ الدكتور سيد أحمد الجاك
وزير النقل والمواصلات والأخ السيد أبيل أليو وزير الأشغال والأخ محمد عبد
الحليم وزير الخزانة والتخطيط والأخ منصور محجوب الذى كان له نصيب السبق
فى اقرار المشروع عام ٦٩ يوم أن كان وزيرا للخزانة والأخ عبد الكريم ميرغنى
وزير التخطيط آنذاك وكل من تمنى لنا التوفيق وحظانا بالتشجيع والمباركة
فى كلمة مسموعة أو مكتوبة أو برقية أو خطاب.

ولابد لى أيضا أن اتقدم فى شجاعة بانفسى العميق وإعتذارى الشديد لكل
من ظن أو ترامى له بأننى قد أخطأت فى حقه أو أسأت اليه شفاة أو كتابة فى
السر أو العلن فى داخل الوزارة أو خارجها فيما اتصل بتنفيذ هذا المشروع أو
غيره فلم يكن دافعى وغرضى سوى المصلحة العامة أولا وأخيرا وما اعتقدت بأنه
الحق والله على ما أقول شهيد.

أخى الرئيس. الأخوة أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء دعونىؤكد لكم
لا كوزير معكم فى السلطة ولكن بوصفى مهندس رى عملت فى هذه الوزارة لأكثر
من عشرين عاما واشتركت بصورة أو أخرى فى جميع مشاريعها وإنجازاتها فى
تلك الفترة بأن هذا المشروع قد خطط وصمم ونفذ بطريقة لم تعرفها هذه الوزارة
من قبل من حيث المستوى الرفاقى فى التخطيط والجرامى والجودة فى الأداء
وإستعمال أحدث النظريات الهندسية التى لم يحظ جيلى بدراستها والضبط
والربط فى جسم وعدل فى كل أوجه العمل وثقوا بأن لكم فى هؤلاء الرجال
كثيية منظمة ضاربة كتيبة من العلماء والعمال ذوى الخبرة والمعرفة قادرين
على إنجاز كل ما تقرره الحكومة من مشاريع زراعية على طول البلاد وعرضها دون
تدخل أو فرض وصاية من أحد فى الداخل والخارج، فأملوهم ثقتكم واستمعوا
لنصحتهم وخذوا برأيهم فيما تخصصوا فيه لأنهم أصحاب امتياز فى مهنتهم
ولأنهم شرفاء فى كلمتهم ولأنهم شجعان فى نقدهم ولأنهم على خلق عظيم، والله
يعلم بأنهم قادرون على بلوغ هذا المستوى الرفيع من الأداء، مؤهلون على المضى
قدما فى طريقهم ومنهجهم بنفس الروح والأسلوب أن كنت أنا فى قيادتهم أو
ذهبت.

أخوتي وزملائي العاملين في وزارة الري..

عمال وفنيين ومهندسين كتبة ومحاسبين من أسهموا في هذا المجهود الكبير أو شاركوا في غيره حبر عامين من بذل في الجهد مخلص جسور أتوا اليكم في نهاية كلمتي هذه مشيدا بما قدمتموه لوطنكم وما حققتموه لشعب فقد كنتم عند حسن ظني بكم فلست سوى واحد منكم جئت من بين صفوف التي بنيناها بالعرق والنضال عبر عشرات من السنين، أسأل الله لكم ولي قد له: اللهم أحمني وإياكم من القرور والتكبر والتفاخر والتجبر لأنك تعلم بأننا نأت بامجاز ولم نبلغ الكمال وكل ما فعلناه هو خطوة واحدة في سبيل رف شعبنا وفاء لمانة في عنقنا وسدادا لدين علينا تحقيقا للمبادئ والأهد العظيمة التي حملناها عبر السنين وأمنا بها ليوم الدين رسالة حق في افكا وقسيما هزينة علينا، تلك المبادئ والأهداف التي هي الله لها أن توثق وت صبيحة الخامس والعشرين من مايو الأفر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

فابريكة بيرة النيل الابيض THE WHITE NILE BREWERY

P. O. Box No 1378
Khartoum (SUDAN)
Telegrams: "BREW" Khartoum
Telephone: 81102-81108-81104

W A U واو
Khartoum office
مكتب الخرطوم

من ١٣٧٨ الخرطوم - السودان
شركات التفرع: «بور» الخرطوم
هاتف: ٨١١١٢-٨١١١٣-٨١١١٤

For Ref: رئيس
Our Ref: رئيس ب/٢/٥٨ -

Khartoum

الخرطوم في ١١٧٦/٤/١

السيد / مرتضى أحمد إبراهيم ،
مهندسون استاهون ،
الخرطوم .

تسمية طيبة ،

الموضوع: انتباه* العقد الموقع مع المشروع للاشراف على تنفيذ منشآت

بعد انقضاء الفترة الاساسية من العقد المشار اليه ساله في أول نوفمبر ١٩٧٦ فقد ظهر أن يلائم بمسؤولية الاشراف على تنفيذ ما تبقى من أعمال إلى وزارة التشييد والانشغال العامة وقد تم الان تكوين لجنة للاستلام عنكم من الخرطوم و وادو وتعمل هذه اللجنة: كل من السادة:-

- (١) السيد / المهندس زمل عبد الرسول م / المدير للشؤون الهندسية
إدارة التنفيذ والمطبعة - رئيسا
رئيس قسم الشروط ،
- (٢) السيد / المهندس عبد القادر يس إدارة التنفيذ والمطبعة
وزارة التشييد والانشغال العامة
- (٣) السيد / المهندس علي عبد الرحمن مستشار
المستشار القانوني
- (٤) السيد / حسين خرطوم إدارة التنفيذ والمطبعة ،
ضابط مطبعة
- (٥) السيد / عمر محمد عثمان إدارة التنفيذ والمطبعة ،

وسيؤيد يتم انتباه* الحاصل كليا بعد انتباه* استلام اللجنة والتي سعاد في الاستلام عنكم خلال الالام القادمة .

سيؤيد يظهر من أمر استحقاقكم من الفترة من أول فبراير وحتى اكتمال الاستلام على ضوء خطابكم بتاريخ ١١٧٦/٤/١ .

لا يلوحها أن يقدم إلى سيادتكم باجزل الشكر لما لستماء من تعاون صادق وتنافس متميز حكم طيلة فترة اشرافكم على تنفيذ منشآت المشروع وعظيمكم الفعالي لكل المشاكل التي واجهت التنفيذ ولاجرا كل ما طلب

THE WHITE NILE BREWERY


WNU
KHARTOUM OFFICE

مخبرية بيرة النيل الابيض - واد

مكتب القراطين

- ٢ -

من تعديل أو تغيير سواء في المراحل الأولى من التصميم أو أثناء
التنفيذ بما يتفق مع أي تعديلات في المعدات أو متطلبات
الانشاء أو ظروف التنفيذ، تكرار شكاوى الجوزيل لسماعاتكم
مستعين لمكتبكم كل تقدم وعقد من الاسهام في بناء هذا
المسجد.


عادل يوسف خازيم
المدير التنفيذي بالانابة

صورة النسخ:

المسجد / كبير المهندسين - واد

DE 28 22

٠٠٠ / نسخة / ٠٠٠



م. ب. ١٤٥٠
القسم
التخطيط
تلفون : ٢٢١٧٤
مركز ٤٥٥٢٢

مهندس مرتضى أحمد إبراهيم

مهندس م. ب. ١٤٥٠
القسم
التخطيط
تلفون : ٢٢١٧٤
مركز ٤٥٥٢٢

ل. ب. ١٤٥٠
القسم
التخطيط
تلفون : ٢٢١٧٤
مركز ٤٥٥٢٢

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. Eng. VDI M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1410
Khartoum
TEL. 73474 Office
45543 Res.

Your Ref.
Our Ref.

الرقم / ١١ / ٢١ / ١٧

التاريخ : ٢٠ / ٥ / ١٩٧٦

السيد أحمد لائل الخالسي
رئيس لجنة قسم التخطيط في مشروع تخطيط
بيرة التيسيل الأبيض

بعد التحيات :

أرجو أن أثير لخطابك الغير مؤرخ ومصدق ويشرني أن تهيات
في الظروف المعروفة هناك أمان وحظنا إلى وأو في مطلع هذا الشهر
ولك أبدأ خالص شكرى لانتهاك الفرصة لنا . ولأجل من أن نوضح جسامها
من الخطأ في هذا الموضوع .

وقد حاولت أن أحصر نفسي بقدر الامكان في حدود الاجابة على الاسئلة
وأن وجدت أطالكم مدة أو خروجنا عن الموضوع ففكر في ذلك وأعذرني فدائمي إلا
أترك أمراً جيداً أو غير واضح في هذا الموضوع الكبير والمشاكل المتعاقبة .

وقد خللت أفتعل الأذى والظلم وأصبح من هنا وهناك ولا أجسد
من ياتح الله طيبه باستعدائي واستطاع طغى طيبهم قبل أن تتخذ مسبق
القرارات ما يحسب الضرر للامانة والموضوع . وأني لواقى بآفة بعد الاطلاع على
ما كتبه ستجد أن أماناً خديتاً لم يوفق أحداً بقدر ما أدى المشروع والمعمل
كما جاء في خطابي للسيد مدير المشروع بالاجابة ولم
بوه أخرى لك خالص شكرى وطيب قد يري خطيائي لك ولجنتكم المكونة بالسيد
والعولين .

COB/P/76/13 02 4-5-76

الخالسي
مرتضى أحمد إبراهيم



م. د. ١٢٥٠
الطريق
مطابق : ٧٧٧٤ مكتب
٥٥٤٢ منزل

مهندس مurtada احمد ابراهيم

مهندس استشاري ومهندس استشاري
مهندس استشاري ومهندس استشاري

مهندس
مهندس

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. ING. VDI, M.L.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450 Your Ref.
KHARTOUM Our Ref.
TEL. 73474 Office
45543 Res.

(١)

- (١) على أساس احدثتم في وضع التصميم الخاص بالمرحلة الاولى ؟
وماهي الكمية التي تمت بها مناقشة ومراجعة مع الجهات المعنية ؟
وما رأيكم في القول بأن مستوى التصميم قد جاء طاليا بالنسبة لما هو
مطلوب في مثل هذه الحالة بما رآه قيمة التكليف الى حد كبير ؟

ان طبيعة عمل المهندس الاستشاري هو ان يقوم بتصميم الخطة المطلوبة
حسب متطلبات العميل وبعد مشاورته ثم يقوم بالرسم الهندسي ويطلع العميل عليه
وتتم مناقشته في هذه المرحلة وتجرى فيه اي حذف او تعديلات حسب ما يراه
العميل وبعد ذلك تم التصميمات النهائية والرسومات النهائية يتم ذلك في حدود
مهاره المستشار وخبرته المعقوله :-

" All reasonable skill, care and diligence in the
discharge of the services agreed to be performed by him".

و على العميل ان يمد المستشار دون اجر وفي زمن معقول بكل ما يحتاج اليه
الاخير من معلومات في حوزته واي مساعده معقوله يطلبها المستشار لتتمكن من تقديم
خدماته المطلوبة في الاتفاق الماده (٨ - ١) من الاتفاق .
وبناء على ذلك حددت لنا متطلبات العميل بالنسبة للمرحلة الاولى في خطاب
السيد المدير التنفيذي لمره / مبروط / ٦/٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٨ .

ولهذا تمنا بمرحلة لواء في الفترة بين ٧٢/٦/٢ و ٧٢/٦/٥ بمحسنة
المدير التنفيذي وهناك اجتماع مع المحافظ ومهندس الاعمال السيد لوراي
والمهندس الضيف الايطالي لكبرى نهر الجوز الذي كان تحت التشييد آنذاك
وشمرنا على مواد البناء الموجودة بالمنطقة واساليب البناء وتقنياتها ومستوياتها
وماهي الحسنة والمساءة في كل نوع وتقنيته وامنعنا الى نماذجهم وارسلناهم
والذات من السيد لوراي (الذي جاء تصميما على حسب توجيهاته) وبعد ذلك
لتم بتكليف تقرير فصل واضح يحدد معالم البناء المقترحة ومواد البناء السلي
مستفيد منها في حدود الاجتهادات التي حددت لنا في خطاب ٧٢/٥/٨
ومحتة بهذا التقرير للسيد المدير التنفيذي ونتمنى مناقشته معه ومناقشة خدماتنا
المطلوبة .



ص.ب. ١٤٥٠
الشرطوم
تلفون : ٧٢٤٧٤ مكتب
٢٥٥٢٢ منزل

مهندس مرتضى أحمد إبراهيم

دار ومهندسة ومهندس محاسب - جمهورية السودان - الخرطوم
مكتبه : ١٤٥٠ ص.ب. (الشرطوم) - هاتفه : ٧٢٤٧٤ مكتب
٢٥٥٢٢ منزل

نهر
شركة

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. Eng. Vol. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450 Your Ref.
KHARTOUM Our Ref.
TEL. 72474 Office
45543 Res.

(٢)

وكان ذلك في شهر يونيو ٧٢ • والمستندات بملفاتها •

ثم بدأنا بالرسومات الهندسية على ضوء اتفاقنا مع العميل • وقد اكتملتها
بوضع معالم تلك المنشآت استندنا السيد المدير التنفيذي التي مكنتنا في
الاجتماع ضم جميع المهندسين الذين كانوا يقومون بذلك العمل وتمت مناقشة
الرسومات وحظي بأحادي وهدل ما دل حسب رغبة وتجدر الاشارة هنا بان
رئيس قسم المهندسين المعماريين الذين قاموا بالتصميم هو السيد المهندس هاشم
هشام ساه وكيل وزارة الاعمال الان وقد حضر هذا الاجتماع وقاد كل المناقشات
والحوار بعد ذلك بدأت اعمال التصميمات النهائية •

اما عن مستوى التصميم والذي جاء طاليا بالنسبة ليا هو مطلوب في مثل
هذه الحالة • فليس هناك قاعدة ثابتة او مستوى معين للتصميم او قياس
محدد مطلوب في مثل هذه الحالة وان ماتم من تصميم اخذ في الاعتبار المواد
المحلية والمستويات المخططة الموجودة هناك ومتطلبات المصنع المزمع انشاؤه
كما حددتها العميل وأودع لك بان ما نفذ من مباني في جميع مراحل هذا
المشروع لا يختلف ما هو قائم في واو كصنع التعليل او استراحة الدورية او يتسك
الوحدة او غيرها • والمواد هي الحجر والخشب المهورجي والورق والخزائن
الستيل هناك •

اما عن التكلفة المالية فسيبها احجام المقاولين من العمل في تلك المنطقة
التامة في الوقت الذي وجدون فيمكننا ان يكون في بعض في الشمال • ونعلم بان
هذا المشروع هو اول عمل بهذا الحجم ينفذ في واو بواسطة طاقم من الشمال
(صنع التعليل نفذ بواسطة الروس وكبرى الجور بواسطة الطليان) ولكن ان
نعلم بان الاعلان عن المصانع لهذه المنشآت قد اتمه عدد مرات لعدم تقديم
المقاولين لاجل مستندات المصانع • ولم من به الحظر السيد المدير التنفيذي
للاتصال ببعض المقاولين مستجديا لهم ان يتكروا باخذ المستندات
لهذا كيا في المناقشة والاحياء لمن تنادي • وما حدث بعد ذلك فسي
مطاطات مباني مشروع الكسافي في التولج بعمره الكثيرين من لهم مله
بموضوع المطاطات لاجل المباني في الجنوب • ناسباب التكلفة المالية لاجل
المباني في ذلك الجزء من الوطن معلوم ومبرور •



م. ب. ١٤٥٠
الشارع
القون : ٧٧٤٧٤
مقرب

مهندس مرتضى احمد ابراهيم

مهندس م. ب. ١٤٥٠
الشارع
القون : ٧٧٤٧٤
مقرب

مقرب

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. Eng. Vol. M. I. C. E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450 Your Ref.
KHARTOUM Our Ref.
TEL. 75474 Office
43543 Res.

(٣)

(٢) اصاب تنفيذ هذه المرحلة بعض التعديل كالتالي: الاستراحة قبل

تم هذا الاتفاق

وما اثره على التزامكم الخاص بهذا الجزء فيما يتعلق بالتصميم والتنفيذ

بعد المطالبات مباشرة اتضح للمهندس المدير التنفيذي بان الفكرة مرتفعة بالنسبة لما كان يتوقع (وصل عطاء من جولة ٢ تملأ المستندات وبعد ان اعيد الاطلاع على مراد) ولهذا رأى ان يعدل في شفقات هذه المرحلة بفرض تقليل الكلفة . وبالتفصيل الفيت بعض الاعمال وهولج بعضها وتم تخفيض حوالي ٢٠ ألف جنيه . في العمل على هذا الاساس وحسب التزامنا في التصميم والاشارة على التنفيذ على القيمة بعد التخفيض وهكذا سار العمل بغيره وشرو حتى جسد الاجتاج ٢٥/٢/٢٢ الذي قد يواو وحضره جميع المسؤولين وعلى رأسهم السيد مدير المشروع ويندوزي الطاول . ووضح بان العمل لن ينتهي حسب متطلبات العقد وان المقابل قد عمل في الايام بما التزم به هناك من التواك ان مدير المشروع قد عمل على استعمال سلطانه في المادة ٢٤ من شروط العقد لتزج بالتقدي من حل في هذه المرحلة . وبذلك لذلك الاجتاج بدأت عملية تزج العمل والتي انتهت بالاتفاق بين الطاول ووزارة المالية قسم المشتريات ومدير المشروع والقرارات التي صدرت في هذا الشأن .

وفي ٢٥/٢/٢٢ واصل خطاب من واو نيرة فدي ب / م / و / ٢٠٤ من السيد عبدالحج عبدالحج حليمان كبير المهندسين في المؤسسة بالنسبة الاستراحة بعد التباحث والدراسة مع السيد مدير المشروع قد تقرر التنازل بالتصميم الاستراحة الخ

اولاً : ليس من سلطة صاحب العمل ان يقوم باى التنازل لاي حل تم التنازل عليه . فسلطة التعديل والاخذ او الحذف في العمل هي سلطة مفتوحة فقط للمهندس وجاءت بصله في المادة ٢٢ من شروط العقد ونفس هذا القرار منى للطاول لتتج من ذلك المادة الغير في اسرار العقد بما يكفل مصالح الطاول لانه اجراء يسبب اضرار بالعمه به ولهذا اختتمت هذه اصدار هذا القرار للطاول ان رايه بأنه طالما



ص.ب. ١٤٥٠
الشارع
تلفون : ٧٢١٧٤
ماتيل ٢٥٤٤٢

مهندس مرتضى أحمد إبراهيم

مهندس استشاري في الهندسة المدنية والكهربائية
مهندس استشاري في الهندسة المدنية والكهربائية

لعمركم
تدريسي

MURTADA A. IBRAHIM
Dipl. Eng. Vol. M.I.C.E.
CONSULTING ENGINEER

P. O. Box 1450 Your Ref.
KHARTOUM Our Ref.
TEL. 73474 Office
43343 Box.

(١)

كان صاحب العمل يقوم بإجراءاته لنزع حافتي من حل فليس هناك داعياً لإثارة هذا الموضوع الذي سيكون كرتاً رابحاً في يد القاطل ؟

ولكن وضع لي ياد بعد نزع العمل وسحب القاطل الجديد أو الجهة التي سيأخذ بها أكمال العمل المتزوج لأن خير المشروع سيكون من حقه الغاء الاستراحة قبل الدخول في التعاقد الجديد ويكون هذا أننا وحدنا المستثمرين بالنسبة لاتصايفنا في الاعراض في نهاية العمل أما اتصايفنا في التصميم فليس هناك ان حدانا قد اديت كامله كما جاء في المادة (٦) والمادة (١) من الاتفاقية بيتنا وبين العمل وسلمنا ايضاً طبقاً حسب المادة (١٢) والمادة (١٢-٣) ولكن اتصايفنا في الاعراض مستحقين لتأخير كبير من جراء هذا الالفاء الذي لم يتم قبل البدء في التنفيذ بل جاء بعد ما يقرب من ثم والتخفيض او الزيادة التي تمنحها الاتفاقية والتي ستعوق عند نهاية اكمال العمل وهو طبعاً حسابنا المستحق من السند الاولي في الاعراض هي التكاليف او الهاديات الناتجة عن طبيعة المبلغ وطريق التنفيذ كما هو معروف في احوال الماني وذلك لان اتصايفنا في الاعراض وتضمن على غير المالك مربيات وصروفات المهندسين وساعاتهم وتكاليف ترحيلهم وسكنهم الخ وهذه التكاليف تقع علينا فهي ان كانت هناك استراحة او لم تكن ؟

ولهذا بادرتنا بالاجتماع مع المسؤولين في الموسم ولنا بمتابعة هذا الموضوع ووصلنا الى اتفاق نهائي الطرفين جاء في خطابي للسيد خير المشروع وتضمن بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢١ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢١ DAWBAN/CONS/ACQ/75/٢٠٠٧/٤/٢١
موافقة سيادة خطابه رقم ١٥٠ و / هـ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٦

(٢) اذا صح ان يعني نتائج وزارة الاعمال قد تمت الى جدائل هذه المرحلة

لما اثر ذلك على الاتصايف الخاصة بالتصميم ؟

ان القاطل الواقع في الجداول رقم ١٦ ورقم ٢٠ ورقم ٢١ في الجزء الثاني من مستندات العمل للمرحلة الاولى خاصة بالموسم وحسابات كمياتها الخاصة في تلك الجداول ورسوماتها الخ قامت بهم هيئة تنفيذ المصروفات او بعضه بهم الى خير المشروع (ان كانوا ابقوها من الاعمال) ليقم تنفيذها في مستندات المصروفات

١٩٢٨/١/١١

الاخ الفاضل المهندس بشير عيادى المحترم
وزير الصناعة - الخرطوم

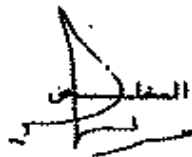
بعد التحية الطيبة،

ارجو ان اشير لمقابلتي لك في اغسطس الماضي بشأن اتعاب مكتبتي
اهان صلتنا كاستشاريين لمصنع بيرة النيل الابيض وطنس المتواضع في اتخاذ قرار
في الامر بما بدع استحقاقنا أو اللجوء الى التحكيم كنا تلقى بذلك الاتفاقية
الموقعة بيننا وبين مدير المصنع .

وكم مبهزني ان تراهيك في هذا المركز وانت المهندس الوحيد
الذى شغلته منذ ان بدأت مطالبنا مع المسؤولين في الوزارة دون ان تتغيب
قرارا فيه ما سمحني ان الموضوع ياكله ما هو الا ظلم المقتدر الذى يمسده
القانون واريا بك من هذه الصفة نهل لي ان اطلب اليك ان تلي بما وعدتني
بوسلك .

لك مرة أخرى خالص شكرى وتحياتى .

وتفضلوا بقبول اذات الاحترام .



المهندس مرتضى احمد ابراهيم

الحضارة :

المندوب الكويتي للتجارة الاقتصادية العربية
ص . ب ٢٩٢١ - الكويت



السيدة المناضلة الجسورة فاطمة أحمد إبراهيم وزوجتى الصورة إنجا
إبراهيم، وهما السيدتان اللتان كان لهما أكبر الأثر فى حياتى.



مقابلة الزعيم والقائد جمال عبد الناصر فى منزله بالمنشية عام ١٩٧٠
وفى الصورة الرائد زين العابدين محمد أحمد عبد القادر.



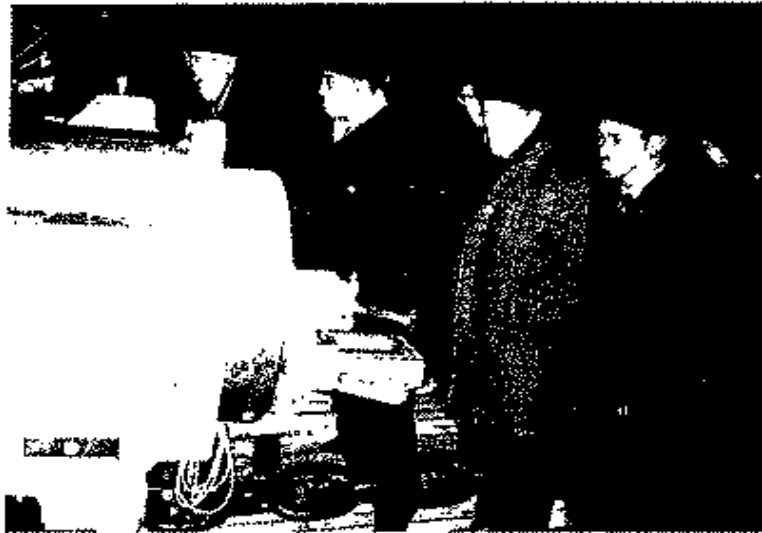
اجتماع فى رئاسة مشروع الجزيرة حيث ترأست الاجتماع ويجلس عن
يمينى محافظ الجزيرة السيد حسن متوكل.



اجتماع مجلس محافظة النيل الأزرق فى سبتمبر ١٩٦٩ يتوسطه المحافظ
صلاح قرشى.



النميري وشخصي بجانبه والمهندس سيد أحمد الجاك في زيارة الاتحاد
السوفيتي.



زيارة الرئيس النميري للإتحاد السوفيتي وتراني في أقصى اليسار.

الفهرس

صفحة	
٥	اهداء
٦	تقديم
١٧	توطئة
	الفصل الأول :
١٩	البدايات و الإجازات الوطنية في مجال الري
	الفصل الثاني :
٧٧	جربة العمل خارج السودان
	الفصل الثالث :
٩١	مسئولية الوزارة و تطورات حركة مايو ١٩٦٩
	الفصل الرابع :
١٤٥	توجهات و صراعات الحكم العسكري حتى يوليو ١٩٧١
	الفصل الخامس :
٢٠٥	العمل الحر و الخيرات الجديدة

رقم الايداع ٩٢ / ١٩٥٥

مطبعة الجاوىلى

٥٩ ش مسجد قباء - مدينة قباء - القاهرة



إصدارات مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

To: www.al-mostafa.com